البروفيسور موشيه ماعوز

سورية وإسرائيل

من الحرب إلى صناعة السلام

ترجمة : لينا وهيب

سورية إسرائيل

سورية إسرائيل



البروفيسور موشيه ماعوز

سورية واسرائيل

من الحرب الى صناعة السلام

رقم التصنيف	:	٩٥٦،٠٩٣
المؤلف ومن هو في حكمه	:	موشيه ماعوز ، ترجمة لينا وهيب
عنوان المصنف	:	سورية واسرائيل من الحرب الى مفاوضات السلام
الموضوع الرئيسي	:	١- التاريخ والجغرافيا ٢- الصراع العربي الاسرائيلي
بيانات الناشر	:	عمان : دار الجليل

* تم اعداد بيانات الفهرسة الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الاجازة المتسلسل : ١٢٩٤/ ١٢/ ١٩٩٧

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
١٨٤٤/ ١٢/١٩٩٧

تصميم الغلاف: مأزونة

الطبعة الاولى

دار الجليل للنشر
والدراسات والابحاث الفلسطينية ـ عمان
ص. ب ٨٩٧٢ تلفون ٥١٥٧٦٢٧
فاكسميلي ٥١٥٣٦٦٨

١٩٩٨

سورية واسرائيل

من الحرب الى صناعة السلام

البروفيسور موشيه ماعوز

ترجمة : لينا وهيب



دار الجليل للنشر

والدراسات والأبحاث الفلسطينية

عمان - ص.ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ - ٦٧٥٦٢٧

تلكس ٢٣٠٣١ - فاكسميلي ٦٨٣٦٦٨

מושה מעוז
סוריה וישראל
ממלחמה למשא ומתן

Moshe Ma'oz

SYRIA AND ISRAEL
From War to Peace Negotiations

Translated By:
Lena Wahib

First Edition
1997

Published By:
DAR EL-JALEEL

For Publishing and Palestinian
Research and Studies-AMMAN
P-O-Box 8972 Tel- 66762
Telex 23031 Fax- 683668

المحتويات

١- التقديم ٧

٢- المقدمة ٩

٣- الباب الاول ١٣

المشهد التاريخي : الحوار والصراع بين الحركتين القوميتين

٤- الباب الثاني ٢٩

حرب عام ١٩٤٨، الهدنة وعروض السلام

٥- الباب الثالث ٥٧

صراع لا منتصر فيه: عوامل محلية واقليمية ودولية

٦- الباب الرابع ٧٧

اسرائيل تواجه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والجمهورية العربية المتحدة

٧- الباب الخامس ٩٥

التطرف البعثي والفعالية الاسرائيلية: الطريق الى الحرب

٨- الباب السادس ١٣٣

من حرب ١٩٦٧ الى حرب ١٩٧٣

٩- الباب السابع ١٥١

الاسد ورابين

١٠- الباب الثامن ١٦٧

الصراع على لبنان والفلسطينيين

١١- الباب التاسع ١٨٩

خطة الاسد الاستراتيجية

١٢- الباب العاشر ٢٠٣

سوريا واسرائيل وعملية السلام

١٣- الباب الحادي عشر ٢٢٣

مفاوضات السلام

١٤- الباب الثاني عشر ٢٥٣

من الحرب الى السلام

تقديم:

فيما نقف على أعتاب القرن الواحد والعشرين، تعود بنا الذكريات، الى خمسة عقود مضت، كان علقمها يفرض إيقاعه، بوتيرة متراقصة، تتجاوز الترنح على أنغام الوهن والضعف وكل مترادفات التشرذم العربي، الى التبعية والانغماس في تقديس الذات، وتفضيل "الانا" على ما سواها، نرفع الشعارات، ونتغنى بالأمجاد، والرقص على حبال الاستعمار.

وبينما نحن كذلك، كان اليهود يتداعون لبناء الدولة، لبنة فوق أخرى، ويقتربون من الحلم، الذي دوّنه آباء الحركة الصهيونية، في "بازل"، وترجموه بالاستيطان، وانتهى بأول بداية الهزائم أو ما أطلقنا عليه "النكبة".

وجدنا أنفسنا، وجها لوجه، أمام مستحقات مرحلة جديدة، كان الركام كبيرا، والتقاطعات العربية اكبر، فتضاءلت "الجيوش" العربية، أمام "العصابات اليهودية"، وهكذا رسمت القدم الصهيونية أول خطوة في رحلة "أرض اسرائيل".

تغيرات كثيرة، طرأت على العرب أنظمة وشعوبا، كانت فلسطين محورها، دوّت وسائل الإعلام بالخطابات الرنانة، والشعارات التي تجوب الآفاق، اختلفت الآراء، وتباينت الأساليب، وبدا للوهلة الأولى أن فلسطين، قيد أنملة من التحرير، وعند أول امتحان عام ١٩٦٧، ذهب الزبد غثاء، وعدنا الى أول السطر.

وتوالت من جديد حملة اختلطت فيها الشعارات مع الاستعدادات، ذلك إنها اكتسبت زخما اكبر، مستمدا من سيناء والجولان، كانت الجماهير العربية حبلى بالإحباطات، وفقدان الثقة، وانقطاع الأمل، فجاءت حرب ٧٣، وبمبادرة مصرية – سورية، هذه المرة لتبث شيئا من الأوكسجين، في الهواء العربي الملوث، ومع ذلك فهي لم تكن حربا تحريرية، بقدر ما كانت تحريكية، اذ بدأت بعدها سلسلة عملية السلام، التي استعادت بموجبها مصر أرضها، مقابل تحييدها عن ساحة الصراع، وهو الهدف الإسرائيلي الصهيوني الحلم.

بين سطور كتاب الحروب، نقرأ عن الجمهور الإسرائيلي المحقون بالخوف، فمنذ البدايات، سعت الحكومات الإسرائيلية، الى إيجاد معادلة، هي قطعا آنية، لخلق حالات سلام، وفق المصالح التي يتطلبها أمن اسرائيل، هذا الأمن

الذي تطور يوما بعد يوم، ليصبح مشجبا يعلق عليه قادة الدولة العبرية أطماعهم في التوسع واستعباد الإنسان العربي، أينما كان، وبشتى الأساليب.

في كتابه "سورية وإسرائيل، من الحرب الى مفاوضات السلام"، سعى المؤلف موشيه ماعوز، الى حقائق أحادية الجانب، جرت إبان الاتصالات الإسرائيلية-السورية، عبر أنظمة الانقلابات المتتالية، وعلى الرغم من اعتدال المؤلف المستشرق فهو قد رصد حقائق، وجيرها لصالح دولته، وهي إذ كانت آنذاك، ضربا من الخيانة العربية، فإنها تفضي الى استنتاجات واضحة، تتصل بالرغبة في السلام عربيا، فيما تعامل قادة اسرائيل معها، بغطرسة القوة، التي تعتبر المادة الأولى في دستور اسرائيل غير المكتوب.

إن قراءة متعمقة لهذا الكتاب، سوف تقودنا الى خلاصات وعبر، أراد أن يمررها الكاتب اليهودي، رغم اعتداله:

- القادة السوريون سعوا الى السلام، على مدى العقود الماضية، وهذا توجه يقصد به افتضاح أمر الاتصالات التي جرت بين مسؤولين سوريين وإسرائيليين وفي ذلك خروج على ما يسمى "الإجماع العربي".
- العروض التي قدمها السوريون، لم تكن متشددة، وربما شكلت فرصا، لم تنتهزها القيادة الإسرائيلية، انطلاقا من الاعتقاد الذي ترسخ في الذهن الإسرائيلي، والقائل، أن الأنظمة العربية "دكتاتورية"، ومن الصعب صياغة اتفاقيات سلام معها.
- وإذ كانت الطروحات السلمية آنذاك، على قدر من المرونة، فإنها دخلت في باب الشكوكية والرفض، على الرغم من بدايات التكوين الإسرائيلي.
- الترسيم الحدودي الإسرائيلي، يخضع لعنصر الاحتلال بالقوة. وهو التفسير الذي واكب عملية المد والجزر في المواجهة، وهنا تغيب مصطلحات الحقوق.

- محاولات خلق توازن استراتيجي بين سورية وإسرائيل عصية على التحقيق، وعلى الرغم من الأضرار المتوقعة، التي قد لا تحتملها اسرائيل، فإنها ستنتصر . .
- اسرائيل معنية، بأن تكون القوة الواحدة والوحيدة، التي تفرض هيمنتها على المنطقة، وهو الأمر الذي يفسر ضرب المفاعل العراقي، والهجمة الشرسة ضد إيران، ذلك ان بروز أي قوة موازية، يعني رضوخ إسرائيلي للمطالب العربية، أو انقراض الدولة العبرية.

لا نجد صعوبة في فهم التعاطي الإسرائيلي مع بنود الصراع، صحيح أن هناك خلافا في الرؤية بين الأحزاب الحاكمة، أو التي تجلس في صفوف المعارضة، وصحيح أيضا، أن أحدا لا يقول، ان الجولان "أرض اسرائيل" لكن الاستيطان، وهو إحدى ركائز الحركة الصهيونية يفرض شروطه، فيما ينتصب العسكر، ليقولوا إن الجولان ذخر استراتيجي، وفي هذه الأثناء، لن تجد اسرائيل سوريا واحدا يجلس معها على طاولة مفاوضات، فالمطلب الإسرائيلي، خاصة في ظل حكومة اليمين، واضح، "سلام مقابل سلام" والأرض للأقوى.

لقد تعلمت القيادة السورية، من دروس السلام الماضية، ان الحق لا ينتزع إلا بالقوة، ومع أننا لا نتحدث عن قرب وقوع حرب، بيد أن المأفون فقط، هو الذي يفضل الحرب على السلام، وإذا كانت سورية تستعد حقا للحرب، فتلك ستكون آخر الخيارات، ليس مهما ان تخسر او تنتصر، إنما الأهم أن يظل الحق منتصبا، لان وراءه مطالب.

الكتاب الذي بين أيدينا، رغم محاولات دس السم في الدسم، يظل جديرا بان يقرأ، ليس لأنه يرصد الصراع مع سورية، من وجهة النظر الإسرائيلية الصرفة، بل هو نتاج نوعي معمق، لا بجديات الفكر الصهيوني، على صعيدي الحرب والسلام، وهو ما أحسنت مترجمة الكتاب لينا وهيب تجسيده، من خلال حسّها الوطني، وذخرها السياسي، مع الالتزام بالأمانة العلمية للترجمة.

"أسرة دار الجليل"

مقدمة:

مما لاشك فيه، ان احتمال وقوع حرب عربية اسرائيلية دون مصر غير وارد، كما ان احتمال تحقيق سلام عربي-اسرائيلي دون سوريا، غير وارد ايضا... هذه الصورة تجد صداها بوضوح لدى المحللين الشرق اوسطيين، كما اكتسبت اهمية خاصة منذ اواخر السبعينيات، عندما اقامت مصر سلاما مع اسرائيل، الامر الذي حول الصراع العربي الاسرائيلي، من جميع وجوهه، الى صراع سوري-اسرائيلي. فبعيدا عن مصر، حافظ الاردن على سلام واقعي مع اسرائيل لعقود، وفي عام ١٩٩٤ وقع البلدان معاهدة سلام رسمية، اما العراق فقد انفصل عمليا عن الصراع مع اسرائيل منذ عام ١٩٨٠، عندما تورط في حربين متتابعتين ومدمرتين في الخليج.

صحيح ان المشكلة الفلسطينية كانت دائما مركز الصراع العربي-الاسرائيلي، الا ان الفلسطينيين لم يشكلوا الا تحديا سياسيا بالنسبة لاسرائيل، ولكنهم لم يشكلوا، مطلقا، تحديا عسكريا، كما ان عداءهم ضعف كثيرا منذ اعتراف المنظمة باسرائيل عام ١٩٨٨، وتوقيع الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل: اوسلو عام ١٩٩٣، والقاهرة عام ١٩٩٤.

وحدها سوريا التي اظهرت ثباتا عقائديا وسياسيا عدائيا للكيان اليهودي، منذ اعوام العشرينيات، وشكلت تهديدا امنيا منذ عام ١٩٤٨.

اسرائيل، ونتيجة لذلك الدور، اعتبرت سوريا عدوا عنيدا وقاسيا، التزم شعبيا بتدميرها. فيما صرخت سوريا ضد الصهيونية، وضد المبادىء اليهودية واستخدمت مرتفعات الجولان لقصف القرى اليهودية، وهددت مصادر المياه الاسرائيلية، مما افضى الى انفجار حرب ١٩٦٧. هذه الحرب، زادت حدة الصراع بين دمشق والقدس، وقادت الى تهيئة داخلية لحرب ١٩٧٣، التي عمقت بدورها العداء المتبادل، وزادت خطورة الصراع بينهما، للسيطرة على لبنان والفلسطينيين.

وعلى الرغم من ان اسرائيل سوّت امورها مع السادات، في منتصف السبعينيات، الا انها رفضت عدة اقتراحات من الاسد للتسوية السياسية، وفي عام ١٩٨١ قامت بضم مرتفعات الجولان والتي احتلت عام ١٩٦٧ بصورة رسمية، وخلال الحرب اللبنانية في الثمانينات، قامت بمهاجمة الجيش السوري دون استفزاز. ولكن سوريا تمكنت من اخراج القوات الاسرائيلية من لبنان بوساطة رجال المقاومة الشيعية وبفضل احكام سيطرتها على بيروت. وفي نفس الوقت، وبمساعدة سوفياتية كبيرة، عزز الاسد قناعته حول التوازن الاستراتيجي، استعدادا لمواجهة فردية مع اسرائيل، ولردعها عن مهاجمة سوريا، كهدف اولي.

في كل الاحوال، فشل الاسد في تحقيق هذا التوازن الاستراتيجي-العسكري، وواجه مصاعب خطيرة نتيجة للتغيرات التي طرأت على السياسة السوفياتية، والتحدي العراقي، والازمة الاقتصادية الداخلية.

لذا، فقد بدأ الاسد منذ عام ١٩٨٨ بمنح الاولوية للدبلوماسية، بدلا من الاستراتيجية العسكرية، ساعيا للتقرب من مصر، والولايات المتحدة تحديدا، ولاول مرة، استعدت سوريا بدعم امريكي، لصنع السلام مقابل انسحاب اسرائيلي من الجولان، وحل مقبول للمشكلتين اللبنانية والفلسطينية .

ولكن، في نفس الوقت، واصلت سوريا بناء ترسانتها العسكرية، كما تواصلت صلاتها بايران، وحزب الله في لبنان، وعدة تنظيمات فلسطينية مسلحة، وكلها معارضة لعملية السلام، وذلك بهدف التفاوض من مركز قوة عسكرية، او لتخريب السلام في حالة اسقاط سوريا من الحسابات السلمية.

حكومة الليكود الاسرائيلية، التي تحتكر السلطة منذ عام ١٩٧٧، رفضت، بشكل قاطع، التخلي عن مرتفعات الجولان (بغض النظر عن الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى لو ادى الانسحاب الى السلام مع سوريا، فيما واصلت تبني ذات الموقف، حتى خلال مؤتمر مدريد للسلام، الذي عقد عام ١٩٩١، كما

ان موقفا مماثلا اتخذته حكومة حزب العمل، لدى توليها السلطة اثر انتخابات عام ١٩٩٢.

فيما بعد، اتخذ رئيس الوزراء الجديد اسحق رابين سياسة معتدلة، بهدف تحقيق تسوية سلمية مع سوريا (ومع منظمة التحرير الفلسطينية والاردن). لذا، ومع الوساطة الامريكية الفعالة، وبالرغم من عقبات معينة، فان عملية صنع السلام بين القدس ودمشق تقدمت تدريجيا خلال عامي ١٩٩٣و١٩٩٤.

ان الهدف من هذا الكتاب هو تتبع وتحليل العلاقات السورية-الاسرائيلية من عام ١٩٤٨ وحتى بدايات عام ١٩٩٥، عندما دخلت مفاوضات السلام طورا حاسما. كما سيشرح العوامل التي اثرت على علاقتها، والتشعبات الاقليمية والعالمية وتفاعلاتها، وتأثير السياسات الداخلية لدى الطرفين، على العلاقات بينهما. كما سيطرح الكتاب التأثير الحاسم للعلاقات السورية-الاسرائيلية على الوضع الاستراتيجي للبلدين، وعلى نتيجة المشكلتين اللبنانية والفلسطينية وامكانية احلال تسوية سلام شاملة في الشرق الاوسط.

من بين القضايا الرئيسية التي سيناقشها الكتاب:

المفاهيم الايديلوجية والتطورات السياسية في سوريا، خصوصا تحت حكم النظام البعثي، وما يتصل بالصهيونية واسرائيل؛ كما سنتحدث عن الوحدة العربية، وسوريا الكبرى، وفلسطين؛ والتفاعل بين كل هذه المفاهيم والقضايا المحلية، مثل بناء الدولة، والمعارضة الاسلامية، والسياسات السورية تجاه اسرائيل؛ وسيبحث الكتاب التحول السياسي والاستراتيجية العسكرية السورية تجاه اسرائيل، مع ابراز نظرة الاسد الى التوازن الاستراتيجي، وارتباطه بالعلاقة بين دمشق والعالم العربي. كما ان الكتاب سيسهب في شرح علاقة القضايا المحلية في اسرائيل (السياسات الحزبية، الرأي العام، المفاهيم الايدولوجية، بناء الدولة) بالموقف تجاه سوريا؛ وسنبحث مواقف اسرائيل واعمالها تجاه لبنان والفلسطينيين، وتأثيراتها على

العلاقة السورية الاسرائيلية، وسنورد دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في العلاقات السورية- الاسرائيلية؛ واخيرا، الشرق الاوسط الجديد لعام ١٩٩١، والترتيب العالمي، وعملية صنع السلام بين سوريا واسرائيل، منذ ذلك التاريخ.

المؤلف

الباب الاول

المشهد التاريخي: الحوار والصراع بين الحركتين القوميتين

الحركة القومية اليهودية-الصهيونية، التي اطلقت نشاطاتها في بدايات الثمانينات، ايقظت معارضة عنيفة بين معظم العرب في فلسطين، منذ نهاية القرن الماضي. وفي نفس الوقت تقريبا، وعلى الجانب الاخر، قام قادة عرب في سوريا، التي اعتبرت مركز انبثاق حركة القومية العربية، باجراء محادثات وتوصلت الى اتفاقيات مع الحركة الصهيونية، تضمنت اقرارا بمطامح اليهود في فلسطين. فعلى سبيل المثال، عام ١٩١١، وقبل انهيار الامبراطورية العثمانية، تقابل اثنان من المسؤولين الصهاينة، مع قادة من المنظمة القومية الثقافية العربية (المنتدى العربي) في استنبول؛ ومن بينهم السياسي السوري فارس الخوري. وقد توصلوا لاتفاق، يمنح اليهود في فلسطين دورا مركزيا، ضمن اطار الترتيب السياسي العربي المستقبلي. وبعد سنتين من ذلك اللقاء، عام ١٩١٣، دعى سامي هوتشبيرغ، مندوب المكتب الصهيوني في استنبول، لحضور المؤتمر العربي الاول في باريس، حيث اسس بعض العلاقات مع قادة عرب، بمن فيهم رموز سياسية سورية.

حوارات اخرى بين قادة صهاينة، مثل سوكولوف ويوسيشكين ورموز عربية قومية، ومن ضمنهم السوريان جميل مردم وعبد الرحمن الشهبندر، تمت عشية الحرب العالمية الاولى؛ ولكن انفجار الحرب تسبب في تعليق الاجتماع الذي كان مقررا بين مجموعات اكبر من ممثلي العرب واليهود في الاول من تموز ١٩١٤. ومع ذلك، فقد قام قادة من اليهود الصهاينة مثل حاييم وايزمن والامير فيصل (الملك فيما بعد)، قائد القوات العربية، واول حاكم لسوريا شبه المستقلة، اثر الحرب العالمية الاولى، باستئناف الحوار العربي-اليهودي على اعلى المستويات.

وايزمن كان مزودا بوعد بلفور، الذي اطلق في ٢ تشرين ثان ١٩١٧، والذي ضمن للشعب اليهودي اقامة وطن قومي في فلسطين، فيما حظي فيصل بدعم والده، الشريف حسين امير مكة، وقائد الثورة العربية، والذي كان قد طلب من الفلسطينيين في آذار ١٩١٨، من خلال صحيفته الرسمية (القبلة) الترحيب باليهود القادمين من اوروبا كأخوة.

باقناع من بريطانيا قابل فيصل وايزمن قرب العقبة، في حزيران ١٩١٨، وفيما بعد التقى قادة صهاينة آخرين في لندن، لمناقشة التعاون العربي-اليهودي. وكنتيجة لذلك، قام فيصل ووايزمن، بتوقيع وثيقة تاريخية، في ٣ كانون ثان ١٩١٩، وكانت تلك المرة الاولى التي يعبر فيها رسميا عن اعتراف بالقومية اليهودية في فلسطين، كما اشارت مقدمة الوثيقة، الى القرابة العرقية، والروابط التاريخية بين العرب والشعب اليهودي، هذه الوثيقة الفريدة، اعلنت بقوة، وجوب العمل على تحقيق الطموح القومي لليهود وبناء علاقات وطيدة بين الدولة العربية وفلسطين (اليهودية).

كما اخذ الموقعون على عاتقهم، واجب حث بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور. المعلن في الثاني من تشرين ثان ١٩١٧ والذي يعد بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين. (البند الثالث). كما تعهد الاتفاق، باتخاذ كل الخطوات الضرورية لتشجيع وتحفيز الهجرة اليهودية الى فلسطين بمعدل كبير، وبالسرعة الممكنة لتوطين المهاجرين اليهود على الارض. (البند الرابع).

بنفس المزاج، كتب فيصل في آذار ١٩١٩ للقاضي فيليكس فرانكفورت، الصهيوني الامريكي البارز، يقول: "نحن العرب، خصوصا المتعلمين، ننظر بتعاطف عميق الى الحركة الصهيونية... نحن نعمل معا لشرق ادنى مزدهر ومقوّم، وحركتانا تكملان بعضهما البعض. الحركة اليهودية قومية وليست امبريالية، وهناك متسع في سوريا الكبرى لنا جميعا.

تعبيرات مماثلة ومتعاطفة مع الحركة الصهيونية، وداعمة لقيام دولة قومية لليهود في فلسطين وهجرة اليهود اليها اطلقها قوميون عرب سوريون رفاق لفيصل، واعضاء في الوفد السوري لمؤتمر السلام، بعد الحرب العالمية، وممثلون عن الحزب الوطني السوري بين عامي ١٩١٩و١٩٢٠ وكلتا الجماعتين مؤلفتان من شخصيات سورية بارزة. وعلى سبيل المثال، قام الحزب الوطني السوري بتوقيع اتفاق عام ١٩٢٠ مع الحركة الصهيونية، يعترف الموقعون عليه، بانفصال فلسطين عن سوريا، ويوافقون على اقامة كيان قومي لليهود فيها.

ومن جهة اخرى، فان الغالبية العظمى من القوميين العرب، وخصوصا الشباب، قاوموا بشدة فكرة جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، والهجرة اليهودية اليها. تلك المواقف المعادية للصهيونية، تجلت، تحديدا، بين عامي ١٩١٨و١٩٢٠، عندما قام قوميون عرب في فلسطين، بتسمية بلدهم (جنوب سوريا)، آملين في تحقيق طموحهم القومي، من خلال وحدة مع الدولة العربية السورية المستقلة.

ونتيجة لضغط النشطاء الفلسطينيين في نابلس، وحيفا، والقدس، ودمشق (حيث اقيمت المنظمة العربية الفلسطينية بزعامة الحاج امين الحسيني، وعارف العارف، واتباعها الحاملين لمبادئها واهدافها، قام عدد متزايد من القوميين العرب السوريين المنظمين في النادي العربي، الذي تأسس في دمشق، بتقديم مساعدات كبيرة لاتباعهم من الفلسطينيين، لمحاربة الصهاينة، وهذا كان يعني دعما ماليا واعلاميا، كما قامت هذه المنظمة المناوئة للمطالب الصهيونية، بارسال فرق مقاتلة الى فلسطين، ووفرت المأوى للفلسطينيين، الذين فروا الى سوريا. والامر الاكثر اهمية هو ان فيصل، رعى اجتماع الممثلين، او البرلمان السوري، الذي قام بتمثيل العرب في سوريا الكبرى بما فيها فلسطين ولبنان، وعبر المجتمعون عن مواقفهم المناهضة للصهيونية، مما يخالف اتفاق فيصل- وايزمن. وخلال اجتماع الممثلين العرب الاول، في ١ تموز ١٩١٩، طالب المجتمعون

بالاستقلال التام لسوريا الكبرى، كما استنكر البرلمان مطالب الصهيونية بفلسطين وتنفيذ وعد بلفور.

جزئيا، وتحت الضغط، اصبح فيصل، اثر توقيعه على الاتفاق مع وايزمن، اكثر تحفظا وبرودا، في مواقفه تجاه القادة الصهاينة ومطالبهم، حتى انه اكد، في مناسبات عديدة، ان فلسطين جزء لا يتجزأ من سوريا الكبرى، وحذر من تأسيس دولة يهودية في فلسطين مخافة ان تثير صراعا عربيا-يهوديا.

بالاضافة لذلك، ودون ضغط من رفاقه القوميين، اضاف فيصل تحفظا الى اتفاقه مع وايزمن جاء فيه: "اذا حقق العرب استقلالهم، كما طلبنا في الوثيقة المؤرخة في الرابع من كانون الثاني ١٩١٩، والموجهة لمكتب الخارجية البريطانية، فسوف أفي بكل البنود الواردة في الوثيقة. ولكن، اذا حصل تغيير او تعديل ولو كان طفيفا، فسوف لن التزم بكلمة واحدة من هذا العقد، والذي سيصبح لاغيا وباطلا وعديم القيمة والشرعية، كما لن اكون مسؤولا، باي صورة، عما ورد به."

كان فيصل مقتنعا بان الصهاينة، بالاضافة لكونهم دعما اقتصاديا لسوريا، فانهم يمتلكون تاثيرا كبيرا على القوة الرئيسية في العالم، الا وهي بريطانيا العظمى (التي منحتهم وعد بلفور)، كما ان الحركة الصهيونية ذات وزن في الولايات المتحدة ايضا (والتي كانت طرفا في محادثات السلام بعد الحرب العالمية)، ويبدو ان فيصل قد امل في مساعدتهم له، بتحقيق هدفه الكبير، اي، الاستقلال العربي تحت حكمه، بدعم من بريطانيا وباعتراف من المجتمع الدولي. لتحقيق هدفه وابطال محاولات فرنسا للسيطرة على سوريا، وافق فيصل على اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (اما ككيان منفصل، او تبعا لترتيب آخر، كجزء من الدولة السورية).

ولكن، نتيجة لعدم بلورة طموحاته، واخراجه من سوريا على يد الفرنسيين، في تموز عام ١٩٢٠، انكر فيصل انه وقع على اي وثيقة مع وايزمن.

حقبة الانتداب

هذه الاتصالات المتأرجحة بين فيصل والقوميين السوريين من جهة، ووايزمن واليهود الصهاينة من جهة اخرى، ربما توضح النمط المعقد للعلاقات التي تطورت بين الحركتين القوميتين، في العقود اللاحقة.

لقد ارتبطت حركة القوميين العرب السوريين وتطابقت ايدلوجيا مع المقاومين العرب الفلسطينيين ضد الحركة الصهيونية؛ وكحركة عربية شاملة، فقد اعتبرت فلسطين جزءا من سوريا الكبرى. عموما، فان السياسات والاعمال التي مارستها الاحزاب القومية العربية السورية المختلفة، تجاه الصهاينة في فلسطين، بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ لم تعكس، في كثير من الحالات، طروحاتهم الرسمية.

تلك السياسات والممارسات كانت في غالبيتها واقعية واكثر اعتدالا من سياسات القادة العرب الفلسطينيين. لقد كانت مواقف القوميين السوريين تجاه الصراع الصهيوني-الفلسطيني محكومة بعوامل متعددة، مثل، التفاعل بين العروبة والقومية السورية الوطنية، والعلاقات مع القوتين الاقليميتين، فرنسا وبريطانيا، والمنافسات الشخصية والحزبية، اضافة الى الاعتبارات الاقتصادية والمالية.

المواقف الاكثر اعتدالا تجاه الحركة الصهيونية تبنتها الشخصيات القيادية السورية التي نظمها فيصل، وكانت موالية للهاشميين ولبريطانيا، وكان بعض اولئك القادة، يعملون خارج سوريا، وذلك اثر هزيمة فيصل، ومعظمهم ينتمون، اما لحزب الوحدة السورية، او للبرلمان السوري الفلسطيني، وكلاهما اسسا في القاهرة، في عامي ١٩١٨و١٩٢٠، على التوالي. اذ اعرب اولئك القادة السوريون وعلى رأسهم احسان الجابري ورياض الصلح (من لبنان) خلال محادثات

عقدوها بين عامي ١٩٢١و١٩٢٢ مع ممثلين صهاينة، في كل من القاهرة ولندن، عن استعدادهم للاعتراف بالحقوق القومية لليهود في فلسطين، حتى بصيغة وطن قومي. كما اخذوا على عاتقهم محاولة اقناع القوميين الفلسطينيين، التوصل الى تسوية سياسية سلمية مع الحركة الصهيونية، ولكن محاولاتهم قوبلت بردود افعال غاضبة لدى الفلسطينيين.

بالمقابل، طالبت القيادات السورية بمساعدة اليهود وبريطانيا، لتحقيق الاستقلال والوحدة للدول العربية، ومنع فرنسا من فرض الانتداب على سوريا. وفي كل الاحوال، لم يتم تطبيق الاتفاق الذي اعد بين الطرفين السوري واليهودي، بسبب عدم تمكين اي طرف منهما تحقيق التزاماته نحو المعاهدة.

بعد اقل من عقد واحد، وبين عامي ١٩٢٩و ١٩٣١، عاد فيصل، الذي كان آنئذ ملكا على العراق، لطرح فكرة التسوية السياسية للصراع الصهيوني-الفلسطيني، منح اليهود وطنا قوميا في فلسطين يكون مرتبطا ومقيدا بسوريا الكبرى، او الهلال الخصيب، الذي يضم كلا من سوريا، والعراق، ولبنان، والضفة الاردنية، وفلسطين، وان تكون هذه الدول الموحدة، تحت حكمه . كما يبدو فقد ظن انه بتقديمه لهذه المقترحات، سيربح دعم بريطانيا لتحقيق خطته في (الهلال الخصيب)، والتي ستكون مقبولة لدى حركة القوميين العرب في سوريا وفلسطين، كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة. لكن فيصل كان مخطئا فاضافة الى عدم ترحيب الحكومة البريطانية بخطته، رفض العديد من القوميين العرب في سوريا وفلسطين، مبدأ النظام الملكي رفضا قاطعا، كما استاءوا بشدة، من فكرة اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

فشل فيصل لم يثبط عزيمة اخيه، الامير عبدالله، والذي اصبح فيما بعد ملكا على الضفة الاردنية، اذ حاول نهاية الثلاثينات، توحيد سوريا الكبرى التي تضم (سوريا، وفلسطين، ولبنان، والضفة الاردنية). فخلال سلسلة محادثات،

عرض على الممثلين الصهاينة مناطق حكم ذاتي يهودية ضمن سوريا الكبرى الموحدة، مع حفظ حقهم بالهجرة غير المحدودة وشراء الاراضي، في فلسطين. ومن المؤكد، ان عرض الملك عبدالله لم يكن موجها لكسب تعاون الحركة الصهيونية القومية فحسب، ولكن السبب الاكثر اهمية، كان السعي للحصول على الدعم البريطاني في لحظته. ولكن حاله لم يكن احسن، من حال اخيه، فمشروع سوريا الكبرى لم يطبق كما حدث بالنسبة لمشروع الهلال الخصيب، والسبب الرئيسي هو تحفظ بريطانيا.

وتجدر الاشارة هنا، الى ان الملك عبدالله، تلقى نوعا من التعاون، من حزب النشاشيبي المعتدل في فلسطين، كما تلقى دعما من القومي السوري البارز عبد الرحمن الشهبندر، الذي انشأ حزب الشعب، وقاد فيما بعد الثورة ضد الفرنسيين في الاعوام ما بين ١٩٢٥و١٩٢٧، والذين قاموا بنفيه فيما بعد.

الجماعات والشخصيات الاخرى التي دعمت الملك عبدالله في سوريا هي العلويون، والدروز، وفارس الخوري، الذي انشأ مع مجموعة سوريين آخرين حزب الكتلة الوطنية ثم اصبح فيما بعد، المتحدث الرسمي باسم البرلمان السوري).

خلال اواسط واواخر الثلاثينات حذا الدكتور الشهبندر حذو القوميين السوريين المعتدلين الذين سبقوه، وعقد محادثات مع ممثلين صهاينة، لبحث تسوية سلمية للصراع اليهودي- الفلسطيني، ودمج فلسطين مع فيدرالية عربية اكبر تحت قيادة هاشمية. في كل الاحوال، فشل الشهبندر في تجنيد الكثير من القوميين في سوريا، بسبب سياسته الموالية للهاشميين، بالاضافة الى مواقفه الواقعية تجاه الصهاينة. وحقيقة الامر، لو تمكن الشهبندر من التوصل الى اتفاق مع الحركة الصهيونية (وهذا ما لم يحدث)، فمن المؤكد انه كان سيفشل في الحصول على الدعم الكافي من القوميين السوريين، المناهضين للصهيونية، اكثر من مناهضتهم للهاشمية .

وعلى الرغم من مشاعر غالبية السوريين المعادية للصهيونية، الا ان دعم القوميين السوريين خلال اعوام العشرينيات، كان مجرد دعم لفظي وخطابي، اكثر من كونه عمليا، ولم يكن ذا اهمية تذكر. الدعاية القومية انتقدت، على فترات، النشاطات الصهيونية في فلسطين، بالاضافة الى عقد القليل من اللقاءات العامة في البلدات السورية، استجابة للتطورات الحرجة في فلسطين. وظهر اكبر دعم جماهيري سوري للفلسطينيين، اثر النزاع الذي حدث حول حائط المبكى عام ١٩٢٩، بين اليهود والعرب في القدس.

ولكن، حتى في هذه القضية، فكل ماحدث هو بعض الاضرابات التجارية، والمظاهرات في المدن السورية كتعبير عن التعاطف مع العرب الفلسطينيين.

هذا الدعم السوري المحدود للفلسطينيين لم يتأت جراء الارتباك الذي ترتب على التقسيمات الدولية الجديدة، والتي فصلت فلسطين عن سوريا فحسب؛ ولكن السبب الاهم، هو انهماك القوميين السوريين في ذلك الوقت، بالنضال من اجل الاستقلال ومحاربة الانتداب الفرنسي. وكانت اكثر الفترات حدة في الثورة ضد الفرنسيين، ما بين العامين ١٩٢٥و١٩٢٧ حيث انهمك القوميون السوريون بتوجيه كل طاقاتهم نحو الفرنسيين (وكان السوريون في الحقيقة قد تلقوا خلال هذه السنوات، مساعدات مادية ومعنوية، من الفلسطينيين، كما لجأ العديد من الثوار السوريين الى فلسطين).

سبب آخر، وثيق الصلة وبالغ الاهمية للبرود النسبي في منح دعم القوميين السوريين لرفاقهم الفلسطينيين منذ اواخر العشرينيات، كان انضمام الكثيرين للجدل الدائر بين قادة حزب الكتلة، حول ضرورة ايجاد توازن بين التزاماتهم نحو الايدولوجية العروبية، ومصالحهم الوطنية السورية. وكلما ازدادت النقاشات، حول هذا الموضوع، نمت معه الانقسامات بين القادة المتمرسين الواقعيين من جهة، والكوادر المقاتلة الشابة من جهة اخرى، في الحركة القومية

العربية.

تبنى حزب الكتلة المعتدل، برئاسة جميل مردم، مبدأ (سوريا اولا)، منذ عام ١٩٢٨، بمعنى، تكريس كل الجهود للسعي نحو استقلال سوريا، وتهميش جميع القضايا الاخرى بما فيها القضايا التي كانت مرشحة لاعاقة تلك الجهود. هذا المبدأ استلزم، من جهة بناء استراتيجية تعاون معقولة مع سلطات الانتداب، بغرض تأمين تفاهم سياسي مع فرنسا، ومن جهة اخرى، السعي لكسب دعم الدبلوماسية البريطانية، القوة الرئيسية في المنطقة، والتحالف معها ضد الانتداب الفرنسي.

وعلى ذلك، فقد حاول قادة الكتلة، خلال المشاحنات العربية-اليهودية، عام ١٩٢٩ في فلسطين، اضعاف ردود الافعال المناهضة لبريطانيا بين السوريين، خوفا من تعريض، أي احتمال لدعم بريطانيا المستقبلي لهم ضد الفرنسيين. وعلى نفس المنوال، ظل القادة القوميون خلال صيف عام ١٩٣١ يتجنبون الظهور في عدة اجتماعات جماهيرية لدعم فلسطين. وفيما بعد، في كانون ثان من نفس العام لم ترسل الكتلة وفدا رسميا للاجتماع الاسلامي في القدس، والذي عقد لحشد الدعم الاسلامي للقضية الفلسطينية.

عموما، ومع حلول اواسط الثلاثينات، بدأ قادة الكتلة بتخفيف سياستهم الحذرة هذه، فترة من الزمن، واصبحوا اكثر انفتاحا ودعما للقضية الفلسطينية، واشد عدائية تجاه الحركة الصهيونية، اما الاسباب التي دعت الى هذا التحول، فقد كانت مرتبطة بحسابات داخلية، اضافة الى التطورات الجديدة في فلسطين.

فجميل مردم وجماعته مثلا، اصيبوا بخيبة امل نتيجة مفاوضاتهم غير المجدية مع الفرنسيين، والتي لم تثمر عن توقيع الاتفاقية الثنائية، التي كان من المتوقع التوصل اليها عام ١٩٣٣. لذا عاودوا اثارة القضايا العربية، وخصوصا القضية الفلسطينية، بهدف تحسين صورتهم لدى العامة والتي تضررت اثر

تعاونهم مع فرنسا ولتدعيم موقفهم المهزوز واظهارهم بمظهر القادة القوميين، الذين لم يهملوا التزاماتهم نحو العروبة. ومن المؤكد ايضا، ان سياسات "مردم الواقعية وسورية التوجه" تعرضت للتحديات خلال تلك الفترة من قبل حزب الاستقلال العربي المتطرف المنبثق عن الكتلة التي كان يرأسها شكري القوتلي، وعصبة العمل القومي الجديدة، التي تأثرت بالقوتلي. وقد لعبت هاتان المجموعتان، اضافة الى منظمات اسلامية متعددة، دوراً مركزيا، خلال اعوام الثلاثينات، بدعمها المتنامي للعديد من السوريين، وخصوصا الشباب، للمشاركة في الصراع الفلسطيني ضد اليهود الصهاينة. فالموجات الكبيرة من المهاجرين اليهود الى فلسطين، اقترنت بزيادة قوة المجتمع اليهودي خلال تلك الفترة، الامر الذي نبه السوريين، كما فيه الفلسطينيين من قبل، الى التهديد الكبير الذي تشكله هذه التطورات على الوحدة العربية، وعلى الاقتصاد السوري، تماما كالخطر الذي تمثله على فلسطين العربية الاسلامية.

وهكذا، ازداد عدد السوريين النشطاء، الداعمين للكفاح الفلسطيني ضد الصهاينة وبريطانيا، خصوصا، خلال ثورة العرب في فلسطين (الاضراب ٣٦-١٩٣٩).

وانطلقت مظاهرات ضخمة واضرابات واسعة شملت البلدات السورية، معلنة التضامن مع فلسطين، او جنوب سوريا؛ وتم جمع التبرعات المالية والمجوهرات، كما تم تهريب اسلحة للثوار الفلسطينيين. ونجح مئات السوريين، في التسلل الى فلسطين، وكان بينهم العديد من الضباط السابقين، حيث قادوا عمليات مسلحة ضد اليهود والبريطانيين. وكان الضابط العسكري السوري المسؤول عن معظم تلك العمليات الثورية العربية في فلسطين، فوزي قاوقجي، احد ابطال الثورة السورية عام ١٩٢٥ والضابط، السابق في الجيش السوري. قدم القاوقجي من العراق، مع مئات المتطوعين السوريين والعراقيين، واعلن نفسه قائدا مسؤولا

عن الثورة جنوبي سوريا. ومن الشخصيات السورية التي ساهمت والهبت الثورة الفلسطينية ايضا، الشيخ عز الدين القسام، وهو سوري مسلم متعصب اسس تنظيما في اوائل الثلاثينات. قاد عام ١٩٣٥ المجموعات الفلسطينية المسلحة حول حيفا، والشيخ محمد الاسمر، السوري الذي قاد مجموعة ثورية خلال ثورة عام ١٩٣٦.

ان معظم، ان لم يكن كل، المساعدات السورية العسكرية والمادية والاعلامية للعرب الفلسطينيين، تمت بالتنسيق مع لجنة الدفاع الفلسطينية التي تمركزت في دمشق.

وبالاضافة الى تنظيمها عملية المقاطعة السورية للمنتجات اليهودية، دعت هذه اللجنة، عام ١٩٣٧، الى عقد مؤتمر عربي في بلودان (شرقي سوريا) حيث تبنى المؤتمرون قرارات متشددة مناهضة للصهيونية، واتخذوا اجراءات اضافية، لمساعدة الفلسطينيين والقتال من اجل قضيتهم.

من المؤكد، ان هذه اللجنة السورية المهمة لم تكن حكومية بصورة رسمية، بل كان يديرها شكري القوتلي وحزبه العروبي (الاستقلال) المتابع للكتلة السورية. وهدف القوتلي بالاضافة الى تقديم الدعم المخلص للقضية الفلسطينية، تحدي النهج الواقعي الذي يتبعه جميل مردم، في قيادة الكتلة.

في المقابل، وبهدف معادلة التحدي الذي يمثله القوتلي، وكرد على الموقف الفرنسي السلبي، شرع جميل مردم في عرض اهتمامه بالمشكلة الفلسطينية، لتدعيم الروابط السورية بالعروبة. لهذا، انشأت الكتلة عام ١٩٣٤، وبقيادة مردم، اول مؤسسة صحفية عربية متخصصة في الوطن العربي، تحت اسم المكتب القومي للصحافة، برئاسة فخري البارودي، احد اعضاء حزب الاستقلال الذي كان يقوده القوتلي، ونذر هذا المكتب نفسه، لخدمة القضية الفلسطينية، خصوصا خلال ثورة العرب في فلسطين. واضافة الى ذلك، قامت بمحاولة منع ملاك الاراضي السوريين

من بيع املاكهم لمنظمات يهودية، كما امنّت الكتلة التي كانت تدير الحكومة السورية عام ١٩٣٧ ملجأ للعديد من الفلسطينين الفارين من الحكم البريطاني في فلسطين واوصلت دعم الثوار من دمشق.

خلال نفس الفترة، اشترك اثنان من قادة الكتلة البارزين، هما لطفي الحفار ونبيه العظمة، بالاضافة الى نشطاء آخرين من الحزب، في المؤتمر العربي المناهض للصهيونية، في بلودان، كما لعبا دورا قياديا في التنظيم والتخطيط له.

على الرغم من هذا المد الداعم للفلسطينيين، والمناهض للصهيونية. حرص قادة الكتلة الواقعيون، على عدم دعم وتشجيع الثورة في فلسطين بشكل منفتح ورسمي، كما حاولوا تقليص الدعم السوري للثوار الفلسطينيين ووضع حد للاعمال المناهضة لليهود، في البلدات السورية.

وبصرف النظر عن الخسائر الاقتصادية الفادحة، التي لحقت بالتجار السوررين، الذين كانت السوق الفلسطينية بالنسبة لهم هي الاهم على الصعيد التصديري، فقد كان السبب الرئيسي لضيق مردم من الثورة الفلسطينية، هو عودة التأثيرات السلبية الى هذه الثورة على المصالح السورية. فقد قلق مردم من احتمال تعريض مفاوضاته الثنائية مع الفرنسيين للخطر، بسبب الدعم السوري للثورة في فلسطين، والذي قد ينفر بريطانيا، التي يمكن ان تكون مفيدة في موضوع تحقيق الاستقلال.

وبناء على ذلك، فلم يقتصر مردم على قبول مطالب بريطانية محددة حول تقييد الثورة العربية الفلسطينية، بل اعلن في تشرين اول ١٩٣٧، خلال وجوده في باريس، على الملأ استنكاره للارهاب القائم في فلسطين، مضيفا بأن الحكومة السورية، وبالتشاور مع السلطات الفرنسية والبريطانية، تقوم باتخاذ كل الخطوات اللازمة، لمنع تهريب السلاح للثوار في فلسطين.

هذا التصريح الفريد، الذي صدر في دمشق مكتوبا باللغة الفرنسية فقط،

على الرغم من حالة العداء العنيف للصهيونية في سوريا، تكرر صدوره خلال المحادثات التي اجراها بين عامي ١٩٣٦و١٩٣٧، مع قادة صهاينة، بمن فيهم حاييم وايزمن، حول التفاهم السوري-اليهودي بما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية. وكما فيصل من قبله. اقتنع جميل مردم في اواسط الثلاثينات، بان وايزمن والحركة الصهيونية، قادران على تسهيل المفاوضات مع رئيس الوزراء الفرنسي المنتخب حديثا، ليون بلوم، الذي كان يهوديا ومواليا للصهيونية. وحسب قول وايزمن لرفاقه، فان مردم عرض بان يطلب من الفلسطينيين التوقف، اذا قام الصهاينة بمساعدة سوريا؛ "لقد كان من الواضح له ان بلوم في جيبنا".

وفي مناسبة اخرى، نقل عن مردم قوله لمسؤولين صهاينة، ان بين اليهود والعرب... بغض النظر عن الصداقة، مصالح وجود متشابهة، تتطلب علاقات سلمية.

لم يكن مردم القائد السوري الوحيد الذي، تفاوض مع الصهاينة، بين عامي ١٩٣٦و١٩٣٧، فالاهم، انه حتى القائد القومي المتشدد والداعم للفلسطينيين، شكري القوتلي، الذي كان يحظى باحترام كبير بين القوميين الفلسطينيين لالتزامه العميق بتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، قام بعقد محادثات رسمية مع ممثلين صهاينة في صيف ١٩٣٦ في بلودان، خلال قيادته للكتلة.

في هذا اللقاء (كما في لقاءات اخرى، ضمت سوريين بارزين وقادة صهاينة)، قال القوتلي للمثلين الصهاينة: "نحن نأمل باخلاص، في التوصل الى تفاهم معكم طوعا، ودون اكراه، بدلا من طريق المدفع والنار". كما اقترح على القادة الصهاينة، مساعدة السوريين بكل السبل، لتحقيق الاستقلال، واكد انه اذا حصلت سوريا على استقلالها اولا، فسوف توجه اهتمامها نحو مسألة الاستقلال العربي والتحالف العربي-اليهودي، مشترطا على الحركة الصهيونية، عدم السعي

لجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، وهو الامر الذي يعارضه تماما، ولكنه عرض البحث عن حل مقبول لدى الطرفين، اذا كانت النية، هي اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، حسب ترتيبات محددة.

وكما يبدو، فان القوتلي شارك مردم القناعة بقدرة الحركة الصهيونية على مساعدة سوريا لتحقيق استقلالها كخطوة باتجاه الوحدة العربية الشاملة، وربما كان مستعدا، بالمقابل، للموافقة على كيان قومي يهودي في فلسطين، ضمن فيدرالية عربية واسعة. بمعنى آخر، فان اكثر القادة السوريين دعما للفلسطينيين، شكري القوتلي، كان من المحتمل ان يتنازل عام ١٩٣٦ عن مبادئه المتشددة تجاه فلسطين العربية مقابل تحقيق الطموحات العربية الشاملة، وربما ايضا طموحاته الشخصية.

هذا الموقف المتناقض، تجلى عندما دخلت مصالح القوتلي الاقتصادية على الخط، فعلى سبيل المثال، استثمر القوتلي الكثير، في محاولة لمنع مالكي الاراضي السوريين، من بيع اراضيهم الواقعة قرب طبريا للوكالة اليهودية "بهدف حفظ ثروة الوطن (سوريا) في ايدي ابنائه" كما قال، ولمنع ما اسماه التغلغل الصهيوني في سوريا. وفيما بعد، قام شكري القوتلي في نهاية عام ١٩٣٥بزيارة فلسطين بنفسه، ليتحرى امكانية تأسيس فروع لشركة التعليب التي يملكها، محاولا كسب زبائن يهود.

بقي القوتلي، على المدى الطويل، ملتزما بالوحدة العربية وبالقضية الفلسطينية، لاعتبارات سياسية، وليس لقناعات ايديولوجية. فعمله لم يقتصر على الدعم النشيط للثوار الفلسطينيين، ولكنه ايضا استقال من حكومة مردم عام ١٩٣٨، احتجاجا على تحفظ الحكومة السورية، تجاه الثورة الفلسطينية. واتخذ القوتلي هذه الخطوة ايضا، على امل تعزيز مصداقيته كقومي عربي مخلص في عيون القوميين الشباب، الذين بدأوا بالظهور كقوة متشددة جديدة في تلك الفترة،

بحيث شكلوا تهديدا للقيادة السياسية السورية التقليدية. مفضلا بذلك، تجنب تنحيته، على يد تلك القوى الشابة (المقاتلين الاستقلاليين واعضاء من عصبة العمل القومي)، ومراهنا بمستقبله السياسي على دعمهم.

في كل الاحوال، فان تلك المجموعات القومية العربية السورية المتشددة، والتي شكلت الدعم الرئيسي للجنة الدفاع الفلسطينية، اصبحت بحلول نهايات عام ١٩٣٨، اكثر انشغالا بالسياسة السورية العالمية، منها بالثورة الفلسطينية (على الرغم من ان ثوارا فلسطينيين هاربين الى دمشق، قاموا في بدايات عام ١٩٣٨، بتأسيس لجنة الجهاد المركزية بهدف الحفاظ على استمرارية المقاومة العربية في فلسطين، او (جنوب سوريا، كما سموها).

قائد لجنة الدفاع الفلسطينية، السوري نبيل العظمة، قام على سبيل المثال، بتحويل التبرعات المخصصة لفلسطين، لدعم رفاقه السوريين المتشددين، بهدف محاربة حكومة مردم. وللحقيقة، فان الضغط المحكم لهؤلاء السوريين المتشددين، أدى في بدايات عام ١٩٣٩ الى انهيار حكومة مردم، وحل الكتلة جزئيا. وانهارت البنية التحتية الداعمة للفلسطينيين في سوريا كليا بحلول عام ١٩٣٩، بسبب الاجراءات الفرنسية القمعية من جهة، وهزيمة الثورة العربية في فلسطين.

من جهة اخرى، اصبح شكري القوتلي الزعيم الجديد للكتلة. اما منافسه، جميل مردم، فقد شوهت سمعته بسبب فشل سياسته الوطنية، وتم اغتيال منافسة عبد الرحمن الشهبندر عام ١٩٤٠. وبعد الانتخابات الوطنية، عام ١٩٤٣، اصبح القوتلي اول رئيس للجمهورية السورية الناشئة، وقد بدا مصمما على استئناف صراعه ضد الطموح اليهودي الصهيوني القومي في فلسطين.

لقد بدا واضحا، منذ ذلك الحين، ان الفرصة الضئيلة لتحقيق اتفاق سوري-صهيوني حول فلسطين، والتي ظهرت اثناء فترة الانتداب الفرنسي، قد

انتهت كليا بانتهاء الانتداب وقيام الجمهورية السورية عام ١٩٤٦، تحت قيادة القوتلي، السياسي القومي العربي. واذا لم يكن هذا كافيا، لانهاء الحوار السوري-اليهودي، فقد قامت الحركة الصهيونية للمرة الاولى عام ١٩٤٢، بارسال اهداف جديدة، لا تقتصر على مواصلة الهجرة اليهودية الى فلسطين، بل ايضا تأسيس الكومنولث اليهودي هناك، وقد تم تبني هذا القرار الذي اطلق عليه اسم (برنامج بلتيمور) نتيجة محاولات ابادة المجتمعات اليهودية في اوروبا، على ايدي النازيين الالمان.

ومنذ ذلك الحين بدأ المجتمع اليهودي في فلسطين، باستقبال آلاف اللاجئين اليهود في اوروبا، وبالتالي بدأ تأسيس قواعد اقامة الدولة اليهودية في المستقبل.

الباب الثاني

حرب عام ١٩٤٨، الهدنة وعروض السلام

حرب ١٩٤٨: الجذور السياسية، والعمليات الرئيسية، والنتائج

بحلول اواسط الاربعينيات، كانت العلاقات بين سوريا والحركة الصهيونية قد تبلورت باتجاه العداء، وفي ذات الوقت، كان المجتمع اليهودي الصهيوني في فلسطين مصمما على تحقيق دولته الخاصة على جزء منها، مع ضمان دعم البريطانيين والامريكيين لهذه السياسة، كما امل الزعماء الصهاينة في كسب تأييد بعض القادة العرب مثل الأمير عبد الله (الاردن) وشخصيات مصرية هامة، مثل رئيس الوزراء اسماعيل صدقي.

اما سوريا، فقد استثنيت من اعتبارها شريكة محتملة في تفاهم عربي-يهودي، بسبب تصريحات قائدها القوتلي العروبي المتعاطف مع الفلسطينيين والمناهض للصهيونية والمتهم بالتعاون مع المانيا النازية. وعلى الرغم من وجود عدد قليل من القادة والرموز السوريين، الذين ايدوا اقامة دولة يهودية في فلسطين عام ١٩٤٦، مثل الرئيس الاسبق تاج الدين الحسني، وحسني البرازي الذي كان رئيسا للوزراء، الا ان هؤلاء القادة المعتدلين، فقدوا تأثيرهم على السياسة السورية، خصوصا فيما يتعلق بالكيان اليهودي. وفي الحقيقة، فانه على خلاف فترة الانتداب، اصبحت الجمهورية السورية الناشئة بحلول اواسط الاربعينيات الدولة العربية الأشد عداء للصهيونية في المشرق العربي، وتحول الانقسام السابق بين الواقعيين والمتشددين القوميين حول المسألة الفلسطينية، الى اتفاق واجماع حاسمين على محاربة الكيان الصهيوني في فلسطين؛ ولم يعد هذا

الموقف الايديولوجي فاترا، كسابق عهده، لدى القادة الواقعيين الساعين لتحقيق مكاسب معينة، على الصعيدين العالمي والداخلي.

بل ان تلك المصالح التقت مع المواقف الايديولوجية للحكومة.

فعلى سبيل المثال، واجه النظام السوري الجديد، سلسلة تحديات جديه على الصعيد العام، منها مشاكل سياسية، واجتماعية، واقتصادية هددت بنسف الاستقرار، وربما وجود الدولة نفسها.

غير ان اخطر تلك القضايا، كان النزعة الاستقلالية لدى الاقليات، وخصوصا الدروز والعلويين؛ بالاضافة الى الهوة الاقتصادية-الاجتماعية المتنامية بين طبقة الاقطاعيين القدامى، والتجار، والصناعيين، من جهة، وبين الطبقات الدنيا من الفلاحين والعمال من جهة اخرى.

كما ان تزايد اهمية الطبقة الوسطى والدور المهم الذي بدأت تلعبه جعلها تشكل تهديدا على الفئة الاجتماعية- السياسية المسيطرة، والمتمسكة بالقيادات السياسية التقليدية في سوريا، مثل القوتلي وزملائه.

وكما يبدو، فان القوتلي قد سعى من خلال اعلاناته المتكررة، عن عزمه تدمير الصهيونية وانقاذ فلسطين، الى استغلال القضية الفلسطينية -الصهيونية كمخرج من الضغوط الداخلية، فظهرت حاجة سورية الماسة الى مساعدة دول عربية اخرى مثل مصر، الدولة العربية الاهم، والسعودية الدولة العربية الاسلامية المؤثرة.

لذا، فقد اخلصت سوريا في دعم التوجهات العربية الوحدوية، والسياسات المناهضة للصهيونية الصادرة عن جامعة الدول العربية التي انشئت عام ١٩٤٥، والتي ساهمت كل من السعودية ومصر في صياغة توجهاتها. كما دعمت دمشق بقوة (اللجنة العربية العليا)، التي قامت تحت رعاية الجامعة العربية، بهدف دعم الفلسطينيين، ولعبت دورا قياديا الى جانب العراق في معارضة اي خطة او اقتراح من الامم المتحدة، او من جهات عالمية اخرى لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود.

وسوريا ايضا هي اول دولة عربية قامت بتطبيق قرارات جامعة الدول العربية المناهضة للصهيونية، اضافة الى اعتمادها لمعاييرها الخاصة، لمحاربة المجتمع اليهودي.

على سبيل المثال، كانت سوريا الدولة العربية الاولى التي تسن قانونا عام ١٩٤٦، ينص على فرض مقاطعة اقتصادية ضد التجمعات اليهودية، ويمنع هجرة اليهود من اوروبا وغيرها عبر سوريا. كما كانت دمشق اول من حرك قطاعات عسكرية في تشرين اول عام ١٩٤٧، على طول الحدود مع فلسطين، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

وفي الوقت الذي تم فيه تشكيل لجان عامة ومنظمة للدفاع عن عرب فلسطين في دمشق، وعواصم عربية اخرى، وكان اليهود يتعرضون للقتل في حلب ودمشق، بدأت الحكومة السورية في نهايات عام ١٩٤٧، بتهريب السلاح للفلسطينيين العرب، وبنشر قواتها في الجولان، وبتنظيم قوة من متطوعين غير نظاميين، للتدخل العسكري في فلسطين.

وكان الهدف من هذا كله، اضافة الى مساعدة الفلسطينيين ضد المستوطنين اليهود، التصدي لأي محاولة من الجيش الأردني لاحتلال فلسطين او جزء منها. وقد كان هذا الجيش الذي سمي بجيش

التحرير، تحت قيادة الضابط السوري فوزي القاوقجي، الذي قام خلال عام ١٩٣٦ بقيادة الثورة العربية في فلسطين، وتكون من سوريين وفلسطينيين ولبنانيين وعراقيين، تم تدريبهم واعدادهم على ايدي ضباط سوريين، في قواعد تابعة للجيش السوري. ثم اصبحت سوريا في نهايات عام ١٩٤٧، مركز قيادة اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية، التي اشرفت على اعداد القوات العربية غير النظامية، بهدف منع اقامة الدولة المتحدة في قرار التقسيم الصادر في ٢٩ تشرين ثان ١٩٤٧.

توجه ضباط عرب سوريون نظاميون بقيادة جيش التحرير، تحت قيادة اسمية لجامعة الدول العربية، ومن بينهم، الضباط اديب الشيشكلي، وتوجهوا الى فلسطين في نهايات عام ١٩٤٧، وتلتهم دفعة اخرى في بدايات عام ١٩٤٨، معلنين ان هدفهم ¨ قرار التقسيم الصادر عن هيئة الامم المتحدة، وازالة اي وجود للصهيونية، وتثبيت العروبة في فلسطين. وبالفعل، فقد قامت تلك القوات بمهاجمة الكيبوتسات اليهودية، غير ان محاولاتها باءت بالفشل.

من المؤكد، ان سوريا قد قامت باعداد هذا الجيش غير النظامي وارساله على عجل ليس لمجرد محاربة اليهود، ولكن في نفس الوقت لاحباط محاولات الجيش النظامي الأردني القوي، وربما ايضا الفلسطينيين، لاحتلال اجزاء من فلسطين دون التنسيق مع اللجنة العسكرية التي تديرها سوريا. (وقد اشيع بان القاوقجي اقترح التعاون مع الهاجاناه اليهودية ضد القوات الفلسطينية التي كان يقودها مفتي القدس والقائد العام للفلسطينيين، الحاج امين الحسيني).

على كل الاحوال، فان فشل جيش التحرير غير النظامي الذي رعته سوريا في فلسطين، مهد الطريق امام خمسة جيوش نظامية لغزو فلسطين، في ١٥ ايار ١٩٤٨.

وقد لعب الغزو دورا مهما نتج عنه احتلال جيش الاردن لاجزاء من

فلسطين العربية، وهو الانتصار الذي سعت سوريا جاهدة لمنع حدوثه. ولا شك في ان الهزيمة كانت نكسة للجهود الحربية السورية، ولصورتها السياسية، ولمساعيها لاحباط قيام الدولة اليهودية. وفي الحقيقة، فان الجيش السوري النظامي الذي غزا فلسطين، بحوالي ٣٠٠٠ فرقة، لم يكن معدا جيدا للحرب، لعدة اسباب منها سوء التنظيم والتخطيط، ولقلة عدد الاسلحة وسوء نوعيتها. وكان قد تم تسليم جيش التحرير كمية محدودة من الاسلحة، فيما كان ما تبقى منها فاسدا. اما الهجمات السورية الرئيسية، على المناطق اليهودية، جنوب بحيرة طبريا (قرية سمخ وكيبوتس ديغانيا (أ-ب) فقد تم صدها في ايار عام ١٩٤٨، على يد المدافعين اليهود، ضعيفي العدة والعتاد؛ ولكن الجيش السوري، بدوره، تمكن من احتلال موقع استراتيجي آخر شمال البحيرة في حزيران عام ١٩٤٨ يدعى كيبوتس تسمار هيردن أي (حراس الاردن) وصدت الهجمات الاسرائيلية المضادة، كما سيطرت على قطاع من الارض الواقعة شرقي البحيرة، والتي تعتبر جزءا من اسرائيل حسب قرار مجلس الامن الصادر عام ١٩٤٧.

عدا عن تلك العمليتين، فقد حافظ الجيش السوري على سكونه، خلال حرب عام ١٩٤٨، وعهد الى جيش التحرير غير النظامي، بمهمة مواصلة الهجوم على القرى اليهودية في الجليل (واستمر هذا الامر، حتى نهايات عام ١٩٤٨، عندما هزمت هذه القوات غير النظامية).

ويمكن عزو سكون الجيش السوري خلال الحرب، جزئيا، الى النقص الخطير في السلاح والذخائر، اضافة الى خوف الحكومة السورية من ان تؤدي اي هجمات سورية اضافية، الى اثارة ردود فعل اسرائيلية انتقامية قوية ضد دمشق، مما قد يؤدي الى تقويض نظام حكم القوتلي.

لقد كانت سوريا خائفة من ان تواجه التهديد الاسرائيلي منفردة، حيث انها لم تكن تستطيع الاعتماد على الدعم العسكري للجيوش العربية، فالجيش

المصري بعيد جدا، والجيش اللبناني ضعيف جدا، والجيش العراقي لم يكن مضمونا.

على الرغم من السلبية العسكرية السورية، فان الحكومة لم توفر جهدا دبلوماسيا في مقاومة اسرائيل. ومن الامثلة على ذلك، معارضتها لمحاولات ايجاد تسوية، ورفضها لفترة طويلة، توقيع هدنة مع الدولة الاسرائيلية الناشئة.

كما عاد رئيس الوزراء السوري الى الاعلان في ٢٧ كانون اول عام ١٩٤٨، بان الهدف الاول امام سوريا هو تحرير فلسطين، واكد رفضه الاعتراف بقرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧، كما رفض الاعتراف بالدولة اليهودية.

من المؤكد ان هذه التعبيرات القتالية، كانت تهدف اساسا، الى ضمان نجاة النظام السوري، الذي كان، في ذلك الوقت، معرضا للسقوط.

في الحقيقة، فان النظام النيابي، الذي كان يرأسه القوتلي ورئيس وزرائه مردم، تعرض لانتقادات جماهيرية قاسية، وللاهمال والمقاطعة نتيجة لعدة قضايا، تورط بها خلال التحضيرات للحرب ضد اسرائيل، بما فيها قضية النقيب فؤاد مردم، ابن اخ رئيس الوزراء الذي تسبب بوقوع شحنة اسلحة قادمة من تشيكوسلوفاكيا عبر ايطاليا في ايدي الاسرائيليين. ولتغطية مثل هذه الاخطاء، بالاضافة الى غمر القضية الاساسية، وهي هزيمة الجيش السوري في حرب عام ١٩٤٨، بدأ هؤلاء القادة القدامى باطلاق تصريحات نارية، وتبني مواقف قتالية ضد اسرائيل، وواصلوا دعم العرب الفلسطينيين.

بالاضافة الى ذلك، قام مردم، في نهايات أيار ١٩٤٨، باجراء تغييرات شاملة في القيادات العسكرية، وفي وزارة الدفاع، حيث تولى شخصيا حقيبة وزارة الدفاع، واستبدل رئيس الاركان بالعقيد حسني الزعيم، الذي قاد الهجوم السوري على جنوب بحيرة طبريا. وعندما فشلت كل تلك الاجراءات في تهدئة غضب الجماهير، الذين تظاهروا بعنف ضد الحكومة، وهاجموا كنسا يهودية خلال عام

١٩٤٨، استقال مردم، في كانون اول من عام ١٩٤٨. وبهذا، فشلت محاولات القوتلي تثبيت نظامه، وقام العقيد حسني الزعيم بالاستيلاء على السلطة، في ٣٠ آذار ١٩٤٩، بانقلاب غير دموي، اظهر للمرة الاولى، تدخل الجيش في السياسات القومية السورية، وخصوصا قضية الصراع العربي-الاسرائيلي.

عروض السلام السورية لاسرائيل

احتلت القضية الاسرائيلية موقعا رئيسيا على جدول اعمال الزعماء العسكريين الجدد، خصوصا العقيد حسني الزعيم واديب الشيشكلي، اللذين حكما سوريا بنجاح من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٤. حيث اتخذا مواقف واقعية ومعتدلة تجاه اسرائيل، وسعيا الى تحقيق تسوية سياسية مع الدولة اليهودية الناشئة، بدلا من محاربتها. فقد فجر الزعيم مفاجأة خلال مفاوضات الهدنة، في ربيع عام ١٩٤٩، عندما اقترح ان توقع سوريا معاهدة سلام كاملة مع اسرائيل بدلا من اتفاقية الهدنة تتضمن فتح الحدود وتبادلا فوريا للسفراء، اضافة الى التعاون في المجالين العسكري والاقتصادي. واكثر من ذلك، فقد عرض توطين ما بين ٢٥٠٠٠٠ الى٣٠٠٠٠٠ لاجىء فلسطيني في منطقة الجزيرة في سوريا كجزء من التسوية، ولكنه في المقابل، اصر على ان تقدم اسرائيل تنازلات اقليمية وان يجتمع مع بن غوريون، رئيس وزراء اسرائيل، لمناقشة اتفاق السلام. ولكن بن غوريون رفض الالتقاء بالزعيم، ما لم تتخل سوريا عن المناطق التي احتلتها عام ١٩٤٨ وتنسحب الى الحدود الدولية.

وهكذا، فلم يتم توقيع معاهدة سلام بين سوريا واسرائيل، ولكن تم التوصل الى هدنة وقع عليها الطرفان في ٢٠ تموز عام ١٩٤٩. ومن ثم حصل انقلاب على حسني الزعيم قاده العقيد سامي حناوي في ١٤ آب عام ١٩٤٩ بدعم من العقيد اديب الشيشكلي، الذي امسك فعليا بزمام السلطة في سوريا، حتى شهر شباط عام ١٩٥٤، وهو بدوره قدم عرضا لتوقيع معاهدة سلام مع

اسرائيل، غير ان تلك الاتفاقية هدفت في الحقيقة الى الغاء حالة الحرب فحسب، وخلت من عرض لقيام علاقات دبلوماسية واقتصادية بين البلدين.

وابدى الشيشكلي وحليفه فوزي سلّو، استعدادهما لاستيعاب حوالي نصف مليون لاجىء فلسطيني في اطار تلك المعاهدة، ولكنه اصر على ماسبق وان شدد عليه حسني الزعيم، وهو ان تتنازل اسرائيل لسوريا عن نصف بحيرة طبريا بالاضافة الى مناطق صغيرة اخرى.

قابل رئيس الوزراء الاسرائيلي بن غوريون هذا العرض بالرفض بسبب قناعته بوجوب عدم التخلي عن اراض لسوريا مقابل اتفاقية عدم اعتداء، او حتى مقابل اتفاقية سلام كاملة. لهذا، فقد بقيت اتفاقية الهدنة، الاساس القانوني الوحيد للعلاقات السورية-الاسرائيلية. ولكن غموض هذه الاتفاقية، من جوانب معينة، جعلها غير قادرة على منع النزاعات العنيفة والصدامات التي كانت تحدث عادة، على طول خط الهدنة، منذ بدايات الخمسينيات، حيث تحول الى نزاع لا حل له ما بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ وبلغ أوجه في حرب حزيران عام ١٩٦٧.

لعل من الممتع الحديث، عن الاسباب والظروف المختلفة التي دعت قائدين لدولة مناهضة للامة اليهودية، مثل الزعيم والشيشكلي، لتقديم عروض للسلام مع الدولة اليهودية الجديدة. فهل كانت تلك العروض معقولة وقابلة للتطبيق والاستمرارية، في وجه الرفض الايديولوجي للجماهير السورية تجاه اسرائيل؟ ام كانت مجرد تكتيكات هدفت الى كسب الوقت والمواقف الاستراتيجية، للتحضير لهجوم عسكري ضد اسرائيل؟

وفي الجانب الاخر من الصورة، ينبغي بحث الاسباب التي دعت بن غوريون الى رفض عروض السلام هذه، على الرغم من مواقف وزير الخارجية موشيه شاريت ومؤيديه الميالة لقبول تلك الفرص النادرة، لتحقيق اتفاق مع

سوريا، ام كان لديه فهم اعمق من موشيه شاريت، فيما يتعلق بالعلاقات السورية-الاسرائيلية؟

لنبدأ بعرض السلام الجريء لحسني الزعيم، وتحديدا دوافعه لتقديم مثل هذا العرض. الزعيم كان جنديا محترفا ومدربا تدريبا فرنسيا، كما خدم في المنطقة الكردية، وفيما يبدو، فانه لم يكن يضمر اي ارتباط ايديولوجي بالقومية العربية. بل كان همه منصبا على تثبيت حكمه في دمشق، وتحويل سوريا الى دولة ذات امة مستقلة واحدة، تلعب دورا محوريا في السياسات الشرق اوسطية. وهكذا، فان الزعيم لم ينظر الى علاقاته مع اسرائيل، من جوانب ايديولوجية ولكن من خلال محيط القوى السياسية الاقليمية، فكانت اولى محاولاته تتجه نحو تشكيل حلف مع العراق بهدف الدفاع عن الحدود السورية، ضد ما سماه العدوان الصهيوني، غير ان تلك المحاولة باءت بالفشل، فتحول باتجاه تقوية الروابط، مع كل من السعودية ومصر، لمواجهة التهديد المحتمل من كل من العراق والاردن.

لذا، ربما قصد الزعيم بعرضه للسلام مع اسرائيل، تحييد خطرها العسكري، لكسب قوة استراتيجية على طول الحدود السورية-الاسرائيلية، وربما هدف ايضا، الى استخدام اسرائيل كثقل مقابل العراق، والهدف الذي كان لا يقل اهمية للزعيم عن سابقيه هو طموحه الى كسب الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الامريكي، بقصد تعزيز سيطرته على سوريا وتصحيح الاوضاع الاقتصادية- الاجتماعية. ويقال، ان الزعيم، رتب انقلابه بتعاون امريكي، ويحتمل انه امل في مزيد من دعم الولايات المتحدة نتيجة لاقتراحه اتفاق السلام مع اسرائيل.

اضافة الى الاعتبارات الاستراتيجية، يبدو ان الزعيم كان يسعى لتحقيق اطماع شخصية، فعلى سبيل المثال، كانت خططه لتوطين لاجئين فلسطينيين في سوريا بدعم مالي امريكي، تخفي في ثناياها نواياه لوضع جزء من هذه المساعدات

في جيبه الخاص ومن المعروف بانه اتهم بالاختلاس في فترة الحكم الفرنسي. كما ورد بانه قد عرض سرا على اسرائيل خلال حرب عام ١٩٤٨، اقناع الحكومة السورية بالتخلي عن الحرب، وتغيير سياستها تجاه اسرائيل، مقابل مبلغ مليون دولار تدفعها له الحكومة الاسرائيلية.

والان، لماذا رفض بن غوريون مقابلة حسني الزعيم، ولماذا رفض عرض السلام الذي تقدم به؟.

من المحتمل ان تكون سمعة حسني الزعيم المشبوهة كمغامر، ومختلس، وانتهازي، ومصاب بجنون العظمة، وغير مستقر عاطفيا، وسهل الغضب، قد اقلقت بن غوريون، بالاضافة الى ان الشك ساوره في مدى قدرة الزعيم على حكم سوريا. اما الاحتمال الاخر، لرفض بن غوريون مقابلة الزعيم، قد يكون نتاج معارضة وزارة الخارجية الامريكية مثل هذا اللقاء واقترحها بدلا منه ان تنحصر العلاقات السورية-الاسرائيلية في نطاق ما تم التوصل اليه خلال مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩.

وعلاوة على الاسباب التي ذكرناها سابقا، هناك سبب اكثر قبولا وهو ان التنازلات التي طالب الزعيم اسرائيل بتقديمها، مقابل معاهدة السلام (كمبرر للسلام امام الشعب السوري) كانت، كما يبدو، مرتفعة جدا، كثمن لاتفاقية غير مضمونة؛ فقد طالب الزعيم بان تتخلى اسرائيل عن مناطق استراتيجية مهمة حول بحيرة طبريا، وفي بحيرة الحولة وفي الحمة ايضا، وتلك المناطق جميعها، تعتبر جزءا من اسرائيل حسب قرار مجلس الامن الذي اتخذ عام ١٩٤٧. وقد اصر بن غوريون على ان توقع سوريا اتفاق هدنة على اساس الحدود الدولية الموجودة فعليا، وان تنسحب قواتها من المناطق التي احتلتها من الجانب الاسرائيلي من هذه الحدود اولا، ليقابل الزعيم شخصيا، ويناقش معه اتفاقية سلام بين اسرائيل وسوريا. وقد قال بن غوريون لصحفي امريكي، ردا على عرض

حسني الزعيم للسلام: "على الرغم من كوني جاهزا لان أنهض منتصف الليل، لتوقيع اتفاقية سلام، الا انني لست في عجلة من امري، ولا زلت قادرا على الانتظار عشر سنين. نحن لسنا تحت اي ضغط لنفعل اي شيء".

ان هذا الرد السلبي لبن غوريون، على عرض الزعيم دفع بعض المؤرخين الاسرائيليين، الى القول، ان اسرائيل ضيعت عام ١٩٤٩ فرصة لتحقيق سلام مع سوريا. وقد انتقد الدكتور شليم تحديدا، رد الفعل الاسرائيلي السياسي قصير النظر، حيث ظن الساسة الاسرائيليون، في ذلك الوقت، بان اسرائيل تستطيع تدبر امرها على اكمل وجه، دون سلام مع الدول العربية، او حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ كما قال د. شليم، بأن ذلك الرد الاسرائيلي السلبي، كان من خصائص بن غوريون الذي فضل دوما القوة على الدبلوماسية، كحل للنزاعات بين اسرائيل والعرب.

لقد آمن بن غوريون باهمية القوة ودورها في تحديد العلاقات العربية-الاسرائيلية، وربما ايضا في اعادة هيكلة الشرق الاوسط. لذا، كتب بن غوريون اثر حرب عام ١٩٤٨ في مذكراته بلهجة مبتهجة: "بعد ان حطمنا الجيش العربي الموحد، سوف نبيد الاردن ومن ثم ستسقط سوريا". وخلال اجتماع عقد في ١٢ نيسان عام ١٩٤٩، في وزارة الشؤون الخارجية، قال: "حتى نحقق سلاما مع العرب، من الضروري ان يشعروا اولا، باننا الاقوى، فهذا سيقنعهم ببناء علاقات سلام معنا". وفيما بعد، اقترح بن غوريون، خلال مباحثات الهدنة بين سوريا واسرائيل، اطلاق عمليات عسكرية لطرد السوريين من المناطق التي احتلوها خلال حرب عام ١٩٤٨؛ وفي الحقيقة، قامت اسرائيل ببعض الاعمال المسلحة خلال المباحثات، لتدعيم مطالبها السياسية.

بمعزل عن المسؤولين الكبار في الامم المتحدة والولايات المتحدة، عبر عدد من المسؤولين الاسرائيليين الكبار مثل موشيه شاريت وسفير اسرائيل لدى

الولايات المتحدة، آبا ايبان، عن تحفظهم فيما يتعلق برفض بن غوريون الالتقاء بحسني الزعيم، غير ان احدا منهم لم يجرؤ، في تلك المرحلة، على معارضة خط بن غوريون، باستثناء الياهو ساسون، الدبلوماسي الاسرائيلي سوري المولد، الذي عارض بقوة، سياسة استخدام القوة العسكرية بدلا من التسوية الدبلوماسة للصراع مع العرب. واعلن في نهايات عام ١٩٤٨، ان على اسرائيل، ان تختار بين امرين، اما العيش بالسيف كدولة في صراع مع جيرانها العرب، او ان تحاول الاندماج مع دول المنطقة. ومن المؤكد ان ساسون كان يفضل الخيار الثاني، الذي يستلزم تنازلات جغرافية، ويبدو انه ظل مخلصا لنهجه خلال المباحثات مع سوريا، في حزيران عام ١٩٤٩، غير انه لم يكن قادرا على تغيير موقف بن غوريون.

وتعزيزا لموقف بن غوريون الرافض لمقابلة الزعيم والتباحث معه في اتفاقية سلام، نستطيع القول، انه لم يكن مستعدا لتنفيذ انسحابات استراتيجية لصالح سوريا مقابل معاهدة سلام، موقعة بيد "دكتاتور سوري غير موثوق"، قد لا يكون قادرا على تنفيذ التزامات سوريا نحو السلام واسرائيل في المستقبل؛ فالزعيم كان فردا من مجموعة صغيرة، يعارضها المجتمع السوري القومي العربي، الذي بقي معاديا لاسرائيل.

وحسب هذه التحليلات فان حسابات بن غوريون اثبتت صحتها، ففي ١٤ آب عام ١٩٤٩، تم اقصاء الزعيم عن الحكم واعدامه، اثر انقلاب عسكري قاده العقيد سامي حناوي؛ وقد كان مواليا للعراق ومناهضا لاسرائيل، حيث عمل النظام الجديد على اقامة وحدة مع العراق، بهدف مواجهة التهديد الصهيوني، وتحرير فلسطين.

غير انه لا يمكننا الغاء التساؤل، حول رفض بن غوريون المطلق، لعرض السلام الجريء الذي قدمه الزعيم؛ فربما كان الامر يستحق، على الاقل، عناء مقابلة الزعيم لدراسة طلبه. ليس لانه كان مجردا من العداء الايديولوجي

لاسرائيل فحسب، بل لانه عين محسن البرازي، السوري الكردي، رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية ايضا، وهو المعروف بمواقفه الواقعية المعتدلة حيال القضية الاسرائيلية-الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، كان هناك عدد غير قليل من الضباط والسياسيين السوريين، في تلك الفترة، ممن شاركوا في مفاوضات اتفاق الهدنة مع اسرائيل، واظهروا مرونة وموضوعية، حتى ان الزعيم القومي العربي خالد العظم، كان مستعدا لاجراء مفاوضات مع اسرائيل، في ربيع عام ١٩٤٩، خلال توليه منصب رئيس الوزراء، واثر توقيع الدول العربية على اتفاقيات مع اسرائيل، تاركة سوريا وحدها في المواجهة. مما دعا العظم الى الادعاء، بان سوريا وحدها او حتى مع شقيقاتها، لن تكون قادرة على انقاذ فلسطين، بل انها لن تستطيع الدفاع عن اراضيها، في وجه القوات الصهيونية، التي قد تهاجمها.

ومن الجدير بالذكر، انه حتى اولئك الضباط السوريين والسياسيين، الذين اطاحوا بالزعيم، لم يلوموه لسعيه الى توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل، او لقبوله اتفاق الهدنة، مع الدولة اليهودية (الا انه اتهم بجرائم اخرى). ويكمن السبب، في ان الزعماء السوريين ادركوا، خلال فترة ما بعد حرب عام ١٩٤٨، مدى القوة العسكرية للدولة اليهودية الحديثة، مما قد يهدد الامن السوري، ويهز دعائم الحكم فيها، لذا، فقد سعى اولئك الزعماء، الى احتواء الخطر الذي يتهددهم، وتعزيز سيطرتهم على سوريا، خلال محاولة معالجة المشاكل المحلية الصعبة، من خلال التوصل الى اتفاق هدنة على الاقل، تقبله الجماهير السورية.

اما الخيارات الاخرى التي بقيت امام السوريين، فكانت: اما استمرار حالة الحرب مع اسرائيل، او توقيع معاهدة سلام كاملة. ومن الواضح، ان سوريا كانت عاجزة، في حينه، عن مواجهة اسرائيل وحدها، ودون مساعدة عسكرية، من احدى الدول العربية المجاورة لها، كالمملكتين الهاشميتين الاردن والعراق، او مصر ولكن مصر كانت مهزومة عام ١٩٤٨ بقسوة، وذات جيش ضعيف (بالاضافة الى

العائق الجغرافي)، والاردن والعراق كانتا، على الرغم من جيشيهما القويين، لا تزالان تطمحان الى الاستيلاء على سوريا الكبرى والهلال الخصيب. مما جعل الاعتماد على اي من الدولتين الهاشميتين، يشكل خطرا على استقلال سوريا.

السبيل الوحيد الذي كان امام الزعيم، لتحقيق سلام كامل مع اسرائيل، هو تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية من هذا السلام، خصوصا الحصول على نصف بحيرة طبريا. فمكاسب من هذا النوع، ربما كانت الطريقة الوحيدة لتبرير معاهدة سلام مع اسرائيل، امام الجماهير العربية السورية المعارضة.

اسرائيل، من جانبها، لم تكن قادرة، في تلك المرحلة، على تقديم تنازلات استراتيجية، مقابل سلام مع سوريا، بدا غير مضمون ولا حقيقيا. اما بن غوريون، فلم يكن ينظر هو وزعماء اسرائيليون آخرون، الى السلام مع سوريا، كوسيلة للاندماج في المنطقة ولعب دور في التنافسات العربية الداخلية، مثل الوقوف الى جانب حسني الزعيم، ضد محاولات ابتلاع سوريا. لقد كان بن غوريون قلقا من العداء العربي العميق لاسرائيل، مما جعله يعارض اي تنازلات اسرائيلية استراتيجية، قد تفسر على انها ضعف، مما يشجع العرب على مزيد من المطالبة بالتخلي عن مناطق اخرى، وقبول لاجئين فلسطينيين. الا ان بن غوريون، كان راضيا عن اتفاق الهدنة مع سوريا (ومع الدول العربية) ولم يكن السلام في اعلى سلّم اولوياته، فكل همه، كان منصبا على زيادة المهاجرين اليهود، وتشكيل دولة قومية مستقلة.

الى حد ما، كانت هناك فجوة واسعة في المواقف بين بن غوريون وحسني الزعيم، مما شكل عائقا اساسيا امام التسوية السلمية بين القدس ودمشق، بعد نهاية حرب عام ١٩٤٨. الا ان كلا الطرفين كانا راضيين عن اتفاق الهدنة، الذي تم التوصل اليه، قبل حوالي شهر واحد من سقوط الزعيم، وبعد توقيع اتفاقيات مماثلة بين اسرائيل وكل من مصر، ولبنان، والاردن. الا ان هذا الاتفاق لم يمنع

حدوث اعمال عنف وصدامات بين العدوين، خلال فترة حكم الشيشكلي، وما بعدها. وقبل ان نناقش عرض السلام الذي قدمه الشيشكلي الى اسرائيل عام ١٩٥٢، ورد بن غوريون السلبي، سأتحدث باختصار عن ذلك الاتفاق، ومضاعفاته الاولية.

هدنة متوترة ونزاعات حدودية

تم توقيع اتفاقية الهدنة السورية-الاسرائيلية العامة في ٢٠ تموز عام ١٩٤٩، ضمن تفاهم مشترك بان يسهل عملية الانتقال من تلك الهدنة، الى سلام دائم في فلسطين، ونعرض من مقدمة الاتفاقية هذه البنود:

البند الاول: يتعهد الطرفان بعدم اللجوء الى القوة العسكرية، لحل المسألة الفلسطينية، ويتفقان على عدم القيام باعمال عسكرية عدوانية، سواء كانت برية او بحرية او جوية او اي تهديد ضد المدنيين او القوات المسلحة للطرفين.

البند الثالث: لا يحق لاي عنصر من اي طرف، سواء كان عسكريا او منتميا لقوات غير نظامية، او لأي حزب، القيام باعمال عدائية ضد المدنيين القاطنين في مناطق تحت سيطرتهم.

البند الخامس: خط الهدنة المعين يجب ان يتوسط خطي الحدود لدى الطرفين اللذين عينا بين سوريا وفلسطين، وان يتبعهما حتى في المناطق التي لا تتفق مع الحدود الدولية المعينة، اثناء التسوية النهائية بين الطرفين، ولا يسمح لاي قوات مسلحة، من اي من الطرفين القيام بنشاطات عسكرية او شبه عسكرية.

البند السابع: تتم مراقبة تنفيذ الاتفاق بواسطة فريق مراقبة الهدنة برئاسة الامم المتحدة.

علق بار ياكوف على موضوع الاتفاق قائلا: "من بين اتفاقيات الهدنة الاربع، بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها، برز الاتفاق السوري-الاسرائيلي لكثرة النزاعات والصدامات الحدودية بين القوات العسكرية للطرفين".

ودون الخوض في تفاصيل تلك الصدامات (التي يمكن البحث عنها في دراسات ياكوف، وخوري، وشاليف)، يمكن القول، ان معظم الصدامات المسلحة على طول الحدود السورية-الاسرائيلية نشأت اساسا عن النزاع بين الدولتين، على فرض السيطرة الفعلية على المناطق الحرام الثلاث (بالاضافة الى الضفة الشمالية الشرقية لبحيرة طبريا). فمن وجهة النظر الاسرائيلية، كانت تلك الاراضي تقع ضمن سيادتها، حسب تحديدات قرار التقسيم الصادر عن مجلس الامن عام ١٩٤٧، وهذه المناطق كانت حيوية للاستثمار وللنشاطات المدنية. سوريا بدورها كانت قد احتلت تلك المناطق، خلال حرب عام ١٩٤٨، واخلتها عام ١٩٤٩، نزولا عند شروط اتفاق الهدنة، الا انها انكرت حق السيادة الاسرائيلية عليها، وطالبت بوجود سلطة تدخل محايدة في المناطق الحرام.

بدأت اسرائيل، اثر عقد اتفاقية الهدنة، وحتى مطلع عام ١٩٥١، باتخاذ خطوات لخلق حقائق على الارض، مثل وحدات الناحل او الجنود المزارعين. وكانت سوريا حينئذ ضعيفة جدا، وغير قادرة على مواجهة مثل تلك الاعمال، حيث تنكر الجنود على هيئة مزارعين، وتمكنوا من السيطرة على قطاع بعرض عشرة امتار شرقي بحيرة طبريا، التي تعتبر، رسميا، جزءا من اسرائيل.

الصراع على الحولة

بحلول عام ١٩٥١، قررت سوريا، التي كانت تحت الحكم القوي لاديب الشيشكلي، ان لا تتهاون اكثر في مواجهة الاعمال الاسرائيلية في المناطق الحرام. وكانت اسرائيل حينئذ تباشر في مشروع تطوير كبير، لبناء شبكة تصريف مياه بحيرة الحولة التي تم تصميمها لاستصلاح ١٥,٠٠٠ "آكر" ٦٠ الف دونم بهدف زراعتها، وللقضاء على الملاريا في تلك المنطقة. وعلى الرغم من ان البحيرة نفسها، تقع خارج المناطق الحرام، الا ان الخطوة الاولى من المشروع، بدىء العمل فيها على قسم من اراض يمتلكها عرب في المناطق الحرام. واعترضت سوريا على

القيام بمشاريع على الارض، تؤدي الى بناء عوائق عسكرية طبيعية، مما يعطي اسرائيل افضلية عسكرية، وبالاضافة الى ذلك، ادعت سوريا بان مالكي الاراضي العرب، يعارضون بشدة، قيام ذلك المشروع على اراضيهم وانهم لن يقبلوا بأي تعويضات.

اللواء ريلي، رئيس بعثه مراقبة الهدنة، علق على مشروع تجفيف بحيرة الحولة قائلا: "أن الاسرائيليين لن يتمتعوا بأية امتيازات عسكرية وحدهم، لأن السوريين سيستفيدون من تلك العوائق العسكرية الطبيعية ايضا، اضافة الى ان سوريا ستجني منفعة باستئصال الملاريا من المنطقة". عموما، فقد امر ريلي بأن يتوقف العمل داخل المناطق الحرام، حتى يتم التوصل الى اتفاق مشترك بين سوريا واسرائيل حول تعويض العرب اصحاب تلك الاراضي.

ولكن اسرائيل بدلا من تسوية النزاع عبر اتفاق، تبنت سياسة فرض الامر الواقع تجاه سوريا، واستأنفت عمليات تنفيذ المشروع خلال ايام قليلة، وتعرض العمال الاسرائيليون لاطلاق النار من قبل عرب محليين، يبدو انهم فعلوا ذلك بايعاز سوري.

وتدهور الوضع اكثر مع ارتفاع حالات تبادل اطلاق النار بين الجانبين اللذين بدا انهما اتخذا مواقف صارمة. اسرائيل تحديدا، شددت موقفها وقامت في نهاية شهر آذار ١٩٥١ باجلاء سكان قريتين عربيتين تقعان في المنطقة الحرام بالقوة، وبعد هذه الحادثة بايام قليلة، قامت اسرائيل للمرة الاولى منذ حرب عام ١٩٤٨، بارسال دورية الى قرية الحمة، التي كانت تخضع للسيادة الاسرائيلية اسميا فقط، الا انها كانت فعليا تحت السيطرة السورية، فقام الجيش السوري بقتل سبعة جنود اسرائيليين (كانوا رسميا رجال امن) من الدورية. وعلى الرغم من ان مسؤولين اسرائيليين معنيين، مثل شاريت، شعروا، بأن تصرف قوات جيش الدفاع الاسرائيلي كان استفزازا متعمدا، الا ان اسرائيل قامت بقصف قاعدة

عسكرية سورية ومخفر للشرطة قرب المناطق الحرام، فقتلت امرأتين وجرحت ستة رجال، في ذلك الهجوم الجوي.

بدلا من ان تشكل تلك الردود الانتقامية الاسرائيلية رادعا، اثارت غضبا واسعا وعنيفا ومطالبات باعلان الحرب في سوريا، والعالم العربي. ورغم ان الشيشكلي كان يفضل ان يحل هذا الصراع بوسائل دبلوماسية، الا انه اصبح، في تلك المرحلة، مجبرا على التصرف ضد اسرائيل عسكريا. فقام بتحريك قواته، في مطلع شهر ايار ١٩٥١ لاحتلال تل المطلة، وهي منطقة استراتيجية، تقع شمال بحيرة طبريا، وداخل الحدود الاسرائيلية، بعمق ميل واحد، اي خارج حدود المناطق الحرام. فيما بعد، حاولت اسرائيل استرداد تل المطلة، بهجوم ضعيف الاعداد، فمنيت بخسائر جسيمة، بلغت خمسة وعشرين قتيلا وعشرات الجرحى.

هذه الهزيمة المؤلمة، اثرت على معنويات القوات الاسرائيلية بعض الوقت، واصبح القادة الاسرائيليون، وخصوصا، بن غوريون، على قناعة، بان الصراع مع سوريا لن يكون فيه منتصر، وان على اسرائيل ان تواصل مشاريع التطوير من طرف واحد ودون محاولة ضمان سكوت سوريا. وتمكنت اسرائيل بالفعل من اتمام مشروع الحولة، بما لا يتعارض مع قرارات مجلس الأمن، حيث انها لم تستغل الاراضي العربية موضع النزاع، في المنطقة الحرام.

سياسة الشيشكلي تجاه اسرائيل

على الرغم من تلك الصدامات المسلحة، او ربما بسببها، قدم الشيشكلي عرضا للسلام مع اسرائيل، في ايار ١٩٥٢، كان يتضمن بنودا محددة، شبيهة بتلك التي قدمها حسني الزعيم في عرضه كان هم العقيد الشيشكلي الذي استولى على السلطة، من العقيد حناوي، في ١٩ كانون اول ١٩٤٩، منصبا على نفس الامور التي شغلت الزعيم قبله، وهي تدعيم سيطرته على دمشق، واحتواء الخطر الاسرائيلي وتهديداته لبلده وحكمه. في الحقيقة، فان دوره في حرب ١٩٤٨ كتائب

لقائد جيش التحرير، جعله يخوض تجربة هزيمة قواته في الجليل الاعلى، ويدرك مدى ضعف اداء الجيش، خلال الحرب. لذلك، سعى منذ استيلائه على السلطة، في دمشق، الى تبني برنامج لبناء جيش سوري حديث؛ لقد اراد ان يكون هذا الجيش عونا له على تحويل سوريا الى "قلعة فولاذية"، او "بروسيا الدول العربية". وما لبث حتى ادرك بان المتطلب المهم والاساسي، لتحقيق هدفه، كان اقصاء مصادر التوتر السياسي، والفوارق الاجتماعية، بالاضافة الى خلق مجتمع مستقل سياسيا، وقد احتاج الى مساعدة الجيش لتدمير مراكز القوى الانفصالية (خصوصا الدروز) ولفرض القانون والنظام، ولانقاذ الانظمة الاجتماعية-الاقتصادية، التي طبقها في سوريا للمرة الاولى.

كانت تلك، هي اولويات الشيشكلي، ونتيجة لذلك، فقد كان النزاع مع اسرائيل، يقع في المرتبة الثانية لاهتمامه، على الاقل في تلك الفترة، كما ادرك انه، بغض النظر عن التفوق العسكري الاسرائيلي، فان سوريا تواجه القوى الرئيسية الثلاث في العالم: بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، التي اعلنت في الاتفاق الثلاثي، في ايار ١٩٥٠ معارضتها لاستخدام القوة بين اي من دول المنطقة، وطالبت بان يتم تجهيز الجيوش بالاسلحة على اسس غير هجومية، لهذا، فقد توقف البرلمان السوري عن التوسع في مناقشة القضية الفلسطينية-الاسرائيلية، لعدة اشهر، فيما كانت محادثات الهدنة، قد سارت ضمن اجواء بناءة وواقعية، وافرزت عدة اتفاقيات فرعية.

في شباط ١٩٥١، وقبل حصول الاشتباك المسلح على خلفية مشروع الحولة، عرض الشيشكلي تسوية حول المنطقة الحرام، وقام في اواخر شهر آذار، من نفس العام بحضور اجتماع المفاوضات المباشرة، مع نائب رئيس الطاقم الاسرائيلي، مردخاي ماكليف، واقترح خلاله، تقسيم المنطقة الحرام بين سوريا واسرائيل على طول نهر الاردن، والسواحل الشرقية لكل من بحيرتي طبريا والحولة. الا ان

اسرائيل رفضت هذا العرض، لانه تضمن المطالبة بالتخلي عن ارض تقع غرب خط الحدود الدولية، والتي تعتبر، رسميا، ضمن السيادة الاسرائيلية، اضافة الى اهميتها لمشاريع الري والتطوير. بدلا من ذلك، طلبت اسرائيل توسيع المفاوضات مع سوريا، الى ابعد من مجرد خط الهدنة، ومناقشة معاهدة سلام كاملة، او على الاقل معاهدة عدم اعتداء، تتضمن جوانب اقتصادية وسياسية.
غير ان المفاوضين السوريين رفضوا عرض السلام الاسرائيلي. وعلى الرغم من التباين بين مواقف الطرفين والصدامات العسكرية التي كانت تحدث مرارا، الا ان اللقاءات والمباحثات عقدت عشر مرات اخرى، حتى شهر ايار ١٩٥٣. واستمر كلا الطرفين في تقديم عروض متجددة، وتوصلا، اكثر من مرة، الى نوع من التفاهم غير انهما فشلا في ترجمته الى اتفاقيات.

واسباب فشل تلك المفاوضات، التي كانت تعقد على مستوى عسكري رفيع، ودون التشاور مع لجنة الهدنة، كانت، كما يبدو، مرتبطة ومتأثرة بمحاولات الشيشكلي العقيمة، اثر توليه الحكم المباشر في سوريا نهايات عام ١٩٥١، للتفاوض على اتفاق سياسي مع اسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة. غير انه على عكس الزعيم، كان الشيشكلي قوميا عربيا، ولكنه سار على نهج الزعيم وقادة سوريين آخرين في السعي الى التقرب من امريكا، بهدف كسب مساعدات امريكية اقتصادية وعسكرية.

وواصل الشيشكلي بحثه عن دعم مالي لتحقيق خططه الاجتماعية-الاقتصادية الطموحة، وللتزود بالاسلحة الحديثة، لتأمين حكمه من الاعداء الداخليين، ولحماية سوريا من اي هجوم اسرائيلي محتمل. وقد كان الشيشكلي مستعدا، في المقابل (كالزعيم من قبله)، للدخول في حلف موال للغرب، مقابل الاتحاد السوفياتي، ولتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل، وفقا للمطالب الامريكية.

عموما، فقد اعلن كل من الشيشكلي ومساعده فوزي سلّو (وزير الدفاع

وفيما بعد رئيس الوزراء) خلال محادثاتهما مع الدبلوماسيين الامريكيين والفرنسيين بوضوح، بانهم يعنون "بالسلام" مع اسرائيل، اعلان نهاية حالة الحرب فقط، ولا ينوون الالتزام بعلاقات اقتصادية وسياسية، الا انهم اكدوا نيتهم، ايقاف الصدامات المسلحة على طول الحدود والغاء القضية الاسرائيلية من الجدول السياسي السوري.

وحسب تقدير سلّو، فانه مع الادراك المتزايد لحتمية وجود اسرائيل، لا بد وان يتم التوصل الى اتفاقية مع اسرائيل في المستقبل، مما يوقفها عن "ممارستها الاستفزازية". كما قال الزعيم السوري ايضا، انه من خلال اتفاقية عدم الاعتداء، فان سوريا ستقوم باستيعاب نصف مليون لاجىء فلسطيني من الاردن، وغزة، ولبنان، بالاضافة الى الثمانين الف لاجىء الذين يعيشون في سوريا بالفعل، وفي المقابل سيتم تزويد سوريا بمبلغ مائتي مليون دولار كدعم اقتصادي.

بكل اسف، فعلى الرغم من ترحيب الولايات المتحدة الامريكية بهذه المبادرة السورية، وابدائها الاستعداد لشحن انواع معينة من الاسلحة الى سوريا، غير ان حكومة الشيشكلي لم توقع اي اتفاقية عسكرية او اقتصادية مع الامريكان، بسبب المعارضة السورية المحلية التي طالبت بالتزام سياسة الحياد، ومن اصحاب هذه النظرية اكرم الحوراني وآخرون، الذين اعتبروا اي اتفاق مع الغرب خيانة، ما دام الغربيون هم من اوجدوا اسرائيل وساندوها.

وعلى الطرف الاخر من السلسلة السياسية السورية، اعترض الدكتور معروف دواليبي، وزير الاقتصاد القومي، في بدايات الخمسينيات، والذي كان يمثل حركة الاخوان المسلمين بشكل غير رسمي، بشدة على المحاولات الامريكية لاقامة سلام بين اسرائيل والعرب. وقال ان مثل هذا الاتفاق سيؤدي الى ما اسماه تهويد باقي ابناء الامة العربية(بعد احتلال فلسطين). ولهذا فان العرب يفضلون الف مرة ان يصبحوا جمهورية سوفياتية، على ان يكونوا فريسة لليهود. وقد تم

نشر آراء دواليبي هذه بشكل مكثف في الصحافة البيروتية، وعلقت في حينه صحيفة (بيروت المساء) قائلة: "نحن نكره روسيا، لكننا نكره الصهيونية اكثر".

المواقف والرؤى المتبادلة

ما دام هذا هو الموقف الذي كان يتبناه معظم السياسيين السوريين، تجاه اتفاق مع الولايات المتحدة، التي اعتبروها تحت التأثير اليهودي، فليس من المستغرب ان الشيشكلي لم يكن في وضع يسمح له بتوقيع اتفاق سلام كامل مع اسرائيل، العدو الرئيسي للسوريين خصوصا والعرب عموما، وواصل السياسيون السوريون والاعلام السوري اطلاق التصريحات المعادية والعنيفة تجاه اسرائيل خصوصا اثناء الصدامات المسلحة بين الطرفين. فعلى سبيل المثال، هاجم زعماء سوريون كبار، مثل رئيس الوزراء، اليهود علنا ووصفوهم بالشريرين والانانيين والمتعصبين، وبانهم اعداء للعالم، ووعدوا بتسوية الحسابات مع اليهود، كواجب حتمي. وحتى اديب الشيشكلي وفوزي سلّو، المتهمين بالتوصل الى اتفاقية مع اسرائيل، كانا يطلقان تصريحات معادية للدولة اليهودية، بين الفينة والاخرى. فمثلا، قال سلّو في تموز ١٩٥٢: "منذ ان قام اليهود بتضليل شعبهم، بمشاركة وسائل الاعلام العالمية، اصبح لزاما على سوريا التي تقوم بدور الرقيب على الطموحات الاستبدادية الاسرائيلية، ان تكشف الخداع الصهيوني، بكل السبل الممكنة". وبعد مرور شهر على هذا التصريح، قال الشيشكلي في خطاب جماهيري: "سوريا دائما هي قائدة الشعب العربي، وعليها ان تحقق مشيئة الامة باسترجاع حقوقها في فلسطين بالقوة. ان الشرق الاوسط ليس متسعا بدرجة تكفي لاستيعاب العرب واليهود معا؛ فاما ان يهرب العرب الى الصحراء والبحر، او ان يعود اليهود الى بيوتهم في الانحاء المتفرقة من هذا العالم."

هذا التصريح تبع تصريحا آخر للشيشكلي قال فيه ان استقلال سوريا مهدد طالما اسرائيل موجودة.

من المؤكد ان مثل تلك التصريحات العدائية ضد اسرائيل، قد ساهمت في اذكاء الحقد التاريخي والقومي والديني السوري والعربي، تجاه اسرائيل. ولا بد ان نتوقف هنا، لتوضيح اسباب الخوف العميق (سواء كان مبررا ام لا)، الذي اجتاح السوريين مما اعتبروه عدوانية وتوسعية اسرائيلية منذ عام ١٩٤٨. وفي هذا المجال، نستشهد بما ورد في تقارير دبلوماسية بريطانية، اعدت في دمشق، اوائل الخمسينيات حيث تقول: "هناك خوف متزايد من القوة المتنامية لاسرائيل، وما تحمله من تهديدات"؛ "السوريون مسكونون بهاجس التوسع الاسرائيلي". ووفقا لما قال قائد سوري كبير: "في عيون السوريين جميعا، يمثل العدوان الاسرائيلي الخطر رقم ١".

من المؤكد ان القادة والاحزاب السورية المختلفة، استغلوا الخوف الشعبي من اسرائيل، لتدعيم مراكزهم ونشر مبادئهم وايديولوجياتهم بين الناس. فحزب الشعب مثلا، دعا الى اندماج سوري - عراقي، مؤكدا بأنه الوسيلة الوحيدة للوقوف في وجه المخططات التوسعية الاسرائيلية بفاعلية، بينما ايد قادة الحزب القومي المنافس، وسياسيون آخرون، الدعوة المصرية، لاقامة تحالف امني عربي جماعي، وطالبوا بالاستعانة بالدعم العسكري المصري، والمساعدة الاقتصادية السعودية.

هذه التوجهات الاقليمية، تجلت عام ١٩٥١ عندما بدأت اسرائيل العمل في مشروع الحولة، في المنطقة الحرام، مما ادى الى صدامات مسلحة مع قوات سورية. فقام الساسة السوريون الموالون للعراق، باستغلال هذه الاحداث للضغط ثانية، باتجاه الوحدة مع العراق، للوقوف في وجه اسرائيل، وعندما استؤنفت الصدامات السورية-الاسرائيلية في شهري نيسان وايار ١٩٥١، ارسلت مصر طائرات لدعم سوريا، فيما ارسلت العراق قوات وبطاريات مضادة للطائرات، لمساعدة سوريا ضد ما سموه العدوان الجوي الاسرائيلي.

في نفس الوقت، كان الخبراء الاسرائيليون في الشؤون العربية، قلقين لهذا الخوف السوري من فكرة اسرائيل التوسعية، غير ان قلقهم هذا، لم يؤثر في الحكومة الاسرائيلية. وفي الحقيقة، فان قادة اسرائيليين، وخصوصا بن غوريون، حاولوا تخفيف حدة هذه المشاعر لدى العرب والسوريين، الا ان محاولاتهم لم تكن مجدية، بل على العكس فقد زادت المخاوف العربية نتيجة الافعال والاقوال الاسرائيلية. وكمثال على ذلك، التصريح الذي اطلقه بن غوريون خلال مقابلة مع مجلة التايم في ١٦ آب ١٩٤٨، وهو تصريح طالما ردده وعلق عليه المتحدثون العرب، حيث قال: "استطيع ان اتخيل دولة يهودية بعشرة ملايين نسمة"، وعندما سئل اذا كان هذا الكلام متناسبا مع ما قررته هيئة الامم المتحدة من مساحة لاسرائيل، ضمن قرار التقسيم، اجاب:" اشك في ذلك... نحن لم نخض هذه الحرب بغرض الحصول على هذه الدولة الصغيرة فحسب".

وفي عام ١٩٥٢، عاد بن غوريون واطلق تصريحات مماثلة، قام الكتاب العرب بتلقفها ونشرها، ومما قاله بن غوريون: "لم يتم تأسيس دولة اسرائيل سوى على جزء من ارض اسرائيل (فلسطين)، وان كل من يتساءل عن الحدود التاريخية الحقيقية... لن يشك للحظة في ان حدود الدولة الحالية غير سوية".

ومن التصريحات التي كان لها وقع قوي على الشارع السوري والقادة، قول بن غوريون عام ١٩٥١، "ان باستطاعة اسرائيل زج ٢٠٠,٠٠٠ جندي في معركة". وقد تحدث حول هذا التصريح وزير سوري قائلا ان السوريين يخشون من انقضاض عسكري اسرائيلي. واضاف، بانه في مثل هذه الحالة، فان السيطرة اليهودية على الولايات المتحدة وبريطانيا قد تمنع تلك الدولتين من تنفيذ تعهداتها في الاعلان الثلاثي، فيما يتعلق بالدفاع عن سوريا. وعلى الرغم من عدم وجود تحركات عسكرية اسرائيلية جدية ضد سوريا، في ذلك الوقت، الا ان الاعمال والمشاريع الاسرائيلية في الحولة، وترحيل السكان العرب، وبناء قرى

يهودية جديدة في المنطقة الحرام، اضافة الى الصدامات المسلحة مع الجنود السوريين، ساهمت مجتمعة في تشكيل الصورة التوسعية العدوانية لاسرائيل، في اذهان السوريين، وترسخت هذه الصورة اكثر، نتيجة الممارسات الاسرائيلية القاسية ضد الاردن ومصر، وخصوصا الغارة الاسرائيلية على قبية عام ١٩٥٣.

في المقابل، كان الاسرائيليون مسكونين بالخوف من سوريا، وفكرة الوحدة العربية، والاعلانات المتكررة عن نية العرب تدمير الدولة اليهودية. فالاعلام السوري والعربي والخطابات الشعبية للقادة السوريين والعرب، زادت من حدة العداء لاسرائيل والصهيونية واليهودية، كما زادت الدعوات لازالة اسرائيل بالقوة.

استنتاج

لنلخص هذا البحث حول التفاهمات والمواقف السورية والاسرائيلية المشتركة في اوائل الخمسينيات، سيكون من المفيد البدء بالاستشهاد والاقتباس من الحديث الشخصي بين المستشرق العربي والدبلوماسي الاسرائيلي الياهو ساسون من جهة، وشكري القوتلي الرئيس السوري الأسبق (والمستقبلي) من جهة ثانية، وقد جرى هذا اللقاء في اروقة الامم المتحدة، في جنيف عام ١٩٥١، ومما قيل فيه كما جاء على لسان ساسون: "قال القوتلي انه في الحقيقة، يتمنى لو لم توجد دولة اسرائيل، ولكن ما دام الواقع مختلفا... فان وجود دولة اسرائيل اصبح مفيدا للعرب من عدة نواح، فقد زاد من احساسهم الوطني، كما اثار قوميتهم".

واضاف قائلا "قدر اسرائيل لا يعتمد على العرب فحسب بل وعلى نفسها ايضا، فان نجحت اسرائيل في كسب ثقة العرب واقناعهم بان وجودها ضروري لهم، فان بامكانها ان تصبح سويسرا الشرق"، وقال القوتلي أنه يأمل "باستعادة التاريخ القديم عندما كان اليهود اقلية تعمل على خدمة المجتمع العربي حيث كان التفاهم بين الطرفين جيدا، فاستعادة مثل هذه الاجواء ستجعل بالامكان ان يستفيد العرب من الخبراء الاسرائيليون في مختلف المجالات".

وعلى نحو مغاير، فان بن غوريون، كما نعلم، اكد على ان الوسيلة الوحيدة للتوصل الى سلام مع العرب، هي ان يشعروا بان اسرائيل هي الاقوى. اما الجنرال موشيه دايان، رئيس الاركان القوي، فقد قال في نيسان ١٩٥٤: "ولد العرب مبتزين، فكلما اعطوا شيئا يطالبون بالمزيد؛ لا امل في ان يعطونا شيئا في المقابل".

مما تقدم، يتبين انه على الرغم من الموقف الواقعي للشيشكلي تجاه اسرائيل، واعلان بن غوريون رغبته باقامة سلام مع سوريا، الا ان السلام السوري-الاسرائيلي لم يكن ممكنا في بدايات الخمسينات. فتجربة حرب عام ١٩٤٨ كانت لا تزال حية في الاذهان السورية والاسرائيلية معا، وارتبطت هذه الذكريات بخوف متبادل لدى الطرفين، فبينما كان اليهود الاسرائيليون يشعرون بالتهديد السوري والعربي من اعلاناتهم الدائمة عن نيتهم تدمير اسرائيل، كان السوريون ايضا، يشعرون بالخوف من الاعتداءات الاسرائيلية العسكرية، والتوسع على حساب اراضيهم. اضافة الى العداء السوري العميق للصهيونية ولاسرائيل، ومعارضة العرب الجماعية للسلام مع اسرائيل.

وعلى الرغم من ان الشيشكلي كان "دكتاتورا"، الا انه لم يكن قويا بما يكفي، لتحقيق اتفاق سلام مع اسرائيل، فبدلا من ذلك، اقترح من خلال سلسلة مفاوضات سرية، ان تقوم اسرائيل بانسحابات من اراض استراتيجية لتحسين وضع سوريا مقابل اسرائيل، على امل تخفيف حدة المعارضة والعداء لاسرائيل، في الشارع السوري.

اما بن غوريون، فلم يكن لديه الاستعداد ليقوم بانسحابات دون معنى، من المنطقة الحرام، التي اعتبرها خاضعة للسيادة الاسرائيلية. ولم يكن لينسحب ولو لمسافة ضئيلة لصالح سوريا مقابل اتفاقية سلام. الا ان قلة من المسؤولين الاسرائيليين حملوا آراء مخالفة.

موشيه شاريت قال انه ما دامت سوريا ستلتزم بسلام مقابل انسحاب اسرائيلي بسيط، فان الامر يستحق، بالنسبة لاسرائيل، ان تدفع هذا الثمن مقابل ان تحقق مشاريعها في المنطقة الحرام. وعندما فشلت المفاوضات السورية-الاسرائيلية في النهاية، اعلن اللواء ريلي، رئيس لجنة الهدنة (الذي وصفته الصحافة السورية بالموالي لليهود) ان اسرائيل هي السبب في هذا الفشل، وكرر السفير الامريكي في دمشق نفس الرأي، معلنا بان اسرائيل دمرت المفاوضات. وحتى الضابط الاسرائيلي شاليف، الذي مثل اسرائيل في لجنة الهدنة والذي نشر مؤخرا دراسة قيمة حول تلك المفاوضات، أعرب عن انتقاده للموقف الاسرائيلي قائلا: "ان من المؤسف عدم التوصل الى اتفاق ، كان من المؤكد سيجلب الهدوء للحدود ومن المحتمل أنه كان سيطور العلاقات بين البلدين".

الباب الثالث

صراع لا منتصر فيه: عوامل محلية واقليمية ودولية

اصبح العداء السوري لاسرائيل مستحكما بعد عام ١٩٥٤ بسبب عدم الاستقرار الداخلي، والتطرف الايديولوجي والسياسي، والخوف المتزايد من اقدام اسرائيل على عمل عسكري او عدائي، اضافة الى التحالف السوري الجديد مع كل من الاتحاد السوفياتي ومصر. وتبعا للعداء السوري لاسرائيل، وتوجهها السوفياتي والمصري، وزيادة مستوى الاشتراك المصري في حالة الحرب، ضد اسرائيل، زاد الشعور الاسرائيلي بحالة الحصار والخوف كما ازدادت مواقف بن غوريون تشددا، وقادت الى عمليات عسكرية قاسية وجدية ضد سوريا ولبنان. وبالطبع، كلما زادت سلسلة الصدامات العسكرية بين سوريا واسرائيل، تفاقمت معها حالة الخصومة والعداء بين الطرفين.

لنبدأ بسوريا، بعد اقصاء الشيشكلي عن الحكم، اواخر شهر شباط، عام ١٩٥٤، حيث كانت تتخبط سياسيا وفسادا: فقد تعاقبت خمس حكومات في عام واحد على الحكم، بينما كانت الدعائم السياسية والعسكرية تتهاوى نتيجة للصراعات الداخلية. وبدأت القوى اليسارية والمتطرفة (الراديكالية) تنمو بقوة اكبر من الاحزاب اليمينية والمحافظة، واتخذت منهجا عدائيا للغرب والصهيونية. كل هذه التطورات، نجمت عن التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية في سوريا، وتأثرت ايضا بالثورة المصرية التي قامت عام ١٩٥٢، والحضور الجديد للسوفيات في المنطقة، اضافة الى التهديد المتنامي من دول الجوار الموالية للغرب، وهي العراق وتركيا واسرائيل.

لذا، حصد حزب البعث اليساري المتطرف بقيادة ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار، واكرم حوراني، ٢٢ مقعدا (من ١٤٢ مقابل حصولهم على مقعد

واحد فقط من ١١٤ في انتخابات عام ١٩٤٩)؛ واصبح السياسي المحنك خالد بكداش اول نائب شيوعي في البرلمان. وحصل المليونير اليساري خالد العظم، على الكثير من الاصوات في دمشق، وبالتالي مثل كتلة برلمانية كبيرة. وعلى الرغم من ان القوى اليسارية المتطرفة لم تشكل اغلبية مطلقة في البرلمان الا انها كانت نشطة ومنظمة للغاية، كما كانت عملية ومتعاونة؛ وتمتعت تلك القوى بدعم صغار ضباط الجيش، الذين كانوا يمثلون مركز القوة المقبلة في السياسات السورية. وتمكنت تلك القوى الجديدة، المعادية للغرب، من احباط محاولات الاحزاب الموالية للعراق، وخصوصا حزب الشعب السوري، الساعية الى ضم سوريا لحلف بغداد، الموالي لبريطانيا والذي اعلن عنه في شهر شباط عام ١٩٥٥ (وضم الحلف كلا من العراق، وتركيا، وبريطانيا، والباكستان، وايران).

ومن الواضح، ان المعسكر المتطرف المعادي للغرب والمناوىء للعراق، كان مدعوما من النظام الناصري في مصر، الذي تولى الحكم هناك عام ١٩٥٤، وقد بنى حزب البعث روابط قوية معه، بالاضافة الى الاتحاد السوفياتي، الذي ارتبط به خالد بكداش وخالد العظم، وعملا بتناغم معه.

بالنسبة لاسرائيل، فقد اظهر القادة السوريون الجدد-راديكاليين ومحافظين على حد سواء- مزيدا من التوتر والخوف تجاه الخطر الاسرائيلي؛ الا انهم اطلقوا تصريحات حادة معادية لاسرائيل كان الهدف منها، كما يبدو، منافسة خصومهم وحصد شعبية اكبر. فعلى سبيل المثال، اعلن رئيس الوزراء فارس خوري، اواخر عام ١٩٥٤، بأن سوريا لن تقيم سلاما مع اسرائيل، حتى لو طبقت قرارات الامم المتحدة تجاه فلسطين، واللاجئين، وغيرهما: "مادام اليهود يقيمون بين ظهرانينا سوف يبقى العداء بيننا وبينهم. لقد كانت الجولة الاولى (حرب عام ١٩٤٨) فاشلة، ولا شك بان على العرب التحضير للجولة الثانية (ضد اسرائيل)... يجب ان نطرد اليهود من فلسطين بالحرب.. نفس الوسيلة التي

طردنا بها الصليبيين".

وفي شباط ١٩٥٥ قال رئيس الوزراء صبري العسلي: "عدوتنا الرئيسية هي الصهيونية المجرمة، والقسم المحتل من فلسطين هو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، لذا فان الحكومة السورية، ترفض اي تفكير في السلام". كما اطلق قادة سوريون متطرفون تصريحات مماثلة، مثل وزير الخارجية خالد العظم والقائد الشيوعي خالد بكداش، على الرغم من تجنبه في السابق التطرق الى القضية الفلسطينية، (السبب كما يبدو، هو اعتراف الاتحاد السوفياتي بدولة اسرائيل).

وبالاضافة الى تلك التصريحات المناهضة لاسرائيل، واصل النظام البرلماني الجديد في سوريا، قيادة المقاطعة العربية لاسرائيل، كما قام بخرق اتفاقية الهدنة من عدة وجود، مثل الاستيلاء على بعض المناطق شرقي بحيرة طبريا ونهر الاردن الواقعة تحت السيادة الاسرائيلية، او ضمن المنطقة الحرام؛ وقامت القوات السورية باطلاق النار على الصيادين الاسرائيليين وقوارب الشرطة التي كانت تطوف في البحيرة، وعلى المزارعين الاسرائيليين قرب الكيبوتسات، متسببين احيانا باصابات خطيرة. لقد تسببت تلك الهجمات (التي حدث بعضها نتيجة استفزازات اسرائيلية) باقلاق العديد من الاسرائيليين من الافضلية الطبوغرافية لسوريا التي تسيطر على هضبة الجولان، كما ان الانتصارات السورية السابقة في تل المطلة، ومحاولاتها اعاقة المشاريع الاسرائيلية التطويرية في الحولة ونهر الاردن والنقب، زادت من الهواجس الاسرائيلية تجاه سوريا. وبلغت الصورة العدوانية السورية في عيون الاسرائيليين الذروة عندما قامت قوات سورية عام ١٩٥٤ باختطاف اربعة جنود اسرائيليين كانوا يقومون بمهمة استخبارية داخل المناطق السورية، حيث انتحر احدهم فيما بعد داخل السجن السوري نتيجة للتعذيب الذي كان يتعرض له، فيما رفضت سوريا لفترة طويلة، اطلاق سراح الجنود الثلاثة الباقين. ان هذه البربرية السورية، صدمت يهود اسرائيل واثارت غضبهم وشعورهم بان سوريا هي

عدوهم الاكثر فاشية. (وكرد على التصرفات السورية قامت طائرات حربية اسرائيلية باجبار طائرة تجارية سورية على الهبوط في اسرائيل، الا انها عادت واطلقتها بعد يومين). واكثر من ذلك، فقد نظر الاسرائيليون الى السلوك العسكري السوري، في تلك الفترة، كجزء من محاولات عربية داخلية لمحاصرة الدولة اليهودية، حيث كانت مصر تمنع السفن الاسرائيلية من المرور عبر قناة السويس، وخليج العقبة، بالاضافة الى نشاطات الفدائيين الفلسطينيين الذين كانوا يتسللون من قطاع غزة والضفة الغربية لمهاجمة مواطنين اسرائيليين.

وفي هذا الاتجاه ايضا، كانت حدة النظرة الاسرائيلية تزداد، نتيجة لتقوية اواصر العلاقة بين سوريا ومصر على الصعيدين السياسي والعسكري، هذا اضافة الى تقوية علاقة البلدين بالاتحاد السوفياتي. وقد كانت سوريا البلد العربي الاول الذي يوقع اتفاقية شراء اسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، ثم تلاها توقيع اتفاقيات شراء ضخمة للاسلحة مع براغ وموسكو؛ وفي نفس الوقت، قامت سوريا اثر الاطاحة بالشيشكلي عام ١٩٥٤، بتطوير علاقات وثيقة مع مصر الناصرية، ووقعت اتفاقية وحدة مع القاهرة في تشرين اول ١٩٥٥ تضمنت دمج قيادتي الجيشين، تحت امرة ضابط مصري.

من المؤكد ان تلك الاتفاقيات هدفت اساسا الى الدفاع عن سوريا في وجه اي تهديد عسكري، قد تتعرض له من جيرانها الموالين للغرب، مثل تركيا، والعراق، واسرائيل. وواصل القادة السوريون التصريح، بان التحالف مع مصر، هدف قبل كل شيء، الى مواجهة خطر اسرائيل العدو الرئيسي لهم. فمثلا، بعد اعلان الحكومة الجديدة الموالية للسوفيات في دمشق في شباط ١٩٥٥، قال خالد العظم، العنصر المهيمن في الحكومة الجديدة: "لقد شعرنا بالحاجة الى دعم مجموعة امم، لا تحمل فكرة مسبقة عن المسألة الاسرائيلية... هذا هو السبب الذي جعلنا نصبح موالين لروسيا، وان نستمد الدعم المعنوي والمادي من الكتلة

الشرقية. وفي ايلول ١٩٥٦، قال ناظم القدسي، المتحدث باسم البرلمان السوري، لوفد برلماني روسي: "أن العرب سيكونون ممتنين لاي دولة تساعدهم على التخلص من اسرائيل." وفي ايار ١٩٥٥، ارسلت السفارة الامريكية في دمشق، تقارير اشارت الى ان اهم ملامح الموقف السياسي السوري، هو الامتعاض الشديد من اسرائيل، وبالتالي الاستياء من الولايات المتحدة نفسها، باعتبارها القوة التي خلقت الكيان الاسرائيلي.

وعلى نفس المنوال، استرسل رئيس الوزراء صبري العسلي في وصف كراهيته لاسرائيل ورغبته في انقاذ فلسطين، وقد فاق هذا الرجل كل رؤساء الوزراء السوريين في تصريحاته المعادية لاسرائيل. كما حاول، اقناع كل من تركيا والعراق بان المعاهدة مع مصر، موجهة ضد اسرائيل، وليس ضد اي منهما. و قال الرئيس جمال عبد الناصر خلال حفل توقيع المعاهدة عام ١٩٥٥: "هذه الاتفاقية فاتحة لمستقبل جديد. لقد اثبت التاريخ، ان وحدة سوريا ومصر، يمكن ان تحمي الشرق من كل الاخطار التي قد تهدده. وهذا ما حصل ايام الحملات الصليبية، عندما تحالفت مصر وسوريا معا، وحمتا العالم الاسلامي من الاخطار التي حاقت به. واليوم، سوريا ومصر، ستحميان العرب من الصهيونية".

وكما سنناقش فيما بعد، فان الحلف السوري-المصري الذي اقيم تشرين اول ١٩٥٥، كان دافعا رئيسيا لغارة اسرائيلية قوية في كانون اول ١٩٥٥ ضد مواقع سورية شمال شرق بحيرة طبريا. ويبدو، ان الغارة هدفت الى افشال التحالف السوري-المصري، وربما ايضا لجر سوريا الى حرب مع اسرائيل .

المواقف والاعمال الاسرائيلية:

بن غوريون وشاريت

شكل العام ١٩٥٥، نقطة حرجة في الصراع المستعصي، الذي دار بين سوريا ومصر من جهة، واسرائيل من جهة اخرى، ولم يكن السبب الوحيد هو

زيادة حدة العداء العربي لاسرائيل.

فقد اشتدت حدة الخلافات بين بن غوريون، صقري الاتجاه، وشاريت المعتدل، حول الخط الدبلوماسي الاسرائيلي تجاه الدول العربية. فظاهريا، اعلن القائدان مرارا، عن رغبتهما في صنع سلام مع العرب على اساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩. ولكن، بينما اعتبر شاريت هذا الموضوع الاولوية الاسرائيلية، ودعم فكرة اللجوء الى الدبلوماسية، كان بن غوريون يرى الحل الدبلوماسي ثانويا، في حين واصل انتهاج سياسة القوة ضد العرب. وكتوضيح لموقف بن غوريون تجاه العرب، نستذكر ما كتب مؤلف سيرته الذاتية:

"بقي بن غوريون طوال حياته مبتعدا عن العرب. فلم يعرفهم، ولم يفهمهم،كما لم يتحدث لغتهم، ولم يكترث بعاداتهم، ولم يصادقهم. لقد كان مقتنعا بان العرب لن يقيموا سلاما مع اسرائيل في زمنه، واعتبر ان العرب يسعون لتدمير اسرائيل... وان اعترافهم او عدم اعترافهم بالدولة اليهودية، لا يعتمد مطلقا على سلوك هذه الدولة".

وتبعا لتحليل حول بن غوريون، فان هذا الرجل اعتبر العرب عدوا حقودا... وكان يرى ان الوسيلة الوحيدة للتعامل معهم هي القوة، وهي ايضا الطريق لفرض الاعتراف بدولة اسرائيل المستقلة، على العرب، وابدى بن غوريون دائما تأييده لاعتماد اسرائيل على نفسها، وعدم ثقته باستعداد العالم الدفاع عن اسرائيل، وكان يقول دائما: "مستقبلنا يعتمد على اليهود وحدهم، لا على الاغيار".

وعلى العكس، فان موشي شاريت، الذي كان مطلعا بشكل جيد، على التاريخ والثقافة والسياسة العربية، كان اكثر قربا من العرب، وكان موقفه منهم اكثر تعاطفا حيث اعتبرهم بشرا اكثر منهم اعداء.. وآمن بامكانية تخفيف حدة العداء مع العرب باتباع سياسة الاسترضاء والاستمالة تجاههم. وارتبط بفكرة

اتباع سياسة الصبر والجذب، والايماء بالنية الحسنة، لتحريك المجتمع الدولي نحو بذل جهد جماعي لتخفيض العداء العربي وتجهيز الارضية للسلام، وقد كان يرى بأن من الضروري الاحجام عن الاعمال التي تنفر المجتمع الدولي، وتثير كراهية القوى العظمى، وتزيد حدة التوتر بين اسرائيل وجاراتها.

عموما، فقد حصل شاريت، كوزير للخارجية، على شيء من الدعم لوجهات نظره داخل الحكومة الاسرائيلية. فمثلا، علقت الوزيرة في ذات الحكومة، غولدا مائير، قائلة: "ظن شاريت ان الطريقة المثلى لعلاج تسلل المقاتلين العرب عبر الحدود، هي الضغط على القوى العظمى... لقد كان متأكدا من ان رفع احتجاج مكتوب بشكل جيد للامم المتحدة... سيؤدي دوره بنجاح... الا ان بن غوريون، كان يرى ان مسئولية حماية المواطنين الاسرائيليين، الذين كانوا هدفا لهجمات العرب، تقع على عاتقه هو، اما الاعتبار المهم الاخر لبن غوريون، فقد كان تعليم المواطنين الاسرائيليون على اختلاف ثقافاتهم ولغاتهم، ان حكومتهم هي المسئولة الوحيدة عن حمايتهم.

وعلى النقيض من شاريت، تبنى بن غوريون ومؤيدوه، خصوصا موشيه دايان، رئيس اركان الجيش، بدءا من عام ١٩٥٣، سياسة ردع عسكرية قاسية وحازمة، ضد نشاطات عابري خطوط الهدنة من الاردن، وسوريا وغزة، الهادفين الى تنفيذ عمليات سرقة وقتل، وتجسس، وتخريب في اسرائيل.

تلك الردود الانتقامية الاسرائيلية، التي تمت بقيادة دايان الفعالة، هدفت الى بث الثقة في النفوس الاسرائيلية الخائفة، اضافة الى الضغط على الحكومات العربية لوقف عمليات التسلل من اراضيها الى اسرائيل.

بالطبع، فان ردود الافعال الاسرائيلية تلك، بغض النظر عن الدوافع التي اطلقتها، كانت غير متكافئة في شدتها مع الاعمال العربية السابقة، ولهذا فقد ساهمت في تشديد حدة الصراع. ولنستشهد بحديث للجنرال هركابي، رئيس

الاستخبارات العسكرية خلال اواسط الخمسينيات: "بالنسبة للاعمال الانتقامية المرتبطة بالاحداث التي تسبقها، كان من الواضح دوما، وجود فارق بين الدافع العربي والرد الاسرائيلي.
فردنا كان ناشئا عن الشعور بالضعف والعزلة والخوف من المستقبل... كانت هناك حرب على كل بقعة ارض مهما صغرت، وتبين فيما بعد بوضوح، انها لم تكن ضرورية. الا ان تلك النزاعات الصغيرة، اوصلتنا الى حرب الايام الستة عام ١٩٦٧".

ومن ابرز عمليات جيش الدفاع الاسرائيلي الانتقامية الهجوم على قبية الواقعة في الضفة الغربية التي تسيطر عليها الاردن في تشرين اول ١٩٥٣، حيث قتل حوالي خمسين مدنيا فلسطينيا. وكان قائد هذا الهجوم الرائد ارئيل شارون، واتى كرد على قتل امرأة اسرائيلية وطفلين.

الا ان سبب قلق بن غوريون في تلك الحقبة، لم يكن الاردن او حتى سوريا، حيث ان كلا البلدين صغيران وضعيفان، بل كان قلقه متجها نحو مصر. فهي الدولة العربية الكبرى بحق، وكان يحكمها ثوريون، وذات نظام مستقر وقوي، اضافة الى زعيمها الكارزمي جمال عبد الناصر، الذي كان يطمح الى توحيد العالم العربي في وجه اسرائيل.

لقد آمن بن غوريون حقا، بان مصر تلعب دورا مركزيا في دفع اسرائيل الى التراجع نحو خطوط التقسيم، حسب قرار الامم المتحدة، وانها تحاول الاستيلاء على النقب والتخلص بعدئذ من الدولة اليهودية، من خلال حرب يتحد فيها جميع العرب. وبناء على هذا كله، كان بن غوريون، على النقيض من شاريت، مصمما على ارهاب عبد الناصر وثنية عن مهاجمة اسرائيل، عن طريق الاعمال الانتقامية؛ ولهذا، نفذ جيش الدفاع الاسرائيلي في ٢٨ شباط ١٩٥٥، هجوما واسع النطاق على مخيم عسكري مصري في غزة، وقتل حوالي اربعين جنديا

مصريا. وادعت اسرائيل على الصعيد الرسمي، بان سبب هجومها هو الرد على عمليات الارهاب والتجسس والقتل، التي ينفذها الجنود المصريون المرابطون في غزة. وتبعا لاقوال المؤرخين الاسرائيليين شامير وشليم، فان رئيس وزراء اسرائيل الجديد، موشي شاريت، كان قد بدأ محادثات سرية مع مصر قبيل هذا الهجوم تهدف الى تمهيد طريق للتفاهم بين البلدين. ولكن الغارة على غزة، التي امر بتنفيذها بن غوريون، فور تسلمه حقيبة وزارة الدفاع في شباط ١٩٥٥، تسببت، اضافة الى عوامل اخرى، في ايقاف تلك المحادثات. وبدلا من ارهاب عبد الناصر، تسببت هذه الغارة في تفاقم الاوضاع وزيادة خطورتها، كما حولت السياسة المصرية باتجاه الصراع العربي-الاسرائيلي وجعلتها اكثر عدائية. وبغض النظر عن زيادة نشاطات الفدائيين ضد اسرائيل، حثت الغارة على غزة جمال عبد الناصر للتزود باسلحة جديدة، فعقد صفقة لشراء اسلحة مع براغ، في ايلول ١٩٥٥. كما استغل عبد الناصر التهديدات الاسرائيلية، لاقامة تحالف عسكري مع سوريا في تشرين اول ١٩٥٥، لتعزيز زعامته عربيا في مواجهة اسرائيل، ولاجهاض المحاولات العراقية لضم سوريا الى حلف بغداد. وفي تشرين اول ١٩٥٦، انضم الاردن الى التحالف، الذي هدف الى تشكيل جبهة ضد اسرائيل.

هذه التطورات قادت بن غوريون ودايان الى الاستنتاج، بان عبد الناصر يحضر لجولة عسكرية ثانية ضد اسرائيل بمشاركة سوريا والاردن، وان على اسرائيل ان تكون سباقة الى ضربة وقائية ضد مصر، لاسقاط عبد الناصر. ولهذا، وجهت اسرائيل مساعيها لضم جيوش غربية حديثة، لمواجهة الدعم السوفياتي العسكري لمصر وسوريا. وبما ان الولايات المتحدة رفضت بيع اسرائيل اسلحة، اتجهت الدولة اليهودية للحصول على اسلحة جديدة من فرنسا، التي اعتبرت عبد الناصر في ذلك الوقت، الداعم الرئيسي للثوار الجزائريين، المناهضين لفرنسا.

وقدم بن غوريون في شتاء ١٩٥٥ طلبات الى الحكومة الاسرائيلية،

للاستيلاء على قطاع غزة، ومضائق تيران، الا ان الحكومة التي كان يرأسها موشي شاريت منذ ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٥، رفضت تلك المطالب . ولكن بن غوريون، وزير الدفاع آنئذ، اقنع الحكومة بان تأمر، في ٣١ آب ١٩٥٥، بمهاجمة موقع للشرطة المصرية في خان يونس جنوبي غزة، تسببت في مقتل ١٧ مصريا وجرح ٤٥ آخرين، واتبعت اسرائيل هذه الغارة باخرى، على مخفر مصري حدودي، قرب خط سيناء-النقب، شمال ايلات (العقبة)، فقتلت ١٠ مصريين واسرت ٢٩ آخرين .

وفي تشرين ثان ١٩٥٥، شكل بن غوريون حكومة جديدة حل فيها رئيسا للوزراء بدلا من شاريت وبقي محتفظا بحقيبة وزارة الدفاع. اما شاريت فقد قبل بمنصب وزير الخارجية، لفترة من الزمان، ولكنه عاد واستقال في حزيران ١٩٥٦، بسبب عدم موافقته على الردود الانتقامية الاسرائيلية واسعة النطاق ضد كل من سوريا ومصر، خوفا من ان تؤدي الى تفجير حرب، مع احدى الدولتين او كلتيهما.

استقال شاريت، او بالاحرى اجبر على الاستقالة، ليس لمجرد اعتراضه على تحضيرات بن غوريون (خلال عام ١٩٥٥) لحرب وقائية ضد مصر عام ١٩٥٦؛ بل السبب الاهم، هو انتقاده للعمليات العسكرية واسعة النطاق، ضد مواقع سورية، قرب بحيرة طبريا في كانون اول ١٩٥٥. فهذه العملية التي احرجت شاريت وجعلته يبدو شرسا ومتعطشا للدماء، نفذّت بامر مباشر من بن غوريون ودون استشارة شاريت او الحكومة مسبقا. وكتب شاريت في مذكراته الشخصية، مقالته التي نشرها في صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية تحت عنوان "دكتاتورية رئيس الوزراء" قال فيها: "بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، وهذه الايام وزير الخارجية ايضا، لم يستشر اي وزير حول عملية بحيرة طبريا." كما علق شاريت فيما بعد على نفس الموضوع قائلا: "وزير الدفاع بن غوريون استشار وزير

الخارجية بن غوريون، وطلب الموافقة من رئيس الوزراء بن غوريون".

من المؤكد ان سخط شاريت على سياسة بن غوريون الصارمة تجاه سوريا، منذ حكم الزعيم والشيشكلي، قد بلغ اوجه اثر عملية طبريا.

بحيرة طبريا وحوادث المنطقة الحرام

تكررت حوادث تبادل اطلاق النار بين المواقع العسكرية السورية على الشاطىء الشرقي لبحيرة طبريا وقوارب الشرطة الاسرائيلية والصيادين منذ بدايات الخمسينيات، واشتدت حدتها بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥. وقد حدثت معظم هذه الصدامات التي تسببت في اغلب الحالات بوقوع اصابات، نتيجة للعوامل التالية: فمن جهة كانت هناك محاولات للجنود السوريين (الذين كانوا يسيطرون على عشرة امتار من المنطقة الاسرائيلية شمالي- شاطيء البحيرة لمنع الصيادين الاسرائيليين من ممارسة اعمالهم في ذلك الجزء من المياه، ومن جهة اخرى كانت محاولات قوارب الشرطة الاسرائيلية لمنع السوريين من الصيد في الجزء الشمالي - الشرقي من البحيرة ما لم يحصلوا على اذن اسرائيلي. وقد رفضت اسرائيل محاولة لتسوية هذا الموضوع في اواخر عام ١٩٥٠، كان من الممكن ان يؤدي الى تهدئة النزاع بين الطرفين، واعتبر شاليف بأن رفض تلك التسوية، كان خطأ في التقدير.

كما كشف شاليف في مطلع عام ١٩٥٤ عن قرار لرئيس الاركان الاسرائيلي باللجوء الى العنف في كل حالة تؤثر سلبا على الصيد الاسرائيلي في بحيرة طبريا، حيث أن القسم الداخلي من البحيرة كان تحت السيطرة الاسرائيلية.

وفي الحقيقة، فان بن غوريون عندما كان رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع، تبنى سياسة قاسية واستفزازية ضد سوريا، في بحيرة طبريا، والمنطقة الحرام. وقد اعترف فيما بعد الجنرال ماكلاف، رئيس هيئة الاركان في اواسط الخمسينيات بهذا الامر وقال:" اتبعنا على الجبهة السورية سياسة استفزازية آملين ان نملأ

الفراغ الجزئي في المنطقة الحرام، بتأسيس مستوطنات اسرائيلية وتهجير الفلاحين السوريين من المنطقة... وقد حدثت اشياء قاسية للغاية حينئذ لتحقيق ذلك، كانت الحقول مقسمة، وكان الفلاحون يبذرون شتاء ويأتون للحصاد صيفا. فقمنا بالاستيلاء على حقولهم او حرقها، لانهم كانوا يتسللون كالفدائيين فعاملناهم خطأ على هذا الاساس".

أما شاليف فيصوغ هذا الموضوع بتجرد أكبر حيث يقول: "على نقيض الرأي الشائع، فإن كلا الدولتين وليست سوريا وحدها-مسئولتان عن التوتر والمواجهات العنيفة التي كانت تحدث باستمرار بينهما. فاسرائيل لم تكن دائما الحمل الوديع، كما لم تكن سوريا الذئب".

اقترح بن غوريون في ايار ١٩٥٥، أن تقوم اسرائيل بدخول لبنان في حالة غزو العراق لسوريا، وأن تحتل المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، وتؤسس دولة مسيحية قوية موالية لاسرائيل، الا ان شاريت عارض هذه الفكرة، التي كانت حلما قديما لبن غوريون، معتبرا ان تصرفا كهذا، سيؤدي الى حرب مع سوريا.

وحسب ادعاء الجنرال بيرنز، رئيس لجنة مراقبة الهدنة السورية-الاسرائيلية، فان اسرائيل كانت في ظروف معينة، تتعمد ارسال قوارب شرطة، كما يبدو، لاستفزاز السوريين، وحثهم على إطلاق النار لإعطاء اسرائيل ذريعة، لتنفيذ هجوم كبير على المواقع السورية عند الشاطيء الشمالي-الشرقي لبحيرة طبريا. وكان بيرنز في حديثه هذا، يشير الى الحادثة التي وقعت في ١٠ كانون اول ١٩٥٥، عندما تبادل جنود سوريون في احد المواقع العسكرية على شاطيء طبريا، اطلاق النيران من اسلحة خفيفة وجرح في الهجوم شرطي اسرائيلي، كان يبحر في قاربه على بعد ٧٠ مترا من الشاطيء (ادعت سوريا فيما بعد بأن شرطيين اسرائيليين بدآ اطلاق النار من قاربهما على مزارع سورية).

وفي المقابل، قامت القوات المسلحة الاسرائيلية، ليلة ١١ كانون اول

١٩٥٥، بمهاجمة عدة مواقع سورية في الكرسي وأبو تايهه، قتلت ٣٧ جنديا سوريا و١٢ مدنيا، وأسرت ٣٠ آخرين.

من المؤكد، ان الغاره الاسرائيلية على المواقع السورية، لم تهدف اساسا، الى معاقبة دمشق على اعمالها العدائية في بحيرة طبريا، بل كانت فضحا مباشرا للضعف العسكري السوري والمصري، واشارة الى ان التحالف القائم بين الدولتين، مصدر ضعف لا مصدر قوة.

هذه الغارة الاسرائيلية القوية (التي انتقدها العديد من افراد الحكومة والكنيست)، فشلت في إخافة سوريا او مصر، وساهمت، بدلا من ذلك في زيادة حدة الصراع السوري-الاسرائيلي، كما انها تحولت الى عائق في وجه اسرائيل من نواح معينة، وقد علق الدبلوماسي الاسرائيلي جدعون رافئيل، على اسلوب الانتقام العسكري القاسي الذي تتبعه اسرائيل، قائلا:" لقد ادى هذا الإفراط في الرد، الى العديد من المشاكل فقد لاقى صدى عالميا سيئا ومؤذيا وعزز موقف العرب وشجعهم على تصعيد حملتهم العدائية ضد اسرائيل".

لقد اثرت غارة طبريا التي اطلق عليها اسم (عملية اغصان الزيتون) وقادها الرائد ارئيل شارون، سلبا، على علاقات اسرائيل العالمية والاقليمية وحسب قول آبا إيبان، السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة آنذاك، فقد قدمت هذه العملية "صورة مذهلة للمذبحة، التي ارتكبت، دون سبب مقنع أو حاجة لها". وبالاضافة الى ادانة مجلس الامن لهذه العملية، اوقف وزير الخارجية الامريكي دالاس فورا محادثاته مع شاريت، في واشنطن، حول حصول اسرائيل على ضمانات امنية واسلحة امريكية، وقد قال شاريت الذي شعر بأنه طعن من الخلف، عن هذه العملية:" ان الشيطان لم يكن ليختار توقيتا اسوأ من هذا، واضاف بأنه لن يستطيع النظر في وجه السيد دالاس ثانية، كما اشتبه شاريت بان دايان قصد بهذه العملية، استفزاز سوريا وجرها الى حرب واسعة النطاق مع اسرائيل لاجهاض

الجهود السورية الساعية الى الحصول على اسلحة سوفياتية:

وكان الاتحاد السوفياتي بدوره قد بدأ يحاول كسب ثقة العرب منذ نهاية عام ١٩٥٣، وخصوصا سوريا، بهدف مواجهة الخطوة الغربية التي اسست منظمات اقليمية امنية مناهضة للسوفيات في الشرق الاوسط، ولهذا، فقد استخدم الاتحاد السوفياتي الفيتو في مجلس الامن، لصالح سوريا، في كانون الثاني ١٩٥٤، ضد محاولات اسرائيل تحويل مياه نهر الاردن، وبعد اشهر قليلة، كانت سوريا اول دولة عربية توقع اتفاقية لشراء اسلحة سوفياتية وتبعتها صفقات اكبر عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧.

نحو وحدة سورية - مصرية

رغم المساعدة السوفياتية الدبلوماسية والعسكرية لسوريا، الا انها تحاشت الخوض في حرب واسعة النطاق ضد اسرائيل، كرد على عملية طبريا، حتى ان مصر لم تهب لنجدتها برغم اتفاقية التحالف العسكري الموقعة بين القاهرة ودمشق، في تشرين اول ١٩٥٥. فحال سوريا لم يكن بافضل من حال مصر، على الصعيد العسكري، فقد كانت ضعيفة وغير قادرة على مواجهة اسرائيل في حرب واسعة النطاق. وساهمت تلك الغارة، في دفع سوريا الى تقوية قواتها العسكرية، وشراء المزيد من الاسلحة السوفياتية، وتعزيز علاقاتها السياسية والعسكرية مع مصر، والسعي الى بناء تحالف مع الاردن ولبنان، مع الاستمرار باطلاق المزيد من التصريحات المناهضة لاسرائيل، اضافة الى حوادث اطلاق النار، على طول الحدود الاسرائيلية.

لهذا، فقد قررت الحكومة السورية، اثر غارة طبريا، رفع ميزانيتها العسكرية الى حوالي ١٨ مليون دولار، كما حصلت على قرض سعودي بقيمة ١٠ ملايين دولار لدعم الجيش، فيما واصلت الحصول على الاسلحة من الكتلة الاشتراكية، بما فيها دبابات ت-٣٤ السوفياتية. وقامت دمشق بدعم مصري،

بالضغط على لبنان عام ١٩٥٦ لتوقيع اتفاقية تحالف عسكري مع سوريا والسماح لقواتها دخول وادي البقاع الاستراتيجي لمواجهة اي محاولة اسرائيلية لمهاجمة سوريا. وعلى نفس المنوال، توصلت سوريا في ايار ١٩٥٦، الى اتفاق مع الاردن، لتشكيل لجنة عسكرية مشتركة للتشاور في حالة حدوث حرب مع اسرائيل؛ وفي ٢٣ تشرين اول ١٩٥٦ انضم الاردن الى التحالف العسكري المصري-السوري الذي اقيم عام ١٩٥٥. وطبقا لهذا التحالف، قيل ان القوات السورية جهزت لمهاجمة اسرائيل في ٣٠ تشرين اول ١٩٥٦، اثر شن جيش الدفاع الاسرائيلي حملة سيناء الموجهة ضد مصر. الا ان القائد العام المصري، الجنرال عبد الحكيم عامر، امر القوات السورية بالتوقف فورا، خوفا من قيام بريطانيا وفرنسا بغزو سوريا. وكان كل ما استطاعت ان تقوم سوريا به خلال حرب السويس-سيناء هو اسقاط طائرة بريطانية حلقت فوق سوريا، وتفجير انبوب النفط العراقي الذي تملكه بريطانيا، ويمر بالاراضي السورية، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا.

يبدو، ان دمشق، خلال غارة كانون اول ١٩٥٥، كانت لا تزال خائفة من مواجهة اسرائيل في ساحة المعركة، من منطلق التفوق العسكري الاسرائيلي، والدعم البريطاني، الفرنسي لها. لذا، فان الحكومة السورية فضلت التمسك باطلاق الهجمات الكلامية على اسرائيل؛ فقد استمر الزعماء السوريون بالقاء الخطابات النازية ضد اسرائيل والصهيونية، مطالبين بالانتقام من اسرائيل والقضاء عليها. فعلى سبيل المثال، قال رئيس الوزراء السوري، صبري العسلي، في حديث اذاعي عام ١٩٥٧: "اسرائيل لا تستطيع البقاء في الشرق الاوسط، فالعرب سوف يحاربون من اجل الاجزاء المحتلة من فلسطين". ولكن، بالاضافة الى تلك الحملات الاعلامية الرنانة، كانت سوريا، هي البادئة غالبا في المناوشات الحدودية بينها وبين اسرائيل، كما كانت تلجأ الى استخدام القوة كرد على المحاولات الاسرائيلية،

تحويل مياه نهر الاردن، ربما بهدف تشتيت انتباه السوريين عن مشاكلهم الداخلية، وتعزيز وضع اليسار المتطرف.

وكما سبق واشرنا، فان الساسة السوريين والقادة العسكريين، وخصوصا المنتمين لحزب البعث، استخدموا التهديد الاسرائيلي لتعزيز مراكزهم ونشر افكارهم الايديولوجية واهدافهم-الوحدة العربية، او اكثر تحديدا الوحدة مع مصر. فقد كان القادة السوريون قد توصلوا، بحلول عام ١٩٥٧، الى قناعة بان الوحدة مع مصر، هي افضل الضمانات للحفاظ على امن وكرامة سوريا اضافة الى تصاعد التهديدات الخارجية من تركيا والعراق واسرائيل. والتهديدات الداخلية التي يمثلها الاخوان المسلمون والشيوعيون.

وقد كسب الشيوعيون خلال عام ١٩٥٧، قوة في الحكومة والجيش، على حد سواء، في حين اوكلت قيادة القوات العسكرية الى المجلس الثوري اليساري الجديد، الذي ضم رئيس الاركان الجديد الموالي للشيوعيين عفيف البزري. وقد اثارت هذه التطورات اهتمام الدول الغربية والحكومات الموالية لها، كما حظيت بتغطية اعلامية واسعة، اعطت انطباعا بان سوريا مصدر قلق، او حتى تحذير، بالنسبة للمنطقة وللغرب، وخصوصا للولايات المتحدة وبريطانيا، كما لتركيا والعراق والسعودية والاردن ولبنان واسرائيل. لذا، حسب تقديرات امريكية، بين عامي ١٩٥٦و١٩٥٧، تشكلت دوافع قوية لبريطانيا وفرنسا وتركيا واسرائيل والعراق للتدخل لتغيير الوضع في سوريا. بحيث اتجهت بريطانيا الى تركيز الجهود لتغيير النظام السوري، وضمان اقامة حكم موال للغرب في المستقبل. وفي عام ١٩٥٦، اقام الحكم الهاشمي في العراق تحالفا مع بريطانيا والولايات المتحدة خططا لاسقاط النظام المتطرف في دمشق.

وبعد فشل الخطة العراقية، وتشكيل حكومة يسارية متطرفة في الاردن، اواخر عام ١٩٥٦، اعلن الرئيس آيزنهاور مبدأه الجديد، مطلع عام ١٩٥٧،

الهادف الى ملء فراغ القوة في الشرق الاوسط، الذي نشأ مع خروج بريطانيا من المنطقة، وذلك بدعم الانظمة العربية الموالية للغرب في السعودية ولبنان والاردن، ومقاومة التوسع الشيوعي في مصر وسوريا.

في آب ١٩٥٧، وتبعا لتصريح مصدر سوري مسؤول، خططت الولايات المتحدة لمكيدة، تستهدف الاطاحة بالحكومة السورية، واستبدالها بنظام موال للغرب، تقوم الولايات المتحدة بتزويده بالمال، مقابل اقامة سلام مع اسرائيل.

في اعقاب الكشف عن المكيدة الامريكية المزعومة، قام احد كبار المسئولين الامريكيين لوي هندرسون، بزيارة انقرة، لتحريك تركيا والعراق ولبنان والاردن ضد الجارة (الخطره) سوريا. وقامت تركيا بارهاب سوريا، عن طريق تحريك قواتها على طول الحدود بين البلدين قبل زيارة هندرسون وبعدها. مما جعل صحيفة سوفياتية تسارع الى القول: ان تحريك القوات التركية باتجاه الحدود السورية، خطوة في المكيدة الشيطانية الامريكية، لغزو سوريا.

وسواء كانت هناك مكيدة امريكية للاحاطة بالنظام السوري بمعاونة تركيا والعراق واسرائيل ام لا، فان الاحساس السوري باحتمال السقوط في براثن التهديدات الخارجية، كان من العوامل الرئيسية، التي قادت الى الوحدة مع مصر في شباط ١٩٥٨. والسبب الرئيسي الآخر لهذه الوحدة، كان القلق المتزايد للقادة البعثيين القوميين (وذات الحال بالنسبة لمصر) من تعاظم قوة الشيوعيين في الجيش والدولة. لقد اقتنع البعثيون، بان الطريقة المثلى لاحباط التأثير الشيوعي، وانقاذ سوريا من التهديدات الغربية، وتدعيم مراكزهم في الدولة، وتحقيق مبادئهم الوحدوية العربية، هي الاتحاد مع مصر الناصرية.

من المؤكد ان موقع جمال عبد الناصر وشعبيته، قد بلغا ذروتها في سوريا في اواسط الخمسينيات، ولا شك بانها كانت اوسع واقوى من تلك التي حظي بها الاتحاد السوفياتي، نظرا لانتصارات عبد الناصر المشهودة على

"الامبريالية الغربية"، ولافكاره وطموحاته حول التضامن العربي.

ففي نيسان ١٩٥٤، حضر مؤتمر باندونغ للدول الأفروآسيوية، وبرز فيه كأحد قادة كتلة عدم الانحياز.

وفي تموز ١٩٥٦ امم قناة السويس التي يسيطر عليها الغرب. وفي تشرين اول ١٩٥٦، حول بمهارة، هزيمته امام بريطانيا وفرنسا واسرائيل، في حرب السويس-سيناء، الى كسب سياسي كبير لمصر.

تلك الانجازات المؤثرة لعبد الناصر، جعلته يحظى بوضع قائد العرب جميعا، واصبح بطلا في عيون قطاعات واسعة من السوريين، مما جعل سوريا تخضع لمزيد من التأثير المصري عليها. وفي ١٧ نيسان ١٩٥٦، شاركت فرقة عسكرية مصرية، في الاستعراض العسكري الذي اقيم بمناسبة يوم الاستقلال السوري في دمشق، وبعد عدة اسابيع قدمت مصر مبلغ ١٤ الف دولار الى الجيش السوري. واستمر حزب البعث بالدعوة الى استكمال الوحدة مع مصر، وفي تموز ١٩٥٦ عين رئيس الوزراء السوري المتنفذ صبري العسلي لجنة وزارية من ثلاثة اشخاص لادارة مفاوضات الوحدة مع مصر.

بلغ التعاون المصري-السوري ذروته خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٧، كرد على مشروع ايزنهاور وعلى المكائد والتهديدات التي تمثلها الدول الموالية للغرب المجاورة لسوريا. وقام الرئيس السوري شكري القوتلي، بعدة زيارات الى القاهرة، ليقرر في آب ١٩٥٧ بان اعز الاماني بالنسبة لسوريا هي الوحدة مع مصر، والتي هي نواة للوحدة العربية الشاملة. وفي ايلول من نفس العام ناقش القادة العسكريون مع نظرائهم السوريون خططا لادخال قوات مصرية الى سوريا، لمواجهة اي تهديدات محتملة من تركيا والعراق.

وفي تشرين اول ١٩٥٧، نزلت قوات عسكرية مصرية في اللاذقية تنفيذا لاتفاقية عام ١٩٥٧، واتخذت مواقع حربية بمواجهة تركيا. واخيرا، توجه اربعة

عشر ضابطا سوريا، في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ برئاسة الجنرال البزري، رئيس هيئة الاركان، الى مصر وطلبوا من جمال عبد الناصر الموافقة على اقامة وحدة كاملة مع سوريا، وحسب شروطه هو.

وما ان اصبحت الوحدة مع مصر امرا واقعا، حتى بدأ القادة السوريون باطلاق تصريحات خطيرة ضد اسرائيل، مثل: "الزمن الان مع العرب، فدولة صغيرة لا يتعدى سكانها المليون ونصف المليون نسمة، ومحاطة بكل هؤلاء الاعداء.. لن تكون اقوى من مصر... وسوف يبتلعها الجيش السوري بطرفة عين."

الا ان الوحدة السورية-المصرية التي تحققت في شباط ١٩٥٨، لم تؤد الى حرب ضد اسرائيل، رغم التهديد الذي شعر به القادة الاسرائيليون من قيام (الجمهورية العربية المتحدة) والدعم العسكري السوفياتي المتنامي للوحدة الجديدة.

الباب الرابع

اسرائيل تواجه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والجمهورية العربية المتحدة

السياسة السوفياتية المعادية لاسرائيل

زاد قلق بن غوريون ودايان مع نهايات عام ١٩٥٦، من تنامي التهديد العسكري السوري، بسبب التضامن المصري السوري، وزيادة المساعدات العسكرية السوفياتية لسوريا ومصر، اضافة الى امكانية تدخل قوات عسكرية سوفياتية بصورة مباشرة على هيئة متطوعين في حالة حدوث هجوم عربي على اسرائيل.

وقد برزت هذه التخوفات بعد عملية السويس - سيناء بقليل، عندما اشارت مصادر استخبارية اسرائيلية وامريكية، واخرى تابعة للناتو وغيرها الى ان قوات طيران حربي سوفياتية تصل الى سوريا، بالاضافة الى اسلحة ومتطوعين، بغية تدمير اسرائيل.

وكانت تلك التقارير، التي ثبت خطؤها فيما بعد، قد تبعت تحذيرا قاسيا للغاية، من رئيس الوزراء السوفياتي نيكولاي بولغانين، اطلقه في ٥ تشرين ثان ١٩٥٦، قال فيه : ان اسرائيل على وشك تعريض وجودها للخطر، ان لم توقف الحرب مع مصر، وتنسحب من سيناء التي احتلتها. وتضمنت رسالة بولغانين التحذيرية تلميحا باستخدام اسلحة جديدة مرعبة ضد اسرائيل، مما جعل بن غوريون يقول انها تبدو وكأن هتلر هو الذي كتبها؛ وقد ساهمت هذه الرسالة بالفعل، في انسحاب اسرائيل من سيناء مطلع عام ١٩٥٧. وقد تزامن هذا الموقف العدائي، مع دعم عسكري سوفياتي متعاظم لسوريا، مما قاد بن غوريون اواخر عام ١٩٥٧، الى التعبير عن قلقه من احتمال قيام روسيا بمهاجمة

اسرائيل، من خلال سوريا. وهنا، يجب القول ان بن غوريون وعددا من الزعماء الاسرائيليين، حاولوا تفنيد الادعاءات الموجهة ضد اسرائيل، وشددوا على رغبتهم في التعايش بسلام مع الشعوب العربية، كما اعربوا عن استنكارهم للحملة الاعلامية السوفياتية المضادة لاسرائيل، وللدعم العسكري لسوريا ومصر.

لذا، فقد ابرق وزير الخارجية الاسرائيلي في تشرين اول ١٩٥٧، الى السفير السوفياتي في تل ابيب، يقول: "تتابع وزارة الخارجية بقلق بالغ الحملة الاعلامية التي تشنها وسائل الاعلام السوفياتية ضد اسرائيل منذ فترة، وتنشر من خلالها معلومات مشوهة لا اساس لها.. وقد بلغت الصحف السوفياتية في ٦ تشرين اول ١٩٥٧ الذروة، في حملتها المناهضة لاسرائيل، عندما نشرت نبأ منقولا عن وكالة تاس في دمشق، تدعي فيه وجود خطة عسكرية امريكية-اسرائيلية لمهاجمة سوريا في ٢٧ ايلول ١٩٥٧، انطلاقا من الاراضي الاسرائيلية.

كما اعلن رئيس الوزراء، والكنيست في ١٨ تموز ١٩٥٧ ان "اسرائيل تعمل على خلق حلف يهودي-عربي، وتعاون اقتصادي، واجتماعي، وسياسي مع دول الجوار... فالتعاون بين الامة العبرية والدول العربية المستقلة ضرورة تاريخية... والسلام اليهودي- العربي الحقيقي هو احد الاهداف الرئيسية لدولة اسرائيل..

لقد تأثرنا الى حد بعيد خلال الايام الاولى لاستقلالنا، بالمساعدات الاخلاقية والمادية السوفياتية والتشيكية ونرى الان بكل الم واسف، ان هاتين الدولتين اصبحتا دون عذر او مبرر، الاشد انتقادا لاسرائيل... وهذه الدعاية السوفياتية تشجع الدوائر العربية الاكثر عدائية وتطرفا، في طموحها للقضاء على دولة اسرائيل... كما ان تلك الحملات الاعلامية مرتبطة بالدعم العسكري الخطير لسوريا ومصر... فتلك الاسلحة الثقيلة، من الممكن ان تستخدم في هجوم خارجي موحد على اسرائيل."

كما اشار موشي ديان في خطاب القاه في تموز ١٩٥٧، الى المزاعم

السوفياتية حول خطط عدوانية اسرائيلية ضد سوريا (بتعاون مفترض مع الولايات المتحدة، وتركيا والعراق). ودعا الى ارسال وفود سوفياتية، لزيارة الحدود الشمالية والتأكد من عدم وجود تحضيرات عدائية ضد سوريا. الا انه اضاف ان الروس غير مهتمين بالحقيقة، وانما يبحثون عن لحن يسعد "الرعاع" في دمشق.

وحيث ان بن غوريون كان متشككا في امكانية الحصول على دعم امريكي في حالة تعرض اسرائيل لتهديد سوفياتي- عربي، فقد سعى مع وزراء آخرين الى ضمان تصرف امريكي لافشال اي تهديد محتمل، ومنع سوريا من التحول الى "ذيل سوفياتي". ويمكن القول، ان بن غوريون استغل الدعم السوفياتي لسوريا ومصر في تلك الحقبة للتأثير على سياسة امريكا تجاه اسرائيل، وحثها على زيادة دعمها في مواجهة العرب.

العلاقات الامريكية - الاسرائيلية والمسألة السورية

دون شك ، فان السياسة الامريكية المتعلقة بالصراع العربي-الاسرائيلي، كانت غير منسجمة مع المواقف الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٩. وبامكاننا ان نستشهد بتقرير لوكالة المخابرات الامريكية صدر في تموز ١٩٥٠: " في الوقت الحاضر، هناك فجوة واسعة بين سياسات الولايات المتحدة واسرائيل حول القضايا الرئيسية الثلاث الخاصة بفلسطين.

فمن الناحية الاقليمية، تصر اسرائيل على الاحتفاظ بكل الاراضي التي تحتلها، بينما تدعم الولايات المتحدة التسوية المبنية على قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧، الا في حال موافقة اسرائيل والولايات المتحدة، على حل آخر. وفي مسألة اللاجئين العرب، ترفض اسرائيل تحمل المسؤولية، بينما تتبنى اسرائيل قرار الامم المتحدة الصادر في كانون اول ١٩٤٨ والذي يتضمن حق تقرير المصير للاجئين، بحيث يعود من يرغب الى بيته في اسرائيل، ويتم تعويض

غير الراغبين في العودة. وحول مسألة القدس، تفضل اسرائيل اشرافا محدودا من الامم المتحدة، على الاماكن المقدسة، فيما تدعم الولايات نظاما دوليا معينا للمدينة ككل..."

وبالرغم من التزام الولايات المتحدة بوجود دولة اسرائيل، ومنحها الدعم المالي والمعنوي، الا انها رفضت تزويد الدولة اليهودية بالسلاح، بهدف الحفاظ على موقع الحياد في الصراع العربي- الاسرائيلي، وربما ايضا لاظهار مشاعر الصداقة والنوايا الحسنة تجاه الدول العربية.

تلك السياسة الامريكية المحايدة -خصوصا خلال ادارة ايزنهاور- والتي تعرضت بالانتقاد الى اعمال اسرائيلية تجاه العرب، لم تتغير مع التعاون السوفياتي-المصري-السوري.

وعندما شنت اسرائيل وفرنسا وبريطانيا حرب سيناء اواخر شهر تشرين اول ١٩٥٦، لامت ادارة ايزنهاور اسرائيل وفرنسا وبريطانيا وطالبتهم بالانسحاب من سيناء، معلنة عن امكانية لجوئها لفرض عقوبات على اسرائيل.

في تلك المرحلة، كان بن غوريون قلقا من الموقف الامريكي غير الودي، اكثر من قلقه للتهديد العسكري السوفياتي. فقد اتهمه البيت الابيض، بتفجير ازمة كادت ان تؤدي الى حرب عالمية، وان وجود اسرائيل مزق العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والعالم العربي.

وهكذا، حاول بن غوريون باستماتة، تبرير عملية سيناء واقناع الادارة الامريكية بالمساعدة على حماية حرية الحركة البحرية الاسرائيلية، عبر قناة السويس ومضائق تيران، واهتم اكثر من ذلك، باصلاح الخلل مع الولايات المتحدة، وحاول استخدام تهديد التدخل السوفياتي في مصر وسوريا لتحقيق تعاون امريكي-اسرائيلي في اطار مشروع آيزنهاور الجديد (في بدايات ١٩٥٧). وامل بن غوريون في اسقاط النظامين المصري والسوري. وقد اقترح هذا في ١٠ تشرين ثان

١٩٥٦، خلال اتصالاته مع الولايات المتحدة وبريطانيا ودول غربية اخرى:"... الخطر يكمن في احكام السيطرة السوفياتية على كل الشرق الاوسط، بمساعدة الرئيسين المصري عبد الناصر والسوري شكري القوتلي، الذي عاد لتوه من موسكو كوسيط سوفياتي. الا ينبغي ايقاف هذا المد السوفياتي.

وافضل السبل لذلك هو اسقاط عبد الناصر والقوتلي قبل ان تقع كل افريقيا في براثن السوفيات قريبا. وفي العالم العربي-داخل مصر وسوريا-العديد من القوى والاشخاص ممن يعارضون انظمة الحكم لديهم، كما يرفضون طموحات عبد الناصر والقوتلي، غير انهم يحتاجون الى مساعدة فاعلة من العالم الحر، للتخلص من هذين الشخصين الضارين.

وفي ٢٣ آب ١٩٥٧، كتب بن غوريون الى وزير الخارجية الامريكي دالاس، قائلا: "ان تحول سوريا الى قاعدة للشيوعية العالمية، هي واحدة من اخطر المواضيع التي تهدد العالم الغربي حاليا... كل شيء يعتمد على الاصرار والموقف الجريء للولايات المتحدة الامريكية."

الخطط الاسرائيلية والامريكية لاسقاط النظام الموالي للسوفيات في دمشق

كانت اولى المؤامرات في صيف عام ١٩٥٥، عندما التقى السياسي السوري الموالي للغرب، حسني البرازي، بمسؤولين اسرائيليين في زيوريخ في تموز ١٩٥٥، حيث طلب المساعدة في الحصول على دعم امريكي لخطته الساعية لتشكيل نظام ديمقراطي موال للغرب في سوريا، واسقاط الحكومة اليسارية المتطرفة. فكان رد الدبلوماسي الاسرائيلي المحنك، جدعون رفائيل، نصيحة تتضمن رأيه في الطريقة المثلى للوصول الى قلوب الامريكيين، ولم يسمع اي شيء منه ثانية.

وفي كانون الثاني ١٩٥٦، طرح ضابط امريكي يعمل مراقبا في لجنة مراقبة الهدنة التابعة لهيئة الامم المتحدة، تساؤلا على عضو اسرائيلي في اللجنة،

فيما اذا كانت اسرائيل تمانع في اعادة الشيشكلي الى سدة الحكم في سوريا؛ على فرض استغلاله لتدمير التيارات الموالية للسوفيات في سوريا.

ربما كان هذا التساؤل الامريكي مرتبطا بما كان يدور في اروقة الدولة الرسمية من نقاشات، حول جدوى مساعدة الشيشكلي والحزب القومي السوري الاجتماعي، في تنفيذ خطتهم لقلب الحكم في سوريا.

وفي ٢٧ حزيران ١٩٥٦ كتب مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الادنى مذكرة موجهة الى دالاس، تتضمن الاستنتاج التالي: " ان اديب الشيشكلي ليس الشخص الذي نحب ان يحكم سوريا، الا انه قد يكون افضل من مرشحين آخرين...، ولهذا فعلينا ان ننتظر الفرصة الملائمة، ونراقب الاحداث، قبل اتخاذ اي موقف داعم لعودته المحتملة الى الحكم.

يبدو ان دالاس لم يكترث لهذه المذكرة. ففي مطلع تموز ١٩٥٦، اعلم رسول للشيشكلي، احد الدبلوماسيين الاسرائيليين في جنيف، ان انقلابا يقوده الشيشكلي سينفذ في دمشق ما بين ١٥و٢٠ تموز، وطلب منه ان لا تتدخل اسرائيل باي شكل، باستثناء يوم تنفيذ الانقلاب، حيث تتعهد اسرائيل بالمواقع السورية على طول الحدود لعدة ساعات. وذكر الرسول خلال اللقاء، ان الملحق العسكري في السفارة الامريكية في سويسرا، هو الذي شجع الشيشكلي على الاتصال باسرائيل، وطرح خطته عليها. وفي ٢١ تموز ١٩٥٦ وصل الشيشكلي الى جنيف فجأة، واخبر الدبلوماسي الاسرائيلي، ان تنفيذ الانقلاب سيؤجل، بسبب ظروف طارئة. ولم يصدر عن الشيشكلي اي شيء آخر لفترة من الزمان، فيما خسرت اسرائيل (والعراق ايضا) عدة الاف من الدولارات، التي زودته بها، غير ان الشيشكلي، كما يبدو، عاد الى الاتصال ثانية بفرنسا والولايات المتحدة بين عامي ١٩٥٦و١٩٥٧ للتخطيط لمزيد من الانقلابات، التي لم تنفذ قط. وقد اشيع في آب ١٩٥٧، ان الولايات المتحدة متورطة في "مؤامرة" ضد سوريا، تهدف الى

احلال الشيشكلي زعيما، لاقامة سلام مع اسرائيل.

كاستنتاج، يمكننا القول ان الحكومة الامريكية خططت سريا لاسقاط النظام الموالي للسوفيات في دمشق، ما بين العامين ١٩٥٦و ١٩٥٧، وعملت على تحقيق هذا الغرض مع تركيا والعراق وانظمة عربية اخرى موالية للغرب، غير انها كانت حريصة على عدم توريط اسرائيل في مثل هذه الخطط، الى حد انها منعت بن غوريون من اي تصرف ضد سوريا.

وقد حاولت الولايات المتحدة، في تلك الفترة، فصل نفسها عن اسرائيل، لاظهار دعمها للدول العربية الموالية للغرب، فيما انتقدت النظام الموالي للسوفيات في سوريا. وكمثال على ذلك، الرسالة التي بعث بها آيزنهاور في ايلول ١٩٥٧ الى الملك سعود، ملك السعودية، آنذاك، وقال له فيها: "نحن لم نكن ابدا ممولا مهما للسلاح لاسرائيل، ولا زلنا كذلك. وانت بالطبع تعلم اننا نرسل السلاح للعربية السعودية، والعراق، والاردن، ولبنان. وفي حالة قيام اسرائيل بغزو اي دولة عربية، سوف تكرر الولايات المتحدة ما فعلته في تشرين اول، وتتخذ اجراء لاحباط هذه المحاولة."

التعاون المتزايد بين سوريا ومصر خلال عام ١٩٥٧ وقيام الجمهورية العربية، المتحدة، بين مصر وسوريا، في شباط ١٩٥٨، لم يغير السياسة الامريكية نحو الصراع العربي- الاسرائيلي، والذي تشكل سوريا جزءا منه. فمثلا، كتب دالاس لايزنهاور عشية الاعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة:"تلك الوحدة خطيرة... ومن المحتمل ان تكون مدعومة من الروس، ولو تحقق ذلك، فسيتولد خطر امتصاص الاردن ولبنان، كما ستتشكل خطورة على العراق والعربية السعودية." ولم تتضمن هذه المذكرة اي ذكر لوجود خطر على اسرائيل، الا ان دراسة عسكرية لقسم الدفاع في ايار ١٩٥٧ ذكرت ان ارتفاع وتيرة التأثير الشيوعي في سوريا ومصر، يمكن ان يحفزهما على القيام باعمال، قد تؤدي الى حرب محدودة

ضد جاراتهما، ومن ضمنها اسرائيل.

وعلاوة على ذلك، ساهمت الوحدة المصرية السورية المتطرفة، في تموز ١٩٥٨، في تدمير النظام العراقي الموالي للغرب، كما دفعت ودعمت قوى المعارضة الداخلية ضد الحكومات الموالية للغرب في لبنان والاردن، الا ان كل هذه الامور، لم تحفز الولايات المتحدة على تزويد اسرائيل بالسلاح، او بضمها الى حلف اقليمي جديد ترعاه الولايات المتحدة، حسب طلب بن غوريون. وفي المقابل، دفعت امريكا بشحنات للاسلحة ووحدات قتالية بحرية الى لبنان، فيما بعثت بريطانيا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، مظليين الى الاردن.

ان كل ما سبق وذكرناه، يشير الى ان الولايات المتحدة كانت مقتنعة في تلك الفترة بالتفوق العسكري الاسرائيلي على سوريا ومصر. وهذا ما يؤكده تقرير لوكالة المخابرات الامريكية تم اعداده في ايلول ١٩٥٨: "نحن مقتنعون بان القوة الدفاعية الاسرائيلية اكثر فاعلية من القوى العربية الاكثر عدائية لاسرائيل، فهي قادرة على دحر الجيوش العربية ان سيطرت على العمليات الجوية.. ولو تسرب شعور الى فريق عبد الناصر الوحدوي العربي، بانهم يتفوقون عسكريا على اسرائيل، فسوف يكون ذلك الشعور حافزا لهم لتدمير اسرائيل."

ومما تضمنه هذا التقرير ايضا، ان حظرا على تدفق الاسلحة الى المنطقة العربية-الاسرائيلية قد يساهم في تخفيض مخاطر حدوث حرب، ولكنه اشار ايضا الى فرص ضئيلة لقيام تعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتحقيق حظر من هذا النوع. وبالرغم من عدم توقف الدعم السوفياتي العسكري لسوريا ومصر، واستمرار تزويد الاردن، ولبنان، والعربية السعودية بالاسلحة، الا ان الادارة الامريكية تمسكت بحظر تزويد اسرائيل بالسلاح. والسبب الذي دعا الحكومة الامريكية لهذا كله، هو الخوف من ان تؤدي عمليات تزويد اسرائيل بالسلاح، الى ايذاء العلاقات الامريكية بمعظم الدول العربية.

ولم تكتف واشنطن بتعزيز مساعيها لارضاء حلفائها العرب المحافظين فحسب، بل انها تبنت سياسة واقعية وايجابية تجاه الجمهورية العربية المتحدة الناشئة والمتطرفة (فلم تكن الجمهورية العربية المتحدة ترغب في ان تعتمد كليا على موسكو)، فيما تجاهلت اميركا الجوانب الدفاعية الرئيسية التي تثير قلق اسرائيل.

ولهذا، فقد اقترح مجلس الامن القومي، الخطوط العريضة التالية للسياسة التي ينبغي اتباعها: "السعي الى تأسيس علاقات عمل مؤثرة مع الحركة القومية العربية، وفي نفس الوقت التأثير على الحركة لاحتواء تأثيراتها الخارجية، ولا بد من ادراك ان السياسة الامريكية التكيفية مع الحركة الوحدوية القومية العربية المتطرفة، ورمزها عبد الناصر، تحتوي على عناصر تتناقض مع مصالح امريكية مختلفة... وينبغي ان يستمر حظر شحن الاسلحة الى اسرائيل باستثناء عدد قليل من الانواع التي تحتاجها للحفاظ على الامن والقانون، وللغايات الدفاعية فقط."

لم تقصد الولايات المتحدة بهذا الحظر العسكري تعريض اسرائيل الى اعتداء من الجمهورية العربية المتحدة، او اضعاف موقفها الاقليمي استراتيجيا. فبعيدا عن تقييم الطاقة العسكرية الاسرائيلية، التي تفوق قوة الجيشين المصري والسوري معا، اعتبر الامريكيون ان روابطهم مع اسرائيل "متينة وودية"، فلم تعترض على سياسة اسرائيل الاستراتيجية، بل ربما دعمت الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة التي سميت ب "التحالف المحيطي".

وقد بعث بن غوريون، واضع تلك الاستراتيجية، بمذكرة الى آيزنهاور في ٢٢ تموز ١٩٥٨، قال فيها: "هدفنا هو تشكيل مجموعة من عدة دول، ليس من الضروري ان تكون حلفا رسميا او معلنا، حيث ستكون قادرة على الوقوف بثبات، في وجه التوسع السوفياتي وعبد الناصر، وقد يؤدي الى استقلال لبنان،

وربــــما ســوريـــا ايـــضا وهـــذه المـجموعة ستضم دولتين اسلاميتين غير عربيتين هما تركيا وايران، ودولة مسيحية هي اثيوبيا، بالاضافة الى دولة اسرائيل."

ظـل بن غـوريون غير راض عـن تفاهمه المـحدود مع واشنطن. فحاول عبثا الـحصول على ضمانات امنية، تحسبا لاي هجوم عـربي محتمل، وخصوصا اعتداء مـصريا-سوريا جويا.

وحسب تقـرير امريـكي، فـان بـن غـوريون خطط لانتاج اسلحة نووية وصواريخ بالستية لـردع الـعرب عن تـحقيق نوايـاهم بتدمير اسرائيـل.

فيما ابدت الولايات المتحدة، ظاهريا، معارضتها للاتجاهات النووية الاسرائيلية.

اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة

لم تتفق كل من الولايات المتحدة واسرائيل على دور جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة في التنافس السوفياتي - الامريكي، وفي الصراع العربي-الاسرائيلي.

فقد اعتقدت الولايات المتحدة، ان عبد الناصر حد من التغلغل السوفياتي في الشرق الاوسط، وسعى الى توحيد سوريا، وتحقيق تطور اقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة.

ولم تكن واشنطن ترى ان الجهود الامريكية لتطوير العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، تتم على حساب اسرائيل.

بل كانت تجادل باستمرار مدعية انها تتخذ منهجا واقعيا، لتطوير مناطق محدودة ذات اهمية مشتركة للولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة، الامر الذي سيمهد الطريق امام ايجاد حلول لمشاكل المنطقة، وان هذه السياسة تصب في مصلحة اسرائيل نفسها. اما من الجهة الاسرائيلية، فقد اعتبر عبد الناصر رجلا

للسوفيات، يهدد امن دول الشرق الاوسط، وخصوصا اسرائيل، وان تطوير علاقاته بالولايات المتحدة ستشجعه على العمل ضد اسرائيل، وتحديدا على الجبهة السورية.

في الحقيقة، فان القوات السورية قامت في فترة قيام الجمهورية العربية المتحدة، اي ما بين العامين (١٩٥٨-١٩٦١) بعدة هجمات ضد قرى اسرائيلية، على طول الحدود، وعلى قوارب الصيادين والشرطة في بحيرة طبريا، على النحو التالي: ١٠٠ هجمة عام ١٩٥٨؛ ٥٠ هجمة عام ١٩٥٩؛ ٦٧ هجمة عام ١٩٦٠؛ ٢٥ هجمة عام ١٩٦١. وكانت تلك الهجمات تقترن عادة بالتصريحات العنيفة المناهضة لاسرائيل، التي يطلقها قادة سوريون ومصريون، بالاضافة الى رفض الجمهورية العربية المتحدة، السماح بمرور السفن الاسرائيلية عبر قناة السويس. وعلى سبيل المثال، كثيرا ما هاجم عبد الناصر وقائدا حزب البعث العربي البيطار والحوراني الصهيونية والامبريالية، ووعدوا باراقة الدم العربي لتحرير فلسطين، واعداد العدة لتدمير اسرائيل.

وعلى نفس النهج، سار الكتاب السوريون والمصريون، مثل محمد حسنين هيكل، الذي كتب يقول: "أن حربنا المؤجلة والحتمية مع اسرائيل لها نتيجة واحدة، هي هزيمة الدولة اليهودية، وكما هزم صلاح الدين الصليبيين، سيهزم جمال عبد الناصر الصهاينة."

ويبقى من الضروري الاشارة الى ان تلك الهجمات اللفظية والعسكرية ضد اسرائيل،كانت ناتجة عن استفزازات عسكرية عدوانية اسرائيلية ضد مواقع سورية.

وكانت وزيرة الخارجية غولدا مائير، ورئيس الوزراء بن غوريون، قد تقدما من القادة العرب وخصوصا عبد الناصر علنيا في آذار وكانون اول ١٩٥٩، وفي تشرين ثان ١٩٦٠، وفي تموز ١٩٦١، بطلب للتفاوض حول اتفاقية للسلام. غير ان تلك العروض قوبلت برفض القادة العرب، الذين اعتبروا اسرائيل عدوانية

ومغتصبة للاراضي العربية. وكما فعلت اسرائيل، تقدمت الجمهورية العربية المتحدة بمئات الاحتجاجات والشكاوى الى الامم المتحدة، في الاعوام ١٩٥٨-١٩٦١، ضد الاعمال الاستفزازية الاسرائيلية في المنطقة الحرام. وقد انقسم المراقبون الدوليون في احكامهم تجاه تلك التصرفات الاسرائيلية. فبينما كتب بعضهم ان اسرائيل تصرفت خلال تلك الفترة بضبط عال للنفس، ودون استفزاز، اتهم آخرون اسرائيل باللجوء الى الاعمال الاستفزازية، كما يرى السوريون.

من ابرز الحوادث التي حدثت كانت قرية التوافيق السورية، الواقعة في الجزء الجنوبي من المنطقة الحرام مسرحا لها. ففي مطلع عام ١٩٦٠ قررت اسرائيل توسيع منطقة سيطرتها في تلك المنطقة لمنع سوريا من اخذ دور فاعل هناك. مما جعل السوريين يعتبرون هذا التصرف استيلاء على اراضيهم، فقاموا باطلاق النار على العمال الاسرائيليين من مواقعهم القريبة في التوافيق. وكرد على هذا الحادث، هاجمت قوات اسرائيلية التوافيق في ٣١ كانون ثان وفي الاول من شباط عام ١٩٦٠ ودمرتها.

ويبدو ان اسرائيل هدفت من وراء تلك الهجمة الى ردع سوريا عن محاولاتها تعطيل مشاريع تطوير الاراضي، وربما ايضا لتحدي قيادة عبد الناصر للجمهورية العربية المتحدة.

اما عبد الناصر نفسه، فقد اعتبر الغارة على التوافيق، تهديدا لسوريا وللوحدة، مما دعاه الى تحريك قوات عسكرية مصرية كبيرة نحو سيناء، لمفاجأة الجيش الاسرائيلي. فقامت اسرائيل باعلام المراقبين وحركت قوات نحو سيناء ايضا. وفي نهاية الامر تم نزع الفتيل والوضع على شفير الهاوية (وقد صور عبد الناصر القضية على انها انتصار عربي كبير)، فيما واصلت الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل بتكديس الاسلحة، كما ثابرت اسرائيل على تطوير قدراتها النووية بمساعدة فرنسية، بالاضافة الى حصولهاعلى دبابات سنتوريون حديثة

وصواريخ بريطانية.

عموما، استبعدت امكانية حدوث حرب عربية-اسرائيلية جديدة، بعد ان انفصلت سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، اواخر ايلول ١٩٦١، الامر الذي كان نكسة عنيفة لفكرة الوحدة العربية، والامل في خلق استراتيجية عسكرية عربية موحدة ضد اسرائيل. وغدت سوريا معزولة اقليميا وضعيفة داخليا، مقدمة بذلك خدمة استراتيجية كبيرة لاسرائيل، كما ورد في ورقة اعدتها وكالة الاستخبارات الامريكية: "ضعف الاتجاه الوحدوي بين العرب، وخصوصا انفصال الجمهورية العربية المتحدة، خفض خطر تعرض اسرائيل الى اعتداءات متزامنة على جبهتين، وهذا يدعم الموقف الامني الاسرائيلي، ونحن نعتقد بان اسرائيل ستكون قادرة على المحافظة على تفوقها العسكري امام جيرانها العرب، تفوقا يميزه العرب بحيث يكون رادعا لهم عن مهاجمة اسرائيل... خلال ١٣ عاما من الاستقلال، حققت اسرائيل الكثير. فقد حافظت على نظام حكم ديمقراطي متزن؛ وتطور اقتصادي متصاعد.

في تلك المرحلة، استفادت اسرائيل من وضعها القوي الى اقصى حد، لتتابع مشروعها الطموح لنقل مياه نهر الاردن الى النقب، رغم المعارضة العربية والسورية، لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد.

النزاعات العنيفة حول مشروع مياه الاردن - النقب

توصلت الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٥٣ الى قرار بتحويل مياه نهر الاردن الاعلى، الى منطقة صحراء النقب، التي شكلت ٦٠٪ من الاراضي غير المأهولة في اسرائيل. (اعتبر بن غوريون صحراء النقب، منطقة استيطان زراعية رئيسية، لعدد من المهاجرين اليهود الجدد غير المؤهلين).

وقد تضمن الوجه الاول من المشروع حفر قناة من جسر بنات يعقوب الى

بحيرة طبريا، وبناء محطة طاقة تعتمد على تدفق المياه في القناة لانتاج الكهرباء. وعلى غرار مشروع الحولة، تم تنفيذ جزء بسيط من المشروع الجديد، على اراض من المنطقة الحرام، غير ان اسرائيل كانت قد تعلمت درسا من نزاع الحولة، واعلنت بوضوح، ان المشروع لن يمس باراض يمتلكها عرب في المنطقة الحرام. لكن سوريا احتجت ثانية، كما فعلت خلال ازمة الحولة، على مشروع بنات يعقوب، على ارضية ضرورة الحفاظ على التوازن العسكري في المنطقة، حيث سيتحول بسبب المشروع الى افضلية لاسرائيل، نتيجة للتغيير الطبوغرافي، كما ان المشروع سيؤثر على الوضع الحياتي الطبيعي للمدنيين، في المنطقة الحرام؛ ولهذا، فقد اعتبرت سوريا، ان من حقها عدم تطبيق التزاماتها. وهددت سوريا باستخدام القوة العسكرية وتحويل نهري بانياس والحاصباني -رافدي نهر الاردن- الى سوريا. وقد دعم اللواء بينيك، رئيس لجنة المراقبة الدولية، المطالب السورية، وطالب اسرائيل في ايلول ١٩٥٣، التوقف عن العمل في المشروع. وعندما تجاهلت اسرائيل هذا الطلب، هددت الولايات المتحدة بانزال عقوبات اقتصادية ضد اسرائيل، مهيئة الفرصة لاطلاق مشروع امريكي، سمته مشروع وادي الاردن، لتقسيم حصة مياه نهري الاردن واليرموك بين اسرائيل، والاردن، وسوريا، ولبنان.

وخلافا لرأي شاريت، رفض بن غوريون الضغوط الامريكية، الا انه عاد ووافق على وقف العمل بصورة مؤقتة، وقبل بصيغة تسوية للموضوع، بناء على قرار بريطاني- فرنسي-امريكي، صدر عن مجلس الامن. الا ان الاتحاد السوفياتي، العضو الدائم في مجلس الامن، استخدم حق النقض (الفيتو) ضد اسرائيل للمرة الاولى. وبهذا فقد اجبرت اسرائيل على التوقف عن العمل بالمشروع، وحولت اهتمامها نحو التحضير لمشروع بديل.

اجرى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة تقييما شاملا لوضع المياه، لتهدئة النزاع، وتمكين اسرائيل من تحويل نهر الاردن، دون الاجحاف بحقوق

سوريا. وتم تسليم التقرير الذي اعده خبيرا المياه ج. دبليو. ديكسون و دبليو.ف. ايزفوجل سرا في نيسان ١٩٥٤، غير انه لم يؤثر على الرأي الامريكي . حيث فضلت حكومة الولايات المتحدة حلا اكثر شمولية لمشكلة المياه، اي مشروع جونستون، حول وادي الاردن والدول الاربع المعنية.

الا ان بن غوريون، اعترض على خطة جونستون، من منطلق ان المشروع لا يضم نهر الليطاني في لبنان. كما عارض التدخل الامريكي الذي دعاه (الانتداب الامريكي) في تلك المسألة، فقد كان يرى ان الولايات المتحدة دعمت العرب ضد اسرائيل.

الدول العربية بدورها وخصوصا سوريا، رفضت مشروع جونستون، حيث انها تعارض اي خطة تعطي اسرائيل حصة في مياه نهر الاردن، كما خشيت من ان يعني قبول هذه الخطة يعني الاعتراف بوجود اسرائيل.

فيما بعد، تمكن شاريت ووزير المالية اشكول، من اقناع الحكومة الاسرائيلية، بالموافقة على نسخة معدلة من خطة جونستون في اواخر عام ١٩٥٥، كما حذت كل من مصر والاردن حذو اسرائيل، حيث وافقتا على المشروع، فكتب مسئول مهم في الامم المتحدة يقول: "كاد مشروع جونستون ان ينجح، الا ان عناد السياسيين السوريين افشله. فهم ببساطة، لا يمكن ان يوافقوا على شيء ينفع اسرائيل، حتى لو كان العرب يحققون من خلاله منافع اكبر. كما ان سوريا تعارض اي شيء يتضمن اعترافا بحق اسرائيل في الوجود."

جونستون اخبر شاريت، في تشرين اول ١٩٥٥، بان عبد الناصر، طلب منه فرصة لشهرين او ثلاثة لاقناع سوريا بالانضمام الى اتفاق حول خطة نهر الاردن. وقد وافق شاريت على الانتظار اربعة شهور، اي حتى آذار ١٩٥٦، معلنا بانه ان رفضت سوريا الموافقة، فان اسرائيل ستبدأ العمل من جانب واحد، على تحويل مياه نهر الاردن. فهددت الحكومة السورية من جانبها باستخدام القوة ان

بدأت اسرائيل بالعمل في المشروع. واعلنت مصر والعراق والاردن عن دعمها لسوريا في تلك الحالة. فرد بن غوريون قائلا انه ان لم يوافق العرب على خطة ما لتحويل مياه نهر الاردن حالا، فان العمل سيبدأ بتنفيذ المشروع مهما حصل، وعلى من يتدخل ان يتحمل النتائج. كما حركت سوريا المزيد من القوات والاسلحة الى مواقع دفاعية على طول الحدود، وقد استمر تبادل النيران بين الطرفين لفترة طويلة في مناطق حدودية مختلفة مع تبادل الاتهامات، حول استفزازات الطرف الاخر.

بغض النظر عن استكمال العمل في قناة نقل المياه الصغيرة في الحولة، الا ان اسرائيل احجمت عن العمل في تحويل مياه نهر الاردن، قرب جسر بنات يعقوب، آخذة في الحسبان، معارضة امريكا والامم المتحدة للقيام بمثل هذه المشاريع في المنطقة الحرام. فقامت اسرائيل بنقل موقع تحويل مياه نهر الاردن الى النقب، الى شمال-غرب بحيرة طبريا، وهي منطقة تقع تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة، وبدأت العمل في مطلع عام ١٩٥٨. فحاول قادة حزب البعث في سوريا، التي كانت جزءا من الجمهورية العربية المتحدة، في تلك الفترة، اقناع جمال عبد الناصر باتخاذ اجراء يوقف عملية التحويل، الا انه رفض. فاستمرت عمليات تبادل اطلاق النيران بين القوات السورية والاسرائيلية-بعضها كان قويا-وتسببت في وقوع عدد غير قليل من الاصابات بين الجنود والمدنيين من الطرفين.

ومنذ عام ١٩٦٠، وخصوصا بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة (في ايلول ١٩٦١)، تمحور الصراع السوري-الاسرائيلي حول مشروع التحويل.

وانعقد مجلس الدفاع العربي المشترك في حزيران ١٩٦١، وتبنى قرارات سرية لمنع اسرائيل من المضي في تنفيذ مشروعها. ومن تلك القرارات، خطة لتحويل منابع مياه نهر الاردن في سوريا ولبنان، لمنع المياه من الوصول الى مناطق السيطرة الاسرائيلية. الا ان معظم اعضاء المجلس، بمن فيهم مصر، لم

يكونوا جاهزين لتنفيذ خطة كهذه عمليا، فيما كان النظام البرلماني قصير الامد في دمشق ضعيفا الى حد لا يستطيع معه اتخاذ فعل حاسم ضد خطة التحويل الاسرائيلية. الا ان هذا النظام سعى لاحراج عبد الناصر باللجوء الى عروض قوة تجاه اسرائيل، والتصريح بشعارات معادية لها، واطلاق النيران على القوارب الاسرائيلية في بحيرة طبريا، وقصف القرى المحيطة بالبحيرة.

وكرد على هذه الاعمال، وكتحذير للنظام السوري الجديد من مغبة محاولاته افشال مشروع تحويل مياه نهر الاردن، قام الجيش الاسرائيلي اواسط آذار ١٩٦٢، بمهاجمة وتدمير مواقع عسكرية سورية في النقيب، قرب الشاطىء الشمالي-الشرقي للبحيرة. مما دعا مجلس الامن الدولي الى ادانة اسرائيل بشدة، غير ان حوادث اطلاق النيران استمرت بشكل متقطع بين البلدين.

اثر ثورة حزب البعث في آذار ١٩٦٣، وتوليه السلطة في دمشق، تبنى هذا النظام المتطرف الجديد اعمالا جريئة لمنع استكمال المراحل المتقدمة من مشروع تحويل مياه نهر الاردن. واعلن حزب البعث في اجتماعة القومي السادس، الذي عقد في ايلول ١٩٦٣، عن ضرورة وقف عملية تحويل مياه نهر الاردن الى النقب بالقوة، كما اتخذت سوريا تحضيرات لتحويل منابع نهر الاردن.

مقابل النظام السوري البعثي العسكري الجديد، تشكلت الحكومة الاسرائيلية الجديدة عام ١٩٦٣ برئاسة ليفي اشكول، القائد المعتدل والمتردد، الذي ووجه بطلبات العديد من وزرائه وضباط جيشه، لتبني سياسة فاعلة تجاه سوريا.

ومن هنا، تطور وجه جديد عنيف في المواجهة السورية-الاسرائيلية، تركزت اساسا حول النزاع على مياه نهر الاردن، وقادت الى حرب حزيران ١٩٦٧.

الباب الخامس

التطرف البعثي والفعالية الاسرائيلية: الطريق الى الحرب

كانت الطريق الى حرب عام ١٩٦٧ ممهدة من عدة اوجه، منذ عام ١٩٦٣، اي منذ بداية ظهور الوجه الجديد، للعلاقات السورية-الاسرائيلية.

ففي آذار ١٩٦٣ تأسست الحكومة البعثية السورية في دمشق اثر انقلاب عسكري. وقد كان هذا النظام قوميا عربيا، ومناهضا مغاليا للصهيونية، وتحركه دوافع شديدة العداء لاسرائيل، كما كان مدعوما من الاتحاد السوفياتي، وتنافس بقوة مع عبد الناصر، وبدأ بتصدير الضغوطات المحلية، نحو العدو الخارجي اسرائيل.

الاوضاع في اسرائيل كانت مغايرة، فقد كان قائد حزب العمل الجديد، ليفي اشكول، يتولى رئاسة حكومتها منذ حزيران ١٩٦٣، حيث لم يكن رجلا ايديولوجيا، بل كان واقعيا، وسياسيا معتدلا، مهتما بتطوير الاقتصاد الداخلي والتعايش بسلام مع العرب. الا ان سياسته تجاه الموقف السوري الحربي تأثرت، من جهة، برفاقه الحازمين، ومن جهة اخرى، بالسياسة الامريكية الجديدة نحو اسرائيل.

العامل الرئيسي لتصعيد التوتر بين سوريا واسرائيل الى درجة الحرب، كان تحويل مياه نهر الاردن، وهو المشروع الذي صممت اسرائيل على اتمامه، فيما اصرت سوريا على ايقافه. وزادت تعقيدات المسألة على يد الفدائيين الفلسطينيين المدعومين من سوريا، لتنفيذ عمليات داخل اسرائيل، وبالغارات الاسرائيلية الانتقامية ضد سوريا، اضافة الى التهديدات المصرية، والاتهامات

السوفياتية، مما ساهم في نشوب الحرب العربية-الاسرائيلية عام ١٩٦٧.

العامل الرئيسي لتصعيد التوتر بين سوريا واسرائيل الى درجة الحرب، كان تحويل مياه نهر الاردن، وهو المشروع الذي صممت اسرائيل على اتمامه، فيما اصرت سوريا على ايقافه. وزادت تعقيدات المسألة على يد الفدائيين الفلسطينيين المدعومين من سوريا، لتنفيذ عمليات داخل اسرائيل، وبالغارات الاسرائيلية الانتقامية ضد سوريا، اضافة الى التهديدات المصرية، والاتهامات السوفياتية، مما ساهم في نشوب الحرب العربية- الاسرائيلية عام ١٩٦٧.

الحرب البعثية ونوايا تحويل مصادر نهر الاردن

ظهرت الاتجاهات البعثية شديدة العدائية للصهيونية، منذ نشأة الحزب، في مطلع الاربعينيات. حيث وضع البعث فكرة الوحدة العربية، فوق كل شيء (بالاضافة الى الحرية والاشتراكية)، واعتبر الحزب ان الكيان اليهودي الصهيوني في فلسطين، يقوم على جزء لا يتجزأ من ارض الآباء العربية، ويجب تحريرها بالكامل. كما عارض البعث بقوة، حركة الهجرة الى فلسطين، ما بين عامي ١٩٤٥و ١٩٤٦، وقرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة، في تشرين ثان ١٩٤٧، والذي اوصى باقامة دولة يهودية، على جزء من فلسطين. لقد اعتبر الحزب ان تأسيس دولة صهيونية هو اعظم كارثة في التاريخ العربي الحديث، وان هذه الدولة قد تهدد الوحدة العربية، حيث تسعى الصهيونية الى السيطرة على المنطقة الممتدة من الفرات الى النيل، وذلك كله حسب اقوال صلاح الدين البيطار (شريك ميشيل عفلق في قيادة الحزب).

طالب حزب البعث، مطلع عام ١٩٤٨، الحكومة السورية، بتسليح اعضائه وارسالهم كمتطوعين للجهاد في فلسطين، وتخليصها من الصهيونية. وقام

الحزب بتشكيل كتيبة من اعضائه، الا ان الحكومة منعتهم من الوصول الى ارض المعركة. واستمر حزب البعث بابداء اهتمامه الشديد بمشكلة فلسطين، والصراع ضد اسرائيل، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع نهر الاردن. حيث اعتبر البعثيون مياه نهر الاردن، عصب الحياة لاسرائيل، وعامل مساعدة على السير في عمليات التطوير وتوطين ملايين المهاجرين اليهود في النقب. ولهذا فقد تبنى الحزب في اجتماعيه القوميين الرابع والسادس، اللذين عقدا عامي ١٩٦٠و١٩٦٣ قرارات حازمة تشير الى ضرورة منع تحويل مياه نهر الاردن، وتصفية دولة اسرائيل.

قام النظام البعثي في دمشق، قبل عام ١٩٦٣ وبعده، بسلسلة هجمات انتقامية، على معدات تحويل المياه، فيما صرح وزير الدفاع، بان سوريا جيشا وشعبا مستعدة لسحق اسرائيل. كما حدثت عدة عمليات تبادل لاطلاق النيران ما بين عامي ١٩٦٣و ١٩٦٥ على طول الحدود وعلى بحيرة طبريا. فمثلا، تسبب حادثان خطيران في تموز ١٩٦٣، في توتر جدّي، ففي ١٣ تموز قام السوريون باعتقال ثلاثة اسرائيليين وثلاثة مواطنين بلجيكيين كانوا على الشاطىء الشرقي لبحيرة طبريا فسجنوهم وعذبوهم لفترة طويلة، وفيما بعد قام جنود سوريون، في ١٩ تموز، بقتل اثنين من افراد كيبوتس اسرائيلي في كمين. عموما، لم يكن الجيش السوري مستعدا لمحاربة اسرائيل لوحده. وقد عكست تلك الاعمال والتصريحات القتالية حاجة النخبة الحاكمة في حزب البعث الى عرض موقف قومي عربي قوي، واحراز نقاط في المنافسة العنيفة مع الرئيس جمال عبد الناصر، واتباعه في سوريا. فيما يتعلق بمحادثات عام ١٩٦٣ حول اقامة وحدة بين مصر وسوريا والعراق، ووضع الناصريين في الحكومة السورية الجديدة). وحسب الاذاعة المصرية في برنامج تم بثه في حزيران ١٩٦٣: " ان حوادث الحدود بين سوريا واسرائيل، ازمات مفتعلة، قصد بها ابقاء الجيش منشغلا... لتحويل

الرأي العام عن اخفاقات النظام البعثي، ومحاولة منه للظهور بصورة القوي الذي يرفض كل التسويات".

وفي محاولة اخرى منه لاحراج عبد الناصر، وربما لجره الى حرب مع اسرائيل، دعا النظام السوري البعثي، مطلع كانون اول ١٩٦٣، الى اجتماع لرؤساء اركان الجيوش العربية لمناقشة مطالبة بالعمل على ايقاف مشروع تحويل المياه بالقوة. فيما اتهم اكرم الحوراني، الذي كان قائدا مهما في حزب البعث ووزيرا في الحكومة، جمال عبد الناصر، بالتعاون مع الولايات المتحدة لضمان تنفيذ المشروع الاسرائيلي بامان، كما حذرت صحيفة البعث، عبد الناصر، قائلة "ان الشعب سيعاقب الحكام الذين فشلوا في القيام بواجباتهم ضد اسرائيل."

لقد كان عبد الناصر غير مستعد لمحاربة اسرائيل، على قضية تحويل نهر الاردن، لانه كان متورطا بارسال ٤٠٠٠٠ جندي مصري للمشاركة في حرب لا طائل منها في اليمن، وكان معارضا لتعريض مساعدة الولايات المتحدة (التي دعمت المشروع الامريكي) للخطر.

وقد تمكن من احباط محاولات قادة حزب البعث السوريين الدعوة الى عقد قمة لرؤساء الدول العربية لتقاسم المسؤولية حول اي قرار يتم اتخاذه. وقد رفضت القمة التي عقدت في القاهرة، مطالب سوريا، بشن حرب ضد اسرائيل، حتى ولو كانت على طراز الحرب الجزائرية. وتم بدلا من ذلك، اتخاذ قرار بتحويل منابع مياه نهر الاردن الى الاراضي العربية، وتأسيس قيادة عسكرية عربية مشتركة، بادارة مصرية، وخلق كيان فلسطيني.

واجه امين الحافظ، الشخصية المهيمنة في سوريا، ورئيس القيادة القومية لحزب البعث، هجوما عنيفا من قبل العديد من اعضاء القيادة القطرية لحزب البعث، لموافقته على قرارات القمة، والتي اعتبروها خروجا عن نهج الحزب. ففي منشور داخلي، اصدرته القيادة القطرية لحزب البعث، اواخر كانون الثاني ١٩٦٤

ورد ما يلي: "ان ما علينا عمله هو دفع كل الشعب العربي الى خوض معركة بكل معنى الكلمة... ان دخول معركة بسبب تحويل مياه نهر الاردن، لن يساهم في انقاذ وطننا من الخطر المحدق به فحسب.. بل ستمكن ايضا جماهيرنا من التخلص من الانظمة المعادية لها، والموالية للامبريالية في الوطن العربي."

الا انه، بدلا من اتخاذ موقف ضد مشروع تحويل المياه الاسرائيلي، انهمك النظام البعثي في صراع مع عبد الناصر وعناصر محلية موالية له، واستأنف الهجمات الكلامية ضد مصر، في محاولة لجر عبد الناصر الى صدام عسكري مع اسرائيل. ولكن عبد الناصر نجح ثانية في عزل دمشق بعقد اجتماع قمة في ايلول ١٩٦٤، تم فيه اتخاذ قرار البدء في عملية تحويل روافد نهر الاردن حالا.

فعادت دمشق لمحاولاتها اليائسة، بالسعي الى استخدام حركة التحرير الفلسطينية الجديدة (فتح) التي يقودها ياسر عرفات، كثقل موازن لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تدعمها مصر، منذ تأسيسها في ايار ١٩٦٤. كما هدفت سوريا الى استغلال الفدائيين في فتح، لشن هجمات داخل اسرائيل، متحدية سلبية عبد الناصر، ولاثارة حرب تحرير شعبية ضد اسرائيل. وقد كانت اولى المحاولات (الفاشلة) عملية مغاوير، نفذتها فتح تحت اشراف سوري، في الاول من كانون الثاني ١٩٦٥، وقد هدفت الى تدمير جزء من ناقل مياه نهر الاردن الى النقب في الجليل الاسفل، وبعد اسابيع قليلة، قام السوريون بجمع معدات ثقيلة قرب نهر بانياس للتحضير لتحويل اتجاه ذلك الرافد لنهر الاردن، وفي مطلع عام ١٩٦٥، بدأوا العمل بالمشروع فنفذت اسرائيل هجمات عسكرية عنيفة فورا، ودمرت معدات التحويل تلك.

لقد واجه نظام البعث معضلة صعبة: فاما ان يحارب اسرائيل وحيدا، ويواجه هزيمة نكراء، او ان يرجىء الحرب، كما طلب عبد الناصر، الى اللحظة

الملائمة، وهذا يعني انحرافا عن معتقداته الايديولوجية، مما قد يعرضه لمعارضة داخلية.

السياسات والاتجاهات المعادية لاسرائيل

كان النظام البعثي في سوريا، يحمل حقا، فكرا مناهضا لاسرائيل، غير ان قاعدته الشعبية كانت ضيقة، مما جعله في امسّ الحاجة الى توجيه المعارضة الاسلامية، ذات الشعبية الواسعة باتجاه العدو الاسرائيلي، وتشريب عامة السوريين، المبادىء المناهضة للصهيونية واليهودية.

فقد كان الوصف المتعارف عليه لاسرائيل، في اي نص مطبوع للبعثيين، في اواسط الستينيات، هو انها كيان مصطنع، وعميل للغرب الامبريالي-الاستعماري، وتهدف الى القضاء على القومية والوحدة العربية، والسيطرة على المنطقة الواقعة من الفرات الى النيل. وحسب هذه النظرة، تم اعتبار اسرائيل قاعدة للصهيونية لا تمثل اليهود، الذين لم يعتبروا امة او عرقا، بل حملة ديانة فحسب، ولا وطن لهم. لقد اعتبرت اسرائيل بالنسبة لهم حسب قول احد كتّابهم "... غازية امبريالية-صهيونية تريد سلب ارض آبائنا... انها دولة بدون كيان... وصديد متوسع ينشر سموم الكراهية والعداء". وفي منشورات بعثية اخرى تمت مقارنة الصهيونية بالنازية والصليبية.

الى جانب تلك الكتابات حول الصهيونية -الامبريالية، نشرت الصحف البعثية نعوتات لا سامية مناهضة لليهود، تصف اسرائيل كعدو شيطاني، ليس للعرب وحدهم بل للحضارة الانسانية ككل. واعتمادا على "بروتوكولات حكماء صهيون" وكتابات لأوروبيين لاساميين، تم وصف اليهود بالجشعين والمبتزين، وقتلة المسيح، وذابحي المسيحيين خلال حقب تاريخية معينة، والهادفين، في النهاية، الى تدمير المسيحية وكل من يخرج عن الدائرة الصهيونية.

وفي هذا الربط، يتضح انهم يؤمنون بان الصهيونية هي اليهودية، ولا فرق

بينهما.

لقد تزامن كل ذلك، مع دعاوى القادة البعثيين وحملاتهم الاعلامية التي دعت بجلاء الى ضرورة تدمير اسرائيل بالقوة، والاعتماد على المتطرفين والتضحية بالدماء والاموال والارواح، بحجة انهم ان لم يفعلوا ذلك، فسوف يعيشون في فقر وتخلف، معلنين ان مستقبلهم، رهن بمصير فلسطين.

وفيما اعلن البعض ان تدمير اسرائيل هو الهدف العربي الرئيس، والشرط الاساسي لتحقيق الوحدة العربية، رأى البعض الاخر، ان الوحدة العربية تكمن في الاصلاحات العسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وهي المتطلبات الاولية لمحاربة اسرائيل حتى النهاية.

اما الرأي الاخير والذي ايده عبد الناصر، فقد قام النظام البعثي تحت قيادة الجنرال امين الحافظ بتبنيه عام ١٩٦٥ (بالرغم من استمرار الحكومة بانتقاد عبد الناصر، ومهاجمة اسرائيل على الصعيد العام).

وجاء في منشور داخلي للقيادة القومية لحزب البعث، صدر في ٢٩ ايلول ١٩٦٥، "فيما يتعلق بفلسطين، نحن نسعى لتحريرها من الغزاة الصهاينة، فابادة اسرائيل واعادة الشعب العربي الفلسطيني الى ارض آبائه يتطلب البحث عن الوسائل المثلى لتحقيق تلك الاهداف، علينا أن نختار طريق الثورة بدل التخاذل امام الغزو الصهيوني... ان الهدف هو خلق مجتمع عربي موحد ومتطور وقوي يعتمد على نفسه... ان امكانياتنا الحالية غير كافية لخوض معركة التحرير... ضد العدوان الصهيوني... فكل تقييم موضوعي وواقعي لخطورة القوة الاسرائيلية، يوصل الى قناعة بأنه ليس بامكان أي دولة عربية، أن تواجه ذلك الخطر وحدها. ولهذا، فمن الضروري ان نخطط لرفع مستوى قواتنا الى الدرجة المطلوبة... آخذين بعين الاعتبار المتطلبات الدنيا لتحقيق انتصار عربي".

تقييم مماثل قدمه سامي الجندي، وهو احد القادة الكبار لحزب البعث،

وخدم في الحكومة السورية خلال عامي ١٩٦٣و ١٩٦٤، حيث قال: " لقد ادركنا بان الجيش السوري، رغم اسلحته الجيدة، وخبرته وشجاعة جنوده، ليس في وضع يسمح له بالصمود اكثر من ساعات قليلة امام هجوم اسرائيلي... فعلى القادة العرب الذين حضروا عدة لقاءات ومؤتمرات حول القضية الفلسطينية... وتحويل مياه نهر الاردن... ان يواجهوا الحقيقة. فهم قادة لأمة تعدادها مئة مليون عربي، ضعيفي التسليح يواجهون دولة تعدادها مليون ونصف المليون مجهزين على اعلى المستويات".

هذا الموقف الذي تبنته القيادة القومية لحزب البعث والحكومة السورية، انتقدته وتحدته القيادة القطرية لحزب البعث واللجنة العسكرية برئاسة الجنرال صلاح جديد. فقد وصفت القيادة القطرية في مذكرة اصدرتها، في الثالث من تشرين الثاني ١٩٦٥، المنشور الصادر عن القيادة القومية بما يلي: " من الخطورة وعدم المنطقية تأجيل صراع التحرير الى مستقبل غير محدد... انهم يقولون لنا بان علينا الاستمرار في منهجنا اللاثوري. وبهذا فسنخسر، بالتاكيد، ثقة الشعب، كما سيفقد الحزب مكانته، الا اذا عدنا الى مبادئنا وبدأنا صراعا يكون تجربة ثورية حقيقية ... كدولة، نحن لسنا قادرين على اعتماد قدراتنا العسكرية الحالية كوسيلة لتحرير فلسطين، الا اننا قادرون على ايقاد الشرارة... فلا ينبغي ان نخشى خسارة المعركة، قبل ان نبدأها."

الطريقة الوحيدة "لايقاد الشرارة"، حسب رأي القيادة القطرية لحزب البعث، هي تنشيط المجموعات الفلسطينية المسلحة المتطرفة، لتنفيذ عمليات داخل اسرائيل، "مما سيؤدي الى وقوع الحرب النهائية". لهذا تلقت منظمة فتح، التدريب والارشاد من القادة العسكريين البعثيين، واعضاء ومؤيدي القيادة القطرية، لدعم عمليات الفدائيين داخل اسرائيل. واحد اولئك القادة البعثيين، حافظ الاسد، الذي اصبح فيما بعد قائدا للقوات الجوية، حيث قام بتخصيص

قاعدتين تدريبيتين لفتح، وساعدها في الحصول على اسلحة من الصين، فيما يبدو، دون معرفة الرئيس السوري حينها، امين الحافظ.

لقد قاد هذا النقاش الداخلي في حزب البعث، حول الصراع مع اسرائيل، الى احتدام الصراع بين القيادة القطرية والقيادة القومية، خلال عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦. وفيما استخدمت الاولى منظمة فتح لتدعيم وضعها، افتعلت الثانية، اواخر ١٩٦٥، ازمة على الحدود مع اسرائيل، للتخلص من القوات الموالية للقيادة القطرية.

عموما، فقد تمكنت القيادة القطرية، بمساعدة ودعم الضباط العسكريين الكبار، من الاستيلاء على السلطة في دمشق في ٢٣ شباط ١٩٦٦ بانقلاب عسكري قاده صلاح جديد وحافظ الاسد ورفاقهما.

وقد دعت الحكومة البعثية الجديدة، الى حرب تحرير شعبية لانقاذ فلسطين، وبالتالي فقد وظفت فتح لتنفيذ عمليات ضد اهداف اسرائيلية. كما قامت باستئناف الجهود السورية لتحويل نهر بانياس، مما ادى الى عمليات انتقامية اسرائيلية عنيفة.

السياسات الامريكية الجديدة والمواقف الاسرائيلية الفعالة

اعتبرت اسرائيل، مشروع تحويل نهر الاردن، ضروريا جدا، لدعم اقتصادها، وقانونيا من وجهة النظر الدولية. فكما سبق واشرنا، نقلت اسرائيل، تحت تأثير الضغوطات الامريكية والعالمية، موقع مشروع تحويل مياه نهر الاردن، من المنطقة المتنازع عليها (المنطقة الحرام)، قرب جسر بنات يعقوب، الى بحيرة طبريا، التي كانت تحت السيادة الاسرائيلية المطلقة. كما حصلت اسرائيل، على دعم الولايات المتحدة (وقوى اوروبية اخرى) لتحويل مياه نهر الاردن.

اسرائيل كانت مدركة تماما، لكون الدول العربية، وخصوصا مصر، لا

تنوي خوض حرب، بسبب تحويل نهر الاردن. ليس فقط لكون العرب لا يملكون حجة لمهاجمة اسرائيل، بل اعترف عبد الناصر ضمنا، بان مصر غير قادرة او جاهزة، لشن حرب بسبب نهر الاردن. حتى انه نصح القادة السوريين، بعدم التورط في حرب كهذه (غير انه قال ايضا ان الحرب تصبح حتمية في حال مهاجمة اسرائيل لسوريا او لبنان او الاردن، واعرب ايضا عن امله، بتدمير اسرائيل في الجيل الحالي).

يمكن القول ايضا، ان قادة اسرائيل في تلك الحقبة، لم يشعروا بتهديد سوري حقيقي، رغم الاسلحة السوفياتية المتطورة التي كانت بحوزتها، كما لم يشعروا بتهديد من مصر، حيث لم تكن اي من الدولتين قادرة على خوض حرب بمفردها ضد الدولة اليهودية. فقد كانت اسرائيل خلال ازمة تحويل مياه نهر الاردن، ما بين ١٩٦٢و١٩٦٥، اقوى عسكريا بكثير من سوريا ومصر. ووفقا لما ورد في تقييم امريكي في ايار ١٩٦٣ "اسرائيل ستحافظ على تفوقها العسكري مقابل الدول العربية، لعدة سنوات مقبلة". ومن المحتمل ان تكون اسرائيل قد شعرت بمزيد من الامان (دون ان تعترف بذلك) بسبب التغير الذي طرأ على المواقف الامريكية منذ مطلع الستينيات.

فقد كان الرئيس كيندي، الذي انتخب عام ١٩٦٠، مدينا للدعم الاسرائيلي له، حيث اكد عام ١٩٦٢ لغولدا مائير ذلك، قائلا: "الولايات المتحدة... تحتفظ بعلاقات خاصة مع اسرائيل نحن الان في موقف يدعونا الى ان نوضح للعرب، مدى حفاظنا على صداقتنا مع اسرائيل، ودعمنا الامني لها... في حالة حدوث "غزو عربي" ستتدخل الولايات المتحدة لدعم اسرائيل."

على نفس المنوال، وحسب وثيقة امريكية رسمية، كتب الرئيس كيندي في ٣٠ تشرين اول ١٩٦٣، لرئيس الوزراء اشكول مؤكدا استعداد الولايات المتحدة لضمان سلامة اسرائيل. وتعتبر هذه الرسالة ضمانة سرية.

اضافة الى تلك التاكيدات، زادت ادارة كيندي مساعداتها الاقتصادية، كما قدمت للمرة الاولى مساعدة عسكرية ذات شأن لاسرائيل. كما جاء في وثيقة رسمية صدرت في ايار١٩٦٤ : " قمنا بعملية بيع اسلحة (لاسرائيل) ومنحناها قرضا طويل الامد لشراء اسلحة هجومية؛ مثلا، بنادق ١٠٦ ملم عديمة الارتداد، ورادارات معقدة ومعدات اتصال، وصواريخ هوك المضادة للطائرات بقرض قيمته ٢٥ مليون دولار... وعقدنا محادثات سرية مع الاسرائيليين عامي ١٩٦٢و ١٩٦٣، لنستمع لتفاصيل اهتماماتهم الامنية ومساعداتنا الان تصل الى بليون دولار، مقابل بليون ونصف البليون دولار للدول العربية مجتمعة. شعر الرئيس جونسون الذي خلف كيندي أواخر عام ١٩٦٣ بصلة شخصية قوية مع اسرائيل، وبنى علاقة دافئة مع اشكول، اضافة الى اعتباره اسرائيل مصدًا للشيوعية. لذا، قرر اتخاذ خطوة غير مسبوقة بتزويد اسرائيل باسلحة هجومية.

يجب علينا ان نشير هنا، الى ان الحكومة الامريكية لم توافق على عملية انتاج الرادع النووي الاسرائيلي التي بدأت مع اطلالة عام ١٩٦٠؛ ولكنها شجعت اسرائيل في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٤و ١٩٦٥ على شراء المزيد من الاسلحة من مصادر اوروبية غربية. وقد حصلت اسرائيل بالفعل، في تلك الفترة، على اسلحة من المانيا الغربية. ومقابل هذا الدعم الكبير للجيش والاقتصاد الاسرائيلي ولخطة تحويل نهر الاردن، اصرت ادارتا كيندي وجونسون، على حد سواء، على عدم قيام اسرائيل باي عمل عسكري ضد اعمال التحويل العربية حتى لا تسيء الى العلاقات الامريكية مع حلفائها في الشرق الاوسط. ففي محادثات مطولة مع اشكول ومائير، اجراها السفير الخاص هاريمان، في شباط ١٩٦٥، حذر اشكول بشدة، من القيام باي عمل عسكري وطالبه بتقديم تعهد بعدم اللجوء الى استخدام القوة، ضد مشاريع التحويل العربية. الا ان اشكول لم يلزم نفسه بهكذا تعهد، وبدلا من ذلك، طالب بضمان امريكي يؤكد على ان

اسرائيل ستحصل على حصتها من المياه، وهذه ضمانة، لم يكن بامكان هاريمان تقديمها. فيما اقترح الامريكيون بعد ذلك، حل موضوع تحويل المياه سلميا عن طريق الامم المتحدة، وكان رد اشكول: "اسرائيل ستكون مخولة بالقتال لاجل مياهها في حالة فشل الحلول السلمية". وقد اقترح الامريكيون، في مسودة مذكرة تفاهم ما يلي: " الحكومة الاسرائيلية تفهم ان الولايات المتحدة لا يمكنها القبول بأي عمل عسكري ضد مشاريع التحويل العربية، وتوافق الحكومة الاسرائيلية ايضا على اللجوء الى الحلول السلمية، بما فيها رفع القضية الى هيئة الامم المتحدة، حيث ستكون الولايات المتحدة جاهزة لدعم مبادىء خطة جونسون".

من غير الواضح، ما اذا وافقت الحكومة الاسرائيلية على تلك المذكرة. على اية حال، هاجمت اسرائيل مواقع العمل السورية الساعية الى تحويل المياه، ردا على اطلاق السوريين النار، في ١٦ آذار ١٩٦٥، بعد فترة قصيرة من مداولات هاريمان-اشكول. وفي ١٣ ايار ١٩٦٥، عادت اسرائيل الى مهاجمة موقع التحويل، فدمرت المعدات تدميرا كاملا، مما اوقف اعمال التحويل.

ومن المؤكد، ان تلك الهجمات العنيفة، التي تم فيها استخدام سلاح الجو، اتت بعد تحذيرات اسرائيلية صارمة وجهتها لسوريا، مطالبة اياها، بالاحجام عن تحويل مياه منابع نهر الاردن.

اغلب التحذيرات الاسرائيلية، كانت تصدر عن قادة مرموقين مثل موشي دايان وشمعون بيريز، والاثنان من جماعة بن غوريون، وكذلك يغآل آلون واسرائيل جاليلي من حزب احدوت عبودا.

لقد اعتبروا سوريا البعثية دولة ذات اتجاه حربي كبير، او حسب كلمات بيريز "كنيسة العرب المتطرفة التي جوهر ديانتها كره اسرائيل"، وفيما يبدو فقد تم الضغط على اشكول، لحثه على اللجوء الى ضربة عسكرية عنيفة، ضد النظام السوري.(وكان العذر حينها هو اعدام ايلي كوهين، الجاسوس الاسرائيلي البارع،

على يد السوريين في ايار ١٩٦٥). ولكن اشكول، الواقعي المعتدل، الذي سعى الى علاقات سلمية مع العرب، ومع قلقه من الموقف الامريكي، آثر القيام بعمليات محددة ضد سوريا، بغرض عرض قدرة اسرائيل على وقف اعمال التحويل، ضمن مقاييس حرب مصغرة. وربما كان اشكول محقا، ففي ٣١ ايار ١٩٦٥، رفض عبد الناصر طلب سوريا مساعدة عسكرية عاجلة، معلنا ان من الصعب على العرب تطبيق خطة تحويل مياه منابع نهر الاردن لانهم لا يستطيعون خوض حرب في المستقبل المنظور. الا ان قادة حزب البعث الجدد، الذين استولوا على السلطة في دمشق في شباط ١٩٦٦ اثر انقلاب عسكري، بدأوا باعداد العدة للحرب العربية-الاسرائيلية التي وقعت في حزيران ١٩٦٧.

التصعيد نحو حرب عام ١٩٦٧

من الواضح ان النظام البعثي الجديد تبنى خطا قتاليا نحو اسرائيل، اكثر حدة من سابقه، كما اظهر سياسة مناهضة لاسرائيل، هي الاكثر تطرفا منذ بداية الصراع السوري- الاسرائيلي. لقد انتمى هذا النظام الجديد الى اضيق قاعدة اجتماعية -سياسية والاقل قبولا في التاريخ السوري. فقادته بغالبيتهم من الاقلية العلوية، التي لا تشكل اكثر من ١٢٪ من السكان، والتي طالما اعتبرها المسلمون طائفة منشقة دينيا، ووضيعة اجتماعيا. وقد ترافق هذا التغيير الفريد في التاريخ السوري الحديث، مع تحول جوهري اجتماعي واقتصادي آذى مصالح قطاع كبير من المسلمين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان.

تلك السياسات غير الشعبية، ادت الى سلسلة من المظاهرات والاعمال المناهضة للحكومة، غير انها اخمدت بوحشية. وقد ساهم هذا كله في زيادة حدة الطابع العسكري الطائفي للنظام. مما اثار انتقادات القيادات البعثية القديمة التابعة للقيادة القومية عشية انقلاب عام ١٩٦٦. ميشيل عفلق، الرجل الذي اسس ايديولوجية حزب البعث، قال في ١٨ شباط ١٩٦٦: " بعض اصدقائنا في

القوات المسلحة نزلوا الى الشارع باسلوب فاشي وسيطروا على الحزب والامة."

بعد اشهر قليلة، انتقد الدكتور منيف الرزاز التعصب الطائفي الذي يبديه الضباط العلويون وبالتالي، فقد احتاج القادة العسكريون الجدد في دمشق بشدة، للحصول على شرعية سياسية ، لابطال المعارضة الشعبية، فباشروا باظهار مساندة للفلسطينيين ومناهضة للصهيونية تفوق تلك التي ابداها القادة البعثيون القدامى، متبعين سياسة حربية نحو اسرائيل، قولا وعملا. وقد قام فريق من الشباب اليساريين المتطرفين غير العلويين بالتسويق لادعاءات البعثيين الجدد، معتبرين اسرائيل القاعدة الرئيسية للامبريالية والاستعمار في المنطقة، والقضية الفلسطينية المحور الرئيسي للسياسة البعثية، وبدأوا ينادون بشن حرب تحرير شعبية ضد اسرائيل.

اعتمادا على تلك المعطيات، وضع النظام البعثي الجديد استراتيجية عسكرية، تقوم على فكرة جعل العرب الفلسطينيين روادا لحرب تحرير شعبية.

وفيما نادى القادة السوريون الكبار علنا وباستمرار خلال عام ١٩٦٦ وبعده، بحرب تحرير شعبية ضد اسرائيل، لم يتوانوا عن تفجير حوادث على طول الحدود بلغت ١٧٧ صداما، اضافة الى ٧٥ عملية نفذها فدائيون فلسطينيون داخل اسرائيل (اغلبها عبر الاردن) ما بين ٢٣ شباط ١٩٦٦ و ١٥ ايار ١٩٦٧. وهكذا، كانت تلك الاعمال العدوانية دون شك، واحدة من العوامل الرئيسية لقيام حرب عام ١٩٦٧، حتى حسب رأي المحللين والمراقبين المؤيدين لسوريا.

وكرد فعل على الهجمات السورية العسكرية والكلامية، رفعت اسرائيل عدة شكاوى لهيئة الامم المتحدة، احتجاجا على العداء السوري المستحكم لاسرائيل، الذي طال مدنيين اسرائيليين بالاذى، بسبب العمليات الفدائية الفلسطينية المدعومة من دمشق. وفيما اكد رئيس الوزراء الاسرائيلي، اشكول، استعداده

لتوقيع اتفاقية سلام كاملة مع سوريا، حذر ايضا من ان التصرفات العدوانية السورية، ستؤدي الى رد فعل اسرائيلي.

في ايلول ١٩٦٦، حذر رئيس هيئة الاركان الاسرائيلي، اسحق رابين، سوريا قائلا: "رد الفعل الاسرائيلي ضد النشطاء السوريين يجب ان يوجه نحو اولئك الذين ينفذون العمليات التخريبية والحكام الذين يدعمونهم..." او حسب المفهوم السوري: "الهجمات التي قامت بها اسرائيل استهدفت تدمير النظام السوري وتغيير قرارات الحكومة السورية والقضاء على اسباب الغارات.".

سواء كان مقصد رابين تحطيم الحكم البعثي الجديد ام لا، فقد صعدت اسرائيل منذ تموز ١٩٦٦ ضرباتها الجوية للرد على الهجمات السورية. وكرد على تلك الغارات الجوية، هاجمت سوريا ايضا في ١٥ آب ١٩٦٦، اهدافا اسرائيلية من الجو تحت قيادة حافظ الاسد قائد سلاح الجو ووزير الدفاع. وقد ورد التعليق التالي على الغارة، في بلاغ رسمي سوري ان: "سوريا لن تقصر نفسها على الدور الدفاعي، ولكنها ستهاجم مواقع واهدافا اسرائيلية محددة، وقواعد عدوانية، داخل الارض المحتلة. لقد انتظرت سوريا الفرصة الملائمة لتنفيذ سياستها الجديدة... باستخدام سلاح الجو لتثبت للشعب العربي كذب الادعاءات الاسرائيلية، بتفوقها الجوي."

تم بث هذا البلاغ عبر الراديو السوري، الذي استثنى ذكر حقيقة مفادها ان الدفاعات الاسرائيلية الجوية والارضية اسقطت طائرتي ميج سوريتين. وبرغم احجام سوريا عن توظيف قواتها الجوية لقصف اهداف اسرائيلية لفترة من الوقت، الا ان زعماءها استرسلوا في القاء خطاباتهم الحربية، واستمرت دمشق في تنفيذ عمليات خاصة ضد اسرائيل، انطلاقا من اراضيها، كما ادارت عمليات فدائيي فتح، الذين انطلقوا من الاراضي الاردنية واللبنانية.

وفيما حمّلت دمشق مسؤولية تلك العمليات، لاسرائيل ردت اسرائيل

ايضا على انطلاق عمليات الفدائيين من الضفة الغربية التي يسيطر عليها الاردن، بمهاجمة مراكز للشرطة هناك. وكانت اكثر الهجمات عنفا تلك التي نفذت في ١٣ تشرين ثان ١٩٦٦، انتقاما من اخراج قطار شحن عن مساره قرب القدس، وتدمير سيارة دوريات بلغم ارضي. حيث قامت القوات الاسرائيلية بمهاجمة قرية السموع بعنف، ومركزا للشرطة يقع بقربها، فقتلت ١٥ جنديا اردنيا وثلاثة مدنيين.

وهذا التصرف، بالتأكيد، ادى الى تصعيد الصراع العربي مع اسرائيل، وادى بشكل غير مباشر، الى تشكيل تحالف مصري-سوري-اردني ضد اسرائيل، عشية حرب حزيران ١٩٦٧. وفي الحقيقة، فان الاردن كان على خلاف مع سوريا ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحاول منع الفدائيين الفلسطينيين من القيام بعملياتهم ضد اسرائيل انطلاقا من الاراضي الاردنية.

ويبدو ان الهجمات الاسرائيلية ضد المواقع الاردنية هدفت الى ردع الاردن عن الانضمام الى حلف الدفاع المشترك الموقع حديثا (٧ تشرين ثان ١٩٦٦) بين سوريا ومصر، كما رغبت في اختبار هذا الاتفاق العربي الجديد.

وتجب الاشارة هنا، الى ان الملك الحسين اعلن في ١٢ تشرين اول ١٩٦٦، انه في حالة حدوث حرب بين اسرائيل وسوريا، فان الاردن ستفتح جبهة ضد اسرائيل، من الضفة الغربية. لذلك، فان الحكومة الاسرائيلية قلقت وقررت تحذير الملك وربما اعتبر الملك ان غارة السمّوع اشارة الى نية اسرائيل احتلال الضفة الغربية.

واستمرت في نفس الفترة الصدامات الحدودية بين سوريا واسرائيل، ثم بدأ الطرفان بتجميع حشود عسكرية مع مطلع عام ١٩٦٧، مما حث السكرتير العام للامم المتحدة، "يو ثانت"، على محاولة تسوية النزاع السوري-الاسرائيلي على

المنطقة الحرام عن طريق لجنة مراقبة الهدنة التي لم تجتمع منذ عام ١٩٦٠. وخلال الاجتماع الاول للجنة، الذي انعقد بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٧، وافق الطرفان على التخلي عن الاعمال العدائية، بيد ان زمرة بعثية متطرفة، تحدت نصيحة مصر بالتخلي عن سياسة التصعيد العسكري، وجعلت الحكومة السورية تعلن عن رفضها وقف العمليات الفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل.

وكرد فعل على الموقف السوري، طالب اعضاء كنيست بارزون، على رأسهم بن غوريون ودايان، تشاركهم الصحافة الاسرائيلية، حكومتهم الانسحاب من المباحثات مع سوريا والتي ترعاها هيئة الامم المتحدة، ومن اقوال بن غوريون حول هذا الموضوع: "ان السوريين يكرهون اسرائيل حقا...، وهم يدعون بأن فلسطين جزء من جنوب سوريا، وواجب كل حكومة (اسرائيلية) الدفاع عن مواطنيها، ولكن ليس بالكلام، ولا عن طريق الامم المتحدة". اما موشي دايان فقد ذهب الى ابعد من ذلك في تحذيراته، فقد قال في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٧: "السوريون يريدون ضربنا دون ان يتعرضوا للضرب، واذا ادركوا انهم امام خيارين اولهما التوقف عن العمل ضدنا والاخر جعل الامور تتدهور لتصل الى الحرب، فانهم سيختارون الثاني."

اثر انهيار المحادثات، استأنف القادة السوريون هجوماتهم الكلامية ضد اسرائيل. فقد قال حافظ الاسد، وزير الدفاع السوري وقائد السلاح الجوي، في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٧: "ان الوجود الصهيوني في فلسطين يعني العدوان، والعدوان لا يستطيع التعايش مع السلام في منطقة واحدة". اما محمود الزعبي، وزير الاعلام السوري، فقد قال لصحيفة لبنانية في نهاية آذار: "لاخيار امام العرب، سوى تصفية اسرائيل، او ان تقضي هي علينا."

اما القادة الاسرائيليون، فقد اكدوا رغبتهم في التعايش السلمي مع سوريا (ومع او بدون الدول العربية الاخرى)، الا انهم حذروا دمشق، من مغبة

اعمالها العدائية ضد اسرائيل. فمثلا، اعتبر موشي كارمل وزير النقل ورئيس حزب احدوت عبودا، في ٢٣ آذار ١٩٦٧، ان الوقت حان للرد على سوريا بقوة، مهما كانت علاقاتها بالاتحاد السوفياتي.

وفيما استمرت حوادث تبادل اطلاق النار على الحدود بين الجانبين السوري والاسرائيلي خلال شهري شباط وآذار، استأنفت اسرائيل بحلول شهر نيسان عملية حرث اراض، موضع خلاف داخل المنطقة الحرام قرب كيبوتس هاعون. وفي ٧ نيسان ١٩٦٧ اطلقت دبابات سورية النيران على تراكتور مصفح في تلك المنطقة، مما تسبب في تبادل حاد للنيران، بين الطرفين اللذين استخدما الدبابات ومدافع الهاون. مما دعا اسرائيل الى استخدام طائرات من سلاح الجو لاسكات المدفعية السورية، فيما اعترضت الطائرات السورية طائرات الميراج الاسرائيلية التي اسقطت ست طائرات ميج سورية، ثم حلقت فوق دمشق.

من المؤكد ان هذه الهزيمة لم تثن سوريا، بل ربما شجعتها، على السير حثيثا نحو مبدأ "حرب تحرير شعبية"، وطبقتها فعليا بدعم الفدائيين الفلسطينيين. اما القادة السوريون الذين اهتزت صورتهم اثر اشتباك السابع من نيسان، فقد شعروا بضرورة تحويل هذا الصدام الى حرب عربية-اسرائيلية شاملة بين الجيوش النظامية.

وعلق حافظ الاسد على موضوع الحرب قائلا: " لقد قضت ثورة الشعب، بانه تجب مشاغلة العدو حتى دنو ساعة الصفر...، بعد ان تمادى اللصوص الصهاينة في تهديدنا بالعنف. ومن جهة اخرى، فان علينا اطلاق عمليات انتقامية واسعة وناجحة."

اما رئيس الوزراء، يوسف زعين، فقد اعتقد اضافة الى تبنيه آراء الاسد، بان اسرائيل ضعيفة داخليا، مما يسهل القضاء عليها، عن طريق حرب تحرير شعبية، حيث قال: " اسرائيل الان دولة منهارة داخليا. ونظامها يهتز ويعاني من

صراعات على القوة، كما ان اقتصادها منهار وتعيش جوا من العنصرية والتفرقة... ان التفوق العسكري الاسرائيلي مجرد اسطورة لن تخدعنا."

وسواء هدفت سوريا الى اثارة حرب واسعة النطاق ضد اسرائيل ام لا، فقد استمرت في اطلاق النيران على القرى الاسرائيلية، ولم تتوقف عن تشجيع الفدائيين الفلسطينيين على القيام بمهاجمة اهداف اسرائيلية. وفي ذات الوقت، استمر القادة السوريون، ووسائل الاعلام، في تهديد اسرائيل باللجوء الى الحرب.

عوامل وتحركات قادت الى حرب حزيران ١٩٦٧

من كل ما ذكر سابقا، يظهر لنا ان قادة البعث آمنوا حقا، قبيل حرب حزيران ١٩٦٧، بأن حرب تحرير شعبية ستؤدي بالفعل الى تحطيم اسرائيل، او انها ستؤدي الى اشتعال حرب عربية-اسرائيلية واسعة النطاق، تقودها مصر وسوريا. فماذا كانت دوافعهم وحساباتهم، وما هي العوامل الاخرى التي ادت الى تفجير النزاع؟

كتب باتريك سيالي، في صحيفة الاوبزيرفر اللندنية في تلك الفترة يقول: "فئة صغيرة من الرجال المخلصين، ولكن غير الحكماء... قاموا بمسرحية كبيرة، بمناداتهم بالحرب الثورية وشعارات اليساريين. لقد كانت افكارهم السياسية تعاني من ازدواجية الخطاب، والانفعالية والخداع الرهيب للسياسيين في العقد الماضي... ان تجربتهم مع العالم الخارجي ضئيلة."

واضافة الى تلك الجوانب، التي اقترنت بالالتزام الايديولوجي العميق بمحاربة اسرائيل، ربما كانت هناك دوافع ومؤثرات اخرى، حملت القادة البعثيين الجدد على تبني سياستهم القتالية ضد اسرائيل في مطلع عام ١٩٦٧.

الصراع السوري الداخلي

في مطلع ايار ١٩٦٧، اندلعت في سوريا موجة مظاهرات واحتجاجات عنيفة يقودها المسلمون المتدينون بسبب مقال نشرته مجلة عسكرية باسم جيش

الشعب، هو الاول من نوعه في سوريا، ينكر وجود الله. ومن المحتمل ان القادة البعثيين، ارادوا تسكين الغضب الشعبي العارم، وتدعيم شرعية حكمهم، عن طريق تصعيدهم للتصريحات والاعمال المعادية لاسرائيل.

كما ان الصراعات الداخلية الاخرى، مثل تلك التي كانت بين الضباط الدروز والنظام العلوي، وبين الزعيمين حافظ الاسد وصلاح جديد، ربما تكون قد اثرت في تصعيد السياسات العسكرية المعادية لاسرائيل.

الضعف الاسرائيلي الداخلي المزعوم والتهديدات العسكرية

اعتبر بعض الزعماء السوريين الاضرابات العمالية الاسرائيلية، ومشاكل استيعاب المهاجرين الجدد، جوانب ضعف اساسية في المجتمع الاسرائيلي.

لقد اعتقدوا على الاغلب، بان تلك الصعوبات التي تزامنت مع منافسة بن غوريون-اشكول، ستتسبب في انهيار اسرائيل اذا استمر ضغط عمليات الفدائيين الفلسطينيين والجيوش العربية.

الاتحاد السوفياتي

لعب الاتحاد السوفياتي دورا رئيسيا في التصعيد السوري-السوفياتي. فالعلاقات السورية-السوفياتية، التي توترت اثر ثورة البعث في عام ١٩٦٣ (بسبب اضطهاد الحزب الشيوعي السوري)، عادت وتحسنت منذ عام ١٩٦٥، بعد ان قرر حزب البعث الحاكم، التعاون مع الشيوعيين وضمهم الى صفوف الحكومة؛ واصبح النظام البعثي الجديد حليفا للسوفيات (منذ شباط ١٩٦٦) كوسيلة للحصول على دعم اقتصادي وعسكري، وتعاون سياسي ودبلوماسي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

غير انه، سيظهر فيما بعد، وحتى حسب آراء مصادر سورية، ان الاتحاد السوفياتي لم يدعم، على الاطلاق المحاولات السورية للتخلص من اسرائيل، فموسكو لم تكن تسعى الى حرب عربية-اسرائيلية "قد تؤدي الى مواجهة مباشرة

مع الامبريالية وقد تقود الى حرب عالمية، وهي مالم يرده الاتحاد السوفياتي في هذا الوقت".

الا ان هذا كله، لم يمنع السوفيات من الزعم بان اسرائيل، تعد بتأثير ممن دعتهم عناصر متطرفة (على ما يبدو انهم كانوا يعنون بن غوريون، ودايان، وبيريز)، لحرب عدوانية ضد سوريا بدعم من القوى الغربية.

ثم عادت موسكو في آب ١٩٦٦ و ايار ١٩٦٧ الى اتهام اسرائيل بتحريك قواتها، على طول الحدود السورية، بهدف اسقاط الحكومة. وسواء كانت تلك الاتهامات صحيحة ام لا، فان الاتحاد السوفياتي لم يهدف الى ردع اسرائيل عن مهاجمة سوريا فحسب، بل قصد اساسا استعراض دعمه للنظام البعثي الجديد، وحثه على زيادة اعتماده على موسكو. اضافة الى جمع سوريا ومصر معا، لجر القاهرة الى ازمة ايار ١٩٦٧، ولكن مع محاولة لعدم تصعيد الامور لدرجة قيام حرب شاملة.

ولكن، حسب التقييم الامريكي، فان السوفيات بالغوا في تقييم قدرة العرب العسكرية مقابل اسرائيل، فيما بالغ العرب في تصوير امكانياتهم العسكرية، وقللوا من قدرة اسرائيل وتصميمها على النصر.

وفي الحقيقة ، فان تورط مصر في الازمة، ربما ساهم، بجدية، في تدهور الاوضاع التي انتهت بحرب عام ١٩٦٧.

التورط المصري

كما سبق وذكرنا، فان مصر (الجمهورية العربية المتحدة) افشلت محاولات البعثيين السوريين، لجرها الى حرب شاملة ضد اسرائيل. فقد اصر الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، الذي كان منهمكا في الحرب اليمنية الاهلية منذ عام ١٩٦٢، على ان حربا ضد اسرائيل، تحتاج استعدادا كبيرا. وعاد عبد الناصر، الى التأكيد على رأيه هذا، اثر اعادة العلاقات بين مصر وسوريا في

اواسط عام ١٩٦٦، التي وصلت الى افضل حالاتها اثر عقد التحالف الدفاعي بين البلدين في شباط ١٩٦٧. وفي ١٥ ايار ١٩٦٧، حذر عبد الناصر من دخول العرب حربا، لم يأت اوانها.

اثر حادث اسقاط ست طائرات ميج سورية على يد اسرائيل، في ٧ نيسان ١٩٦٢، لم تحرك مصر ساكنا رغم حلف الدفاع المشترك الموقع مع سوريا. وبمعزل عن الدفاع الكلامي، اقترحت القاهرة تأسيس قاعدة جوية مصرية في سوريا، الا ان دمشق قابلت هذا العرض بالرفض. ولكن مصر عادت وقررت في ١٤ ايار ١٩٦٧، تفعيل حلف الدفاع المشترك مع سوريا، فأمرت قواتها بالتحرك نحو سيناء واتخاذ وضع التأهب للتدخل حالا، في حالة قيام اسرائيل باي عمل عسكري ضد سوريا. اما عن اسباب هذه الخطوات، فنستشفها من الوثيقة العسكرية المصرية التالية (حصلت عليها اسرائيل خلال الحرب): "لقد تبين لنا بوضوح خلال هذا العام، ومنذ مطلع ايار ١٩٦٧ ان اسرائيل... بدعم من الامبريالية ..تحاول تنفيذ هجمات عسكرية مباشرة ضد شعب سوريا العربي، وحسب تقارير موثوقة وردتنا في الايام القليلة الماضية، فان هناك حشودات عسكرية ضخمة، على الحدود السورية. وهدفها هو دخول الاراضي السورية لاسقاط نظام الحكم العربي التحرري في سوريا."

وفي محاولة لتقييم التصرف الجرىء لجمال عبد الناصر، يجب ان نشير الى عدة عوامل:

١- استراتيجيته الساعية لاحتواء المحاولات السورية (والفلسطينية) اثارة حرب تحرير شعبية ضد اسرائيل، اساءت الى صورته كقائد عربي وحدوي، اضافة الى تصاعد الانتقادات الموجهة اليه في مصر والعالم العربي لسلبيته، وفي مطلع عام ١٩٦٧ اصبح عبد الناصر، مضطرا الى التصريح، بدعمه للعمليات السورية والفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل، وفي ايار ١٩٦٧ لم يتمكن من التملص من

اتفاق الدفاع المشترك مع سوريا، عندما كانت دمشق تدعي مواجهتها لهجوم اسرائيلي عنيف.

٢- سواء كان عبد الناصر يصدق ام لا، ان اسرائيل تعد العدة لمهاجمة سوريا، فلم يكن باستطاعته البقاء محايدا في مواجهة احتمالية كهذه، كما لم يستطع اضاعة هذه الفرصة لاستعادة صورته كقائد للعالم العربي.

٣- لم يكن عبد الناصر في موقف يسمح له بتجاهل التهديدات الاسرائيلية ضد سوريا، وربما استخدم الازمة الاسرائيلية-السورية الخطيرة لسحب قواته من اليمن وتركيزهم في سيناء، وهذا ما يمكن اعتباره استراتيجية جديدة في الصراع ضد اسرائيل.

عموما، فقد اتخذت مصر اجراءات اخرى بشهادة قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة بدءا بسيناء واغلاق مضائق تيران، ومرورا بالتصريحات الحربية العنيفة لجمال عبد الناصر ضد اسرائيل، بحيث تجمعت كل تلك العوامل، لتشكيل حلقة بلغت ذروتها في حرب حزيران ١٩٦٧.

ويجدر ان نشير هنا، الى ان هذه الدراسة لا تهدف الى مناقشة تفاصيل الدور المصري في انفجار الحرب، الا ان علينا ان نوضح الرأي الاسرائيلي، الذي يعتبر ان التحدي العسكري المصري غطى على الدور السوري، وربما اثر على قرارات القدس نحو دمشق خلال حرب حزيران.

حرب ١٩٦٧ وآثارها

اغارت اسرائيل في ٥ حزيران ١٩٦٧ على حقل طائرات مصري في سيناء ودمرت خلال ثلاث ساعات سلاح الطيران الجوي المصري وبحلول اليوم التاسع من شهر حزيران كانت اسرائيل قد احتلت سيناء الداخلية وقطاع غزة، وهزمت كل القوات المصرية. وكانت القدس قد طلبت في ٥ حزيران، من الملك الحسين ملك الاردن البقاء بعيدا عن الحرب، ولكن ما ان بدأت المدفعية الاردنية بقصف

البلدات والقرى الاسرائيلية ، بما فيها القدس وتل ابيب، حتى شن جيش الدفاع هجوما عكسيا، واحتل الضفة الغربية وشرقي القدس، بعد قتال عنيف.

اما على الجبهة السورية، فقد تم اعداد وحدتين مسلحتين سوريتين لاختراق الاراضي الاسرائيلية باتجاه طبريا والجليل الاعلى، ولكن في الواقع لم تتمكن القوات السورية سوى من تنفيذ هجومين ارضيين صغيرين على كيبوتسين اسرائيليين قرب الحدود الدولية. وكانت الطائرات السورية قد اغارت قبل ذلك على عدة مواقع شمالي اسرائيل، تركزت على منطقة شاطىء حيفا وطبريا. واسقطت اسرائيل خلالها عشر طائرات ميج سورية، كما قصفت قواعد الطيران العسكري السوري فدمرت ثلثي القوات الجوية خلال ساعة واحدة. وبرغم ان القصف السوري للكيبوتسات الاسرائيلية تم من مرتفعات الجولان، الا ان الاذاعة السورية، كانت تعلن ان الجيش في طريقه الى تل ابيب، اما اسرائيل، فقد امتنعت عن مهاجمة الجولان حتى التاسع من حزيران . وباستثناء وزير الدفاع الاسرائيلي، دايان، طالبت الحكومة، ورئيس هيئة الاركان، وكيبوتسات الجليل، بأن يجتاح الجيش هضبة الجولان. وفيما تشير المعلومات الى ان الولايات المتحدة لم تمانع هذا، فان موشي دايان كان قلقا من احتمال تدخل عسكري سوفياتي يؤدي الى خسارات ثقيلة في صفوف القوات الاسرائيلية. واقترح بدلا من ذلك احتلال شريط بعرض ٢-٣ كم شرقي الحدود السورية الاسرائيلية، ولكن بعد هزيمة مصر، امر دايان قواته باحتلال مرتفعات الجولان. وقد كانت هذه العملية سهلة، بسبب عدم جاهزية الجيش السوري لمعركة كهذه. واعلنت الاذاعة السورية سقوط الجولان والقنيطرة.

بسقوط القنيطرة اصبحت الطريق نحو دمشق ممهدة، ولكن اسرائيل امتنعت عن التقدم نحو العاصمة السورية، كما قال الجنرال ديفيد اليعازار، قائد القطاع الشمالي، وذلك بسبب الضغط الامريكي والتهديدات السوفياتية، حيث

قطعت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل في ٨ حزيران. كما رفضت الحكومة اقتراحا قدمه يغال الون لاحتلال جبل الدروز، الذي يبعد عن دمشق ٦٠ ميلا واقامة دولة درزية عليه.

وبعد مرور اسبوع واحد فقط، على وقف اطلاق النار، السوري-الاسرائيلي (١٠ حزيران)، تبنت الحكومة الاسرائيلية قرارا، يتضمن السعي لاقامة سلام مع سوريا ومصر، على اساس الحدود الدولية، اما شروط معاهدة السلام فتتلخص في بندين هما:

١- الانسحاب الكامل من هضبة الجولان السورية.

٢- ضمانات قاطعة بتحرير انسياب مياه نهر الاردن من منابعه باتفاق بين الدولتين.

وتمت الموافقة على هذا القرار، بعد مناقشة الحكومة له في ١٩ حزيران ١٩٦٧، غير انه لم ينشر. واقر الكنيست في الاول من آب ١٩٦٧ قرارا يؤكد على هدف اسرائيل ارساء سلام مع الدول العربية، ولكنه ايضا، يشير الى ان الوضع الذي استجد بعد حرب عام ١٩٦٧ سيبقى على حاله حتى الوصول الى السلام المنشود.

عموما، فقد جاء الرد السوري على العرض الاسرائيلي بالرفض، حيث اعلمت دمشق واشنطن اصرارها على انسحاب اسرائيلي غير مشروط. واعلن الزعماء السوريون رفضهم المطلق لأي مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، مؤكدين ان "العدو الاسرائيلي" سينتهي باستخدام القوة فحسب.

هذا الموقف السوري كان اكثر تشددا من المصري والاردني، حيث لم تستبعد الدولتان الاخيرتان الحلول الدبلوماسية مع اسرائيل. ولهذا، فقد قاطعت دمشق مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في الاول من ايلول ١٩٧٦، حيث كان جوهر قراراته ما يلي:

"وافق قادة الدول العربية على توحيد جهودهم الدبلوماسية للتخلص من اثار العدوان والتأكد من سحب القوات الاسرائيلية العدوانية... وهذا سيتم في اطار المبادىء الرئيسية التي تقيدت بها الدول العربية، وهي لا سلام مع اسرائيل، ولا اعتراف بها، ولا مفاوضات معها، والاصرار على حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه."

سوريا بدورها، عادت لتنادي باستئناف الحرب ضد اسرائيل، وخصوصا حرب تحرير شعبية، ودعت الفدائيين الفلسطينيين الى شن عمليات مسلحة ضد اسرائيل.

وبناء على هذا، فلا عجب ان سوريا رفضت قرار مجلس الامن ٢٤٢، الذي صدر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ خلافا لمصر والاردن، حيث تضمن القرار ما يلي:

١- وجوب انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من المناطق التي احتلتها في النزاع الاخير.

٢- وقف الادعاء والتصريحات العدائية واحترام السيادة الاقليمية والسياسية لكل دولة في المنطقة.

وعلى عكس الموقف السوري، رحبت اسرائيل بالقرار غير انها لم توافق عليه الا عام ١٩٦٨، مؤكدة ان الطريق الوحيدة لتنفيذه هي ارساء سلام دائم وآمن واعتراف بالحدود. واعتمدت اسرائيل النسخة الانجليزية للقرار التي يصاغ فيها قرار وجوب انسحاب القوات الاسرائيلية كما يلي: " انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من مناطق احتلتها في النزاع الاخير" وليس "المناطق التي احتلتها".

رغم ذلك كله، فان موقف اسرائيل حول اعادة هضبة الجولان الى سوريا، ولو كان مع ابقائها منزوعة السلاح، تآكل مع نهاية عام ١٩٦٧. وهذا التغير هو ما دعا الحكومة الاسرائيلية الى الغاء قرارها الصادر في ١٩ حزيران ١٩٦٧،

واقرار بناء مستوطنات في الهضبة في تشرين اول ١٩٦٨، ويعود ذلك الى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

* استمرار الموقف العدائي للدول العربية تجاه اسرائيل.
* الموقف الامريكي المتعاطف مع اسرائيل .
* الضغط الاسرائيلي الداخلي للاحتفاظ بالجولان.

وفي ذات الوقت، ونتيجة لحرب حزيران ١٩٦٧، وصل الصراع التاريخي بين سوريا واسرائيل اوجه منذ عام ١٩٤٨، فاضافة الى الدوافع القديمة التي حركت النزاع، اصبح النظام السوري يعاني من مرارة الهزيمة، وفقدان الجولان، وانسحاب القوات الاسرائيلية بعد وصولها الى مسافة تبعد ٤٠ ميلا فقط عن العاصمة السورية. فسوريا الان تواجه دولة قوية التسليح، ومدعومة من الولايات المتحدة، ومصممة على الاحتفاظ بمرتفعات الجولان (وكذلك سيناء، والضفة الغربية، وغزة) حتى توافق سوريا (والدول العربية الاخرى) على توقيع معاهدة سلام-لعنة دمشق.

الباب السادس

من حرب ١٩٦٧ الى حرب ١٩٧٣

تفاقم حدة الصراع السوري-الاسرائيلي اثر حرب حزيران ١٩٦٧، زرع بذور حرب تشرين الاول ١٩٧٣، التي قامت بين سوريا ومصر من جهة، واسرائيل من جهة ثانية. وقد تراجعت اسرائيل عن قرارها المرن عام ١٩٦٧، باعادة الجولان مقابل اتفاق للسلام، نتيجة العداء السوري المتصاعد تجاهها، وللضغوط الاسرائيلية الداخلية، وقررت الاحتفاظ بالجولان واقامة مستعمرات جديدة فيها. مما جعل سوريا تصعد نشاطها لتدمير وافشال هذه الخطة، عن طريق عمليات الفدائيين الفلسطينيين، الذين انطلقوا في الغالب من الاراضي اللبنانية، واعادة تحضير جيشها لخوض حرب جديدة ضد اسرائيل.

ومن العوامل الاخرى التي ساهمت في تصعيد النزاع السوري-الاسرائيلي وفجرت فيما بعد حرب عام ١٩٧٣، الدعم السوفياتي لسوريا والامريكي لاسرائيل، اضافة الى فشل كل من اسرائيل ومصر، في التوصل الى تسوية سياسية رغم الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الامم المتحدة واميركا.

سياسة الوضع الراهن الاسرائيلية نحو الجولان

قال رئيس الوزراء الاسرائيلي اشكول للكنيست في ٣٠ تشرين الاول، قبيل صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧: "بالنسبة لمرتفعات الجولان، من غير المحتمل العودة الى الوضع الذي سبق الخامس من حزيران، وهو الوضع الذي حمل الدمار والخسارة لمستوطناتنا في

الحولة ووادي الاردن."

بعد صدور القرار رقم ٢٤٢، فسر القادة الاسرائيليون مبادىء القرار كما يلي: "انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من المناطق المحتلة في النزاع الاخير الى حدود (جديدة) آمنة ومحددة". مقابل "انهاء جميع الادعاءات او التصريحات العدائية (من الدول العربية) واحترام سيادة واستقلال... كل دولة في المنطقة (بما فيها اسرائيل) وحقوقهم في العيش بسلام".

ورغم اعلانات اسرائيل المتكررة عن رغبتها في اقامة علاقات سلام مع جيرانها العرب، صرح القادة الاسرائيليون امثال اشكول وخليفته في رئاسة الوزراء غولدا مائير، منذ مطلع عام ١٩٦٩، بأن اسرائيل لن تتخلى عن الجولان (أو شرقي القدس، وقطاع غزة، وشرم الشيخ). أما وزير الدفاع، موشي دايان، بطل حرب ١٩٦٧، فقد كان السباق في الاعلان عن عدم جاهزية القيادة السورية لاقامة سلام مع اسرائيل، بغض النظر عن موضوع الجولان؛ وعلى عكس الاردن ومصر، فان سوريا لم تفرق بين تحرير فلسطين والانسحاب من الجولان.

في عام ١٩٦٨، طالب كل من يغال آلون وزير العمل، واسرائيل غاليلي الوزير بلا حقيبة وهما من نشيطي حزب أحدوت عبودا، بضم الجولان الى اسرائيل. كما سهلا، في أواخر عام ١٩٦٧ ، عملية اقامة مستوطنتين اسرائيليتين في تلك المرتفعات. وعلى الرغم من اعتراض الحكومة الاسرائيلية ، في حينه، على موضوع الضم، الا انها وافقت على بناء مستوطنات جديدة والدفاع عن السيطرة الاسرائيلية على تلك المنطقة الى اقصى حد.

لقد نبعت هذه المواقف تجاه الجولان، من اعتبارات امنية واستراتيجية، كما دعمتها الولايات المتحدة، بسبب استمرار العداء السوري قولا وفعلا، اضافة الى الاعتبارات المحلية.

بالتأكيد، فان كلا من ادارتي جونسون ونكسون، اعترفتا بالمتطلبات

الاسرائيلية الامنية في هضبة الجولان، مما دفعهما الى توفير دعم اسرائيل في سياستها نحو هذه المنطقة.

فقد اعلنت وزارة الخارجية الامريكية في ٢٥ تشرين اول ١٩٦٧ عن نيتها تزويد اسرائيل بثمانية واربعين طائرة من نوع (سكاي هوك آي -٤). وفي كانون الثاني ١٩٦٨ تخلى الامريكيون عن حظر تسليح اسرائيل (والاردن)، فأرسلوا خمسين طائرة فانتوم اف- ٤ متطورة .

وقد كانت صفقة الاسلحة الأخيرة مرتبطة بالانسحاب من سيناء، كجزء من اتفاق السلام المصري- الاسرائيلي. اما الجولان وسوريا فلم يتم ذكرهما في سياق هذه الاتفاقية (وللحقيقة فان صفقة طائرات الفانتوم لم تؤثر جديا على السياسة الاسرائيلية تجاه سيناء).

لقد توقعت واشنطن، ان تنسحب اسرائيل من غالبية الاراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان، مع تعديلات حدودية بسيطة، مقابل السلام.

ففي أيار ١٩٦٨، مثلا، حذر وكيل وزارة الخارجية الامريكية، روستو، اسرائيل، من التشدد في موضوع المباحثات المباشرة، وأشار الى هذه النقطة قائلا: "لقد شعرنا أن اي اتفاق بين اسرائيل والعرب، في هذا الوقت، يجب ان ينبع من اطراف النزاع انفسهم".

ومع ذلك، فقد استأنفت الولايات المتحدة ضغوطها وجهودها، للتوصل الى تسوية سلمية بين اسرائيل والدول العربية خلال عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ في فترة حكم نيكسون (خطة روجرز)، وقد توجهت أكثر الجهود نحو مصر والأردن، بينما تركت سوريا خارج نطاق هذه المحاولات.

واشنطن التي اعتبرت سوريا دولة عدائية وخطيرة، لم تكن لتعاون دمشق على استعادة الجولان، وذلك لم يكن بسبب الرفض السوري لقرار الامم المتحدة ٢٤٢، وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٧، وتقوية

علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي فحسب، بل أيضا لرفضها مبادرة (روجرز) الساعية الى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، كما أن سوريا أرسلت قواتها لغزو الأردن في محاولة لمساعدة الجماعات الفلسطينية الساعية الى الاطاحة بالنظام الاردني، وقد وصف الرئيس نيكسون هذا الغزو كما يلي: "شكلت سوريا الخطر الأكبر على السلام العالمي منذ أن تولت هذه الادارة مهامها". ووافق نيكسون على خطة امريكية- اسرائيلية تقضي بتنفيذ هجوم جوي وأرضي ضد القوات السورية الغازية، وكان هذا التهديد بالتدخل العسكري المنقذ للنظام الاردني، كما قدم الرئيس الامريكي خلال هذه الازمة ٥٠٠ مليون دولار مساعدة عسكرية لاسرائيل ووافق على ارسال ١٨ طائرة من نوع اف-٤.

واضافة الى توفير المساعدة، خصوصا الاسلحة، تابع الامريكيون جهودهم من خلال مندوب الامم المتحدة، (يار ينغ)، للتوصل الى تسويات سياسية خطوة خطوة بين اسرائيل ومصر والأردن، بينما تجاهلوا السوريين والفلسطينيين، الذين رفضوا أي مفاوضات سياسية مع اسرائيل.

مع نهاية عام ١٩٧٠، استغلت اسرائيل الدعم السياسي والعسكري الامريكي، والدعم الجماهيري اليهودي الكبير، لاعلان ضم الجولان واعتبارها جزءا من اسرائيل، كما واصلت في تشجيع بناء المزيد من المستوطنات اليهودية هناك.

من المؤكد أن هذا الموقف، كان نتيجة لاستمرار المواقف السورية العدائية. اضافة الى رفضها المتواصل للقرار ٢٤٢، والتصريحات العدائية المناهضة لاسرائيل، كما أن سوريا أدارت وشجعت العمليات الفدائية، ضد اسرائيل ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠، بينما بدأت بالتحضير لحرب جديدة، بمساعدة قوية من الاتحاد السوفياتي. في حين اضطهدت الحكومة السورية المجتمع اليهودي، في بلادها، كما احتجزت اسرائيليين اختطفهما فدائيون فلسطينيون على متن طائرة

تابعة لشركة خطوط الطيران العالمية الامريكية في تشرين الثاني ١٩٦٩، اضافة الى طيارين اسرائيليين تم اسقاط طائرتيهما في حزيران ١٩٧٠.

بلغ العداء الاسرائيلي لسوريا (وعملائها الفلسطينيين) درجة كبيرة، جعلت حتى ذلك الدبلوماسي المحنك البليغ، آبا ايبان، يستخدم لغة عنيفة جدا ضد النشاطات التي ترعاها دمشق. وخلال نقاش للكنيست في ٢٥ شباط ١٩٦٩، حول زيادة العمليات الارهابية المدعومة من سوريا، حمّل ايبان دمشق مسؤولية تلك الغارات، التي شنتها طائرات حربية اسرائيلية على مخيمات الفدائيين في سوريا.

في عدائهم لسوريا، لم يميز القادة الاسرائيليون، حسب قول دايان نفسه، بين "القيادة الحالية في دمشق... التي يرأسها البعثيون، وبين القيادة السورية الاخرى التي ستتولى الحكم غدا"؛ وعندما تولى حافظ الاسد القيادة في دمشق، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠، اعتبرت مائير، هذا الحدث، اشارة الى ضعف وصراع داخلي في سوريا. لقد أدركت ان ما حدث كان انعكاسا لأكثر من صراع على السلطة، "بل انه نقاش حاد بين الاتجاهات السياسية المختلفة فيما يتعلق بأعمال الفدائيين الفلسطينيين وخطط المغامرين الآخرين".

ولكن، لم يتمكن موشي دايان أو غولدا مائير، أو أي قيادي اسرائيلي آخر، من ادراك التغير في الاستراتيجية السورية نحو اسرائيل، تحت قيادة حافظ الاسد (ولا التحول الجذري في السياسة المصرية بقيادة السادات)، بمعنى: ميل الاسد الى قبول مبادىء التسوية السلمية (قرار ٢٤٢) وفي ذات الوقت افكاره، التي تتجه نحو اثارة حرب اخرى ضد اسرائيل.

الاسد وجديد: الاستمرار والتغيير في المواقف السورية

كما سبق وأشرنا، سار النظام البعثي في دمشق، على النقيض من

حكومات مصر والاردن واسرائيل، حيث رفض لسنوات عديدة قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، الداعي الى حل سلمي للصراع العربي- الاسرائيلي، والى انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من المناطق التي تم احتلالها خلال حرب ١٩٦٧. اما الساسة السوريون، فقد تمسكوا بعدائية ضارية لاسرائيل والصهيونية وحتى اليهودية، وشنوا حملات اعلامية تصف اسرائيل بالعنصرية وفقدان الشرعية والامبريالية والتوسعية، والهادفة الى تدمير العرب والسيطرة على العالم الغربي. وواصل القادة السوريون اعلان التزامهم بشن حرب اخرى ضد اسرائيل وتحرير المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٦٧، وكل فلسطين، وتدمير الدولة الاسرائيلية. لقد اعتبر القادة البعثيون المتطرفون ان هذه الحرب يجب ان يتم شنها، عن طريق المنظمات الفدائية، وبدعم من سوريا. لذا ، واضافة الى دعم منظمة فتح(التي انضمت الى منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٨ بقيادة ياسر عرفات) ومنظمات فلسطينية اخرى، بالاسلحة والتدريب، وتوفير المأوى، قام النظام البعثي، بتشكيل منظمة فدائية باسم "الصاعقة" اعضاؤها فلسطينيون من سوريا ولبنان والاردن، بقيادة ضباط سوريين. وبتشجيع وتوجيه سوريين، شنت الجماعات الفدائية المختلفة في نهايات الستينيات عدة عمليات مسلحة داخل اسرائيل والاردن وغزة والضفة الغربية والجولان، انطلاقا من الاراضي اللبنانية والاردنية والسورية. ومنذ اواسط عام ١٩٦٩ قامت القوات السورية بمهاجمة مواقع اسرائيلية في الجولان بين فترة واخرى.

انتقمت اسرائيل جزئيا بالغارات الارضية، ولكنها اعتمدت اكثر، على الهجمات الجوية، ضد قواعد الفدائيين في سوريا ولبنان، وعندما تواجهت القوات الجوية السورية والاسرائيلية، اسقطت الطائرات الاسرائيلية عدة مقاتلات سورية، مثلا، طائرة ميج- ٢١ في شباط ١٩٦٩، وطائرة ميج - ١٧ في ٢٤ شباط ١٩٦٩، وسبع طائرات ميج -٢١ في تموز ١٩٦٩، وطائرتي ميج- ١٧، وطائرة

ميج -٢١ في ١٧ كانون اول ١٩٦٩. وفي آب ١٩٦٩، اطلقت المدافع السورية قذائفها للمرة الاولى منذ عام ١٩٦٧ على المواقع الاسرائيلية في الجولان.

في الثاني من نيسان ١٩٧٠، ردت إسرائيل ثانية على العمليات الفدائية المنطلقة من الحدود السورية، واسقطت ثلاث طائرات ميج- ٢١. وفي الثامن، والرابع والعشرين من حزيران، هاجمت القوات السورية، المواقع الاسرائيلية، في الجولان، فقام الجيش الاسرائيلي بمهاجمة مواقع تابعة للجيش السوري كانتقام، وفي ٢٦ حزيران ١٩٧٠، جرح وقتل مئات الجنود السوريين، وأسر ٣٨ آخرون، واسقطت أربع طائرات ميج.

الغارات الاسرائيلية الجوية على المواقع السورية، واسقاط طائرات الميج، اضافة الى الاستراتيجية العسكرية السورية والعمليات المسلحة ضد اسرائيل، ساهمت في تأجيج الصراع على السلطة في دمشق بين صلاح جديد، بمساعدة من الرئيس الأتاسي، ورئيس الوزراء زعيّن، ووزير الخارجية ماخوس، ودعم من حزب البعث، في تصوير الصراع مع اسرائيل كحرب تحرير شعبية، ودعم "الكفاح المسلح الفلسطيني". اما الجيش السوري فقد سعى جديد الى الحفاظ على ايديولوجيته البعثية، فيما أعطى الاولوية في النفقات لدعم التطوير الاقتصادي-الاجتماعي. أما الأسد، وزير الدفاع، وقائد القوات الجوية، فقد طالب باعطاء الاولوية لتعزيز القدرات العسكرية، على حساب التطوير الاقتصادي، بهدف بناء جيش نظامي قوي.

وفيما تساءل عن فاعلية دور الفدائيين الفلسطينيين في الصراع ضد اسرائيل، أصر الأسد على ضرورة وضعهم تحت ادارة صارمة للجيش، حتى لا تجد اسرائيل ذريعة لمهاجمة المواقع السورية.

وعلى عكس جديد، الذي انكر ادوار معظم الدول العربية في الصراع المسلح ضد اسرائيل، بسبب ما وصفه بالأنظمة الرجعية، والانهزامية، والمرتدة،

سعى الأسد الى بناء علاقات تعاون مع الدول العربية الاخرى بغض النظر عن دور انظمتها في الصراع ضد اسرائيل .

اشترك الاسد وجديد في تفضيل مراقبة المنظمات الفدائية الفلسطينية في سوريا، غير أن الصراع بين الرجلين منعهما من التوصل الى تطبيق نظريتهما. فيما استمرت محاولات دمشق، حتى مطلع عام ١٩٦٩، لتقليص عمليات الفدائيين، التي كانت تنطلق من الحدود مع الجولان لتتجنب الردود الانتقامية الاسرائيلية، بينما دعّم الجيش السوري، نظامه الدفاعي، في تلك المنطقة. ولكن، خلال عام ١٩٦٩، وعلى الجبهة المقابلة لحرب الاستنزاف الاسرائيلية- المصرية على طول منطقة قناة السويس، شجع نظام "جديد" المجموعات الفدائية، وخصوصا فتح- منظمة التحرير الفلسطينية والصاعقة، على تنفيذ عمليات ضد اسرائيل. أما الأسد، الذي كان أكثر تحفظا نحو الفدائيين، فقد وضع عام ١٩٦٨ القوات الفلسطينية المسلحة تحت قيادته، كوزير للدفاع، بهدف الحد من هيمنة "جديد" على تلك القوات وخصوصا الصاعقة.

وفي مطلع أيار ١٩٦٩، أصدر الأسد قراراً خاصا ينظم بموجبه أسلوب مراقبة نشاطات القوات الفدائية المختلفة.

وفوق كل ما سبق، استغل الأسد الغارات الاسرائيلية الانتقامية ضد مخيمات الفدائيين في سوريا، لاضعاف الثقة بصلاح جديد، تمهيدا لازاحته عن السلطة. لذا فقد نفذ الأسد انقلابا مصغرا ضد جديد في ٢٥ شباط ١٩٦٩ بعد يوم واحد من الغارة الاسرائيلية على قواعد الفدائيين في الحمة وميسلون (قرب دمشق)، حيث استولت وحدات من الجيش على اهم المباني في دمشق، بما فيها مكاتب حزب البعث، ومراكز الاعلام السورية. ورغم فشله في ازاحة جديد، الا ان الاسد استمر في جهوده للاستيلاء على السلطة في دمشق، مستغلا السياسة السورية تجاه اسرائيل، كدافع (او ذريعة).

ففي آذار ١٩٦٩ أجبر الأسد المجتمعين في المؤتمر الاقليمي الطارىء على تبني قرارات معينة تتوافق مع استراتيجيته وتتناقض مع استراتيجية جديد، وتتضمن القرارات التي تم اتخاذها استئناف الجهود لتشكيل قيادة شرقية (مع الاردن والعراق) للتنسيق بين الجبهة السورية والجبهات العربية الاخرى، لتحقيق وحدة مع الدول العربية النامية، بهدف توحيد الجهود في الصراع ضد اسرائيل.

وفي ايلول ١٩٧٠، اتخذ الأسد خطوة اخرى للتشكيك في منافسه، الذي كان لا يزال في الحكم. فقد استنكر الاسد بصفته وزيرا للدفاع وقائدا للقوات الجوية، التغطية الجوية التي قدمها جديد للوحدات المسلحة الفلسطينية المناهضة للنظام الاردني، ادراكا منه للخطر الذي تشكله اسرائيل على القوات السورية المشاركة في التغطية. وربما لم يكن يرغب ايضا، في تحويل انظار الملك الحسين الذي يقود دولة مواجهة ذات اهمية استراتيجية، عن دوره في المواجهة ضد اسرائيل.

اما الحدث الاخر المهم الذي اعطى الاسد ذريعة اخرى للتخلص من جديد، فقد كانت موت الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٢٨ ايلول ١٩٧٠. فهذا الحدث زاد احتمالية سقوط سوريا في وجه اسرائيل، حيث كان عبدالناصر قد التزم بالدفاع عن سوريا في حالة شن هجوم جدي عليها من جانب اسرائيل. اضافة الى ذلك، قام الرئيس المصري الجديد ، انور السادات، اثر توليه منصبه بفترة قصيرة، باقامة اتحاد فيدرالي مع كل من ليبيا والسودان، والذي كان الاسد- ولكن ليس جديد- متلهفا للانضمام اليه، بغية دعم الموقف الاستراتيجي السوري، في وجه التفوق العسكري الاسرائيلي.

واخيرا، قام الاسد باعتقال صلاح جديد وقادة كبار آخرين من حزب البعث، وتولى السلطة في دمشق اثر انقلاب ابيض في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠.

استراتيجية الاسد الجديدة نحو اسرائيل

اول قرارات حافظ الاسد، التي اصدرها بعد يوم واحد من توليه السلطة، في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٠، كان الانضمام الى الاتحاد الفيدرالي للجمهوريات العربية، الذي يضم مصر وليبيا، بهدف تحقيق ما دعاه "الوحدة العربية الشاملة من المحيط الى الخليج"، لمواجهة الكيان الصهيوني "العدواني والعنصري"، وتحرير الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتخليص كل فلسطين.

وهذه التصريحات بالتأكيد لا تخرج عن خط سابقيه، من الزعماء المناهضين للصهيونية ولاسرائيل. فمن الواضح، ان الاسد عكس المبادىء الايدولوجية لحزب البعث، من خلال اقواله هذه، بقصد حشد دعم حزبه وتعزيز زعامته له. وربما كانت تصريحات الاسد تلك مرتكزة الى قناعاته الشخصية المناهضة للصهيونية، ومشاعرة الغاضبة بسبب الهزيمة النكراء، التي منيت بها بلاده على يد اسرائيل، عام ١٩٦٧، عندما كان وزيرا للدفاع.

وقد نذر الاسد نفسه عام ١٩٦٧، لتحضير جيشه لحرب اخرى ضد اسرائيل، بهدف تحرير الجولان وفلسطين، ومداواة كبريائه الجريحة.

غير انه، على عكس صلاح جديد، الذي رفض اي نوع من التحركات الدبلوماسية والسياسية، كوسيلة لحل الصراع ضد اسرائيل، لم يستبعد الاسد الذي يتصف بالواقعية، هذا النوع من الوسائل. ورغم اعادة تأكيد المؤتمرين الحزبيين البعثيين اللذين عقدا في تموز، وكانون الاول ١٩٧٠ على رفض القرار ٢٤٢، الا ان الاسد، عاد والمح في شباط ١٩٧١، الى قبوله لهذا القرار ثم اعلن في آذار ١٩٧٢، للمرة الاولى، عن عدم معارضته لتطبيق قرار الامم المتحدة ٢٤٢، مشددا، على ضرورة انسحاب اسرائيل من المناطق والاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، واعترافها بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني.

ان ما كان يدور في ذهن الاسد، لدى تبنيه هذه الخطوة الدبلوماسية الجديدة، يتضح من خلال لقاء اجرى معه في آذار ١٩٧١:

"النشاطات السياسية قد تسهل الطريق للحملة العسكرية... فاحيانا تكون السياسة ضرورية لدعم الجهود العسكرية، مثلا، لكسب الوقت، او لحشد التعاطف الشعبي العالمي".

وحقيقة الامر، ان الاسد لم يؤمن في تلك المرحلة، بالتسوية السياسية-الدبلوماسية مع اسرائيل، فيما يتعلق بالجولان، او بالقضية الفلسطينية. فقد آمن بأن القوة العسكرية السورية ستحسم الصراع مع اسرائيل، ما دامت الاخيرة قد عارضت التسوية السياسية برفضها الانسحاب من المناطق العربية المحتلة.

وشدد الاسد، على اصراره متابعة القتال الى جانب الشعب الفلسطيني حتى لو انسحبت اسرائيل من الجولان وسيناء، من منطلق، ان القضية الفلسطينية ترتبط بكل العرب.

ولم تقتصر جهود الاسد منذ توليه السلطة على تطوير جيشه بمساعدة الاتحاد السوفياتي الكبيرة، لشن حرب اخرى على اسرائيل، ولكنه قام ايضا بتحفيز الشعب السوري لهذه الحرب، سواء عن طريق الخطابات او وسائل الاعلام. وفي نفس الوقت، سعى لتشكيل اتحاد عسكري مع مصر، الدولة العربية الاقوى، كما حاول الحصول على دعم اقتصادي من دول عربية اخرى، بغض النظر عن اتجاهات انظمتها.

التحضير للحرب

كرئيس لمجلس الوزراء، ووزير للدفاع خلال عام ١٩٧٠، وكرئيس للجمهورية منذ عام ١٩٧١ استمر الاسد في القاء خطابات عنيفة مناهضة لاسرائيل، كما اصدر تعليماته لوسائل الاعلام السورية، لشن حملة عشواء لدعم نهجه هذا، ولم يكن هذا كله، مجرد سير على ايدولوجية حزب البعث، وانما ايضا لكسب احترام الشعب السوري، وتحييد المعارضة الاسلامية، وتحضير معنويات

الشعب والجيش للحرب. لذا صور الاسد ومعاونوه اسرائيل، كامتداد للصهيونية العالمية والامبريالية كما وصفوها بالعنصرية والاستعمارية والعدوانية ولقبوها بالنازية الجديدة، والسرطان الخطر الذي يهدد العالم العربي وحضارته. أي أن الصراع ضد اسرائيل، كان امرا محتوما. وحسب الاسد نفسه: "انها مواجهة قدرية، ومسألة حياة او موت، وقضية وجود". ولكن، على عكس الاقوال المناهضة لليهودية والسامية، التي كانت تصدر عن الساسة والكتاب السوريين في مرحلة حكم صلاح جديد مثل "اليهود يسعون للسيطرة على العالم" و "اليهودية لا تنفصل عن الصهيونية" وتعبيرات اخرى عديدة بنيت على "بروتوكولات حكماء صهيون"، أبدى الأسد قناعات مختلفة، اذ ميز بين اليهودية والصهيونية: "نحن لا نكره اليهودية كدين، ولكننا نكره الصهيونية كحركة استعمارية عدوانية." كما اختلف الأسد عن جديد، الذي وظف المصطلحات السوفياتية-الماركسية في الطروحات المناهضة للصهيونية، حيث اعتمد الأسد بدلا من ذلك، على تصوير موسكو كحليف استراتيجي وسياسي كبير، غير انه تحاشى التشديد على الروابط الايدولوجية مع الاتحاد السوفياتي.

فقد اظهر الأسد معارضته، منذ عام ١٩٦٦ لخلق روابط ايدولوجية، بين جزب البعث وموسكو، والتي كان يشجعها جديد بارتباطه بالحزب الشيوعي السوري . كما أبدى الأسد امتعاضا من الاعتماد السوري الكبير على الاتحاد السوفياتي ومن دعم موسكو لصلاح جديد، خلال صراعهما على السلطة، ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠.

لذا، فقد بدأ الأسد عام ١٩٦٩، بالعمل على بناء علاقات مع الاتحاد السوفياتي على قواعد عملية، متحررة من العقائدية والتذبذب المرحلي في العلاقات بين البلدين. واستغلال موسكو لبناء الترسانة العسكرية للجيش الحديث، الذي يخطط لتشكيله، من خلال علاقات سياسية منطقية .

خلال الاعوام من ١٩٥٥ وحتى ١٩٦٧ زود الاتحاد السوفياتي سوريا، بمساعدات عسكرية تقدر بمبلغ ٣٢٧ مليون دولار (اضافة الى ٢٣٤ مليون دولار كمساعدة اقتصادية). ونظرا للمساعدة العسكرية الامريكية الضخمة لاسرائيل، سعى الاسد بجدية، منذ وصوله الى السلطة الى زيادة مستوى المساعدات السوفياتية، بينما رصد الجزء الاكبر من الميزانية السنوية السورية لبناء الجيش. ولهذا، فقد خصص ٧٠٪ من ميزانية عام ١٩٧١ للجيش، وبدأ بتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، مستهلا جهوده بزيارة الى موسكو في شباط ١٩٧١. اتفق خلالها مع مضيفيه على الاستمرار في بناء العلاقات الخاصة بين البلدين، وفتح حقبة جديدة من التعاون الوثيق بين موسكو ودمشق ، فاستمر تدفق الاسلحة السوفياتية الى سوريا بانتظام حسب اتفاقيات وقعها الأسد خلال زيارته الثانية لموسكو في تموز من ذلك العام، بصفته رئيسا للجمهورية هذه المرة. وقد تضمنت هذه الصفقة طائرات مقاتلة من نوع ميغ- ٢١، وصواريخ سام- ٢ المضادة للطائرات، و"صواريخ فروغ"، كما شملت الصفقة ارسال حوالي ثلاثة آلاف خبير اسلحة سوفياتي.

واستمر شحن الأسلحة السوفياتية الى سوريا خلال ربيع وصيف عام ١٩٧٣، حيث احتوت تلك الشحنات على طائرات حديثة ، ودبابات ت -٦٢ وصواريخ سام - ٦ المضادة للطائرات.كما تسلمت سوريا عشية حرب اكتوبر (تشرين) ١٩٧٣، ٢٠٠٠ دبابة و ٣٣٠ طائرة مقاتلة سوفياتية.

ولكن الأسد ظل غير مكتف بمعاونة السوفيات له في بناء جيشه. فقد كان يحتاج لشن حرب فاعلة ضد اسرائيل، بمساعدة وتعاون عسكري مع مصر كما كان يحتاج الى درجة معينة من التعاون مع كل من الاردن ولبنان، فيما استمرت الخلافات قائمة مع العراق . فبعد استيلائه على السلطة بعشرة أيام، وقع الأسد في القاهرة على اتفاق عسكري مع مصر، من منطلق معرفته التامة بأن

تنسيق جبهة استراتيجية ثنائية مع مصر، ضرورية، لتحقيق حملة عسكرية ناجحة.

وبحلول عام ١٩٧١ بدأ الأسد والسادات التخطيط بسرية لاستراتيجيتهما المشتركة، وفي نهاية نفس العام، تم تعيين وزير الحربية المصري اللواء صادق قائدا أعلى للجيشين ، كما توصل الطرفان الى اتفاق استراتيجي موحد لمواجهة اسرائيل.

اسرائيل والطريق الى حرب ١٩٧٣

حظيت عملية بناء الترسانة العسكرية السورية الحثيثة بمتابعة اسرائيلية أثارت قلق الحكومة. وأكثر ما أثار حفيظة حكومة اسرائيل ، هو زيادة عمليات المنظمات الفدائية الفلسطينية ، التي تعمل انطلاقا من سوريا ولبنان. فاثر القضاء على قواعدهم في الاردن في ايلول ١٩٧٠، اعتبر الفدائيون الفلسطينيون، سوريا ، قاعدة استراتيجية بديلة، فيما كرر الأسد باستمرار ، شعار فتح القائل "سوريا الرئة التي يتنفس من خلالها النشاط الفلسطيني".

فبعد كارثة أيلول ١٩٧٠، انتقلت معظم القوات الفلسطينية النظامية وشبه النظامية، الى سوريا، حيث قيادات فتح، وشبكات التدريب والادارة. فاضافة الى قوات الصاعقة، تركزت كل وحدات منظمة التحرير الفلسطينية في سوريا، كما بدأت عملية شحن الاسلحة والمعدات الى القواعد الفدائية المنشأة حديثا في جنوب لبنان، والتي غدت المركز الرئيس لانطلاق العمليات ضد اسرائيل ، خلال اوائل الستينيات . ولهذا ، وبرغم الخلافات المرحلية التي نجمت عن محاولات الأسد للسيطرة على الفدائيين، تم تحقيق مستوى من التعاون في تلك الفترة، بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية-فتح، مما دعا فتح الى الاعلان في ايار ١٩٧٣ أن "الطبيعة الوحدوية القومية للنظام السوري تؤكد العلاقات الوطيدة بين سوريا والمقاومة الفلسطينية. وسوريا هي الشريك الرئيسي الفاعل في الصراع العربي ضد العدو الصهيوني".

قام الفدائيون الفلسطينيون خلال الأعوام ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٣ بعدة

عمليات ضد أهداف اسرائيلية في عدة بلدان، انطلاقا من سوريا ولبنان والأردن. وقد كانت دمشق وراء العديد منها، فيما أدت عمليات القصف بالمدفعية والطيران السوري للمواقع الاسرائيلية في الجولان، الى ردود أفعال انتقامية لاسرائيل في سوريا. وقد كان العديد من تلك الهجمات الاسرائيلية موجها ضد القواعد الفدائية اضافة الى الجيش السوري والمواقع الاقتصادية في سوريا ولبنان، كما تم اسقاط طائرات سورية مقاتلة. واشتدت حدة الغارات الاسرائيلية- والردود السورية- بشكل خاص، اثر قتل الفريق الاولومبي الاسرائيلي في ميونخ بتاريخ ٥ ايلول ١٩٧٢؛ فمثلا ، قامت طائرات اسرائيلية في ٩ أيلول، وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٢، باسقاط طائرات ميج اسرائيلية. وفي ٨ كانون الثاني ١٩٧٣ هاجمت القوات الجوية الاسرائيلية مواقع عسكرية ومدنية في اللاذقية وطرطوس شمال- غرب سوريا، فقتلت ٤٠٠-٥٠٠ جندي ومدني سوري.

أهداف هذه السياسة الاسرائيلية الانتقامية تركزت على اجبار دمشق وقف أو تقويض العمليات الفدائية، وقد نجحت هذه السياسة بالفعل ، مطلع عام ١٩٧٣، عندما أمر الأسد القوات الفلسطينية وقف عملياتها في المناطق التي تحتلها اسرائيل. ومن المحتمل أن تكون اسرائيل قد هدفت من تلك الغارات الى تلقين دمشق درسا، وردعها عن شن حرب، نتيجة للدعم العسكري الضخم الذي يقدمه الاتحاد السوفياتي لها. وفي ذات الوقت، ركن القادة العسكريون الاسرائيليون، وعلى رأسهم موشي دايان، الى التفوق العسكري والاستراتيجي الاسرائيلي- بفضل الأسلحة الأمريكية الحديثة التي وصلتها- الذي أكدته حسابات أشارت الى أن سوريا ومصر ليستا قادرتين على خوض حرب ضد اسرائيل ، لعدة سنوات مقبلة، على الأقل.

حسابات اسرائيل، أو بالأحرى سوء حساباتها، لم تنتج عن الاحساس بالتفوق العسكري على الجانب العربي فحسب، بل أيضا بسبب سوء تقدير

التحركات والنوايا الاسرائيلية. فالحكومة الاسرائيلية لم تأخذ تحضيرات السادات الحربية حتى عام ١٩٧٣، على محمل الجد، فبالرغم من توعده بأن عام ١٩٧١ سيكون عاما حاسما في صراعه مع اسرائيل، الا أن مصر بقيت حتى أواسط عام ١٩٧٢ مشلولة عسكريا. وفي تموز ١٩٧٢، قام السادات بطرد أكثر من ١٥٠٠٠ خبير عسكري سوفياتي من مصر، بحجة أن موسكو توقفت عن دعم المصالح المصرية .

أما رئيسة الوزراء الاسرائيلية، غولدا مائير، فقد اعتبرت هذه الخطوة، تحديدا ، اشارة الى قرب ساعة التغييرات ، ودعت مصر الى دخول مفاوضات مع اسرائيل وبذل جهد حقيقي للوصول الى اتفاقية وحل، فيما قال دايان أن انسحاب القوات السوفياتية من مصر سيمكن اسرائيل من تعديل انتشار قواتها على طول قناة السويس، وتخفيض مستوى استدعائها لقوات الاحتياط.

السادات بدوره، رد على نداء مائير بقوله "انها نفس النغمة القديمة"، وقال في لقاء مع صحيفة النيوزويك بتاريخ ٣١ تموز ١٩٧٢، أن المصالح الأمريكية في العالم العربي "ستصبح قريبا جزءا من معركة لتحرير أرضنا". وقد صعدت مصر وسوريا تحضيراتهما العسكرية للحرب، منذ خريف عام ١٩٧٢، اثر محادثات الأسد في موسكو التي سعى خلالها لرأب الصدع في العلاقات السوفياتية-المصرية، مما رفع مستوى المساعدات العسكرية السوفياتية الى كل من مصر وسوريا حتى عام ١٩٧٣، حيث تم تزويدهما بصواريخ سام-٦ وسكود، ودبابات مقاتلة حديثة نوع ت-٦٢.

وتم تعيين وزير الحربية المصري الجديد اللواء اسماعيل، في أواخر كانون الثاني ١٩٧٣، قائدا عاما للجبهات المصرية والسورية والأردنية، بناء على قرار مجلس الدفاع العربي المشترك، الذي انعقد في القاهرة، لرسم خطة لعمل عسكري مشترك ضد اسرائيل. وبعد اسبوعين أعلن السادات عن الميزانية الحربية المصرية

المعدة لاستئناف الحرب ضد اسرائيل (في السويس والجولان). وكان الأسد قد صرح قبل ذلك في حديث مع صحفي هندي أجراه في أواسط كانون أول ١٩٧٢، قائلا أنه ما لم يتم التوصل الى تسوية سياسية خلال ستة أشهر فستكون الحرب حتمية.

وأوردت صحيفة الصياد الأسبوعية اللبنانية في تقرير لها من دمشق في أواسط آذار ١٩٧٢ معلومات عن عمليات تدريب عسكري مكثفة، وتحضيرات للمدنيين، استعدادا لوقوع حرب جديدة. كما أشارت الصحافة اللبنانية الى أن، الملك الحسين عاهل الأردن بعث برسالة سرية الى ضباط جيشه يخبرهم باستعدادات دول عربية لمهاجمة اسرائيل. وفي نفس الفترة، تلقت الحكومة الاسرائيلية عدة رسائل تحذر من نية مصر مهاجمة اسرائيل في ١٥ أيار ١٩٧٣. مما دعا اسرائيل الى القيام بحشد جزئي لجيشها، غير أنها عادت وألغته أواسط شهر آب من نفس العام. وحذر القادة الاسرائيليون السادات، من مغبة شن حرب جديدة ضد اسرائيل، مؤكدين أن نتائجها ستكون معاناة أكبر من تلك التي عانتها مصر عام ١٩٦٧، حيث أن اسرائيل هي القوية، بينما الجيش المصري في وضع صعب.

واستكمالا للفائدة، لا بد وأن، نقوم ببحث موقف موشي دايان، وزير الدفاع القوي، الذي وجه السياسة الاسرائيلية تجاه العالم العربي في تلك المرحلة الحرجة. وبناء على أقواله شخصيا، كانت قناعاته أن مصر وسوريا لن تستسلما في وجه الاحتلال الاسرائيلي لسيناء والجولان، وأنهما ستستأنفان، ان عاجلا أم آجلا، الحرب ضد اسرائيل. وقد كانت استراتيجيته لمنع وقوع حرب هي التوصل الى اتفاق مع مصر، حتى ولو على قاعدة جزئية، لتقليل دوافعها للقتال ، ولعزل سوريا، من منطلق أن سوريا لن تذهب الى الحرب دون مصر.

وكان دايان قد اقترح في آب ١٩٧٠، انسحابا من طرف واحد من منطقة

قناة السويس لتمكين مصر من فتح القناة، أمام الحركة البحرية، واعادة بناء البلدات المدمرة في تلك المنطقة. ورغم رفض اقتراحه من قبل غولدا مائير، الا ان دايان عاد في آب ١٩٧٢ الى القول أن اسرائيل جاهزة لتحقيق "سلام على مراحل" مع مصر، وفي تشرين الثاني ١٩٧٢ وآذار ١٩٧٣ قال: ان اسرائيل جاهزة للتفاوض على "معاهدة سلام كاملة، أو مؤقتة، أو جزئية أو أي نوع من الاتفاقيات".

ورغم كل ذلك، فقد أصر دايان على تقديراته، بأنه ان لم يتم التوصل لاتفاق سياسي فان الحرب ستقع، لذا فعلى الجيش الاسرائيلي أن يكون متأهبا للأمر، غير أن، دايان (وقادة عسكريين آخرين) استمروا في التعامل مع الوضع وكأن الحرب لن تقع، بسبب التفوق العسكري الاسرائيلي، الذي اعتبروه رادعا كافيا للعرب.

وقال دايان في لقاء عام عقد بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٧٣: "مرت حتى الان ست سنوات على حرب الأيام الستة، ونحن نتحدث الآن عن ما بعد السنوات الأربع القادمة. لقد اعتدنا خوض حرب أيام ستة كل عشر سنوات".

ويبدو أن دايان لم يغير توقعاته حتى منتصف أيلول من عام ١٩٧٣، رغم التحضيرات العسكرية السورية والمصرية في تلك الفترة، ووصول المزيد من الأسلحة السوفياتية الى هذين البلدين، اضافة الى وصول فرقة مقاتلة مغربية ثانية تضم ألف فرد الى سوريا في تموز ١٩٧٣، بعد أن كانت الفرقة الأولى قد وصلت في آذار من نفس العام.

وفي آب ١٩٧٣ عقد القادة العسكريون السوريون والمصريون اجتماعين سريين أولهما في الاسكندرية بمصر، والثاني في بلودان بسوريا، لمراجعة الخطة الحربية النهائية. وفي نفس الفترة، هاجم الأسد، والقادة البعثيون والاسلاميون اسرائيل بقوة، قائلين بأنهم قريبا سيشنون حربا ضد "العدو الصهيوني". كما قام

امام الجامع الكبير في دمشق بالقاء موعظة بتاريخ ٦ ايلول ١٩٧٣ دعا خلالها الى الجهاد ضد اسرائيل، وفي ٢٢ أيلول أوردت صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون أن مصر أعلمت الفلسطينيين، باحتمال تنفيذها لعملية عسكرية واسعة النطاق على طول قناة السويس.

ورغم كل ما ذكر، الا ان المخابرات الاسرائيلية والأمريكية لم تتصور وجود تعاون بين مصر وسوريا لمهاجمة اسرائيل. فقد علل كل من رئيس الأركان ورئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيليين، النشاطات العسكرية المصرية على طول قناة السويس. بأنها تدريبات فحسب، أما انتشار الجيش السوري، فقد وصفوه بانه "بسيط". غير أن شيئا من القلق بدأ يساور موشي دايان، وزير الدفاع، وقسم الاستخبارات العسكرية المختص بسوريا، وقائد المنطقة الشمالية، من امكانية تنفيذ سوريا لهجوم عنيف على الجولان في منتصف ايلول .

ففي ١٣ أيلول ١٩٧٣، حدث اشتباك عنيف بين طائرات عسكرية سورية وأخرى اسرائيلية، بعد قيام اسرائيل بارسال حملات جوية استكشافية على قواعد تابعة للجيش السوري، ونتج عن هذه المعركة اسقاط ٣٠ طائرة ميج سورية مقابل سقوط طائرة ميراج اسرائيلية واحدة. ونظرا لما حملته هذه المعركة الجوية من اهانة بالغة لسوريا، ولحافظ الأسد شخصيا، فقد توقع القادة العسكريون الاسرائيليون ردا سوريا عنيفا، مما جعلهم يراقبون هذه الجبهة بحرص اكبر. وبالفعل، فقد تابع السوريون تدعيم وتقوية خطوطهم العسكرية على طول خط الجبهة مع اسرائيل بكل السبل . وهذا ما زاد مخاوف القسم السوري في الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، وقيادة المنطقة الشمالية، ودعاهما الى التحذير من احتمال قيام سوريا بتنفيذ هجوم على الجولان، الا أن كل تلك التحذيرات كانت تصب في اطار توقع عملية عسكرية محدودة، وليس هجوما شاملا.

وفيما اتفقت التكهنات الاسرائيلية على استبعاد قيام مصر بمهاجمة

اسرائيل، أثار انتشار القوات السورية قلق موشي دايان من احتمال احتلال جزء من الجولان وبعض المستوطنات اليهودية. فأمر في ٢٦ أيلول بتعزيز سلاحي الدروع والمدفعية في الجولان، وأمر القوات الجوية بالتأهب. غير أنه مع تزايد الاشارات حول عدوان سوري-مصري وشيك ضد اسرائيل، مثل تسارع عمليات مغادرة العائلات الروسية من مصر، الا أن التكهنات الاسرائيلية ظلت حتى الخامس من تشرين الأول، تميل الى استبعاد قيام حرب وبالتالي بقي الاحتياط دون استدعاء، خصوصا أن الاسرائيليين كانوا متأكدين من قدرة الجيش النظامي وحده على هزيمة العرب، ولم يتعد قرار دايان رفع حالة التأهب لدى الجيش في الجولان، وكذا بالنسبة للقوات الجوية. وفضل عدم اتخاذ المزيد من الاجراءات حتى الاجتماع المقبل للحكومة، الذي كان مقررا في السابع من تشرين الأول ١٩٧٣، أي بعد يوم واحد من يوم الغفران، فقد انهت غولدا مائير اجتماع حكومتها يوم الجمعة، في الخامس من تشرين الأول قائلة: "يوم الأحد سنطرح هذه المشكلات أمام أعضاء الحكومة، وأرجوك يا الهي، أن لا نضطر لذلك. بينما سيكون من الجيد أن نتمكن من ارسال الأسد الى كنيس في يوم الغفران".

غير أنه من الواضح أن الأسد لم ينو التلطف بقبول دعوة مائير. فقد كان منشغلا مع السادات سرا في التحضير لعيد غفران لن ينساه اليهود الاسرائيليون أبدا.

والحق أن الأسد والسادات أعدا خطة محكمة لخداع اسرائيل وحملها على الاعتقاد بأن عمليات الانتشار العسكرية السورية الواسعة لم تهدف الى شن هجوم شامل، فيما صمم الانتشار المصري ليبدو كمناورات خريفية اعتيادية، أما تعزيزات الجيش المصري، فقد بدت اجراءات احتياطية تحسبا لهجوم اسرائيلي. لقد ابتلعت الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية الطعم، الذي ربما كانت المعركة الجوية التي حدثت في ١٣ أيلول ١٩٧٣، جزءا منه، حيث هدفت سوريا الى استعراض

النوايا الاسرائيلية العدوانية تجاهها، وخلق تبرير لتعزيز قواتها على طول خط وقف اطلاق النيران.

ورغم أن الأسد والسادات ارتبطا بالعمل على محاربة اسرائيل، الا أن السادات كان في الحقيقة يخدع الرئيس السوري والسوفيات، بجعلهم يصدقون أنه ينوي تنفيذ هجوم أوسع مما كان ينوي حقا، بمعنى أن السادات اتفق مع الأسد على أن يصل الجيش المصري الى معابر سيناء كخطوة أولى يتم بعدها اقتحامها كاملة، بينما كان الرئيس يخطط في الواقع، الى عبور قناة السويس والاستيلاء على الشريط الضيق من أرض الضفة الشرقية للقناة. لقد كانت نية السادات استغلال الضغط السوري العسكري على اسرائيل في منطقة الجولان، في الوقت الذي يقوم فيه الجيش المصري بعبور القناة، كما هدف الرجل الى تحويل أنظار القادة العرب عن الأهداف الحقيقية لهذه الحرب. أما حافظ الأسد فقد كان يسعى الى السيطرة على الجولان (وسيناء) للضغط على اسرائيل للتخلي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أهداف الأسد من هذه الحرب، كانت طموحة جدا، الى الحد الذي جعله يعرض نفسه وبلاده للخطر. فاضافة الى عدم مصداقية السادات في التزاماته (الأمر الذي لم يكن يدركه الأسد بعد)، لم يكن الرئيس السوري يتوقع أي عمل عسكري ضد اسرائيل، من جانب الأردن، ولبنان، والفلسطينيين. وكتحضير لحرب تشرين (أكتوبر)، استأنف الأسد والسادات العلاقات الدبلوماسية مع الأردن، في أيلول ١٩٧٣، والتي كانت قد قطعت عام ١٩٧١.

أما بخصوص لبنان، احدى دول المواجهة العربية، فلم يكن الأسد ينتظر من دولة ضعيفة عسكريا كهذه، أن تقوم بمهاجمة اسرائيل، لكنه كان ينوي استخدام أراضيها لغرضين رئيسيين:

الأول: هو منع أي هجوم اسرائيلي مضاد عبر سهل البقاع اللبناني والطريق

السريع الذي يربط بين بيروت ودمشق؛ والثاني: وضع منظمة التحرير الفلسطينية كحاجز على خط الحدود اللبنانية-الاسرائيلية لشق الجهود الحربية الاسرائيلية وقد طلب الأسد بالفعل من الرئيس اللبناني، في آب ١٩٧٣، الموافقة على تحريك قوات سورية نحو سهل البقاع؛ ولكن كما اتضح فيما بعد، لم يحاول الجيش الاسرائيلي تنفيذ هجومه المضاد خلال حرب تشرين عبر سهل البقاع، كما ثبت أن العمليات الفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل، خلال الحرب غير فعالة.

أخيرا، كان على الأسد أن يأخذ بالحسبان خلال تحضيره للحرب، موقف الاتحاد السوفياتي، حليف سوريا الاستراتيجي الكبير، وممولها التسليحي. فقد كانت موسكو تعلم بوجود تحضيرات حربية سورية ومصرية، كما زودت كلا البلدين بأسلحة حديثة وربما قدمت لهما نصائح عسكرية أيضا. لكن الأسد والسادات لم يعلما موسكو بنيتهما اطلاق الهجوم ضد اسرائيل في السادس من تشرين الأول سوى في اليوم الرابع من ذلك الشهر، حتى يفوتوا على السوفيات أي محاولة للاعتراض على الهجوم.

حرب ١٩٧٣ ونتائجها

بعيدا عن الخوض في تفاصيل حرب تشرين الأول ١٩٧٣، يمكن القول باختصار، أنه للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨، ينجح الجيشان السوري والمصري في مفاجأة القوات الاسرائيلية وهزيمتها، وتكبيدها خسائر فادحة.

قام سلاحا المدرعات والمشاة السوريان بعد ظهر السادس من تشرين الأول بالانقضاض على مرتفعات الجولان وتوقف في اليوم الثامن من نفس الشهر على بعد عدة أميال فقط من الشاطىء الشرقي لبحيرة طبريا ونهر الأردن، كما قام جنود سوريون محمولون على طائرات هليوكبتر بالاستيلاء على موقع اسرائيلي استراتيجي على جبل الحرمون.

من الواضح أن القادة الاسرائيليين كانوا قلقين للغاية، من هذا التهديد

السوري، بسبب قربه من البلدات والقرى اليهودية داخل اسرائيل؛ ولهذا، أشيع بأن موشي دايان، وزير الدفاع، أمر في ٨ تشرين الأول بنشر صواريخ نووية خشية قيام المدرعات السورية باختراق الحدود الدولية. وكذلك، فقد استمرت الطائرات الحربية الاسرائيلية بتنفيذ عمليات عنيفة ضد القوات السورية، فيما عمل سلاح المدرعات الاسرائيلي على صد الهجوم السوري.

وكانتقام من اطلاق سوريا لصواريخ أرض-أرض على قواعد الطيران في شمال اسرائيل، هاجمت القوات الجوية الاسرائيلية اهدافا استراتيجية واقتصادية داخل سوريا. (أشيع بأن دايان رفض اقتراح رئيس الأركان باطلاق صواريخ أرض-أرض ضد دمشق).

وبعد خوض معارك أرضية عنيفة، تمكنت القوات الاسرائيلية في ١٠ تشرين الأول من دفع الجنود السوريين الى التراجع من الجولان، كما تقدمت نحو الأراضي السورية وتوقفت على بعد ٢٥ ميلا، جنوب دمشق.

جاءت هزيمة الجيش السوري الذي قاتل بشجاعة ومهارة، نتيجة لسرعة وفعالية التعافي الاسرائيلي من الصدمة والسيطرة على أجواء الجولان، اضافة الى الوضع الدفاعي المصري في سيناء اثر النجاح في عبور قناة السويس، حيث مكن الهدوء النسبي في الجبهة المصرية، اسرائيل من تركيز جهودها الحربية ضد الجبهة السورية لعدة أيام .

الأسد، الذي لم يكن مدركا، بادىء الأمر، لمحدودية الاهداف الاستراتيجية المصرية، أصيب باضطراب بالغ بسبب ازدواجية السادات ، الذي رفض (أو عجز) عن تنفيذ التزاماته القاضية بالتوغل في سيناء لتشتيت المجهود الحربي الاسرائيلي. وقد بقي السادات متقاعصا عن تحريك جبهته حتى ١٣ تشرين الأول، وانتشرت قواته على بعد أقل من ٧٠ ميلا عن غربي القاهرة بحلول اليوم الثاني والعشرين من نفس الشهر، أي قبل ساعات قليلة من دخول قرار الأمم المتحدة

بوقف اطلاق النار رقم ٣٣٨ حيز التنفيذ، وينص هذا القرار على: "يطالب مجلس الأمن جميع الأطراف في القتال الحالي، وقف اطلاق النيران وجميع أشكال النشاط العسكري... والبدء فورا بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع بنوده؛ والذي يقرر البدء فورا بالتفاوض بين جميع الأطراف... لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط".

وافق السادات الذي سبق وأن حاول الوصول الى اتفاق لوقف اطلاق النار مع اسرائيل في ١٦ تشرين الأول، دون استشارة الأسد، على قرار رقم ٢٤٢، وكذلك فعلت اسرائيل. أما الأسد الذي كان يشعر بالاهانة والخيانة بسبب السادات فقد رفض القرار، مما أعطى اسرائيل ذريعة للاستمرار في الحرب على الجبهة السورية واستعادة الموقع الاستراتيجي على جبل الحرمون في ٢٢ تشرين الأول. ولكن الأسد عاد في ٢٣ تشرين الأول وقبل القرار ٣٣٨، معتبرا حسب فهمه الخاص أن القرار يطالب بانسحاب اسرائيلي كامل من المناطق المحتلة، واعادة حقوق الفلسطينيين.

لكن وقف اطلاق النار لم يوقف العداء بين القوات المصرية والاسرائيلية، مما سبب توترا كبيرا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، أثار مخاطر وقوع مواجهة نووية، بين البلدين. وقد استمرت القوتان العظميان في تزويد حلفائهما بالأسلحة المختلفة. وفي الوقت الذي سعى فيه الاتحاد السوفياتي الى اقرار وقف اطلاق النار لانقاذ سوريا ومصر من الهزيمة، التي كادت تحل بهما، وعمل وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر على تأخير صدور القرار، عدة أيام، لمنح اسرائيل فرصة تنفيذ هجماتها، خصوصا ضد سوريا.

ولكن كيسنجر منع اسرائيل بعد صدور قرار وقف اطلاق النار، من القيام بمزيد من الهجمات ضد المصريين حتى لا يحرج السادات، الذي أصبح جاهزا للتعاون مع الولايات المتحدة، بدلا من الاتحاد السوفياتي، للوصول الى

تسوية سياسية للصراع العربي-الاسرائيلي.

وبالتالي، فقد اتبع كيسنجر سياسة الخطوات بهدف التوصل الى تسوية سياسية بين مصر واسرائيل. ولهذا، فقد تم بعد مؤتمر السلام الذي عقد ليوم واحد في جنيف في ٢١ كانون الأول ١٩٧٣، بغياب سوريا، توقيع أول اتفاق لفصل القوات بين مصر واسرائيل بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤، ودعي الاتفاق باسم (سيناء ١).

وفي الأول من أيلول ١٩٧٥ وقع البلدان الاتفاق الثاني (سيناء ٢)، المتعلق بتحريك القوات الاسرائيلية الى ما وراء الممرات الاستراتيجية في سيناء، وتجديد الامتيازات المصرية على آبار النفط في خليج السويس.

وقد هيأ هذان الاتفاقان الأرضية لمعاهدة كامب ديفيد (التي تلت زيارة السادات التاريخية للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧)، وللاتفاق المصري-الاسرائيلي في آذار ١٩٧٩، وقد كانت سوريا خارج كل تلك الاتفاقيات، وتحولت اثرها لتصبح قائدة العداء العربي لاسرائيل.

وقد شاع أن مناحيم بيغن، زعيم المعارضة، واللواء اليعيزر، رئيس هيئة الاركان، اقترحا خلال حرب عام ١٩٧٣، أن يقوم الجيش الاسرائيلي باحتلال دمشق. مما اضطر الحكومة المنتخبة حديثا برئاسة غولدا مائير (في كانون الأول ١٩٧٣)، الى استعراض موقفها المتشدد نحو سوريا كمحاولة لرفع شعبيتها التي خسرتها بين عامة الاسرائيليين. وفي نفس الوقت، كانت المباحثات السورية-الاسرائيلية، حول فصل القوات، جارية بوساطة كيسنجر، الذي قام برحلات مكوكية بين البلدين لهذا الغرض. وكانت تلك المفاوضات تسير ببطء وصعوبة، وتزامنت مع صدامات مسلحة بين الفينة والاخرى. ولم تكتف سوريا باستغلال الأسرى الاسرائيليين الذين كانوا يقبعون في سجونها، بعد حرب ١٩٧٣، وتوقف السعودية عن تزويد الغرب بالنفط، للضغط على اسرائيل، فقد لجأ الأسد أيضا

ما بين آذار وايار ١٩٧٤ الى خوض حرب استنزاف على طول خط وقف اطلاق النار، لدعم حملته الدبلوماسية ضد اسرائيل، وتلميع صورته وشعبيته في العالم العربي، خصوصا بين أفراد شعبه الذي عانى من فداحة الخسائر خلال الحرب. ورغم كل ذلك، تم التوصل، بعد خمسة أشهر من المفاوضات الشاقة، التي تخللها صدام عسكري عنيف في ٣١ أيار ١٩٧٤، الى اتفاق لفصل القوات، حيث هدأت دمشق لتحقيق اهدافها الاقليمية، وهي انسحاب اسرائيل من المناطق السورية التي احتلتها خلال الحرب مثل بلدة القنيطرة وهضبتين كانت اسرائيل قد احتلتها في حرب عام ١٩٦٧.

انعكست مكاسب الأسد البسيطة في القنيطرة على الانجازات السياسية والمعنوية للأسد في حرب ١٩٧٣، وهي الحرب التي هزمت فيها سوريا فعليا. ولكن الأسد تمكن من قلب خسارته الى نصر عظيم، في عيون السوريين، وعدد من العرب (رغم ان عددا غير قليل من السوريين الذين عارضوا نظامه، لاموه لخسارته الحرب). فجرأته في خوض الحرب، وقراره مواصلة حرب الاستنزاف ضد اسرائيل دون مصر، ومهارته وصلابته خلال المفاوضات مع كيسنجر، ساهمت، مجتمعة، في دعم صورة الأسد وشعبيته داخل سوريا وخارجها. وأصبح العديد من السوريين والعرب يعتبرونه الزعيم الجديد، للأمة العربة ، خلفا لعبد الناصر، بينما عرضت عدة دول عربية على سوريا الدعم المالي والعسكري والاقتصادي، كما اعترف عدد من الزعماء الغربيين بدور الأسد المحوري في الشرق الأوسط، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي نيكسون.

في المقابل ، ورغم نصرها العسكري، اعتبرت اسرائيل الحرب التي قادها دايان، زلزالا عميقا مؤلما ومؤذيا. فقد انهارت استراتيجية الدولة الدفاعية، بمعنى أن سوريا تجرأت على خوض حرب ضد اسرائيل، رغم، فارق القوة العسكرية بين البلدين، خصوصا في الجو، واستهلت الحرب بمكاسب على الأرض. كما ظهر أن

المستوطنات الاسرائيلية في الجولان، تشكل عبئا، بدلا من أن تكون معينا دفاعيا.

ثانيا، وبالرغم من مكاسبها العسكرية آخر الحرب، أصبحت اسرائيل معزولة دبلوماسيا على المستوى الدولي، وأكثر اعتمادا على الولايات المتحدة ومساعداتها الاقتصادية والعسكرية، وقد أثرت الحرب أيضا على الاقتصاد الاسرائيلي بشدة.

وهكذا، فلا عجب ان يلوم اليهود الاسرائيليون حكومتهم، وخصوصا دايان، الذي لم يكن جاهزا لهجوم عربي، مما أدى الى وقوع آلاف الاصابات .

ولكن الحكومة لم تلق اللوم على تمسكها بالجولان وسيناء وبنائها مستوطنات يهودية فيهما. وكنتيجة للانتقاد الجماهيري للحكومة وللصعوبات الاقتصادية والاخفاقات الدبلوماسية، استقالت غولدا مائير وموشي دايان، فيما خلفهما اسحق رابين ، رئيس هيئة الأركان الأسبق وسفير اسرائيل لدى واشنطن، كرئيس للوزراء ، وشمعون بيريز كوزير للدفاع.

وبهذا، فقد بدأ فصل جديد في اسرائيل وسوريا. فرئيسا الدولتين كانا قائدين عسكريين وبطلي حرب، رابين عام ١٩٦٧ والأسد عام ١٩٧٣. وانجازات الأسد خلال حرب ١٩٧٣ اعطته وضع القائد الذي لا ينازع في عيون العرب بصورة عامة. أما رابين، فهو أول رئيس وزراء من مواليد اسرائيل، وجاء حكمه نتيجة لانتصاره في حرب ١٩٦٧. فهل تكون هاتان الخلفيتان لدى هذين الزعيمين سببا في المزيد من التصعيد العسكري بين البلدين، أم سيلجآن الى توظيف الدبلوماسية الدولية والمعايير السياسية في مواجهتهما؟



الباب السابع

الأسد ورابين

كما هو متوقع، لم يضيع رابين أو الأسد أي وقت بعد الحرب، فقد انكب كلاهما على تعويض الخسائر الفادحة، التي مني بها جيشا البلدين نتيجة للحرب. فاضافة الى جسر التسليح الجوي، الذي حظي به البلدان خلال الحرب، تابعت سوريا واسرائيل جهودهما للحصول على مزيد من الأسلحة، من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

من المؤكد أن كلا القائدين توقعا وجود نوايا عدوانية لدى الطرف الاخر، مما دفعهما لوضع قضية اعادة بناء جيشيهما على رأس قائمة الأولويات، كتحضير لجولة أخرى من الحرب. وفي الوقت نفسه، سعى الأسد ورابين الى الوصول لحل سياسي للصراع؛ كما سعيا الى كسب دعم الولايات المتحدة لاستراتيجيتيهما، وكانت هذه المحاولة هي الأولى من نوعها بالنسبة للأسد.

استراتيجية رابين ونفاذ البصيرة الاسرائيلية

تظهر تصورات رابين في تلك المرحلة، من خلال خطابه الأول كرئيس وزراء، والذي أكد فيه سعيه لاقامة اتفاقيات سلام فردية مع مصر والأردن، فيما اجل موضوع اقامة قضية التفاوض مع سوريا "المتطرفة" الى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ١٩٧٦. وقد كان تقييم رابين للأوضاع في ذلك العام، هو أن اسرائيل لن تتعرض لأي ضغط يجبرها على تقديم تنازلات سياسية أو اقليمية، كما أن مصر ستبقى ضعيفة وفي صراع مع سوريا، واذا ازدادت قوة اسرائيل فان وضعها السياسي سيتحسن.

وقال رابين أن اسرائيل لن تنسحب من الجولان، حتى في نطاق تسوية شاملة ومعاهدة سلام، ولكن أقصى ما يمكن القيام، هو تعديلات بسيطة

ومحددة على الخط الحدودي للجولان.

حمل رابين نفس قناعات غولدا مائير، والتي لم تختلف عن قناعات غالبية الاسرائيليين، حيث اعتبر سوريا العدو الأخطر، والجولان، منطقة بالغة الأهمية، لحماية الجليل والمصادر المائية الرئيسية لاسرائيل. وقد اعتبر أغلب اليهود الاسرائيليين، بمن فيهم المحللون السياسيون والعسكريون، أن دافع العمل الهجومي الذي قامت به سوريا عام ١٩٧٣ لم يكن مجرد تحرير مرتفعات الجولان، بل ان الهدف الحقيقي من الحرب كان الاستيلاء على أجزاء من شمال اسرائيل ومن ثم تدمير اسرائيل كاملة. ولم تكن هذه القناعات مبنية على ما تختزنه الذاكرة من عدوانية سوريا خلال حرب عام ١٩٦٧ فحسب، بل أيضا من "الجرائم البربرية" التي قام بها السوريون ضد الأسرى الاسرائيليين بعد حرب تشرين.

وتبرز هذه الصورة الوحشية المعادية لليهودية ولاسرائيل أيضا من خلال المعاملة القاسية التي تلقاها اليهود السوريون على يد المخابرات السورية، كما ظهرت عندما رفض الأسد خلال مباحثاته مع كيسنجر حول فصل القوات، منع العمليات الفلسطينية ضد اسرائيل عبر الجولان. ورغم أن الأسد عمليا لم يجز تلك العمليات التي تنطلق من الجولان، الا أن استمراره في اطلاق تصريحات مناهضة لاسرائيل، جعل غالبية الاسرائيليين يتاكدون من عمق مشاعر الكراهية والنوايا العدوانية التي يكنها الرئيس السوري نحو دولة اسرائيل .

ولم يغير الاسرائيليون مواقفهم نحو سوريا (والدول العربية الأخرى) في السنوات اللاحقة، حتى عندما أعلنت دمشق عن عرضها لتوقيع معاهدة سلام وعدم اعتداء مع اسرائيل ، مقابل انسحاب اسرائيلي من الجولان، واقامة كيان فلسطيني- دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ايديولوجية واستراتيجية الأسد

استمر الأسد والقادة السوريون والبعثيون قبل وبعد اتفاق آيار ١٩٧٤ لفصل القوات ، في اطلاق تصريحاتهم المتطرفة والعدائية ضد اسرائيل والصهيونية، ومن أمثلة هذه التصريحات ذات الطابع العدائي الايديولوجي: "لا احمل أي ضغينة شخصية ضد الديانة اليهودية أو اليهود كحملة لهذا الدين؛ ولكن يهود اسرائيل مختلفون. انهم أعداؤنا ... وأشعر نحو يهود اسرائيل بنفس الطريقة التي أشعرها نحو أي أشخاص يأتون لاحتلال أرضي."

وعاد وتحدث حول شن حرب ضد اسرائيل بأسلوب مختلف: "اذا انسحبت اسرائيل الى الحدود الأصلية، فلن نشن عليها حربا. وسوف نقبل بقرار هيئة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ (حول تقسيم فلسطين) لكي نتحول الى الاهتمام بأمور أخرى مهمة... (وفيما بعد) سنعمل في الخفاء لتحطيم النظام الصهيوني في اسرائيل واعادة الوجود العربي هناك، لتصبح هذه الأرض جزءا "لا يتجزأ من العالم العربي... وعندما يتم حل هذه القضية أستطيع القول، أن اليهود يستطيعون العيش هنا (في فلسطين) كيهود وليس كاسرائيليين"

وتتضح تلك المواقف والمبادىء الأيديولوجية، والأهداف الاستراتيجية، والخطوات التكتيكية المتبعة نحو اسرائيل، من خلال الوثيقة التي صدرت اثر انعقاد المؤتمر القومي الثاني عشر لحزب البعث في تشرين الثاني ١٩٧٥، وقد جاء فيها:

١- الكيان الصهيوني في فلسطيني مصطنع، وعنصري، وتوسعي. ويمثل قاعدة هجومية للامبريالية والصهيونية ضد الوطن العربي، ويهدف الى السيطرة على المنطقة الممتدة من الفرات الى النيل.

٢- يجب تركيز جميع الجهود والامكانات العربية ضد الامبريالية، والاستعمارية، والصهيونية، والصراع ضدها ينبغي أن يكون القضية الرئيسية للنضال القومي التحرري.

٣- الصراع العربي-الصهيوني، مصيري وتاريخي، ومسألة حياة أو موت، وقضية وجود. انه صراع طويل، ولا بد أن ينتهي بقضاء مبرم على الصهيونية، وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها كل الأرض الفلسطينية .

٤- حتى نتمكن من تطبيق هذه الاستراتيجية، ينبغي أن نصوغ مواقفنا التكتيكية المرحلية على ضوء اعتبارات الواقع، وحسب الظروف العربية والقومية. لقد مكنت حرب تشرين العرب، للمرة الاولى من هندسة أهداف مرحلية دون التخلي عن الأهداف الاستراتيجية الساعية الى تحرير كامل الأرض العربية الفلسطينية .

٥- الهدف المرحلي الأول هو تحقيق انسحاب اسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس. ثم دعم نضال الشعب الفلسطيني ومساعدته على اقامة حكمه الوطني على الأراضي المحررة. وهذا كله خطوة نحو اقتلاع العدو الصهيوني من الأرض من خلال كفاح مسلح، لاعادة السيطرة العربية على كل الأرض الفلسطينية ، على أنقاض الكيان الصهيوني.

عروض الأسد للسلام ودور الولايات المتحدة

لخص كيسنجر مواقف الأسد نحو اسرائيل بعد عام ١٩٧٣ بالكلمات التالية: "الأسد يحب أن يدمر الدولة اليهودية، ولكنه أدرك أن ثمن هذا الأمر هو دمار البنية الداخلية السورية، وربما أيضا وجودها... لقد كان حصيفا، كما كان انفعاليا، وكان واقعيا كما كان أيديولوجيا... لقد أدرك أن سوريا ليست قوية كما يجب، لتوحد الأمة العربية، كما تحتاج أولا لاستعادة أراضيها قبل أن تسعى لتحقيق طموحات أكبر".

يظهر لنا أن الأسد، كان يحمل رؤية ذات بعدين أو خطوتين في الصراع مع اسرائيل: البعد السياسي -الذي أعطاه الأولية- وهدف من خلاله الى تحرير

الأراضي السورية (والفلسطينية) التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧؛ والبعد الأيديولوجي-النضال المستمر ضد اسرائيل الصهيونية، على طريق تحرير كل فلسطين في المرحلة الثانية. وفيما لم يحدد الأسد بوضوح كيفية تطبيق المرحلة الثانية من الصراع، كانت الجوانب التي تتعلق بالمرحلة الأولى ليست حربية بالضرورة، ولكن دبلوماسية أيضا .

لقد سعى الأسد الى خوض طريق الدبلوماسية لتحقيق هدفه الأول، كما صرح بنفسه قائلا: "اذا كان العمل الدبلوماسي سيعيد لنا اراضينا، فسوف نرحب به. "هذا العمل الدبلوماسي كان موجها أساسا نحو الولايات المتحدة. وتجلى بوضوح اثر العرض الجريء لاقامة سلام مع اسرائيل، المبني على اعادة جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وحفظ حقوق الشعب الفلسطيني. وقد قدم الأسد عدة عروض من هذا النوع خلال مقابلات مع زعماء أمريكيين ومجلات مختلفة أعوام ١٩٧٤، و١٩٧٥، و ١٩٧٧، بقصد اظهار حسن نواياه.

ففي مطلع آذار ١٩٧٤، وقبل التوصل الى اتفاق فصل القوات مع اسرائيل ، قال الرئيس السوري لمجلة تايم، أنه ليس متشائما فيما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط . وفي الأول من حزيران ١٩٧٤، أي بعد يوم واحد من توقيع اتفاقية فصل القوات ، قال الأسد لصحيفة نيوزويك أن هذا الاتفاق هو جزء من "تسوية عادلة وشاملة" وخطوة نحو "سلام عادل ومتين" قائم على قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ٣٣٨.

وفي شباط ١٩٧٥، عندما كان كيسنجر يعمل على تحقيق المرحلة الثانية للاتفاقية الاسرائيلية-المصرية، أشار الأسد للمرة الأولى في مقابلة مطولة مع صحيفة نيوزويك، الى أنه اختار طريق توقيع معاهدة سلام رسمية مع اسرائيل قائلا "هذه ليست دعاية اعلامية. نحن نعنيها حقا". وحسب أقوال الأسد، فان هذه المعاهدة يجب أن تطبق على مراحل: "أولا، يجب علينا انهاء حالة الحرب، وهذا

يعني تطبيق قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وانهاء حالة العداء سيعني بدء مرحلة السلام الحقيقي.... واذا تراجعت اسرائيل الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وسمحت باقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فان العقبة الأخيرة في وجه التسوية النهائية تكون قد زالت.... وبالتالي تصبح مناقشة معاهدة سلام مع اسرائيل أمرا طبيعيا في هذه الحالة".

يمكن تفسير كلمات الأسد، كعرض لتوقيع اتفاق عدم اعتداء فحسب مع اسرائيل، مقابل الانسحاب من جميع المناطق المحتلة والاعتراف بحقوق الفلسطينيين. وفيما بعد، وليس فورا، ستفكر سوريا بتوقيع معاهدة سلام. يمكننا أن ندرك أن الأسد وغالبية السوريين لم يكونوا مستعدين نفسيا وفكريا لاقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل، خلال وقت قصير، وهذا ما قاله الأسد لكيسنجر ولكاتب أمريكي عام ١٩٧٤: "من الصعب انهاء مشاعر الكراهية التي تراكمت داخل السوريين نحو اسرائيل منذ ٢٦ عاما خلال يوم وليلة وبمجرد تغيير نهجنا... هناك صراع رهيب يدور بين القلب والعقل. ففي قلوبنا نقول لا لاسرائيل في كل الأحوال، بينما تقول عقولنا يجب أن نستخدم وسائل أخرى لاعطاء اسرائيل فرصة للانسحاب الى حدودها الأصلية (حدود عام ١٩٤٧)، لنعطيها فرصة لتثبت أنها لا تنوي التوسع من جديد".

كما نعلم، وكما يعلم الأسد جيدا، فان اسرائيل لم تنو، بأي حال، الانسحاب الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، حتى مقابل معاهدة سلام مع سوريا، وبالتأكيد ليس مقابل اتفاق عدم اعتداء.

فلم تكن عروض الأسد للسلام موجهة نحو اسرائيل، بل نحو مصر والولايات المتحدة، في محاولة منه، لوقف اتفاق مصري-اسرائيلي منفصل، ولتشكيل دبلوماسية موحدة مصرية- سورية في مواجهة اسرائيل بدعم أمريكي.

لقد قام بمحاولات لا تكل قبل توقيع اتفاقية سيناء-٢ لاعادة السادات

الى "الحظيرة العربية"واعادة تشكيل استراتيجية عربية موحدة تجاه اسرائيل، ترتكز على تحالف عسكري-سياسي بين القاهرة ودمشق، تدعمه القوة الاقتصادية السعودية. ونجح الأسد، خلال القمة العربية التي عقدت في الرباط عام ١٩٧٤، في حشد الدول العربية لمعارضة خطوات الحلول الجزئية والفردية (المصرية نحو اسرائيل).

وفي نيسان ١٩٧٥، تم تبني قرار خلال اجتماع قمة مصغرة بين الملك خالد عاهل المملكة العربية السعودية والسادات والأسد، جاء فيه "الوضع السياسي في المرحلة المقبلة يتطلب تعاونا وثيقا بين سوريا ومصر... كقاعدة للعمل العربي المشترك ضد العدو المشترك".

ولكن رغم هذه القرارات، وقع السادات في أيلول ١٩٧٥، اتفاق فصل قوات فرديا مع اسرائيل (سيناء-٢). مما جعل الأسد ينتقد تصرف السادات ويحذر من خطورته على الصراع القائم. غير أنه مع اشتداد لهجة الانتقاد السورية للسادات التي اتهمته بخيانة القضية العربية، كان الأسد حريصا على عدم حرق الجسور مع السادات، زعيم أقوى دولة عربية، بصورة كلية. ففي تشرين الأول ١٩٧٦، حسن الأسد علاقاته مع السادات (بوساطة سعودية) ليس لضمان دعم مصر للتدخل السوري في لبنان، بل أيضا لهندسة استراتيجية سورية-مصرية مشتركة، نحو اسرائيل، لاستباق أي خطوة للادارة الأمريكية الجديدة في واشنطن.

لكن السادات الذي كان "لايحترم" الأسد، لم يكن ليسمح للرئيس السوري باحباط خطواته. بل كان يفضل جر الأسد لتبني استراتيجية للسلام مع اسرائيل، بل انه ذهب الى دمشق ليلة سفره الى القدس عام ١٩٧٧، لمقابلة الأسد، حيث ورد أنه قال له: "لنذهب سوية الى القدس! واذا كنت لا تستطيع المجيء، فأرجوك أن تبقى صامتا". وبالطبع، لم يذهب الأسد الى القدس، كما لم يبق صامتا. فقد أعلن يوم ١٩ تشرين الثاني، يوم حداد رسميا في سوريا، وأدارت دولته الحملة

الاعلامية ضد السادات، والتي وصفته بالخائن، والمتاجر بالدماء، وقارنته بمشاهير الخونة والعملاء، أمثال باتون وكويزلنج ونيفيل تشامبرلين ورودلف هيس.

ولكن السادات اختار السير قدما نحو اقامة سلام منفصل مع اسرائيل، لأنه شعر أن تبنيه لاستراتيجية عربية مشتركة مع الأسد، قد يفوت عليه فرصة استعادة سيناء . كما تأثر باستراتيجية (الخطوة خطوة) التي استخدمها كيسنجر، وأعطى فيها الأولوية لتسوية مصرية-اسرائيلية .

الدور الأمريكي

حاول الأسد، اضافة الى مساعيه لاقناع السادات بتبني استراتيجية موحدة ضد اسرائيل، أن يكسب دعما أمريكيا لسياسته في السعي نحو تحقيق تسوية شاملة، تؤدي الى انسحاب اسرائيلي من جميع المناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. لقد كان الأسد يدرك جيدا، أن واشنطن، بما تملك من نفوذ قوي على اسرائيل، قادرة على مساعدته في استعادة الجولان (ومساعدة الفلسطينيين في استعادة الضفة الغربية وغزة).

وكان الأسد قد قال خلال مفاوضاته غير المباشرة حول تسوية فصل القوات مع اسرائيل لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، انه يريد منه مواكبة التسوية السورية-الاسرائيلية، كما قال لمجلة التايم ان الولايات المتحدة، تؤدي دورا مهما في المنطقة. وأنه (الأسد) ليس "دمية سوفياتية". وبعد توقيعه على الاتفاق، أواسط حزيران ١٩٧٤، رحب الأسد بالرئيس الأمريكي نيكسون، الذي قام بأول زيارة لرئيس امريكي الى دمشق؛ وقد استأنف البلدان علاقاتهما الدبلوماسية. ودعا الرئيس السوري قبيل هذه الزيارة، في لقاء مع صحيفة نيوزويك، الى اقامة "سلام عادل وشامل" قائم على قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٨، والذي يتضمن المطالبة بانسحاب اسرائيلي كامل، من المناطق المحتلة، وحفظ حقوق الفلسطينيين. وعاد الأسد لتكرار هذه الأقوال أمام نيكسون، لتوضيح جهود سوريا

لصنع السلام وتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة.

أبدى نيكسون تأثره واعجابه البالغ بشخصية الأسد، الذي وجده "منطقيا جدا، ويحترم تقاربنا مع المنطقة". وقد وعد نيكسون، اثر هذه الزيارة، بتقديم مساعدة مالية لسوريا. وخلال محادثة خاصة بين الزعيمين، اعلم نيكسون الأسد، أن الولايات المتحدة تفضل اعادة الاوضاع في الجولان الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧.... في اطار سلام عام . وعندما رد الأسد بالتاكيد على تمسك سوريا بمرتفعات الجولان، اجاب نيكسون قائلا "أن الهدف من الجهود الدبلوماسية هو حث اسرائيل على الانسحاب من المرتفعات خطوة تلو الأخرى، حتى تصل الى الحافة ثم تهوي الى الأسفل". ويبدو ان الأسد اعتبر كلام نيكسون التزاما بالسعي نحو السلام الشامل، القائم على انسحاب اسرائيلي كامل من المناطق المحتلة. وبتشجيع من هذا الموقف الأمريكي، سعى الأسد الى "فتح صفحة جديدة... وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة" وتعميق هذا "الالتزام الأمريكي" في محاولة منه لدفع الولايات المتحدة للضغط على اسرائيل. وكما قال الأسد، في تصريح لصحيفة الأهرام المصرية، في مطلع تموز ١٩٧٤: "هذا التطور في الموقف الأمريكي، يتناغم مع مصالح الشعب الأمريكي، ويتنافر مع مصالح الصهيونية العالمية".

وفي لقاء آخر مع صحيفة الواشنطن بوست، قال الأسد: "لا أحد من العرب يتحدث الآن مع اسرائيل نحن نتحدث مع الولايات المتحدة."

ولكن، لسوء حظ الأسد، فان الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط كانت تسير وفق خطط هنري كيسنجر، الذي كان همه الأول، التوصل الى تسوية اسرائيلية-مصرية (وفيما بعد اتفاق اسرائيلي-أردني)، بينما أجل الموضوع الاسرائيلي-السوري (والمشكلة الفلسطينية) الى مرحلة لاحقة، ان لم يكن الى أجل غير مسمى.

اقترن اتفاق فصل القوات السوري-الاسرائيلي، الذي تم توقيعه أواخر أيار ١٩٧٤، بالتزام أمريكي سري يقضي بالتنسيق مع اسرائيل في حالة اطلاق أي مفاوضات سلام مع سوريا.

وعلى النقيض من نيكسون، تبنى الرئيس الأمريكي الجديد جيرالد فورد سياسة موالية لاسرائيل في موضوع الجولان، كما دعم سياسة الخطوة خطوة التي انتهجها كيسنجر، وقبل فورد أيضا مطالب رابين باجراء تغييرات "تجميلية" فحسب على حدود الجولان، من خلال اتفاق مرحلي مع سوريا.

وفي الأول من ايلول ١٩٧٥، تعهد الرئيس فورد في رسالة سرية، بعثها الى رابين بما يلي: "لم تتوصل الولايات المتحدة الى موقف نهائي من الحدود. غير أنها ما ان تقرر شيئا على هذا الصعيد، فانها ستعطي وزنا كبيرا للموقف الاسرائيلي ، بحيث يجب أن يقوم أي اتفاق سلام مع سوريا على بقاء اسرائيل في الجولان ". وبعد عشرة اشهر، أي في تموز ١٩٧٦، قال فورد لصحيفة هيرالد تريبيون، خلال حملة الانتخابات للرئاسة الأمريكية: "لا أعتقد أن اسرائيل ستتخلى عن السيطرة على مرتفعات الجولان للسوريين. لو كنت مكانهم لفعلت مثلهم".

من المؤكد، أن الأسد احتفظ أثناء محاولات تقربه من الولايات المتحدة بتحالفه الاستراتيجي و "صداقته الدائمة" مع الاتحاد السوفياتي، كما استمر بالسعي للحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية. ولم ينس الأسد، أن يسعى لتحقيق دعم دبلوماسي سوفياتي، خصوصا في مواجهة الدعم الأمريكي لاتفاقية سيناء-٢ بين مصر واسرائيل، وسياسة الخطوة خطوة، التي تنتهجها لتحقيق تسوية عربية-اسرائيلية.

وكرد على هذه السياسة، دعت موسكو ودمشق (منذ أيار ١٩٧٤) لتحقيق سلام شامل من خلال مؤتمر جنيف للسلام. ولكن الأسد لم يكن ليعرّض انجازاته الجديدة مع الولايات المتحدة للخطر، والتي كانت تدر عليه بعض الدعم

الاقتصادي، اضافة الى حاجته لاستغلال النفوذ الأمريكي على اسرائيل. فقد احتاج الأسد لهذا النفوذ، لثني اسرائيل عن التدخل عسكريا في لبنان، في ربيع عام ١٩٧٦، بعد أن تدخلت سوريا عسكريا، في الحرب الأهلية اللبنانية، التي بدأت عام ١٩٧٥.

وقد نجحت دمشق بالفعل، في الحصول على موافقة الولايات المتحدة للتدخل السوري في لبنان، خصوصا وأن هذا الدور، كان يخدم المصالح الأمريكية.
كما أقنعت واشنطن اسرائيل بالموافقة ضمنا على الوجود العسكري السوري في لبنان، شمالي خط صيدا-جزين (الخط الأحمر)، مقابل اعتراف سوري بالمصالح الأمنية الاسرائيلية في جنوب لبنان. وقد سحب الأسد بالفعل معظم وحداته المسلحة عن خط وقف اطلاق النار في الجولان، ووزعها بين لبنان والحدود السورية-العراقية المتوترة.

وبعد اتفاقية "الخط الأحمر"، أعلن الأسد في مقابلة مع صحفيين أمريكيين، أواخر عام ١٩٧٦، ومطلع عام ١٩٧٧، عن استعداد سوريا لاستئناف المفاوضات في جنيف وتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل، بشرط أن لا يترتب على هذه المعاهدة عمليات تبادل تجاري أو حرية التنقل بين البلدين، وبالطبع فان هذه الاتفاقية يجب أن تتضمن انسحابا اسرائيليا كاملا من جميع المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وأضاف الأسد بأن على الولايات المتحدة ان تقوم بدور رئيسي في الوساطة لتحقيق تسوية سياسية في الشرق الأوسط. ويظهر بان تصريحات الاسد هذه، حول السلام مع اسرائيل، كانت موجهة الى الرئيس الامريكي المنتخب حديثا جيمي كارتر، الذي كان يؤمن بأن السلام الحقيقي بين العرب والاسرائيليين ممكن التحقيق، وقد رغب في لعب دور لخلق هذا السلام وقد شجع موقف كارتر الاسد خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٧٧. ففي شباط مثلا، قام وزير الخارجية الامريكي الجديد سايروس فانس

برحلته الاولى الى الشرق الاوسط لبلورة الاحتمالات الممكنة لاحياء مؤتمر جنيف، الذي يفضله كارتر. وفي آذار، أيّد كارتر في خطابه الشهير فكرة اقامة دولة فلسطينية ، وعارض في نفس الفترة تقريبا ، بيع اسرائيل قنابل عنقودية امريكية من نوع خاص. وهذا كله أبهج الصحافة السورية التي تسيطر عليها الحكومة (كارتر اعتبر الأسد عنصرا مهما للسياسات الشرق أوسطية)، وقد كتبت صحيفة تشرين في عددها الصادر بتاريخ ٤ أيار ١٩٧٧، ان كارتر "يحاول تحرير السياسة الأمريكية الخارجية من الوصاية الصهيونية".

وخلال لقائه مع كارتر في جنيف، في ٩ أيار ١٩٧٧، سعد الأسد بتكرار الرئيس الأمريكي لتصريحاته الداعمة لاقامة وطن للفلسطينيين، وتاكيده على نيته العمل على اقناع اسرائيل بالانسحاب الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ورد الأسد، بأنه مقابل انسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ (بما فيها شرقي القدس) وخلق كيان فلسطيني (من الممكن أن يكون اتحادا فيدراليا مع الأردن)، سوف يوافق على انهاء حالة العداء مع اسرائيل ، بحيث تسير الأمور أتوماتيكيا نحو السلام.

لو حاولنا دراسة عرض السلام الذي قدمه الأسد لكارتر، سيظهر جليا أنه بقي مخلصا لاستراتيجيته ذات المرحلتين: الأولى، أنه جاهز لتوقيع اتفاقية عدم اعتداء (والتي سماها معاهدة سلام) مقابل الانسحاب من جميع المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية وخلق كيان فلسطيني. والمرحلة الثانية، ذات النهاية المفتوحة ، فمن جهة أشار الأسد الى احتمال أن تسير الأمور نحو اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع اسرائيل. ولكن، من جهة ثانية، صرح الأسد لصحيفة واشنطن بوست في تشرين الثاني ١٩٧٦: "أرى أن من الضروري تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة كما هي. وهذه القرارات قائمة على الانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة ، منذ عام ١٩٦٧، والاعتراف بحقوق

شعب فلسطين العربي، وانهاء حالة العداء مع اسرائيل. أما المواضيع الأخرى التي تثيرها اسرائيل... فلا علاقة لها بمتطلبات السلام... انهم (الاسرائيليون) يتحدثون عن علاقات دبلوماسية، وتجارية، وثقافية. وأشياء كهذه، قد لا تكون موجودة بين بلدين لا وجود لحالة حرب بينهما."

وحول نفس الموضوع، أرسل الأسد رسالة الى كارتر في آب ١٩٧٧، تتضمن اشارة الى "انهاء حالة الحرب، واقامة السلام". وقد علق الدكتور كواند على رسالة الأسد: "الرسالة لم تكن مشجعة فالأسد لم يتخلّ عن مواقفه المعروفة". وخلال لقائه مع كارتر، اظهر الأسد عدائية عميقة نحو اسرائيل، مما دعا كارتر الى التعليق في مذكراته: "لقد انزعجت من موقفه العدائي المتطرف نحو اسرائيل".

وحتى لو قلنا ان موقف الأسد العدائي نحو اسرائيل أثر على أيديولوجيته اكثر من تأثيره على مواقفه السياسية. فان الشعب اليهودي الاسرائيلي وحكومته كانا رافضين التخلي عن مرتفعات الجولان وشرقي القدس، اضافة الى رفض فكرة قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، مقابل معاهدة سلام. وكان رابين قد اعرب خلال لقائه مع كارتر، في ٧ آذار ١٩٧٧، عن رغبته في احلال السلام مع العرب، لكنه قال ان اسرائيل لا تريد الخروج من الجولان، كما أعرب عن رفضه التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية واقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وارسال وفد عربي مفاوض موحد الى جنيف (كما طلبت سوريا).

صحيح أن الرئيس كارتر شاطر اسرائيل وجهات النظر حول ماهية السلام، بمعنى خلق علاقات طبيعية كتبادل السفراء، والتجارة، وفتح الحدود، والتعاون الاقتصادي الاقليمي. ولكنه أصر على تراجع اسرائيل الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع تعديلات طفيفة، واقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وقد أدى اعلان كارتر الصريح عن افكاره، أمام العامة، والتي تحمل في بعض

جوانبها ما لا يوافق اسرائيل، قبيل الانتخابات الاسرائيلية في أيار ١٩٧٧، الى اثارة عداء الجالية اليهودية الأمريكية؛ وربما أيضا الى سقوط حكومة حزب العمل في انتخابات أيار، وتولي كتلة الليكود السلطة.

بدا رئيس الوزراء الجديد، مناحيم بيغن، ليّنا بعض الشيء، في قضية الجولان، كما أظهر نهج الحكومة الليكودية الجديدة اتجاها ليّنا حول مناطق عربية محتلة اخرى: فقد أعلنوا عن استعدادهم للمشاركة في مؤتمر جنيف للسلام، القائم على أساس القرارين ٢٤٢و ٣٣٨ (الأرض مقابل السلام) ودون أي شروط مسبقة.

ولكن بيغن عارض، بشدة، الأفكار السورية (والامريكية) التي طرحها الوفد العربي الموحد في جنيف، حول اقامة كيان للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، كما رفض الانسحاب بصورة كاملة من مرتفعات الجولان. أما السادات، فقد واصل منافسته للاسد، واعترض على طلبات الوفد العربي الموحد في جنيف، مفضلا توقيع معاهدة سلام منفصلة مع اسرائيل، ودون أي ارتباط بسوريا. بل ان محادثات سرية كانت تتم بين دايان والتهامي في المغرب في أيلول ١٩٧٧، لمناقشة امكانية تحقيق اتفاق ثنائي، دون تدخل سوريا أو الولايات المتحدة، وخارج اطار مؤتمر جنيف.

ولكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي طالبتا في بيان رسمي مشترك صدر في الأول من تشرين الأول ١٩٧٧، باحلال سلام شامل في الشرق الأوسط ضمن اطار مؤتمر جنيف، مما هدد المحادثات الاسرائيلية-المصرية، حيث بدا هذا الاتفاق وكأنه أعطى سوريا والاتحاد السوفياتي قوة رفض ضد أي اتفاقية منفصلة بين القاهرة والقدس. ولكن اسرائيل، مارست ضغوطا كبيرة على ادارة كارتر بواسطة اصدقائها في واشنطن؛ وأدى هذا الضغط، اضافة الى مهارة دايان الدبلوماسية ، الى تقديم ورقة عمل اسرائيلية-مصرية مشتركة، صدرت بتاريخ ٥

تشرين الأول ١٩٧٧. وكانت هذه الورقة تسير مع رغبة اسرائيل ومصر، في اجراء محادثات ثنائية مع الأطراف العربية (بعد افتتاح الجلسة العامة في جنيف)، وعلى خلاف رغبة سوريا (والاتحاد السوفياتي) التي كانت ترغب في السيطرة على كل الأطراف العربية، وخصوصا مصر. ولكن الأسد شعر أخيرا أنه ترك وحيدا (ما لم يكن قد تعرض للخيانة) من جيمي كارتر، بينما كان السادات يلقى التشجيع لاقامة اتفاق مشترك مع بيغن. وبعد زيارته التاريخية للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧، وقع السادات اتفاقية كامب ديفيد مع بيغن وكارتر، في ايلول ١٩٧٨، والتي قادت الى توقيع معاهدة سلام بين البلدين في آذار ١٩٧٩ مما حطم استراتيجية الأسد الدبلوماسية-السياسية نحو اسرائيل.



الباب الثامن

الصراع على لبنان والفلسطينيين

محاولة سوريا للسيطرة على لبنان والفلسطينيين

طالما اعتبرت دمشق لبنان، الجزء الغربي لسوريا، الذي اقتطعه الانتداب البريطاني؛ لذا لم تقم دمشق أي علاقات دبلوماسية مع بيروت.

واضافة لكون لبنان مهمة اقتصادياً، بسبب مرور الكثير من البضائع السورية عبر ميناء بيروت، فانها كانت أيضا ملاذا للمناوئين للنظام السوري، ومأوى للجماعات السورية المعارضة، مما أثار رغبة دمشق في السيطرة عليها. أما الجانب الأكثر أهمية فهو ما يمثله لبنان في موضوع الاستراتيجية السورية للمواجهة العسكرية مع اسرائيل: فسهل البقاع هو الطريق الطبيعي للجيش الاسرائيلي عندما يفكر بغزو سوريا والسيطرة على دمشق، بينما يمكن لجنوب لبنان ان يتحول الى نقطة انطلاق للعمليات الهجومية السورية المسلحة، أو لعمليات الفدائيين الذين ترعاهم سوريا، ضد شمال اسرائيل.

نظرة سوريا نحو الفلسطينيين لم تختلف عن نظرتها نحو اللبنانيين، فقد اعتبرت دمشق فلسطين بكاملها، جنوب سوريا، التي استولى عليها العدو الصهيوني-الاسرائيلي، لذا طالبت بتحريرها كاملة. كما لعبت القضية الفلسطينية دورا جوهريا في الاستراتيجية السورية الوحدوية العربية، والمناهضة للصهيونية. وهذا ما دفع سوريا لتقديم الدعم التسليحي للمنظمات الفلسطينية، وخصوصا فتح-منظمة التحرير الفلسطينية، في صراعها ضد اسرائيل .

غير أنه وعلى الرغم من اعتبار دمشق نفسها "الرئة التي يتنفس منها النشاط الفلسطيني"، فان الحكام السوريين، وخصوصا الأسد، سعوا للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، والمنظمات الفلسطينية الأخرى، وجعلها أدوات لخدمة

أهداف دمشق السياسية تجاه العرب واسرائيل.

وعندما قاومت منظمة التحرير الفلسطينية للحفاظ على درجة معقولة من الاستقلالية عن سوريا (والدول العربية الأخرى)، رغم تحالفها الاستراتيجي الطويل مع دمشق، تعرضت لاضطهاد عنيف. لقد كانت دمشق حريصة على عدم حدوث عمليات فدائية فلسطينية ضد اسرائيل من منطقة مرتفعات الجولان، باستثناء فترة قصيرة، ولكنها شجعت على تنفيذ تلك العمليات انطلاقا من الأراضي الأردنية واللبنانية. وكلما نفذت منظمة التحرير الفلسطينية عمليات تتعارض مع المصالح أو الأولويات السورية القومية، كانت دمشق تتخذ اجراءات صارمة ضد المنظمة، وقد تجلت هذه التقلبات في العلاقات السورية-الفلسطينية، منذ مطلع السبعينيات في لبنان، بعد القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، اثر حرب أيلول ١٩٧٠، وترحيل قادتها وقواعدها من الأردن الى لبنان.

واصلت سوريا خلال السنوات الخمس الأولى تقديم الدعم العسكري والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فيما قدم الأسد نفسه كبطل عظيم للقضية الفلسطينية. وفي عدة خطابات ومقابلات شدد على أن تحرير فلسطين، هو الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة للعرب، ويفوق في أهميته تحرير الجولان المحتل؛ وأكد أن منظمة التحرير الفلسطينية، تمثل الشعب الفلسطيني وتسعى لتحقيق طموحاته واسترجاع حقوقه.

وخلال مؤتمر الرباط (تشرين الأول ١٩٧٤) كان الأسد الداعم الأكبر لقرار الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني. وفي آذار ١٩٧٥، عرضت سوريا تشكيل قيادة مشتركة سياسية وعسكرية بين سوريا والمنظمة كمحاولة للسيطرة على الحركة الفلسطينية.

ونتيجة للدعم السوري للمنظمة الفلسطينية في لبنان، أصبحت المنظمة عنصرا عسكريا وسياسيا مهما، مما شكل خطرا سياسيا على الحكومة اللبنانية

الضعيفة، لذا اتجهت الأمور نحو انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. وللسخرية، فقد هدد دور المنظمة في لبنان، الخطط السورية، مما قاد الى صراعات عنيفة بين الأسد وعرفات.

وفيما كان الأسد يقدم الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعض الجماعات الاسلامية الأصولية، سعى أيضا الى العمل مع الرئيس اللبناني المسيحي الجديد، سليمان فرنجية، لتوسيع التأثير السوري، على لبنان. مشددا في أقواله، على "العلاقات التاريخية الخاصة بين سوريا ولبنان" وأن "شعبي البلدين أكثر من اخوة"، وتمكن الأسد في مطلع السبعينيات، من تحقيق درجة معينة من التعاون العسكري مع الحكومة اللبنانية.

ازداد التأثير السوري على لبنان، اثر حرب عام ١٩٧٣، مع تنامي دور الأسد في المنطقة. فقد استقبل بحفاوة بالغة، لدى زيارته للبنان في كانون الثاني ١٩٧٥، وهي الزيارة الأولى لرئيس سوري منذ ١٨ عاما، حيث وصف الأسد حينها "ببطل الجولان الذي يزور وطنه الثاني، لبنان". وبعد مناقشة موضوع "التعاون العسكري" ضد "العدوان الاسرائيلي" مع القادة اللبنانيين، أعلن الأسد، أن سوريا ستدعم لبنان "بمواردها العسكرية والسياسية والاقتصادية... لتمكينه من الصمود، ومقاومة العدوان، والحفاظ على استقلالها وكرامتها الوطنية". وقد أشيع بأن الأسد وفرنجية وقعا اتفاقا سريا يقضي بارسال قوات سورية الى لبنان، وتدريب الجيش اللبناني.

لقد منح الدور المتنامي للأسد في المنطقة، نفوذا سوريا كبيرا على الحكومة اللبنانية، ولكنه ساهم الى حد بعيد أيضا في تقوية العناصر الاسلامية-اليسارية في لبنان، المنظمة ضمن "الحركة اللبنانية القومية" وتحت قيادة الزعيم الدرزي، كمال جنبلاط. وقد اتجهت الحركة القومية اللبنانية الى التطرف مع زيادة عدد الغارات الاسرائيلية ضد أهداف تابعة لمنظمة التحرير

الفلسطينية في لبنان (التي كانت تنفذ ردا على العمليات "الارهابية" للجماعات الفلسطينية)، حيث كانت الحركة تتلقى الدعم العسكري والسياسي من منظمات فدائية فلسطينية مختلفة. وفي المقابل، ثارت المخاوف من أن يودي هذا التحالف اللبناني-الفلسطيني "المتطرف" بالنظام المسيحي اللبناني، مما جعل الجماعات المسيحية المارونية، وخصوصا حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار، شديدة العدائية نحو تلك القوى المزعزعة للاستقرار.

الأمر الذي حول حادثة صدام مسلح بين رجال ميليشيا الكتائب وفدائيين فلسطينيين موالين لسوريا، في ١٣ نيسان ١٩٧٥، في الجزء المسيحي من بيروت الى صدامات مسلحة في أجزاء مختلفة من لبنان، بين الميليشيات المارونية من جهة والمسلمين المدعومين من الجماعات الفلسطينية المسلحة. وهكذا بدأت الحرب الأهلية اللبنانية .

سوريا والحرب الأهلية اللبنانية

دون الخوض في الأوجه المختلفة لهذه الحرب الأهلية، التي تناولها الدارسون والمحللون باسهاب، سنقتصر في حديثنا على بحث الدور السوري والمواجهة بينه وبين اسرائيل، خلال المراحل المختلفة من الحرب حتى عام ١٩٨٥.

ففي المرحلة الأولى أي ما بين نيسان ١٩٧٥ ومطلع ١٩٧٦، أحجمت دمشق عن التدخل العسكري المباشر لوقف الصراع الداخلي في لبنان. حيث كانت لاتزال في خضم عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل سوريا حريصة على عدم معاداة واشنطن. وربما كان الأسد، أيضا، غير مدرك لعمق الصراع، وفضل استخدام أسلوب الوساطة لوقف القتال. ولكن، بدلا من تحقيق تسوية، ساهم، بصورة غير مباشرة، في تصعيد حدة الحرب الأهلية. حيث واصل تزويد المنظمات الفدائية الفلسطينية المتطرفة بالأسلحة، والتي كان قسم منها يتحول الى أيدي الجماعات اللبنانية المسلحة. وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٧٦،

أرسلت دمشق لوايين تابعين لجيش التحرير الفلسطيني، الذي تسيطر عليه سوريا، الى طرابلس (في لبنان) وزحلة للدفاع عن القوات اللبنانية-الفلسطينية ضد الهجمات المسيحية.

ونتيجة للقلق المتنامي لدى القوات المارونية المسيحية من تصاعد القوى المزعزعة للاستقرار، ولدوافع استراتيجية وسياسية، قامت القوات المسيحية بمهاجمة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، داخل بيروت وحولها.
الأمر الذي استفز منظمة التحرير الفلسطينية، ودفعها لتتحول عن دورها الهامشي في القتال، وتنضم للجماعات الاسلامية-الدرزية المتطرفة، بل أصبحت المنظمة القوة العسكرية الرئيسية في التحالف اللبناني-الفلسطيني، الذي دمر قرى وبلدات مسيحية في شمال وشرق لبنان، واستولى على ضواح مسيحية جنوب بيروت.

وفي شباط ١٩٧٦، حاول الأسد وقف تدهو الأوضاع في لبنان، بطرحه خطة لتسوية الأوضاع ضمن ما سماه "وثيقة مبادىء"، سعى من خلالها الى تحسين وضع المسلمين السنة، مع الحفاظ على النظام السياسي القديم. فيما أعاد، تفاهم سوري-لبناني جديد، التأكيد على الاتفاقيات اللبنانية-الفلسطينية التي عقدت عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣، والتي تحد من نشاطات الفلسطينيين داخل لبنان .

وأصبحت هذه المقاييس تعبر عن السياسة السورية، كما تبناها الرئيس فرنجية وعدد من القادة المسيحيين المارونيين، غير أن التحالف اللبناني-المسيحي المتطرف عارضها. بل ان كمال جنبلاط قائد التحالف، اتهم الأسد بالسعي الى "السيطرة على لبنان وترويض الفلسطينيين... لتحويل لبنان الى دولة تابعة له".

يبدو أن الأسد أراد مواجهة اتفاقية سيناء، المصرية-الاسرائيلية، بدمج لبنان تحت فكرة سوريا الكبرى، وحسب رؤيته وجد أن من الأسهل تحقيق هذا

الهدف بوجود حكومة مسيحية محافظة وضعيفة. وربما شعر الأسد، أن سطوة الاتحاد اللبناني-الفلسطيني القوي، بقيادة كمال جنبلاط، من الممكن أن تجلب الى السلطة حكومة متطرفة مستقلة عن التأثير السوري، كما قد تشكل تحالفا مع العراق ضد دمشق.

وحسب رأي الأسد، فان الأفضلية العسكرية الاسلامية-الفلسطينية، مقابل المسيحيين المارونيين، سيجزىء لبنان، وسيؤدي الى تدخل اسرائيلي لاقامة "اسرائيل (مسيحية) ثانية" حسب أقوال الأسد نفسه.

ومن المحتمل أيضا، أن الأسد رغب في الاستعراض أمام الولايات المتحدة، حليفة اسرائيل، لاظهار قدرته على تهدئة الوضع في لبنان، لحمل أمريكا على منع أي تدخل عسكري اسرائيلي. وفي نفس الوقت، تحول الأسد بحدة عن دعمه الأيديولوجي والعسكري، للمنظمات الفلسطينية واليسار اللبناني، كما مارس ضغوطا عسكرية ضدهم، فيما شجب دوافع جنبلاط وعرفات. وبعد تدخله العسكري غير المباشر مطلع عام ١٩٧٦، ارسال قوات جيش التحرير الفلسطيني الخاضعة له)، أرسل الأسد في الأول من حزيران ١٩٧٦ وحدات مدرعة نظامية، لمقاتلة القوات اللبنانية -الفلسطينية المتطرفة، بهدف فرض "أيقونة السلام السورية" على لبنان.

ولكن تلك القوات المتطرفة، حاربت القوات السورية بشجاعة، موقعة خسائر فادحة بينها. مما آذى الأسد بشدة، وجعله يتهم منظمة التحرير الفلسطينية بمحاولة تحويل لبنان "لفيتنام أخرى".

وكان الأسد قد قال لعرفات في مناسبة سابقة: "أنت لا تمثل فلسطين أكثر منا. فليس هناك شعب فلسطيني أو كيان فلسطيني، ليس هناك غير سوريا.... وفلسطين جزء لا يتجزأ منها".

وبعد المحاولات الفاشلة للتوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين، استأنف

الجيش السوري بالتعاون مع الميليشيات المارونية، الهجمات ضد منظمة التحرير الفلسطينية والمتطرفين اللبنانيين. وكان من بين الأهداف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مثل تل الزعتر، الذي هوجم بوحشية، وذبح العديد من سكانه، على يد الميليشيات المارونية بحماية سورية.

وأخيرا ، هزم الجيش السوري التحالف الفلسطيني-اللبناني اليساري، أواسط تشرين الأول ١٩٧٦، وسيطر على أجزاء واسعة من لبنان . وفي ١٦ آذار ١٩٧٧، اغتيل كمال جنبلاط، وتوجهت أصابع الاتهام نحو دمشق، كما انحل التحالف المناهض لسوريا اثر هذا الاغتيال. وبعد أشهر قليلة، توصلت دمشق الى اتفاقيات منفصلة مع وليد جنبلاط، نجل كمال جنبلاط، ومع رئيس المنظمة ياسر عرفات. وقد هدفت سوريا من هذه التحركات الجديدة الى اظهار التزامها أمام الشعب السوري والعربي، بحماية اليسار اللبناني والمقاومة الفلسطينية؛ والأهم من ذلك، لتحريك تلك القوى المتطرفة، ضد المارونيين وحليفهم الجديد، مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل.

التحدي الاسرائيلي في لبنان

جراء تهديدات اسرائيل بالتدخل خلال الأزمة الأردنية عام ١٩٧٠، وتبعا للتفوق الاستراتيجي الاسرائيلي اثر اتفاقية سيناء٢ ، خشي الأسد من قيام اسرائيل بارسال قوات الى لبنان ، كرد على التدخل العسكري السوري في أوائل عام ١٩٧٦.

ولتجنب وضع كهذا، بدأ الأسد منذ عام ١٩٧٥، بذل جهوده للحصول على موافقة أمريكية لتدخله في لبنان، وضمانات بعدم تدخل اسرائيل.

الولايات المتحدة بدورها، تدعم في تلك الفترة الأعمال العسكرية السورية في لبنان، خوفا من أن تؤدي الى انفجار صراع مسلح جديد بين اسرائيل وسوريا. وكان السفير الأمريكي لدى دمشق (ريتشارد ميرفي) قد قال للأسد، في ١٦

تشرين أول ١٩٧٥: "اسرائيل ستعتبر أي تدخل اجنبي (سوري) مسلح في لبنان، تهديدا خطيرا للغاية". وفي كانون الثاني ١٩٧٦، حذر الأمريكيون كلا من سوريا واسرائيل، من أي تدخل في لبنان، اثر تصريح لوزير الخارجية السورية آنذاك عبد الحليم خدام، بأن سوريا لن تتردد في ضم لبنان، اذا تعرضت للتقسيم.

ولكن ادارة الرئيس الاميركي فورد، غيرت سياستها وبدأت بدعم الدور السوري في لبنان تدريجيا، وذلك بعد محاولة الأسد الايجابية في شباط ١٩٧٦، الساعية لارساء السلام في لبنان .

لقد اقتنعت الولايات المتحدة بأن سوريا وحدها، هي القادرة على وقف الحرب الأهلية اللبنانية، وارساء حل بناء، يقوّض التحالف اللبناني-الفلسطيني المتشدد، وربما يساهم بالسير في عملية سلام عربية-اسرائيلية ترعاها أمريكا، اضافة الى اضعاف التأثير السوفياتي في المنطقة.

القادة السوفيات حاولوا دون جدوى وقف الهجمات السورية ضد تحالف المنظمة واليسار اللبناني) وحاول الأسد أن يظهر لاسرائيل، أن تدخله في لبنان، لا يعرض أمنها للخطر.

ورغم قلق اسرائيل من سيطرة سوريا على لبنان، ونشر جيشها فيه، وتشكيلها تهديدا استراتيجيا على الحدود اللبنانية-الاسرائيلية، الا أن رئيس وزراء اسرائيل، اسحق رابين، وقادة الجيش الاسرائيلي، وجدوا في الانتشار السوري العديد من الايجابيات : فهذا التدخل العسكري سيؤدي الى سحب وحدات الجيش السوري من الجولان، لزجها في حرب منهكة ضد المنظمة، عدوة اسرائيل. ورغم تعاطف رابين مع المسيحيين اللبنانيين الا أنه رفض توريط الجيش الاسرائيلي في القتال بصورة مباشرة، وفضل "مساعدتهم على مساعدة أنفسهم" وجعلهم يستفيدون من الدعم السوري لهم .

ونتيجة لهذه الاعتبارات، توصل الأسد ورابين، بوساطة أمريكية، الى

اتفاق سري في نيسان-أيار ١٩٧٦. تلتزم سوريا من خلاله بعدم تحريك قواتها المسلحة جنوب خط صيدا-جزين-قانا (الخط الأحمر)؛ كما يلتزم الجيش السوري بعدم استخدام قواته الجوية ضد المسيحيين اللبنانيين، وبالانسحاب من لبنان حال استتباب السلام فيه.

التحالف الماروني - الليكودي

لم تسحب سوريا قواتها من لبنان، اثر النهاية (المؤقتة) للحرب الأهلية اللبنانية، واستعادة النظام أواخر عام ١٩٧٦. مما جعل القادة المارونيين يتوجسون من نية سوريا التمسك بسيطرتها على لبنان، وسحب الأسلحة الثقيلة من المسيحيين والعودة الى التحالف مع المنظمة واليسار اللبناني. وقد شجع تولي حزب الليكود الحكم في اسرائيل ، أواسط عام ١٩٧٧، المارونيين في مقاومتهم للخطط السورية. فوضعوا ثقتهم في مناحيم بيغن. وعلى رأس قائمة الزعماء المناهضين لسوريا ، بشير الجميل، قائد القوات اللبنانية (ميليشيا مارونية) وكميل شمعون، زعيم الجبهة المسيحية اللبنانية.

اعتبر رئيس الوزراء الجديد، مناحيم بيغن، أن القضية اللبنانية -المسيحية ليست انسانية وسياسية فحسب، بل نظر الى القضية من منظور أيديولوجي وسياسي-استراتيجي. لقد آمن بأن مهمة اسرائيل كدولة يهودية ، هي مساعدة المسيحيين في قتالهم ضد أعدائهم المسلمين "المتعصبين"، الذين ينوون القضاء عليهم. كما اعتبر بيغن أن لبنان المسيحية ستكون حليفة لاسرائيل، في صراعها ضد التهديد السوري. وهذا كله عكس رؤية رابين الذي توصل الى اتفاق مع الأسد.

واصل بيغن تزويد المارونيين في شمال لبنان بالأسلحة الخفيفة اضافة للتدريب العسكري. ولكن، بالنسبة لجنوب لبنان، وسعت حكومة بيغن دعمها للميليشيات المسيحية المحلية، وفي أيلول ١٩٧٧، أمر بيغن للمرة الأولى، بدخول

مدرعات اسرائيلية لدعم تلك المليشيات تمهيدا لتنفيذ هجوم مشترك ضد موقع منظمة التحرير قرب مرجعيون.

منذ اتفاقية "الخط الأحمر"، أصبح جنوب لبنان مرتعا لفدائيي المنظمات الفلسطينية، التي خرجت عن سيطرة دمشق. ولم تكن ميليشيات جنوب لبنان قادرة على منع كل غارات المنظمة ضد اسرائيل، وكرد على هجوم فلسطيني ضد حافلة على الطريق الساحلي الشمالي، شنّ الجيش الاسرائيلي هجوما واسعا (عملية الليطاني) ضد البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية جنوب نهر الليطاني أواسط آذار ١٩٧٨. وكان الجيش حريصا على عدم مهاجمة مواقع الجيش السوري القريبة، فيما امتنع السوريون بدورهم عن التدخل لصالح المنظمة لقد حرصت كل من سوريا واسرائيل، على تجنب صدام مسلح مباشر.

أدى الدور الاسرائيلي الجديد في جنوب لبنان، ودعمها المتزايد للميليشيات المسيحية المحلية (التي أصبح اسمها "جيش لبنان الجنوبي")، اضافة الى تعاطف بيغن العميق مع المسيحيين، الذي عبر عنه بزيادة الدعم العسكري للمسيحيين، الى تشجيع القادة المارونيين. ففي شباط ١٩٧٨، حين بدأوا نضالهم المسلح ضد "الاحتلال" السوري ، استأنف بشير الجميل وكميل شمعون، مساعيهما للحصول على تدخل عسكري اسرائيلي مباشر، ضد الجيش السوري في لبنان. ولكن خلال اجتماع عقد في اسرائيل في آب ١٩٧٨، رفض بيغن طلب جميل وشمعون، فيما استعد لتوجيه أوامر الى القوات الجوية الاسرائيلية بالتدخل في حال قيام الطيران السوري بمهاجمة المواقع اللبنانية المسيحية.

وكانت القوات الجوية الاسرائيلية قد حلقت قبل شهر من هذا الاجتماع، في ٦ تموز ١٩٧٨، فوق بيروت، كما حركت وحدات مدرعة كانت تنتشر في الجولان، اثر قيام الجيش السوري بقصف القوات المسيحية في بيروت من الأرض.

وأعلن بيغن وعدة قادة اسرائيليين آخرين، ان اسرائيل لن تقف مكتوفة

الأيدي حيال عمليات "الابادة الجماعية" ضد المسيحيين اللبنانيين.

من المؤكد أن الزعماء المارونيين استخدموا تصريحات بيغن حول "الابادة الجماعية" بمكر، كما استغلوا التزامه باستخدام القوات الجوية للدفاع عنهم، لاستفزاز سوريا وجرها لتنفيذ هجمات للوصول الى تفجير مواجهة عسكرية مباشرة، بين القوات الاسرائيلية والسورية في لبنان.

نحو حرب ١٩٨٢ في لبنان

تحطم التفاهم السوري الاسرائيلي المعقود عام ١٩٧٦، اثر تحليق الطيران الاسرائيلي فوق بيروت في تموز ١٩٧٨، كاشارة تحذير لدمشق من مغبة مهاجمة المسيحيين. وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٩، ردت اسرائيل على العمليات العنيفة التي نفذها فدائيون فلسطينيون في اسرائيل (مثل معالوت ونهاريا)، بشن عدة عمليات عسكرية شمال الخط الأحمر، تضمنت قصفا جويا وبحريا للقواعد الفلسطينية. وعندما كانت الطائرات السورية تحاول اعتراض الطائرات الاسرائيلية، كما حدث في صيدا، في ٢٧ حزيران ١٩٧٩، تم اسقاط خمس طائرات سورية.

ولكن حكومة الليكود بقيت حتى عام ١٩٨١، حريصة على عدم الخوض في صدامات عسكرية كبيرة مع القوات السورية في لبنان، لأن بيغن لم يرغب في تعريض اتفاق السلام مع مصر للخطر؛ كما لم يرغب في أغضاب ادارة كارتر التي كانت تعارض بشدة زيادة التدخل الاسرائيلي في لبنان، واستئناف المواجهة الاسرائيلية-السورية في المنطقة. كما أن حكومة بيغن عارضت تعميق الروابط مع الكتائب المسيحية، خوفا من الانجرار الى صدام حقيقي مع سوريا.

لكن تلك الكوابح ضعفت اثر استقالة وايزمن ودايان، اللذين كانا الأكثر تمسكا بعدم تمتين الروابط مع المسيحيين اللبنانيين، من حكومة بيغن عام ١٩٨١ وتولى بعدها ارئيل شارون حقيبة الدفاع، واسحق شامير حقيبة الخارجية، فيما أكمل رئيس الأركان الجديد رفائيل ايتان دائرة صانعي القرار الاسرائيلي،

والذين صمموا على مساعدة اللبنانيين المسيحيين، ومنع سوريا من السيطرة على لبنان.

واضافة الى تلك الدوافع، تأثرت حكومة بيغن في سياستها العدوانية نحو سوريا بعوامل خارجية أيضا. فبغض النظر عن الحرية التي منحتها اتفاقية السلام مع مصر لاسرائيل، في مواجهتها مع سوريا، قادت ادارة الرئيس الامريكي الجديد، رونالد ريغان الذي تولى السلطة في كانون الثاني ١٩٨١، بيغن، للاقتناع بأن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر اسرائيل حليفة اقليمية رئيسية في استراتيجيتها ضد "الامبراطورية الشيطانية السوفياتية" وحلفائها السوريين والفلسطينيين.

قانون الجولان

لم يكتف بيغن بالشروع في اخراج الجيش السوري من لبنان، بل يبدو أنه كان مستعدا لمفاقمة الصراع مع سوريا من جديد، بضمه لمرتفعات الجولان المحتلة رسميا. وكان بيغن قد أعلن عام ١٩٨١ أنه لن يتخلى عن الضفة الغربية أو غزة أو هضبة الجولان لأي حكم أجنبي، ما دام يتولى رئاسة الوزراء.

وفي خريف عام ١٩٨١، كان بيغن يفكر جديا في توسيع وتوطيد السيادة الاسرائيلية على الجولان، استجابة لطلبات وضغوط اللوبي الاسرائيلي في الجولان الذي كان يضم بين أعضائه نشطاء من حزب العمل والكيبوتسات. (رابين وبيريز وآلون، كانوا ضمن سبعين عضو كنيست وقعوا عريضة ضد الانسحاب مستقبلا من الجولان.) كما قدّر بيغن أن حركة كهذه، في الجولان، ستؤدي الى امتصاص المعارضة الاسرائيلية التي ترتبت على انسحابه من سيناء، وتخليه عن المستوطنات الاسرائيلية فيها، اثر اتفاقه مع مصر. وأخيرا، تصور بيغن أن انشغال الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الأزمة البولندية، سيجعلهما لا يتدخلان ضد قرار اسرائيل تغيير وضع الجولان.

وفي خطاب ألقاه في الكنيست لطرح قانون الجولان، بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٨١، زعم بيغن بأن هضبة الجولان كانت لأجيال، جزءا من أرض اسرائيل، كما أنها ضرورية لأمن اسرائيل، ومن غير الممكن أن تعاد يوما ما الى سوريا، وهي الدولة العربية الأكثر تطرفا ورفضا لوجود اسرائيل ضمن أي حدود. غير ان بيغن أضاف قائلا: أن تطبيق القانون والتشريع والادارة الاسرائيلية على الجولان، يجب أن لا يقف حائلا أمام التفاوض مع سوريا، كما لن يمنع اجراء تعديلات حدودية مستقبلا.

وافق ٣٦ عضو كنيست على اقتراحات بيغن وصوتوا لصالح قانون الجولان، ولكن الادارة الأمريكية الصديقة، عارضت هذا القرار، وأعلنت بحزم عن "وقف مؤقت" في تنفيذ الاتفاق الأمريكي-الاسرائيلي حول التعاون الاستراتيجي، وتجميد بيع أسلحة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لاسرائيل.

حرب ١٩٨٢ ونتائجها

الرد الأمريكي الغاضب على قانون الجولان، لم يردع بيغن عن المباشرة في عمل عدائي كبير ضد سوريا، لا يتفق مع المصالح والسياسات الأمريكية، هذه الخطوة -مهاجمة القوات السورية في لبنان في شهر حزيران ١٩٨٢- تمت دون استفزاز سوري مسبق، كما أنها تخالف الموقف الأمريكي، تماما كقانون الجولان. بل ان العمليات العسكرية الاستهلالية للجيش الاسرائيلي في لبنان (عملية سلامة الجليل) التي استهدفت قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني، لم تكن متطابقة تماما مع السياسة الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة قد توصلت في ٢٤ تموز ١٩٨١ عبر مبعوثها الخاص، فيليب حبيب، الى عقد اتفاق لوقف اطلاق النار بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، بعد صدامات مسلحة بين الجيش الاسرائيلي والمواقع الفلسطينية في جنوب لبنان استمرت أسبوعين.

وفي نفس الوقت سعت الولايات المتحدة الى تهدئة حدة الأزمة في لبنان،

عبر خطة شاملة تسحب سوريا بموجبها قواتها المسلحة من لبنان، وصواريخها وبطارياتها من زحلة، كما تسحب منظمة التحرير أسلحتها الثقيلة من جنوب لبنان؛ فيما تنهي اسرائيل وجودها العسكري في منطقة جيش لبنان الجنوبي.

ولكن أيا من تلك الفرق المتصارعة لم توافق على الاقتراح الأمريكي. فقد واصلت منظمة التحرير عملياتها ضد اسرائيل من مناطق أخرى - وليس من جنوب لبنان، تبعا لاتفاق وقف النار الذي عقد في تموز ١٩٨١، اسرائيل من جانبها، اعتبرت هذه العمليات خرقا للاتفاق، ونتيجة لتوسيع منظمة التحرير لبنيتها التحتية في لبنان، بدأ وزير الدفاع الاسرائيلي الجديد، أرئيل شارون، في آب ١٩٨١، بالتحضير لعملية عسكرية واسعة دعاها مبدئيا باسم "أورانيم"، ضد قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، والتي شلت هجمات مدفعيتها شمال اسرائيل في تموز ١٩٨١. كما رأى شارون، أن الاحتلال السوري للبنان ليس مؤذيا للمجتمع المسيحي فحسب، بل يشكل خطرا على أمن اسرائيل أيضا، وعلى استراتيجته الخاصة في المنطقة، لذا خطط لطرد الجيش السوري من لبنان، وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية هناك (وفي الضفة الغربية أيضا)، واقامة حكومة لبنانية مستقلة موالية لاسرائيل، برئاسة بشير الجميّل.

الولايات المتحدة بدورها، كانت مستعدة لقبول رد اسرائيلي محدود ضد منظمة التحرير، حيث كانت تعلم بوجود استعدادات عسكرية اسرائيلية، وليس من الواضح، ما اذا كان وزير الخارجية الاميركي ادوارد هيغ قد حذّر شارون وبيغن من القيام بعملية عسكرية واسعة في لبنان. ولكن قادة حزب العمل المعارض، وعددا من وزراء حزب الليكود، عارضوا تنفيذ عملية كهذه. ولكنهم لم يتمكنوا بأي حال من كبح جماح شارون وبيغن عن تنفيذ خطتهما.

أما الذريعة التي استخدمتها اسرائيل لتنفيذ عملية "سلامة الجليل" فهي محاولة مسلح فلسطيني (من جماعة أبو نضال)، اغتيال السفير الاسرائيلي

في لندن شلومو آرغوف، بتاريخ ٣ حزيران ١٩٨٢، الذي أصيب بجراح خطيرة شلّ على اثرها. وقد رد الطيران الحربي الاسرائيلي في ٤ حزيران بقصف جنوب لبنان وغرب بيروت بعنف، مما أوقع العديد من الاصابات؛ الأمر الذي جعل المنظمة ترد بقصف شمال فلسطين. وهذه كانت اشارة بدء حرب ١٩٨٢ في لبنان، التي انفجرت في السادس من حزيران.

اختلفت الآراء حول أهداف حرب ١٩٨٢، وحدودها الاقليمية، وما اذا كانت ستتم مهاجمة الجيش السوري ودفعه للخروج من لبنان. فمن الناحية الرسمية، كان الهدف هو تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان. وتبعا لخطة شارون، التي وافقت عليها الحكومة الاسرائيلية في ٥ حزيران، فان الحدود الاقليمية للعملية ستكون في نطاق ٤٠ كيلومترا شمالي الحدود الاسرائيلية (وهو المدى الفعال لمدفعية المنظمة). أما بخصوص القوات السورية في لبنان، فقد أطلقت الحكومة الاسرائيلية تصريحا في ٦ حزيران، جاء فيه: "لن تتم مهاجمة الجيش السوري خلال تنفيذ العملية، الا اذا قام بمهاجمة قواتنا".

وصرح بيغن، في خطاب له أمام الكنيست، بتاريخ ٨ حزيران قائلا: "نحن لا نريد حربا " مع سوريا. ومن هذا المنطلق أهيب بالرئيس السوري، منع جيشه من مهاجمة الجنود الاسرائيليين، ولن نقوم بدورنا بالتعرض للقوات السورية أبدا. نحن لا نريد ايذاء أحد، وكل ما نرغب فيه هو وقف القذائف ضد مستوطناتنا في الجليل... نحن لا نريد اي صدام مع الجيش السوري. اذا وصلنا الى بعد ٤٠ كم من خط الحدود الشمالية الاسرائيلية، فستكون مهمتنا قد تمت، وسيتوقف القتال".

وسواء كان بيغن صادقا أم لا في ندائه هذا للأسد، فان شارون وايتان كانا يتبنيان استراتيجية مختلفة، بالتأكيد، عن هذه التصريحات. أولا، فيما

يختص بمدى العمليات، وحسب أقوال ايتان: "لم يحدد مجلس الوزراء مسافة معينة لتنفيذ العملية العسكرية، على الاطلاق، (لا ٤٠ ولا ٤٥، ولا أكثر من ذلك ولا أقل)... لقد كانت الأسهم المؤشرة على الخريطة المقدمة للوزراء، تشير بوضوح الى طريق بيروت-دمشق الذي يتعدى مسافة ٤٠ كم بكثير".

وكان ايتان قد أمر في ٦ حزيران، وحدات عسكرية معينة للنزول شمالي صيدا (عبر البحر)، أي مسافة تزيد عن ٤٠ كم. وفي نفس اليوم، وجه أمر رئيس الأركان الأول الذي نص على: "جيش الدفاع الاسرائيلي سيهاجم الارهابيين الفلسطينيين ويدمر بنيتهم التحتية.... كونوا على استعداد للانضمام الى المسيحيين، وتدمير الجيش السوري في لبنان".

كيف يمكن للجيش الاسرائيلي ان يدمر قواعد منظمة التحرير ومراكز قيادتها في المناطق الشرقية والمركزية في لبنان والوصول الى طريق بيروت-دمشق دون الاصطدام مع القوات السورية، التي تنتشر في تلك المناطق وحول بيروت؟ من الواضح أن أهداف شارون-ايتان لم تكن تقتصر على تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، واقامة حكومة لبنانية موالية لاسرائيل، ولكنهما أرادا دون شك، هزيمة القوات السورية وطردها من لبنان . وسواء وافقت الحكومة الاسرائيلية على خطة شارون سلفا أم فيما بعد (وهذا هو الاحتمال الأقوى)، فان الجيش الاسرائيلي قام باستفزاز القوات السورية لفتح النار اولا. وكما قال الجنرال بن-غال، قائد القوات الاسرائيلية في منطقة جزّين، بعد الحرب: "من الناحية القانونية، السوريون هم من أطلقوا القذيفة الأولى، ولكن، هل كان أمامهم خيار آخر؟".

الحقيقة، أنه على الرغم من ادراك القادة السوريين للتحضيرات العسكرية الاسرائيلية، الا أنهم فوجئوا بحجم وتوقيت العملية، فيما كانت قواتهم في لبنان غير مؤهلة او جاهزة لمواجهة هجوم اسرائيلي شامل. وظلت القوات السورية

حريصة حتى ٨ حزيران على عدم شن هجمات ضد المواقع الاسرائيلية، ولم يحدث سوى تبادل متقطع للنيران في المواقع المتقدمة. بل ان السوريين كانوا مستعدين أن يتحملوا عملية تدمير قواعد المنظمة في جنوب لبنان؛ ولكن، عندما تقدم الجيش الاسرائيلي نحو بلدة جزّين الاستراتيجية، نفّذ الجيش السوري هجوما مضادا، وأطلق أيضا المزيد من صواريخ أرض-جو على المنطقة .

وفي نفس الوقت، خلال السابع والثامن من حزيران، جرت محاولات من المبعوث الأمريكي الخاص، فيليب حبيب، ومناحيم بيغن، للتوصل الى تسوية لوقف اطلاق النار مع سوريا، غير أن شارون أفشلها. فقد أمر في ٩ و ١٠ حزيران، بشن هجمات عنيفة على بطاريات الصواريخ وفرقة المدرعات في سهل البقاع بهدف الوصول الى طريق بيروت-دمشق السريع. ولكن، على الرغم من الخسائر الفادحة للجيش السوري، الا أن الجيش الاسرائيلي لم يتمكن من الوصول الى طريق بيروت-دمشق السريع، ومواقع استراتيجية أخرى في سهل البقاع حتى ١١ حزيران. وذلك لأن غالبية القوات السورية، وخصوصا سلاحي الجو، والقوات الخاصة، حاربت بقوة، وتمكنت من الاحتفاظ بالسيطرة على المواقع المتقدمة حتى وقف اطلاق النار في ١١ حزيران؛ اضافة الى الضغط الدبلوماسي الأمريكي، الذي بلغ أوجه في وقف اطلاق النار، منع الجيش الاسرائيلي، الذي ارتكب أخطاء خطيرة، من الوصول الى طريق بيروت-دمشق.

رغم وقف اطلاق النار الذي فرضته الولايات المتحدة، وتزايد الانتقادات الداخلية في اسرائيل، امر شارون وايتان الجيش في ١٢ حزيران، ودون معرفة بيغن، بالتحرك نحو القطاع الغربي من شارع بيروت-دمشق، ومحاصرة العاصمة اللبنانية.

وتبعا لاتفاق رعته الولايات المتحدة، وتم بتعاون سعودي وسوري، تم اجلاء جميع القوات السورية ومقاتلي المنظمة عن بيروت، وفي ٢٣ آب انتخب

بشير الجميّل، الزعيم الماروني الموالي لاسرائيل، رئيسا جديدا للبنان.

ورطة الأسد وخروجه منها

الخروج الجزئي للقوات السورية من لبنان، وانتخاب بشير الجميّل الزعيم المعارض لسوريا، كرئيس للبنان، كان قمة الاهانة والهزيمة السياسية لسوريا على يد اسرائيل. ورغم قتاله الدفاعي الشجاع، الا أن الجيش السوري تكبد خسائر فادحة: ٤٠٠ جندي قتيل و ١٤٠٠ جريح و ١٤٥ دبابة مدمرة و ١٠٠ طائرة تم اسقاطها.

في حين لم ترسل أي دولة عربية قوات لمساعدة الجيش السوري في لبنان، رغم معاهدة الدفاع العربي المشترك، كما لم توسع موسكو مساعدتها العسكرية لدمشق، رغم اتفاقية الصداقة والتعاون السورية-السوفياتية الموقعة في تشرين الأول ١٩٨٠. اضافة لهذا، فقد عادت واشنطن لاستعراض سياستها المناهضة لسوريا، ولم يكن ذلك مقتصرا على دعم مطالب اسرائيل بخروج القوات السورية من بيروت، ففي الأول من أيلول ١٩٨٢، أي بعد يوم واحد من انسحاب آخر فرقة مسلحة سورية من بيروت، أعلن رئيس الولايات المتحدة، عن تحرك دبلوماسي جديد، يسعى لاقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمن ارتباط بالمملكة الأردنية. وقد صممت هذه الخطة لجر الأردن والفلسطينيين (ليس منظمة التحرير) الى عملية سلام عربية-اسرائيلية، ولم يذكر الجولان في الخطة، مما هدد بمزيد من العزل لسوريا في المنطقة.

تزايدت العزلة السورية داخل النطاق العربي منذ بدايات الثمانينيات، عندما رفضت دمشق، أواخر عام ١٩٨١، خطة السلام التي أطلقها ولي العهد السعودي (الملك فيما بعد) فهد بن عبد العزيز. ورغم قبولها في أيلول ١٩٨٢، لصورة معدلة من الخطة، الا أن علاقات سوريا ساءت أكثر فأكثر مع العربية السعودية والدول العربية الأخرى، بسبب الدعم السوري لايران في حربها مع العراق.

وفي نفس الوقت، عاد الصراع السوري مع منظمة التحرير ليطفو على السطح، بسبب ثلاث قضايا رئيسية.

الأولى، اتهام المنظمة لسوريا بالسعي الى السيطرة عليها في لبنان. كما اتهمت المنظمة سوريا بعدم تنفيذ اتفاقهما حول التعاون الاستراتيجي، الموقع في نيسان ١٩٨٢، ضد أي هجوم اسرائيلي، حيث اتهمت المنظمة سوريا بالتقاعس المتعمد عن مساعدة القوات الفلسطينية ضد الهجوم الاسرائيلي في جنوب لبنان وبيروت.

ثانيا: اتهمت سوريا منظمة التحرير في المقابل، بعدم تنسيق عملياتها العسكرية والسياسية مع دمشق خلال الحرب اللبنانية، وبمحاولة السير في عملية سلام مع اسرائيل خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢.

ثالثا: اتهمت دمشق المنظمة أيضا بمساعدة المعارضة الاسلامية المسلحة في سوريا (وفي طرابلس لبنان) خلال النزاع الدموي لاسقاط حكم الأسد.

تزامن مع ورطة الأسد الاقليمية-العالمية، تنامي حركة المعارضة الاسلامية الداخلية. فخلال عام ١٩٨١ ومطلع عام ١٩٨٢ خاض الثوار المسلمون معارك مسلحة ضد النظام السوري. فقام الجيش السوري بدك مدينة حماة، مركز هذه الثورة، فقتل ما بين ١٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠ من سكانها.

هذه الحقبة هي الأسوأ في حياة الأسد السياسية، فقد انهارت فيها سياساته المحلية والاقليمية، بشكل مؤلم، فيما شكلت اسرائيل تهديدا حقيقيا، لأمن سوريا.

فمن جهة، تم ضم الجولان، وانتشر الجيش الاسرائيلي على بعد ٣٠ ميلا جنوبي دمشق؛ ومن جهة أخرى، أصبح لبنان عمليا، تابعا لاسرائيل، فيما تمركزت القوات الاسرائيلية على بعد ٢٠ ميلا غربي دمشق.

الأسد بدوره لم يستسلم، وحارب على جميع الجبهات، خصوصا ضد

التحدي الاسرائيلي الخطر. وكما سنرى فيما بعد، صعّد الرئيس السوري جهوده، للتوصل الى توازن استراتيجي مع اسرائيل، ولكنه لم يتمكن من تحقيق سوى جزء من هدفه. اما في لبنان، فقد كان نضال الأسد ضد الوجود والتأثير الاسرائيلي اكثر نجاحا، حيث تمكن بواسطة عمليات الفدائيين "الارهابيين" من حمل الجيش الاسرائيلي على الانسحاب، مما جعل السوريين يبسطون سيطرتهم على لبنان.

تم اغتيال الرئيس الموالي لاسرائيل ("العميل الصهيوني") بشير الجميّل في ١٤ أيلول ١٩٨٢، على يد عميل سوري كما يبدو، وكرد على ذلك، احتل الجيش الاسرائيلي القطاع الغربي من بيروت، فيما دخل المارونيون "القوات اللبنانية" مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين قرب بيروت، وذبحوا القاطنين فيهما، تحت مظلة الوجود الاسرائيلي العسكري. وقد زاد هذا العمل من حدة الانتقادات ضد الحكومة الاسرائيلية، سواء داخل اسرائيل او في العالم، وأدى الى انسحاب الجيش الاسرائيلي من بيروت. وقد قوّض هذا الانسحاب، مع اغتيال بشير الجميّل، الموقف الاستراتيجي الاسرائيلي في لبنان. فرغم أن أمين الجميّل، خليفة بشير الجميّل وشقيقه، الذي كان مواليا لاسرائيل، الى حد ما، وقع اتفاقا سياسيا بتاريخ ١٧ أيار ١٩٨٣ مع اسرائيل، بتشجيع من الولايات المتحدة، يتضمن انهاء حالة الحرب بين البلدين، اضافة الى عدة ترتيبات أمنية لاسرائيل في جنوب لبنان، الا أن هذا الاتفاق لم يكن معاهدة سلام، ولم يقض باقامة علاقات دبلوماسية بين بيروت والقدس؛ فيما يلزم اسرائيل بالانسحاب من لبنان في غضون أشهر قليلة.

قررت اسرائيل، مطلع أيلول ١٩٨٣، الانسحاب جنوبا نحو نهر الأولي. في الوقت الذي اشتعلت فيه الصدامات في جبال الشوف بين القوات اللبنانية المارونية والمسلحين الدروز المدعومين من سوريا، وتزامن مع هذا كله، تولي موشي آرينز وزارة الدفاع مكان شارون، حيث أصيب الوزير الجديد بخيبة أمل من حكم

الجميّل، الذي بدا غير موال لاسرائيل وغير مستقر.

من المؤكد ان سوريا لم تدعم الميليشيا الدرزية ضد عدوها الماروني فحسب، ولكنها وظفت أيضا العديد من المنظمات اللبنانية والفلسطينية ضمن سعي مدروس، لحمل القوات الاسرائيلية والوحدات العسكرية الأمريكية والفرنسية (ضمن القوة متعددة الجنسيات) على الرحيل من لبنان، واعادة السيطرة السورية على بيروت. ولهذا، فقد نفذت منظمة حزب الله الشيعية اللبنانية، من نيسان وحتى أيلول ١٩٨٣، سلسلة عمليات انتحارية ضد أهداف اسرائيلية وأمريكية وفرنسية، بتوجيه من سوريا، كما يبدو، فأوقعت أعدادا هائلة من القتلى.

وأثناء خروج القوات الأمريكية والفرنسية من بيروت، في شباط ١٩٨٤، أعلن امين الجميّل الغاء اتفاق أيار ١٩٨٣ مع اسرائيل، مما يعني قبوله بالأوامر السورية وواصلت دمشق (وطهران) بدورهما استخدام المنظمات المسلحة المختلفة في لبنان (بما فيها حركة أمل الشيعية المعتدلة) لاخراج الجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان أيضا. مما حدا بالحكومة الاسرائيلية برئاسة شمعون بيرس، الى اخلاء الجيش الاسرائيلي من لبنان، التي حصدت الحرب فيها أرواح الكثير من الجنود الاسرائيليين، في مطلع عام ١٩٨٥، دون التوصل لأي اتفاقيات سياسية أو أمنية مع بيروت. (ولكن اسرائيل احتفظت بمسافة ستة أميال كحزام أمني على طول الحدود، تركتها تحت سيطرة جيش لبنان الجنوبي).

يمكننا القول أن الصراع السوري-الاسرائيلي على لبنان والذي بدأ عام ١٩٧٨، بعد وصول بيغن الى السلطة، انتهى عام ١٩٨٥ بتراجع مؤلم لاسرائيل وأفضلية لسوريا. فاضافة الى الخسائر الثقيلة في الأرواح والمعدات، خسرت اسرائيل تأثيرها السياسي على غالبية لبنان، وأثارت عداء الشيعة في الجنوب اللبناني. حتى ان البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي دمّرت في تلك المنطقة عام ١٩٨٢، اعيدت جزئيا، بعد عام ١٩٨٤، في الوقت الذي بذرت فيه جذور

الانتفاضة الفلسطينية (التي انفجرت عام ١٩٨٧) في غزة والضفة الغربية، بفضل حرب ١٩٨٢ أيضا.

وأخيرا، أدت حرب لبنان، الى تشويه صورة اسرائيل عالميا وآذت علاقاتها مع مصر، وسببت انقساما داخل المجتمع الاسرائيلي-اليهودي.

وفي المقابل تمكنت سوريا من طرد اسرائيل خارج لبنان، ونشر بطارايات صواريخها في مواقع استراتيجية، وزادت قوة تأثيرها على غالبية مراكز القوى في لبنان ، واستطاعت أن تجعل سيطرتها على لبنان قانونية عبر اتفاق الطائف الذي وقع عام ١٩٨٩.

وفي الوقت الذي تمكن فيه الأسد من تحويل لبنان الى تابع لسوريا، فشل في المقابل، في فرض سيطرته على منظمة التحرير الفلسطينية، فطرد ياسر عرفات من دمشق، واستطاع أن يخلق انقساما داخل حركة فتح. وقد حاول بتحالفه مع الثورة الايرانية، تقوية موقف بلاده الاقليمي ومواجهة التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي.

الباب التاسع

خطة الأسد الاستراتيجية

تطور استراتيجية الأسد الاقليمية

استحوذت على الأسد فكرة الوصول الى توازن في القوى مع اسرائيل منذ توليه السلطة. وبمعزل عن اعلاناته المتكررة حول التزامه بمحاربة وتدمير "الكيان الصهيوني"، يمكننا القول أن موقف الأسد السياسي العملي نحو اسرائيل، اشتق بغالبيته من أفكاره الاستراتيجية. فانطلاقا من اعتبار الدولة اليهودية قوة اقليمية مهيمنة، سعى الأسد الى موازنة التفوق الاسرائيلي كضرورة تسبق اما المواجهة العسكرية أو التسوية السياسية بين العالم العربي واسرائيل. وهذا ما صرح به عام ١٩٨١: "اذا كان التوازن العسكري حاجة ضرورية لتحرير الأرض ودفع العدوان، فهو ضروري بنفس المقدار لتطبيق سلام عادل... فالسلام لا يمكن أن يتحقق بين قوي وضعيف."

ورغم تجيير الأسد للدور الرئيسي في الصراع العسكري والسياسي ضد اسرائيل لصالح بلاده، حتى أواخر السبعينيات، فانه اعتبر أن التوازن في القوى مع اسرائيل لا يتأتى سوى عبر تفاهم عربي. ومن هنا كان سعيه لبناء تحالف القاهرة- دمشق كجوهر للقوة السياسية والعسكرية العربية، فيما رأى أن من الضروري استغلال المصادر الاقتصادية للدول العربية الأخرى (وخصوصا العربية السعودية)، اضافة الى دعمها السياسي. وعلى الرغم من هزيمة العرب العسكرية في حرب ١٩٧٣، وربما بسببها، تمسك الأسد بمبادئه، مما جعله يعلن في قمة الرباط التي عقدت عام ١٩٧٤ للمرة الأولى عن مبدأ "التوازن الاستراتيجي" بين العرب واسرائيل.

لقد استمر الأسد باعتبار مصر حجر الزاوية في المعادلة العربية، ورغم

توقيع السادات على اتفاق منفصل آخر مع اسرائيل (سيناء ٢ في أيلول ١٩٧٥)، الا أن الأسد استمر في السعي نحو تشكيل جبهة عربية موحدة، تضم مصر، بهدف دخول مفاوضات مع اسرائيل من موقع قوة. وفي نفس الوقت سعت سوريا لخلق تحالف استراتيجي اختياري مع العراق والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها بقيت حتى عام ١٩٧٩ معزولة اقليميا ومهددة. فقد أدى اتفاق آذار ١٩٧٩ للسلام بين السادات وبيغن، الى اخراج مصر نهائيا من حلبة النزاع العربي-الاسرائيلي، وهدد سوريا. فقد شكلت الحكومة اليمينية الاسرائيلية، تهديدا على سوريا من الغرب، عبر لبنان، منذ عام ١٩٧٨، ومن الجنوب باحتلالها مرتفعات الجولان واستيطانها. أما من الشرق، فقد غدت العراق تشكل تحديا جديا منذ عام ١٩٧٩، وقد وسعت نفوذها ليشمل الأردن الذي يقع جنوبي شرقي سوريا. ولكن العراق الذي ظل على نهج سوريا في عدائه لاسرائيل، غرق في خضم حرب مدمرة ضد ايران، وهذا ما فصل العراق عن النزاع العربي-الاسرائيلي لفترة غير قصيرة، حسب كلام الأسد نفسه. ونتيجة لذلك، تبنى الأسد للمرة الأولى استراتيجية اقليمية جديدة تهدف أساسا لتمكين سوريا من مواجهة التهديد الاسرائيلي، دون الحاجة الى الدول العربية، وتدمير نظام صدام حسين، بمساعدة ايران، واعادة العراق ثانية الى التحالف المعادي لاسرائيل.

جوهر مبدأ الاسد الاستراتيجي هو تحقيق "تكافؤ عسكري" مع اسرائيل. وقد تطلب تحقيق هذا الأمر زيادة كمية كبيرة في أعداد الفرق العسكرية السورية. فمقابل الجيش النظامي الاسرائيلي القوي الذي بلغ تعداده ١٥٨,٠٠٠ جندي، اضافة الى ٤٥٠,٠٠٠ جندي احتياطي، عام ١٩٧٨، كانت سوريا تمتلك ٢٢٧,٠٠٠ جندي نظامي، و ٢١٢,٠٠٠ جندي احتياطي. ولكن الأسد اعتبر ان سوريا ذات الامكانيات البشرية الكبيرة (١٠ ملايين نسمة عام ١٩٨٠)، يمكنها أن تمتلك جيشا يتراوح تعداده ما بين ٩٠٠,٠٠٠ الى مليون جندي، بينما وصلت

اسرائيل، ذات التعداد السكاني الذي يقارب ٤ ملايين نسمة، الى الحد الأقصى في نمو جيشها عدديا. واضافة الى الجانب العددي للجيش، سعت سوريا للحصول على المزيد من الأسلحة السوفياتية المتطورة وتحسين مستوى التدريب بمساعدة خبراء سوفيات. ولهذه الغايات، وقعت دمشق للمرة الأولى على معاهدة "صداقة وتعاون" مع موسكو، والتي قال الأسد عنها بأنها "عامل هام في فرض التوازن الاستراتيجي بيننا وبين اسرائيل".

غير أن الأسد لم ير أن التوازن الاستراتيجي يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، ولكن، بنظام سياسي مستقر وتماسك اجتماعي واقتصاد قوي. وهذا ما كان يصرح به في عدة مناسبات: "هناك عوامل عديدة للتوازن الاستراتيجي: سياسية، وعسكرية، وثقافية، واقتصادية.... يجب أن تكون سوريا قوية، وبالطبع، فان قوتها تقوم على ثبات شعبها".

أما أهداف التوازن الاستراتيجي فهي كما يلي:

أولا: ردع الجيش الاسرائيلي عن مهاجمة سوريا، والدفاع عنها في حالة حدوث هجوم اسرائيلي عليها.

ثانيا: وهو الهدف الذي يساوي سابقه في الأهمية، تحرير الجولان المحتل والمناطق الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن تحقيق هذا الهدف، على ما يبدو، عن طريق الحرب أو التسوية السلمية. ولكن، الأسد الذي لم يستبعد التسوية السلمية مع اسرائيل بصورة قاطعة، لم يؤكد في نفس الوقت على هذا الخيار ضمن مبدئه الجديد حول التوازن الاستراتيجي، بل ان الأمر الذي شدد عليه هو الخيار العسكري. فمثلا، عندما سئل في عام ١٩٨٢ عن احتمالية القتال مع اسرائيل والانتصار عليها، أجاب الأسد: "لم لا؟ ... قضايا الأمم تقاس على المدى البعيد. وهناك العديد من الأمثلة: الفيتناميين، والجزائريين... يجب أن لا نيأس لأننا لم نستطع هزيمة

اسرائيل خلال السنوات الماضية، وهي المجهزة بالعتاد الأمريكي. بالتاكيد سنحقق النصر".

في محاولة لفهم دوافع الأسد للتشديد على الخط العسكري-القتالي، يمكن القول بأنه في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، لم يكن يتصور امكانية تحرير الجولان بالوسائل السياسية-الدبلوماسية وحدها. فبعد اتفاق السلام المنفرد مع مصر، تمتعت اسرائيل بزيادة في الدعم العسكري الأمريكي، وأصبحت أكثر عدائية نحو سوريا. وفي عام ١٩٨١، وقعت اسرائيل مع الولايات المتحدة اتفاقية تعاون استراتيجي، قال عنها الأسد: "انها تضع قوات الولايات المتحدة... ضدنا مباشرة.... وفي طرف القوات الاسرائيلية". وبعد أشهر قليلة ضمت اسرائيل الجولان رسميا، وفي منتصف عام ١٩٨٢ غزت لبنان وهاجمت الجيش السوري هناك دون سابق استفزاز من الجانب السوري.

تلك الأحداث التي تلت تشكيل حكومة لبنانية موالية لاسرائيل ومناهضة لسوريا، زادت التهديدات على مصالح دمشق، وقادت الأسد الى تعزيز عملية البناء العسكري فقام بانشاء ثلاث فرق مدرعة بعد عام ١٩٨٢، ورفع عدد أفراد الجيش السوري بحلول عامي ١٩٨٥و١٩٨٦ الى حوالي نصف مليون جندي نظامي، مع عشرة فرق مقاتلة. وقد تسلّم هذا الجيش الضخم كميات كبيرة من الأسلحة السوفياتية الحديثة، تضم دبابات ت-٧٢ وطائرات ميج-٢٩، وصواريخ أرض- أرض اس اس-٢١ وأسلحة أخرى. كما تم ارسال ٦٠٠٠ خبير سوفياتي لتدريب وتحديث القوات السورية.

ولكن سوريا التي تمكنت من الوصول الى تكافؤ عسكري كمّي مع اسرائيل، وأصبحت قادرة على الدفاع عن نفسها وردع الجيش الاسرائيلي عن مهاجمتها، ظلت بعيدة عن تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل وغير قادرة على شن هجوم شامل ناجح ضد الدولة اليهودية. ولم يتبقّ أمام دمشق من

الخيارات العسكرية الممكنة سوى حرب استنزاف، تشبه تلك التي سبقت عام ١٩٧٣. وادراكا من دمشق لتأثير الخسائر البشرية على اسرائيل، حركت الفدائيين لشن حرب ضد القوات الاسرائيلية في لبنان، مما أسفر عن انسحاب الجيش الاسرائيلي عام ١٩٨٥.

تظافر هذا النوع من الحروب مع هجمات ارهابية على أهداف اسرائيلية (وأمريكية وأردنية) في أوروبا، بهدف تحطيم النسيج المعنوي والاجتماعي الاسرائيلي، فيما عززت هذه الأعمال مكانة سوريا وشجعتها على العمل بجد لتحقيق توازن استراتيجي كامل مع اسرائيل. ومن المؤكد أن الأسد اعتبر مبدأه حول التوازن الاسرائيلي هدفا طويل المدى. وقد شدد على أن خطته ليست مقتصرة على المواجهة بين سوريا واسرائيل، بل تشمل نزاع العرب كلهم مع اسرائيل، بقيادة سوريا.

سوريا وايران: الحلف غير المقدس

خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، سعى الأسد لتعميق صلات سوريا مع ايران أثناء حكم الشاه، في محاولة منه لتدمير اتفاق الجزائر الذي وقع في آذار ١٩٧٥ بين العراق وايران، وفك العلاقات الاستراتيجية القريبة بين ايران واسرائيل. ولكنه فشل في تغيير موقف الشاه، فبدأ بدعم المعارضة الاسلامية الشيعية منذ عام ١٩٧٧، وطلب المساعدة أيضا من الامام موسى الصدر، القائد الشيعي اللبناني. فيما عرض على الامام الخميني، قائد المعارضة الايرانية، اللجوء الى سوريا، كما قدمت دمشق السلاح ودربت الثوار الايرانيين في قواعد الفدائيين في كل من لبنان وسوريا.

دمشق كانت الدولة العربية الأولى التي ترحب بالنظام الثوري الاسلامي الجديد في طهران عام ١٩٧٩، بينما قام الأسد، الذي دعي لزيارة ايران، بارسال نائبه عبد الحليم خدام في آب من تلك السنة لبناء علاقات استراتيجية جديدة

مع النظام الاسلامي. فقد اعتبر النظام القائم في دمشق، الثورة الايرانية ذات أهمية بالغة في تحقيق مبدأ التكافؤ الاستراتيجي مع اسرائيل، خصوصا بعد تحييد مصر واخراجها من النزاع.

وفي تفاهم ثنائي مشترك سوري-ايراني تم توقيعه في دمشق في ٢٧ نيسان ١٩٨٠، اتفق الطرفان على تعميق أجواء الصداقة والتفاهم، وشددا على معارضتها لاتفاق كامب ديفيد ووقوفهما في جبهة واحدة ضد اسرائيل والنظام المصري والولايات المتحدة.

ولكن الغزو العراقي على ايران في أيلول ١٩٨٠، والذي كان بداية لحرب الخليج الطويلة المدمرة، تسبب في تراجع جدّي للاستراتيجية السورية الجديدة. مما جعل الأسد وقادة سوريون آخرون ينتقدون الغزو العراقي بشدة واصفينه بالحرب الخطأ.

ولذلك، فقد قدمت دمشق على مدى سنوات الحرب التي امتدت ثماني سنوات، الدعم السياسي والاستراتيجي لطهران ضد بغداد، بهدف تقويض نظام الحكم في بغداد (ولكن ليس الدولة) من منطلق أن انتصار ايران في حرب الخليج سيسمح بتشكيل جبهة ايرانية-عراقية-سورية موحدة لمواجهة "دولة اسرائيل الصهيونية ".

لقد توقعت سوريا أن انتصارا ايرانيا في الحرب سيؤدي الى اضعاف أو تدمير نظام صدام حسين، وتقويض طموحاته بالسيطرة على الهلال الخصيب. واضافة الى حصولها على كميات كريمة من النفط الايراني، استخدمت دمشق تحالفها مع طهران لتحقيق عدة امور، أولها، التأثير على السعودية ودول النفط العربية الأخرى لزيادة مساعدتها لسوريا؛ وثانيها، تدعيم الحكم البعثي-العلوي في سوريا؛ وثالثها، تحريك الدعم الشيعي في لبنان وتوظيف منظماته المسلحة ضد الوجود العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان. ولكن، لم يتحقق من هذه الأهداف

الا آخرها، فقد استخدم حزب الله جيدا، كما استخدم قبل ذلك الفدائيين الفلسطينيين واللبنانيين في حرب الاستنزاف ضد القوات الاسرائيلية في لبنان، لقد تسببت دمشق في انسحاب اسرائيل عام ١٩٨٥. وهذا هو الانجاز الأهم الذي حققه التحالف بين دمشق وطهران، وهو الأهم أيضا على صعيد المواجهة مع اسرائيل في لبنان. أما في الجوانب الأخرى، فقد أثبت هذا التحالف أنه عائق أكثر من كونه مساعد لدعم موقف سوريا الاقليمي والمحلي. فاضافة الى فشله في جعل حكم الأسد يبدو شرعيا في عيون المسلمين المحافظين، أدى هذا التحالف الى تعميق عداء بغداد لدمشق، وزادت عزلة سوريا في المشرق العربي. ولم تكتف الدول العربية بالتهرب من مساعدة سوريا خلال حرب عام ١٩٨٢ في لبنان، بل ان العديد منها، وخصوصا الأردن ودول الخليج العربية، بقيت نافرة من دمشق، فيما استمرت بدعم العراق. ورغم اعتراض سوريا على قمة عمّان العربية التي عقدت في شهر تشرين الثاني ١٩٨٧، أبدى العرب دعمهم للعراق في حربها مع ايران؛ كما أنه للمرة الأولى منذ اخراج مصر من الجامعة العربية اثر معاهدة السلام مع اسرائيل، سمحت قرارات هذه القمة للدول العربية باعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع مصر.

وتبدو هذه القرارات انعكاسا للانتقاد العربي للدعم الذي تقدمه سوريا لايران، وللضعف الذي بدأ يطرأ على العداء العربي بصورة عامة نحو اسرائيل، فقد أظهرت القمة، بارجاع مصر الى "الحظيرة العربية" القبول الضمني بالسلام المصري-الاسرائيلي، فيما وضعت ايران في صورة العدو الأخطر والأكثر تدميرا من اسرائيل. ويتضح هذا الاتجاه عندما نعلم أن القمة رفضت مناقشة الصراع العربي-الاسرائيلي بدلا من العراقي-الايراني.

غير أن قمة عمان ١٩٨٧، لم تتمكن من صرف سوريا عن المطالبة بتبني قرار يعبّر عن التزام عربي كامل بدعم سوريا لتحقيق تكافؤ استراتيجي

مع اسرائيل . فتقرر بالفعل تخصيص مبلغ ٢,٢٥ بليون دولار من الأموال العربية لسوريا، بحيث يتم دفع جزء منها حالا، فيما يتم تحويل غالبيتها بعد تطبيق سوريا لقرارات القمة.

نهاية التوازن الاستراتيجي السوري مع اسرائيل

كانت دمشق في تلك الفترة لا تزال بعيدة جدا عن تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل، ولم يكن هذا بسبب تحول الاهتمام العربي نحو منطقة الخليج فحسب. بل للتغيّر الدراماتيكي لسياسة الاتحاد السوفياتي، الحليف الأهم لسوريا ومصدر تسليحه، الذي اعتمدت عليه دمشق لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل .

فخلال زيارة الأسد لموسكو في نيسان ١٩٨٧، أخبره الرئيس السوفياتي الجديد، ميخائيل غورباتشوف، بفظاظة أن "الاعتماد على القوة العسكرية في تهدئة النزاع العربي الاسرائيلي فقد مصداقيته تماما." كما قال غورباتشوف للأسد أن الاتحاد السوفياتي لن يدعم مبدأ التكافؤ الاستراتيجي السوري مع اسرائيل كما حصل في الماضي، وطلب منه السعي لتحقيق تسوية سلمية للصراع، بمساعدة سوفياتية. واذا لم يكن هذا التراجع الكبير في الموقف الروسي كافيا للتأثير على الامكانيات العسكرية السورية، فان انتهاء الحرب العراقية-الايرانية في صيف عام ١٩٨٨، لصالح بغداد، زاد في اضعاف الموقف الاستراتيجي السوري أمام اسرائيل.

صحيح أن دمشق نجحت عام ١٩٨٦ في تحقيق تكافؤ عسكري كمّي مع اسرائيل، لكن الجيش السوري ظل بعيدا عن مضارعة الجيش الاسرائيلي من الناحية النوعية، خصوصا سلاح الجو. وحتى الصواريخ بعيدة المدى والرؤوس الكيمائية التي تمتلكها سوريا لا يمكن بأي حال أن تضاهي الأسلحة النووية والصواريخ الاستراتيجية الاسرائيلية. وأكثر من ذلك، أن الأزمة الاقتصادية

السورية التي اشتدت عام ١٩٨٦ أجبرت القيادة السورية على تخفيض مخصصات الجيش الذي كان يحصل على ٦٥٪ من ميزانية الدولة السنوية، اضافة الى تخفيض حجم الجيش .

رغم كل تلك المصاعب، لم يكف الأسد وزعماء سوريون آخرون عن تعزيز مبدأ التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل (واستمر الجيش السوري في جمع المزيد من الأسلحة وتحديثها). واستمر الساسة السوريون في التسويق لمبدأ التوازن الاستراتيجي بالتشديد على ضرورة بناء تركيبة كاملة تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والنفسية، اضافة الى القوة العسكرية. ولكنهم اضافوا متطلبات أخرى للوصول الى تحقيق التوازن الاستراتيجي المنشود: (أ) الوحدة العربية واستثمار كل امكانات العرب البشرية والمادية والعسكرية ضد العدو؛ (ب) التحالفات الاستراتيجية -خصوصا مع الاتحاد السوفياتي- للحصول على الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي والمعنوي مقابل التحالف الاستراتيجي الاسرائيلي مع الولايات المتحدة، والامكانيات النووية الاسرائيلية .

استمر الأسد بالتأكيد عبر خطبه على أن النضال ضد اسرائيل "لا يمكن قياسه بالأيام أو الشهور أو السنوات ... انه صراع طويل جدا "وشاق"، قد يستمر لأجيال عديدة. ومن بين الأمثلة التاريخية التي اوردها، قضية الصراع العربي (المفروض أن يكون : الاسلامي) ضد الصليبيين ("الذين هزموا بعد مئتي عام")، والحرب الجزائرية ضد فرنسا، والحرب الفيتنامية ضد الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت، وصف الأسد والكتاب السوريون اسرائيل بالعدو الهائل المدعوم من امريكا الامبريالية ("الحلف الشيطاني") التي تقدم لاسرائيل مساعدات بلا حدود. كما حذر الأسد من الخديعة التي تدعوها اسرائيل السلام مع العرب. "اسرائيل تريد استسلام العرب ، لا سلام العرب".

ولتكريس صورة اسرائيل الشيطانية الخطيرة، استمر الأسد ومعاونوه في

شن الحملات الاعلامية المناهضة للصهيونية، مساوين بين اسرائيل وبين النازية، والعنصرية، والعدائية. وحتى ان المناهج المدرسية صورت اسرائيل كمغتصبة لفلسطين، والاسرائيليين كأشخاص مسلحين ذووا وجوه قبيحة شيطانية.

اشتد هذا النهج الاعلامي المناهض لاسرائيل مع مطلع عام ١٩٨٨، اثر انفجار الانتفاضة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية في كانون الأول ١٩٨٧. فقد أدى هذا التصاعد الى اعطاء دمشق فرصة لاظهار عدائية اسرائيل المزعومة نحو العرب. كما ركزت دمشق على الانتفاضة كعامل مهم يعمل لصالح مبدأ التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل.

ولكن، على الرغم من التصريحات السورية التي تبدو حربية، خلال أعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩، عاد الأسد الى القول بأن التكافؤ الاستراتيجي هو وسيلة سوريا "لتحقيق السلام الشامل"، الذي لا يمكن تحقيقه قبل أن تدرك اسرائيل متطلباته وتستجيب لها. وهذه المتطلبات هي، انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في حكم نفسه داخل دولته، وعقد مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة وبمشاركة وفد مفاوض عربي موحد.

أما الاسئلة التي يجب طرحها الآن فهي: ما موقف اسرائيل من تلك المتطلبات، وما رد فعلها على مبدأ التوازن الاستراتيجي خلال أعوام الثمانينيات؟

سياسة الوضع الراهن الاسرائيلية

رفضت الحكومات الاسرائيلية (الليكود والعمل) بشكل جلي الشروط السورية "للسلام العادل"، وكذلك الشعب الاسرائيلي.

ليس لمجرد أنهم آمنوا بأن دمشق معارضة حقيقية للسلام مع اسرائيل، ولكن لما تشكله سوريا من مخاطر أمنية جمة لاسرائيل أيضا. وتبعا لاسرائيل فان تلك المخاطر تتجلى في:

أ- مبدأ التكافؤ الاستراتيجي والبناء العسكري السوري بمساعدة

الاتحاد السوفياتي، الذي قد يؤدي الى هجوم سوري على الجولان.

ب- حرب الفدائيين التي نفذت ضد اسرائيل من لبنان بهندسة من دمشق، وتلك الهجمات ضد أهداف اسرائيلية في أوروبا ، مثل محاولة تفجير طائرة العال في مطار لندن عام ١٩٨٦.

ج- المساعي السورية لتدمير التحركات الأردنية والفلسطينية (م.ت.ف) الهادفة الى تحقيق تسوية سلمية مع اسرائيل؛ واقامة كونفدرالية أردنية-فلسطينية.

د- التصريحات الحربية السورية المستمرة ضد اسرائيل. وقد ردت اسرائيل على سوريا بتحذيرات صارمة، ونشر القوات المسلحة، وزيادة قوتها العسكرية-الاستراتيجية.

ولم تكن المواقف الاسرائيلية نحو سوريا موحدة. فقد كانت هناك اختلافات معينة بين حزبي الليكود والعمل (وكذلك داخل الحزبين)، كما تبنى الحزبان مواقف متناقضة خلال تولي كل منهما الحكم وأثناء وجود أي منهما في المعارضة ولم يستبعد أيا من الحزبين التوصل الى اتفاق سلام مع دمشق، ولكن كلا الحزبين أصرا على التفاوض مباشرة مع سوريا ودون اي ارتباط بأطراف عربية أخرى، وخصوصا (م. ت .ف) .

استعدت الحكومات الاسرائيلية التخلي عن قسم من الجولان، ولكن ليس كل الهضبة، وذلك مقابل معاهدة سلام كاملة يعقبها التطبيع مع سوريا، رغم تشديد حكومة الليكود لموقفها من الجولان خلال الثمانينيات.

فمثلا، صرح بيغن اثر توليه رئاسة الوزراء عام ١٩٧٧ قائلا: "اسرائيل ستبقى في الجولان، ولكن، بالامكان سحب قواتها من مواقعها على الخطوط الحالية الى خطوط جديدة ضمن اتفاقية سلام، بحيث تصبح حدودا دائمة".

ولكن بيغن تبنى موقفا اكثر تشددا نحو محاولات سوريا السيطرة على لبنان و "ابادة المسيحيين"، وعملية بناء ترسانتها العسكرية بأسلحة سوفياتية

حديثة لتحقيق توازن استراتيجي مع اسرائيل ولتنفيذ عمليات مسلحة محتملة ضدها. وهذا ما جعل الكنيست يوافق في ١٤ كانون الأول ١٩٨١، على قانون الجولان الذي اقترحه بيغن. وقد علل بيغن أسباب اتخاذ هذا القرار، بأن سوريا لم تبد استعدادا لاقامة سلام مع اسرائيل، فيما استمرت باظهار مواقف عدائية نحو الدولة اليهودية. ولكنه أيضا دعى الكنيست الى عدم اغلاق خيار المفاوضات مع سوريا حتى لو أدت الى اجراء بعض التعديلات الحدودية مستقبلا.

وكان حزب العمل وحركة الكيبوتسات الموحدة قد طالبت عام ١٩٨٠ بتوسيع مدى السيادة الاسرائيلية على الجولان، وقد صوت أعضاء حزب العمل عام ١٩٨١ لصالح قانون الجولان (فيما صوت ١١ عضوا ضده، بينهم رابين وبيريز).

وكانت عدة مستوطنات يهودية قد أقيمت في الجولان أثناء حكم حزب العمل حتى عام ١٩٧٧. وأقيمت عدة مستوطنات أخرى أثناء وجود الليكود في الحكم أعوام ١٩٧٧و ١٩٨١، مما زاد اعداد المستوطنين الى الآلاف.

عاد حزب العمل الى السلطة بعد انتخابات عام ١٩٨٤، غير أنه لم يستطع تشكيل حكومة فاضطر لاقامة حكومة وحدة وطنية مع الليكود. يتولى فيها بيريز منصب رئيس الوزراء وشامير من الليكود منصب وزير الخارجية، ويتبادل كل منهما المناصب بعد ٢٥ شهرا، فيما يتولى رابين منصب وزير الدفاع.

أول قرارات رئيس الوزراء (بدعم رابين) هو انسحاب اسرائيل من لبنان، وتخفيض الميزانية العسكرية، وانعاش الاقتصاد الذي كان في وضع بالغ السوء. وفي نفس الوقت حذر القادة الاسرائيليون سوريا بشدة من الظن بأن هذه القرارات علامة ضعف، مما قد يجعلها تفكر بشن هجوم ضد اسرائيل .

ويبدو أنه بقصد اظهار قدرتها على الردع، قامت اسرائيل باسقاط طائرتين سوريتين من طراز ميج- ٢٣ اس فوق الأراضي السورية، مما جعل

دمشق تحرك صواريخها المضادة للطائرات الى منطقة وادي البقاع اللبنانية، متحدية السيطرة الاسرائيلية على الأجواء اللبنانية. ولكن دمشق عادت وسحبت هذه الصواريخ من البقاع اثر وساطة امريكية، وأبقت على وجودها عند المنطقة الحدودية، فيما اطلقت تحذيرات بمشاركة الاتحاد السوفياتي، تهدد فيها من نتائج أي مساس اسرائيلي بهذه الصواريخ.

من المؤكد أن سوريا واسرائيل لم تكونا ترغبان في خوض معركة في تلك الفترة، رغم وجود قلق متبادل بين الطرفين من وجود نوايا لدى كل منهما لشن حرب. فالأسد لم يكن قد حقق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل، مما يجعل أي حرب ضدها تتحول الى هزيمة نكراء له وتودي بنظامه. أما بيريز ورابين، اللذان ادركا قدرتها على هزيمة سوريا، لم يستطيعا تجاهل الخسائر البشرية والاقتصادية التي ستترتب على حرب كهذه. وهذا ما قاله عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري: "الاسرائيليون يدركون أن حربهم القادمة لن تكون حربا محدودة بأي حال من الأحوال، كما لن تكون نزهة".

تجنبت اسرائيل أي صدام عسكري مع سوريا، وتمكنت من الحفاظ على الوضع القائم حول مرتفعات الجولان، رغم المحاولة الأمريكية لاحداث تغيير. ففي عام ١٩٨٨، حركت الانتفاضة الفلسطينية الولايات المتحدة للسعي لحل المشكلة الفلسطينية من خلال تسوية عربية-اسرائيلية شاملة. فقد قام وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز في شباط ١٩٨٨، بتبني محاولة جديدة لتحقيق تسوية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨. ولكن رئيس الوزراء الاسرائيلي، شامير، رفض هذا التحرك معلنا ان مبدأ الأرض مقابل السلام غريب بالنسبة له.

من جهة ثانية، هاجم الأسد (ووسائل الاعلام السورية) محاولة شولتز بشدة، التي اعتبروها تتعارض مع مبدأ " السلام العادل والشامل" متهيمنة بخدمة مصالح اسرائيل.

نستطيع أن نستنتج من كل ما ذكر، أنه مع أواخر أعوام الثمانينات ، كانت مواقف اسرائيل وسوريا حول الجولان والصراع العربي-الاسرائيلي متضاربة ومتناقضة للغاية. فقد اصرت دمشق على انسحاب اسرائيلي كامل من كل الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان، واقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وشرقي القدس وغزة، كمتطلبات لتحقيق "السلام العادل والشامل". في المقابل، طالبت باقامة سلام مع الدول العربية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨، ولكنها رفضت الانسحاب من الجولان والضفة الغربية وغزة.

في تلك الفترة، كانت اسرائيل وسوريا تحافظان على مواقفها العسكرية الرادعة، مع تفوق اسرائيلي واضح في هذا المجال. فيما لعبت عوامل جديدة دورا كبيرا في السير نحو السلام.

فالتراجع الاقتصادي السوري، وفشل دمشق في تحقيق تكافؤ عسكري مع اسرائيل، والعزلة العربية والاقليمية، وتحلل الاتحاد السوفياتي، وتصاعد النجم الامريكي عالميا تحت قيادة بوش الجديدة، ساهمت مشتركة في جعل دمشق أكثر اعتدالا منذ مطلع التسعينيات وأصبحت تسعى لتسوية سياسية مع اسرائيل.

وبعد تولي حكومة حزب العمل السلطة في صيف عام ١٩٩٢، عرضت اسرائيل التخلي عن مناطق في الجولان مقابل معاهدة سلام كاملة مع سوريا.

الباب العاشر

سوريا واسرائيل وعملية السلام

الأسد يعود الى الطريق السياسي – الدبلوماسي

في الوقت الذي حافظت فيه اسرائيل على سياسة الوضع الراهن فيما يتعلق بسوريا والجولان حتى منتصف عام ١٩٩٢، نشطت سوريا منذ عام ١٩٨٨ استراتيجيتها لتحقيق تسوية سياسية للصراع العربي-السوري-الاسرائيلي، ولكن، حسب شروطها هي، ودون أن تتخلى عن عملية تعزيز جيشها تسليحيا. فالأسد حافظ من نواح عديدة على استراتيجيته ذات البعدين، والتي بدأ العمل على تحقيقها منذ وصوله الى السلطة عام ١٩٧٠، وتقوم على تدعيم القوة العسكرية ، واستخدام الدبلوماسية في نفس الوقت لاسترجاع الجولان والمناطق العربية المحتلة ، واعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه القومية.

في أواسط السبعينيات اعطى الأسد أولوية للخيار الدبلوماسي بسبب ضعف سوريا العسكري ومصاعب أخرى. فرغم بداياتهما الناجحة، تمكنت اسرائيل من هزيمة مصر وسوريا عام ١٩٧٣، ثم أصبحت مصر مهتمة بتوقيع اتفاق سلام منفصل مع اسرائيل، تاركة سوريا معرضة للتهديد الاسرائيلي. وخلال عامي ١٩٧٦و١٩٧٧، انجرت دمشق الى المستنقع اللبناني، جارة وراءها المزيد من الأزمات العسكرية والاقتصادية. وفي الوقت الذي حاول فيه الأسد خلق استراتيجية تحالف "الهلال الخصيب" أو "سوريا الكبرى" لمواجهة اسرائيل، سعى أيضا الى التعاون مع مصر والعربية السعودية بهدف كسب الدعم الأمريكي للرؤية السورية لموضوع "الحل العادل والشامل" للصراع العربي- الاسرائيلي.

ولكن الأسد قام بتطوير استراتيجيته منذ عام ١٩٨٨، فقد بدأ للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٨ بارسال اشارات استرضائية لمصر، ومتّن علاقاته مع

العربية السعودية أيضا، كما سعت سوريا بحذر منذ مطلع عام ١٩٨٨ الى اقامة علاقة ودية مع الولايات المتحدة بهدف تدعيم موقفها الاقليمي، وتحسين وضعها الاقتصادي، وتسوية النزاع مع اسرائيل بدعم دبلوماسي امريكي وعربي. وقد *تبنت دمشق، في أواسط عام ١٩٩١، مواقف أكثر مرونة نحو تسوية الصراع* العربي-الاسرائيلي. غير أنها استمرت في تطوير قدراتها العسكرية، وفي شن حملة اعلامية حادة ضد اسرائيل.

لنبدأ مع مساعي دمشق للتقرب من واشنطن والقاهرة (ولكن ليس مع القدس). فمثلا، هاجمت وسائل الاعلام السورية بعنف خطة السلام التي طرحها جورج شولتز، وزير الخارجية الامريكي، في شباط ١٩٨٨، واصفينها بأنها أسوأ من كامب ديفيد، ولكنها قالت في نفس الوقت، "اذا أراد شولتز السلام، فالباب معروف ويستطيع أن يدخل منه بسلام". وكان الوزير الأمريكي قد عقد عدة محادثات صريحة مع الأسد ومسؤولين سوريين آخرين في دمشق أواخر شباط، ومطلع نيسان وحزيران عام ١٩٨٨. قال الأسد خلالها أن سوريا مهتمة باحقاق "السلام العادل والشامل" (حسب رؤيته هو) وليس كحل جزئي أو منفصل (رغم أنه ورد عن الأسد قوله للسيناتور الأمريكي آرلين سبيكتر في مطلع شباط ١٩٨٨، أنه مستعد لمناقشة موضوع السلام مع اسرائيل مقابل استرجاع الجولان وبمعزل عن المشكلة الفلسطينية). ولكن، رغم أن الموقف الأمريكي من السلام الشامل والانسحاب الاسرائيلي من الجولان أقرب الى الموقف السوري منه الى الاسرائيلي، الا أن الأسد وشولتز فشلا في التوصل الى تفاهم، وبقيت الفجوة بينهما كبيرة، فشولتز كان أكثر اهتماما بالفلسطينيين منه بالسوريين.

لم يكن أمام الأسد بديلا عن الدعم الأمريكي، منذ أن بدأ الاتحاد السوفياتي اثر حكم غورباتشوف يحثه على السعي لتحقيق تسوية سياسية للصراع العربي-الاسرائيلي. ورغم ان دمشق ظلت تعتبر الاتحاد السوفياتي حليفا

استراتيجيا، الا أنها أصبحت تميل اكثر فأكثر نحو واشنطن، خصوصا بعد بداية عام ١٩٨٩، أي بعد تولي جورج بوش مهام الرئاسة. وقد شجع سوريا على هذا التقرب، انتخاب بوش دون دعم الأصوات اليهودية الأمريكية، مما جعل دمشق تتوقع أن الولايات المتحدة "كقوة عظمى مسؤولة عن الأمن والسلام العالمي، ستتخلى عن النظرة الصهيونية وتضع حدا للخطر الصهيوني... وترغم العدو الصهيوني على الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتنفيذ القرارات الدولية لتحقيق السلام الحقيقي والعادل والشامل في المنطقة".

انتقد الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر سياسات اسرائيل في المناطق المحتلة، وطالباها بالسعي لاحلال تسوية شاملة للصراع العربي-الاسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨، المبنية على مبدأ الأرض مقابل السلام. وفي نفس الوقت اكدت الولايات المتحدة لسوريا على نيتها تحقيق حل شامل لجميع الأطراف ويشمل الجولان أيضا، ويقوم على القرارات الدولية، ضمن اطار عمل وتعاون مع سوريا".

أظهرت سوريا مزيدا من المرونة في مواقفها خلال عام ١٩٨٩، وعبرت عن دعمها لقراري ٢٤٢ و ٣٣٨، وفي نفس الوقت أقامت علاقات ودية مع مصر، الدولة العربية الوحيدة التي وقعت اتفاق سلام رسمي مع اسرائيل على أساس القرارات الدولية. وكان الأسد قد أعلن عام ١٩٨٨، بعد عقد من الحملات الاعلامية المناهضة لمصر، أنه أدرك اهمية وجود مصر داخل حلبة الصراع، وأن التعاون المصري-السوري كان دائما في مصلحة العالم العربي. أما الاعلام السوري، فقد تبنى موقفا ايجابيا نحو مصر، فيما توقفت دمشق في أيار ١٩٨٩ عن الاعتراض على عودة مصر الى العصبة العربية.

استؤنفت رحلات الطيران بين دمشق والقاهرة في أواسط كانون الأول ١٩٨٩، وبعد اسبوعين اعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين. وفي

أواسط تموز ١٩٩٠، قام الأسد بزيارته الرسمية الأولى الى القاهرة منذ ثلاثة عشر عاما، وقال حينها: "نحن مستعدون للانضمام الى عملية السلام، وأن نقبل بقرارات الأمم المتحدة ولا زلنا ننادي بالسلام العادل والشامل".

لم يقصد الأسد من خطواته هذه تدعيم وضع سوريا في المنطقة وكسب الدعم العربي له في منافسته مع العراق فحسب. بل هدف أيضا الى تشكيل جبهة مع مصر (والعربية السعودية والأردن أيضا) في وجه اسرائيل الرافضة للانسحاب من الجولان، والتي تسعى لاقامة اتفاقيات منفصلة مع الفلسطينيين والأردن. لقد استمر الأسد بارسال المزيد من الرسائل التي تؤكد على سعي سوريا لايجاد حل سلمي للصراع العربي-الاسرائيلي.

تلك الرسائل كانت موجهة الى ادارة بوش، بصفتها القوة الوحيدة القادرة على قيادة اسرائيل الى التفاوض حول تسوية شاملة وسحب قواتها من الجولان، وقد حملت هذه الرسائل مطالب بالمساعدة لدعم الاقتصاد السوري، وازالة اسم سوريا عن قائمة البلدان الداعمة للارهاب الدولي. ولهذا، فقد اجرى الأسد ومسؤولون سوريون آخرون مزيدا من المحادثات مع المسؤولين والساسة الأمريكيين، تاركين انطباعا قويا بأن سوريا أصبحت تتبنى مواقف أكثر مرونة نحو السلام مع اسرائيل. فمثلا، قابل الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر الأسد في دمشق بتاريخ ١٤ آذار ١٩٩٠، أعلن اثرها كارتر أمام الصحفيين في اسرائيل أن الأسد خوّله ليقول أن سوريا مستعدة للتفاوض مباشرة مع اسرائيل ضمن مؤتمر دولي، وأنها مستعدة أيضا للموافقة على جعل الجولان منزوعة السلاح بعد اعادتها. ولكن الأسد عاد وأنكر أقوال كارتر، رغم أنه لم يتنصل من تاكيده للسيناتور سبيكتر، في كانون الثاني ١٩٩٠، على أن سوريا لم تعد مصرة على عقد مؤتمر دولي برعاية أعضاء مجلس الأمن الخمسة دائمي العضوية، وأنه يقبل برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحدهما لمؤتمر سلام (وهو الوضع

الذي تقبله اسرائيل أيضا). ويجب أن نشدد هنا، على ان مرونة الأسد في تلك الفترة نحو مؤتمر السلام لا يعكس أبدا استعداده لاقامة سلام كامل مع اسرائيل وقبوله باسرائيل في المنطقة ككيان شرعي. كما أن استئنافه للحوار مع الامريكيين لا يعني بأنه أصبح يثق في أن واشنطن مستعدة للتوقف عن دعم اسرائيل وارغامها على الانسحاب من لبنان .

فيما استمر الرئيس السوري ومسئولوه ووسائل اعلامه في تصوير اسرائيل ككيان للنازية الجديدة، التي تسعى لمد سيطرتها على الأرض ما بين النيل والفرات .

من نهاية الحرب الباردة الى نهاية حرب الخليج: التأثيرات على سوريا

ظل الأسد مدركا بأن واشنطن وحدها القادرة على مساعدته للخروج من ورطاته السياسية والاقتصادية. خصوصا بعد ان خفض الاتحاد السوفياتي مساعداته العسكرية والدبلوماسية لسوريا، في الوقت الذي متن علاقاته مع اسرائيل والولايات المتحدة. وقد عرض غورباتشوف ووزير خارجيته ادوارد شيفارنادزه المساعدة في تحقيق "توازن مصالح" بين سوريا واسرائيل (وبين الفلسطينيين واسرائيل)، عن طريق اعادة العلاقات الدبلوماسية مع القدس، والاجتماع بزعماء اسرائيليين، والسماح لحوالي ٤٠٠,٠٠٠ يهودي سوفياتي بالهجرة الى اسرائيل .

استمر الأسد والمسئولون السوريون ووسائل الاعلام السورية بالتغني في الصداقة السوفياتية- السورية، وبدعم موسكو للقدرة الدفاعية السورية وسياسته الرامية لتحقيق السلام العادل والشامل للصراع العربي-الاسرائيلي. غير أنه من المؤكد ان الأسد كان في حقيقته قلقا للغاية من السياسات السوفياتية الجديدة، التي كان ينوي استخدامها لتغيير الظروف الاقليمية والعالمية. وقد كان يدرك أن اسرائيل هي الحاصدة الكبرى لمنافع التغيرات العالمية الجديدة. فقد استأنفت

علاقاتها بأمم كثيرة، كما تزايد تأثيرها على العديد من الدول.. بما فيها الدول الاشتراكية. وأصبحت اسرائيل أكثر قوة ايضا بعد هجرة اليهود السوفيات، الذين قال عنهم الأسد بأنهم أحفاد الخزر (وهم قبيلة تركية عاشت في منطقة حوض الفولغا السفلى واعتنق قسم منهم اليهودية أواخر القرن الثامن)، ولم يتواجدوا في فلسطين أبدا.

ورغم اعادة العلاقات مع واشنطن والقاهرة والسير على نهج أكثر مرونة فيما يتعلق بالصراع العربي-الاسرائيلي، ظلت دمشق في موقف أضعف من القدس، بسبب الدعم الأمريكي والعالمي. وقد باشرت اسرائيل في خطة سلام في أيار ١٩٨٩ هدفت الى التوصل لاتفاقات مع الفلسطينيين والأردن، وتجاهل سوريا وموضوع الجولان. وكانت ادارة بوش تميل الى دعم هذه الخطة، التي تضر بمصالح سوريا.

على غير المتوقع، كان الشخص الذي ساعد الأسد على الخروج من هذه الورطة، هو صدام حسين، زعيم بغداد وعدو دمشق اللدود. فقد أعطى الغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩٠ فرصة نادرة للأسد لتحسين علاقاته مع بوش، ووضعه الاقليمي والدولي؛ لقد هيأ لسوريا أن تكون حليفة للولايات المتحدة خلال الحرب ضد العراق. وليس مفاجئا، أن الأسد ذا الاستراتيجية الهادئة، كان مستعدا لتنفيذ أيديولوجيته الوحدوية العربية البعثية عن طريق انضمامه الى امريكا وبريطانيا "الامبرياليتين"، وتحطيم الدولة العربية البعثية التي تعتبر نفسها المدافع الأكبر عن العروبة والاسلام في وجه الغرب الامبريالي الكافر، واسرائيل الصهيونية ، والأنظمة العربية "الرجعية". لقد سعى الأسد واعلامه الى ادانة الغزو العراقي للكويت، بوصفه نسفا للتضامن العربي والقضية الفلسطينية، واتهموا العراق بأنه مستخدم من قبل الصهيونية لافتعال الأزمة لتصبح حجة لحصول اسرائيل على دعم اقتصادي وعسكري وسياسي من الولايات المتحدة... ولتحجيم

القضية الفلسطينية، وحاول الأسد شرح دور سوريا القومي في ازمة الخليج، قائلا: "نحن الذين نخدم القومية العربية ... ونقوم بما قد يمنع الأخ (العراق) عن مهاجمة أخيه (الكويت) وهذا يخدم الطرفين ".

وسواء نجح الأسد أم لا في تبرير قراره بارسال قوات للقتال الى جانب الأمريكيين والأوروبيين والعرب المتحالفين ضد العراق ، فان مكاسبه الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، كانت كبيرة ولا شك.

فاضافة لرؤيته لمنافسه الخطير، صدام حسين، وهو يهزم بقسوة، متن الأسد نفوذه في لبنان بتدميره للزعيم الماروني "المعارض" الجنرال ميشيل عون في تشرين أول ١٩٩٠ بموافقة امريكية ضمنية، ووقع في ٢٢ أيار ١٩٩١ "معاهدة اخوة وتعاون وتفاهم" مع الرئيس اللبناني الياس الهراوي. وتبعا لاتفاق الطائف الموقع عام ١٩٨٩، أعطت هذه المعاهدة لسوريا سيطرة واقعية على الأمن اللبناني والسياسة الخارجية لبيروت. كما استطاعت سوريا الاستفادة من ورطة عرفات التي نشأت عن دعمه للغزو العراقي للكويت، واستطاع -لفترة معينة- التأثير على منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بعملية السلام مع اسرائيل. فبعد سنوات من الخلافات بين الطرفين، تمكنت سوريا من حمل م.ت.ف على تبني موقفها، فأعلن عرفات في مطلع عام ١٩٩١، قائلا: "وجهات النظر الفلسطينية والسورية متطابقة، و م.ت.ف لن تذهب لمؤتمر سلام بدون مشاركة سوريا".

وقد كانت سوريا أكثر جاهزية في تلك الفترة، للمشاركة في مؤتمر سلام مع اسرائيل، ولكن الفضل لا يعود لتأثيرها على م.ت.ف ولبنان فحسب، بل الأهم من ذلك هو السياسة الأمريكية الجديدة الملتزمة باحلال تسوية شاملة للنزاع العربي-الاسرائيلي، تشكل سوريا فيها جزءا مهما. وربما كان بوش قد التزم مسبقا بهذا للأسد خلال لقائهما في جنيف بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٠ لمناقشة المشاركة السورية في الحرب ضد العراق. ومن المحتمل جدا أن يكون الأسد

قد طلب خلال اللقاء دعما أمريكيا لتحقيق سلام شامل يشمل انسحاب اسرائيل من الجولان كاملا وايجاد حل للمشكلة الفلسطينية. وفي السادس من آذار ١٩٩١، اثر النصر الأمريكي على العراق، قال الرئيس بوش خلال جلسة للكونغرس: "يجب أن نبذل ما بوسعنا لردم الهوة بين اسرائيل والدول العربية، وبين اسرائيل والفلسطينيين... ويجب أن يقوم السلام الشامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام". وفي مطلع حزيران ١٩٩١ أرسل بوش رسائل الى قادة الدول العربية واسرائيل يوضح فيها أفكاره لعقد مؤتمر سلام في الخريف. وجاء الرد الايجابي الأول من الأسد في ١٤ تموز، واعتبره بوش استجابة جيدة.

أصبح الأسد الآن جاهزا لقفز وثبة كبيرة على طريق تنفيذ قراره الاستراتيجي لعام ١٩٨٨، القاضي بالوصول الى حل للصراع العربي-الاسرائيلي، بدعم أمريكي وبأقل قدر من التنازلات السورية. لقد كانت نهاية حرب الخليج، كنهاية الحرب الباردة، كلتاهما كانتا لمصلحة الولايات المتحدة، حيث أصبح الأسد مدركا تماما بأن مبدأه حول التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل فشل تماما، وأن سوريا لن تبني في المستقبل المنظور قوة عسكرية معقولة ضد اسرائيل، وذلك بسبب التراجع الكبير في مستوى تزويد الاتحاد السوفياتي لسوريا بالأسلحة، مقابل التفوق الواضح للأسلحة الأمريكية كما اتضح من حرب الخليج. وبما أن اسرائيل تمتلك أنواعا معينة من تلك الأسلحة (تاركين جانبا القدرة النووية) فانها بالتأكيد تمتعت بأفضلية عسكرية واضحة على سوريا. كما ان تدمير القوة العسكرية العراقية أضعف العمق الاستراتيجي السوري، فيما لا يستطيع التحالف بين دمشق وطهران تزويد سوريا بالسلاح في حيز معقول من الوقت.

ولكن العلاقة العسكرية بين ايران وسوريا ظلت مهمة بحيث أن احتمال فشل المفاوضات قد يؤدي الى الحرب. ولنفس السبب استمرت دمشق ببناء

ترسانتها العسكرية، فأنفقت البليوني دولار التي قدمتها لها دول الخليج بعد الحرب لشراء صواريخ سكود-سي من كوريا الشمالية ودبابات ت-٧٢ من تشيكوسلوفاكيا. ولكن، لم تكن سوريا حتى مع هذه الأسلحة مستعدة للحرب؛ غير أنها رغبت في دخول المفاوضات السياسية مع اسرائيل من موقع قوة عسكرية.

أصبح الأسد الآن مستعدا لقبول معايير أمريكية لمؤتمر السلام كان قد رفضها سابقا، فقد طلب في السابق عقد مؤتمر السلام تحت رعاية مجلس الأمن الدولي، وبعد التزام اسرائيل الكامل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وأن يشارك العرب في هذا المؤتمر الملزم كوفد موحد، وتتم المفاوضات مع اسرائيل بصورة غير مباشرة. أما تمثيل الشعب الفلسطيني، فتقوم به م.ت.ف وتخول باقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية أيضا. بينما حسب الشروط الجديدة، وافقت سوريا على عقد مؤتمر اقليمي تحت رعاية امريكية وسوفياتية، فيما تكون الأمم المتحدة مجرد مراقبة؛ ويتبع افتتاح المؤتمر مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. كما تراجعت سوريا عن مطلبها بالتزام اسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة والموافقة على اقامة دولة فلسطينية. بحيث تتم مناقشة هذه الموضوعات خلال المفاوضات، "التي يجب أن تسفر عن حل للمشكلة الفلسطينية".

من المؤكد أنه رغم هذه التغيرات الكبيرة، تمسكت دمشق باصرارها على انسحاب اسرائيلي كامل من جميع الأراضي المحتلة، واعطاء الفلسطينيين حقوقهم القومية. كما أن دمشق لم تغير في تلك الفترة موقفها الجذري من السلام مع اسرائيل، حيث لم تبد استعدادها لاقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل أو التطبيع معها أو الاعتراف بها بشكل كامل، أي أنها سعت لما يشبه معاهدة عدم اعتداء. فمثلا، تجنب الأسد سؤالا في تموز ١٩٩١، حول ما اذا "أصبح يقبل بوجود الدولة اليهودية في الشرق الأوسط". وأعلن مسئولون سوريون آخرون

أن السلام مع اسرائيل لا ينبغي أن يتضمن علاقات دبلوماسية او تعاونا اقتصاديا. وخلال مؤتمر مدريد، أجاب نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، على سؤال عن موقف سوريا من محاولات اسرائيل اجراء مشاورات مع تركيا لبحث مشاكل المياه الاقليمية، قائلا: "لا حق لاسرائيل بقطرة ماء واحدة في المنطقة. ومن غير المقبول على الاطلاق أن تشارك اسرائيل في أي ترتيبات حول المياه او أي قضية أخرى في المنطقة."

ربما كان هذا التصلب السوري، في تلك الفترة وفي السنوات اللاحقة، لا يعكس ثبات الأيديولوجية السورية فحسب، بل يعكس أيضا أسلوب المساومة في مفاوضات السلام. والحقيقة، أن الحكومة الاسرائيلية استمرت حتى حزيران ١٩٩٢، باهمال التغيرات الايجابية في موقف سوريا، وأبدت عدم استعدادها التخلي عن مرتفعات الجولان، حتى لأجل معاهدة سلام كامل مع سوريا.

مواقف اسرائيل الثابتة

رفض رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير ووزير دفاعه اسحق رابين (اللذان كانا يخدمان ضمن حكومة وحدة وطنية) عام ١٩٨٨، محاولة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز لعقد مؤتمر دولي بمشاركة الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن والدول العربية ذات العلاقة المباشرة في النزاع، بما فيها سوريا. وكان من المفروض أن يناقش مؤتمر السلام هذا تسوية نهائية للصراع العربي-الاسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، والذي يؤدي الى انسحاب اسرائيل من الجولان.

وقد رد شامير ناعتا المؤتمر الدولي بأنه "كارثة" قائلا أن اسرائيل بانسحابها من سيناء تكون قد استكملت تنفيذ التزاماتها حسب قرار الأمم المتحدة ٢٤٢؛ وقال أيضا بأن اسرائيل ستتابع ترسيخ الدولة اليهودية في "يهودا والسامرة" وفي الجولان. وبعد انهيار مبادرة شولتز وانتخاب جورج بوش رئيسا، عرض شامير

ورابين في مطلع عام ١٩٨٩ خططا لتسوية سلمية مع الفلسطينيين والأردن على أساس بنود كامب ديفيد (١٩٧٨). وتمت صياغة هذه الخطط في مبادرة اسرائيلية للسلام بتاريخ ١٥ أيار ١٩٨٩، حيث دعت الى "اقامة علاقات سلمية بين اسرائيل والدول العربية التي لا زالت في حالة حرب معها، بغرض تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي-الاسرائيلي".

غير أن هذه المبادرة لم تشر الى سوريا أو الجولان، كما تجاهلت الحكومات الاسرائيلية مشكلة الجولان السورية، ولكن عددا من الاسرائيليين المستعربين، ومن ضمنهم مسئولين مهمين في المخابرات الاسرائيلية، شددوا على أن دمشق مهتمة باقامة تسوية سياسية مع القدس، وحذرت من استبعاد سوريا من عملية السلام. مثل، رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية السابق شلومو غازيت، الذي قال ضمن مقابلة معه في شباط ١٩٨٩: "اذا توصلنا الى اتفاق حول الضفة الغربية والقضية الفلسطينية وتركنا المشكلة السورية مفتوحة، فسوف تنفجر في وجوهنا ان عاجلا أم آجلا".

من المؤكد أن السبب الرئيسي لرفض الحكومة الاسرائيلية وغالبية اليهود الاسرائيليين لشمل سوريا في مبادرة سلمية، استراتيجي اضافة الى وجود دوافع نفسية. فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام منذ عام ١٩٦٧ وحتى آذار ١٩٩١، أن ٩٠٪ من اليهود الاسرائيليين يرغبون باستبقاء الجولان تحت السيادة الاسرائيلية. بل ان من أعضاء حزب العمل كانوا أكثر تمسكا بهذه الفكرة الليكوديين أنفسهم، وذلك ليس لأسباب استراتيجية ونفسية فحسب، بل لأنه أقيمت عدة مستوطنات في الجولان، ينتمي الكثير من سكانها للحركة العمالية. ولهذا، فقد قال رابين في معرض رده على رفض مبادرة شولتز، أنه لا يعتبر أن سوريا الأسد يمكن أن تكون شريكة في سلام. وفي كانون الأول ١٩٨٩، أعلن رابين في الوقت الذي كانت سوريا تبدي المزيد من المواقف الايجابية نحو الاتفاق

السياسي مع اسرائيل، قائلا: "نحن لا نرى تغييرا كبيرا في الموقف السوري".

واستمر رابين على موقفه هذا في أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ رغم مواقف سوريا المرنة، حتى انه قال -وهو في المعارضة- أنه يفضل الاحتفاظ بالجولان حتى ولو أدى ذلك الى فشل السلام مع سوريا على أن يقيم سلاما معها ويتخلى عن الجولان.

غير أنه في ضوء عودة العلاقات السورية-الأمريكية أواخر عام ١٩٩٠، والردود السورية الايجابية على مبادرة السلام الأمريكية عام ١٩٩١، بدأ حزب العمل الذي أصبح في السلطة بتبني مواقف أكثر مرونة نحو الجولان. فقد كان شمعون بيريس، رئيس حزب العمل، قد قال في آذار ١٩٩١، أنه لا يستبعد "تسوية اقليمية " مع سوريا حول الجولان؛ وحسب صيغة "الأرض مقابل السلام". ولكنه أضاف "ليس كل الأراضي". كما تبنى حزب العمل، أواخر عام ١٩٩١، صيغة جديدة فيما يتعلق بالجولان، والتي حملت بعض الغموض، حيث تقول: "معاهدة السلام مع سوريا ستقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨، القائمين على مبدأ الانسحاب من أراض في اطار سلام كامل وبناء يضمن أمن اسرائيل... بحيث تشمل أي معاهدة سلام مع سوريا ترتيبات أمنية (مشتركة) تقوم على بقاء التواجد العسكري الاسرائيلي وبقاء المستوطنات في مرتفعات الجولان".

الزعيم العمالي الوحيد الذي أبدى تحفظا من هذه الصيغة، كان عازر وايزمن، الذي فضل نموذج سيناء المصرية ليطبق على سوريا والجولان.

وفي المقابل، لم تغير الحكومة الليكودية مواقفها المتصلبة حول الجولان، رغم أنها بدأت تدرك منذ أواسط عام ١٩٩١ السياسة السورية الجديدة نحو السلام مع اسرائيل.

ورغم أن زعماء الليكود أعلنوا في تموز ١٩٩٠ وآذار ١٩٩١، أن

اسرائيل مستعدة للتفاوض مع سوريا بدون شروط مسبقة، قال رئيس الوزراء، شامير، في آب ١٩٩٠ لأحد ممثلي مستوطني الجولان: "وجودنا في الجولان أبدي"؛ وقال في تموز ١٩٩١: "لا اؤمن بالتنازلات الاقليمية... فبلدنا صغير جدا. والأرض مرتبطة بحياتنا... وأمننا ومياهنا واقتصادنا". ولكن عددا من وزراء الليكود وأعضاء الكنيست لم يشعروا على ما يبدو بارتياح لموقف شامير، في الوقت الذي بدأت سوريا تظهر مرونة في موقفها من المفاوضات مع اسرائيل. وقد تجلى هذا اثر رسالة الأسد لبوش في ١٤ تموز ١٩٩١، التي اعرب فيها عن استعداده للمشاركة في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. وقد علق وزير الخارجية ديفيد ليفي ووزير الدفاع موشي آرينز على رسالة الأسد، بأنه اذا اتضح وجود تغيير حقيقي في موقف سوريا، فعلى اسرائيل أن تحذو حذوها أيضا.

من الواضح أن هذه الردود المتناقضة داخل الحكومة الاسرائيلية، على خطوة الأسد الدبلوماسية الجريئة، تشير الى المفاجأة التي احدثتها. فبعض المسئولين الاسرائيليين مثل يوسي بن أهارون، المدير العام لمكتب رئيس الوزراء ومساعد شامير، حاولوا اظهار التحرك السوري كخدعة تهدف لدفع اسرائيل الى الزاوية. وقال بن أهارون: "سنرى من الذي سيجد نفسه في الزاوية". واتهم النظام السوري بالارهاب والاتجار بالمخدرات، والاحتفاظ باليهود رهائن لديه. وربما كانت ردود بن اهارون هذه ناتجة عن التعليقات الاعلامية السورية الاستفزازية ضد شامير واسرائيل. وقد عكست ردود بن أهارون أيضا استمرار النهج المتصلب لحكومة شامير تجاه الجولان.

وبقصد اظهار تصميمها على عدم الانسحاب من الجولان، نشرت الحكومة الاسرائيلية في ٢١ تموز ١٩٩١ خطة لمضاعفة عدد السكان اليهود في الجولان، بحجة التنمية الاقتصادية وخلق المزيد من الوظائف هناك. وبينما شدد رئيس الأركان الاسرائيلي، ايهود باراك، على أهمية الجولان الكبيرة بالنسبة لأمن

اسرائيل، وقع ٦٩ عضو كنيست -بينهم أعضاء من حزب العمل- وثيقة يؤكدون فيها على التمسك بسيادتهم على الجولان. وفي المقابل ورد عن "مصادر عسكرية رفيعة" قوله، أنه رغم الاهمية الاستراتيجية الكبيرة لمرتفعات الجولان، فانه من الخطأ عدم التفاوض مع سوريا، ضمن عملية سلام قد تثمر عن خروج دولة عربية أخرى من دائرة العداء المحيط باسرائيل. وقد تبنى عدد قليل من أعضاء حزب الليكود في الكنيست فكرة اعادة جزء من الجولان الى سوريا مقابل سلام معها، غير أنهم أصروا على التمسك بالضفة الغربية وقطاع غزة، بينما فضل غالبية أعضاء حزب العمل التمسك بالجولان والتخلي عن غزة وجزءا من الضفة الغربية، في تلك الفترة.

وسط هذه المجادلات الاسرائيلية، كان القلق الأكبر الذي يسيطر على الحكومة الاسرائيلية ياتي من جانب الولايات المتحدة وليس سوريا. فبعد سلسلة محادثات مع بيكر، رفض شامير في حزيران ١٩٩١ عرض بوش للسلام في الشرق الأوسط، بحجة أن الأسد سيرفضه أيضا. ولكن شامير اضطر لاعادة تقييم موقفه على ضوء رد الأسد الايجابي على هذه المبادرة في تموز. ويبدو أن شامير ورفاقه شكوا بأن بوش قد وعد الأسد باجبار اسرائيل على الانسحاب من الجولان، في اطار اتفاق سلام. وقد رد وزير الدفاع موشيه آرينز على هذا السيناريو المحتمل بقوله: "الولايات المتحدة غير مخولة بتقديم مثل هذا الوعد. نحن الذين في مرتفعات الجولان وليس الامريكيين". أما بنيامين بيغن فقد قال خلال مناقشة في الكنيست: "كما أن الذراع جزء من الجسد، الجولان جزء من دولة اسرائيل". وأشار بعض المسئولين الى أنه على الرئيس بوش أن يكون مدركا للالتزام الذي قدمه الرئيس فورد في رسالة لرئيس الوزراء، رابين، في الأول من أيلول ١٩٧٥، والتي تؤكد على ضرورة بقاء مرتفعات الجولان بيد اسرائيل حتى في حالة اتفاق سلام مع سوريا. وقد رد بأن بيكر قال لشامير في تموز ١٩٩١، أن الولايات

المتحدة تحترم مضمون هذه الرسالة، وربما قدم مزيدا من التأكيدات لدعم الأمن والاقتصاد الاسرائيلي. وفي تلك الفترة، كانت اسرائيل بانتظار تاكيدات أمريكية بتقديم قرض بقيمة ١٠ بليون دولار امريكي، لتوطين المهاجرين اليهود-السوفيات، وللحصول على هذه التأكيدات، وتجنب مواجهة مع واشنطن حول عملية السلام، أعلن شامير في الأول من آب ١٩٩١ عن قبوله العرض الأمريكي لعقد مؤتمر سلام في تشرين الأول، وفي ٢٢ تشرين الأول ١٩٩١ وافقت الحكومة الاسرائيلية على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام الذي تقرر افتتاحه في ٣٠ تشرين الاول.

لقد اتضح فيما بعد، أن قبول الحكومة الاسرائيلية دخول مفاوضات السلام، كان تكتيكيا بهدف اعادة الكرة الى الملعب السوري، وتجنب لوم الولايات المتحدة. وقام شامير نفسه برئاسة وفد المفاوضين الاسرائيليين ليتاكد من سيرهم على نهجه، مما جعل وزير خارجيته الأكثر واقعية، ديفيد ليفي، يتنحى عن المشاركة في هذا الحدث (الذي حضره وزراء الخارجية العرب).

لم يبشر افتتاح مؤتمر مدريد باشارات واعدة لتحقيق تسوية سلمية. فقد تمسكت الحكومة السورية بقراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ مدعية ان العرب جميعا يتفقون عليهما، بمعنى وجوب انسحاب اسرائيل من الجولان وجميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وخصوصا الضفة الغربية، وغزة والقدس الشرقية ("فلسطين قبل مرتفعات الجولان").

وأعلنت سوريا عن موافقتها على السلام، الذي قصدت به معاهدة عدم اعتداء، ودون اعتراف باسرائيل أو اقامة علاقات دبلوماسية أو تطبيع معها.

أما اسرائيل ، فقد طالبت بسلام كامل وعلاقات دبلوماسية، ولكنها رفضت التخلي عن الجولان، وأراض عربية محتلة أخرى. كما لم يبد شامير تغييرا في مواقفه.

مؤتمر مدريد للسلام وتطوره

تغيرات المسار السوري

افتتح مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١، تحت رعاية مشتركة من بوش وغورباتشوف وبمشاركة اسرائيل وسوريا ولبنان. وفد مشترك أردني-فلسطيني، وبحضور ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي الجلسة الافتتاحية كما في الجلسات اللاحقة، اظهرت سوريا العداء الأيديولوجي التقليدي لاسرائيل : فلم تعترف باسرائيل، وأثناء تشديده على رغبة سوريا باقامة "السلام العادل والشامل"، هاجم وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في خطابه الافتتاحي اسرائيل بشدة لعدائيتها تجاه العرب منذ عام ١٩٤٨، وخصوصا ضد الفلسطينيين، وسلوكها اللاانساني وغير العادل في المناطق المحتلة، وعدم مشروعية السيادة اليهودية على فلسطين. وعرض صورة لاسحاق شامير الشاب، ملوحا بها وواصفا اياه "بالارهابي" (أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين)، وأصر الشرع على عدم التخلي عن "انش واحد" من مرتفعات الجولان، والضفة الغربية، وقطاع غزة، "والقدس العربية". كما أعلن عن رفض سوريا الدخول في مفاوضات ثنائية في المواضيع الاقليمية، في حين وافق على هذا النوع من المحادثات الأردن والفلسطينيين وعدد من الدول العربية. وقد حاولت سوريا السيطرة على مواقف الدول العربية الأخرى، وخصوصا م.ت.ف، ولكنها فشلت. كما لم تتمكن من زج الولايات المتحدة في المفاوضات، حتى تضغط على اسرائيل لقبول مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة، قبل اتخاذ أي خطوة عملية.

في المقابل، أظهرت اسرائيل مواقف صلبة أحيانا وايجابية أحيانا اخرى، أثناء المفاوضات الثنائية. وفي خطابه الافتتاحي في مدريد دعى شامير الى السلام بين اسرائيل والدول العربية، والى اعتراف العرب بشرعية اسرائيل، وبناء الثقة بين جميع الاطراف. ولم يستبعد امكانية الانسحاب من بعض الأراضي العربية المحتلة

منذ عام ١٩٦٧. في حين وصف النظام السوري بأنه أحد أكثر الأنظمة استبدادية في العالم. وطالب العرب بأن يستنكروا دعاوى م.ت.ف للجهاد، ووقف العنف والارهاب. أما يوسي بن أهارون، رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض على المسار السوري، فقد اتهم سوريا باللاسامية، اثناء احدى الجلسات الثنائية، حيث ألقى على الطاولة كتابا ضد اليهود كتبه مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، ورفيق الأسد المقرب.

وبعد عدة لقاءات ثنائية، جرى اغلبها في واشنطن، وظهر خلالها البون الشاسع بين الطرفين، بدأ المفاوضون السوريون يظهرون اهتماما بمناقشة السلام، وليس قضايا الانسحاب من الأراضي فحسب، فيما بدأ الاسرائيليون يشيرون الى أن اجراء انسحابات اقليمية ليس بالأمر المستبعد.

وفي آذار ١٩٩٢، تبنى الوفد المفاوض السوري للمرة الأولى موقفا أكثر ايجابية، حيث تحدثوا عن امكانية الاعتراف باسرائيل والتوصل الى اتفاق سلام (وليس معاهدة) معها، بشرط استعداد اسرائيل للانسحاب من مرتفعات الجولان، ومن مناطق عربية أخرى. حسبما ذكر موفق العلاف، رئيس المفاوضين السوريين في واشنطن بتاريخ ٦ آذار ١٩٩٢.

وقد اجاب العلاف بصورة ايجابية على عدد من اسئلة الصحفيين: "وهل سوريا مستعدة لانهاء الصراع مع اسرائيل؟ وهل سوريا مستعدة للاعتراف باسرائيل ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧؟ وهل سوريا مستعدة لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل؟" وقد كان رد العلاف على السؤال الأول مباشرا: "انا اقول لكم، نعم، نحن نريد انهاء الصراع مع اسرائيل". أما السؤال الثاني فقد رد عليه قائلا : "نعم... اذا انتهى الاحتلال الاسرائيلي في جميع الأراضي العربية، ضمن تسوية شاملة، وعندها يصبح بالامكان التعاون الاقليمي والاقتصادي وغيرهما، ولكن كيف يمكن تحقيق هذا التعاون دون وجود اعتراف متبادل وقبول مشترك؟"

وأخيرا، كانت اجابته على السؤال الثالث، غير واضحة: "عندما تصنع السلام بين العرب واسرائيل، فأنت لا تقول مجرد كلام، يجب أن تكون هناك ضمانات من الأمم المتحدة... أي أن الاجابة على اسألتك الثلاث ايجابية، ولكن الموضوع يتوقف على استعداد اسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية".

وفي ربيع عام ١٩٩٢، قامت سوريا بخطوة كبيرة عندما أعلنت للمرة الأولى عن اعترافها باسرائيل وحاجتها الأمنية، ودعت الى نسيان الماضي، والتحول الى جيران طيبين، وأبدت استعدادها لتوقيع اتفاقية سلام، ظلت بنودها غير واضحة.

كل هذا بشرط انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وحسب قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ لانهاء الصراع العربي-الاسرائيلي. وفي تلك الفترة ألمح الأسد في خطابه بمناسبة بدء فترته الرئاسية الجديدة في ١٢ آذار ١٩٩٢، الى المسار السوري الجديد: "من المعروف أن سوريا هي التي فتحت الطريق للسلام، باستجابتها للمبادرة الأمريكية القائمة على القرارين ٢٤٢و ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام... اسرائيل لا تريد السلام... انها عدوة السلام".

من المؤكد أن الاسرائيليين تشوقوا طويلا للسلام مع سوريا وباقي العرب، ولكن حكومة شامير تمسكت بموقفها القديم المتصلب. وهذا ما أشار له الشرع في تشرين الثاني ١٩٩١، عندما فاجأ الجميع بقوله أنه "مقتنع بأن الشعب الاسرائيلي يريد السلام، لكن حكومته تغلق الطريق... واسرائيل حالة استثنائية، حيث تكون الحكومة أكثر تصلبا من الشعب. ففي العالم العربي الوضع معاكس تماما - فنحن اكثر مرونة من الشعب العربي".

لقد رفضت حكومة اسرائيل اليمينية الشروط السورية لاحلال سلام شامل، وخصوصا الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، وربما كان

شامير مستعدا للانسحاب من جزء من الجولان، ولكن ليس من الأراضي الداخلية للهضبة، ولا من الضفة الغربية. معللا أن قراري الأمم المتحدة ٢٤٢و٣٣٨ لم يعنيا الجولان أو الضفة الغربية.

وكما قال المتحدث باسم الوفد السوري المفاوض، باحتجاج علني لواشنطن في ٢٧ نيسان ١٩٩٢: "أن المفاوضين الاسرائيليين لا يعتبرون بنود القرارين ٢٤٢و ٣٣٨ ملزمة... والسيد بن اهارون (رئيس المفاوضين الاسرائيليين) صرح بأن اسرائيل ترغب بالسلام مع سوريا، ولكن دون اي انسحاب."

الباب الحادي عشر

مفاوضات السلام

التغيرات في موقف رابين

تبنى حزب العمل الاسرائيلي، كما نعلم، موقفا مختلفا من قراري الأمم المتحدة ٢٤٢و ٣٣٨: فقد قبل مبدأ "الانسحاب الاقليمي ضمن اطار سلام كامل وقابل للتطبيق"، ولكنه أصر على بقاء السيطرة الاسرائيلية العسكرية على الجولان، وبقاء الوجود الاسرائيلي المدني حتى لو أقيم سلام مع سوريا. ومن المؤكد أن أعضاء مهمين في الحزب، خصوصا أولئك المنتمين الى لوبي الجولان في الكنيست، عارضوا أي انسحاب في المنطقة. وكان يرأسهم شلومو هيليل، المتحدث السابق باسم الحزب، وأحد المرشحين السابقين لرئاسته.

أما عازر وايزمن، الوزير السابق في حكومات الليكود والعمل (ورئيس الدولة منذ عام ١٩٩٣)، فقد تبنى موقفا مغايرا تماما. ففي مؤتمر صحافي عقد في مطلع آذار ١٩٩١، قال لوزير الخارجية الأمريكي، بيكر: "اذهب الى دمشق وقل للرئيس الأسد، أننا مستعدون للحديث معه حول اتفاقية سلام على شاكلة اتفاق السلام الموقع مع مصر، وتحديدا حول مرتفعات الجولان. من الواضح بالنسبة لي أن رد الأسد سيكون: لا يمكن أن يتحقق اتفاق معي بعيدا عن القضية الفلسطينية. وعندها سأرد عليه: "هذا أيضا مفهومي، وأنا مستعد للتخلي عن الضفة والقطاع مقابل السلام" وذلك ضمن اتفاق خاص يضمن الأمن. أخبر الأسد، أن سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين في رزمة واحدة. فنحن نتحدث عن سلام واسع (شامل). والسوريون سيقودون هذه العملية بالتعاون مع مصر".

(انتهى كلام وايزمن)

في ضوء هذه المواقف المتناقضة لحزب العمل، من المهم أن نبحث التحول

في موقف رابين ، لكونه تولى رئاسة الوزراء في اسرائيل منذ حزيران ١٩٩٢ وهو الذي قاد مفاوضات السلام مع الدول العربية، وخصوصا مع سوريا. فمن جهة، يمتلك رابين رصيدا وافرا من عدم الثقة والعدائية تجاه النظام السوري وحافظ الأسد. فعشية حرب حزيران ١٩٦٧، حيث كان رابين يتولى اثناءها منصب رئيس هيئة الأركان، دعا علنا الى تدمير نظام البعث في دمشق، وفي حزيران ١٩٨٨، أعلن رابين الذي كان حينها وزيرا للدفاع، أنه لا يعتبر سوريا شريكا ممكنا للسلام في ظل قيادة الأسد. وبعد تأكيداته عام ١٩٩٠ وما تلاه، عن عدم استعداده للتخلي عن الجولان حتى ضمن معاهدة سلام، أطلق رابين تصريحا عدائيا آخر في شباط ١٩٩١، قال فيه: "نحن قلنا (للسوريا): اذا استخدمتم صواريخ أرض-أرض ضد تل ابيب، فسيتم تدمير دمشق. واذا اطلقتم صواريخ على حيفا، لن تنجو دمشق ولا حلب".

ومن جهة أخرى، قال رابين في أواخر عام ١٩٩١، ان اسرائيل يمكن أن تتحاور مع سوريا، مشيرا الى أن الاسرائيليين تقابلوا مع السوريين عام ١٩٤٩، كما أن سوريا حافظت على اتفاق فصل القوات لمدة سبعة عشر عاما. وعشية انتخابات عام ١٩٩٢، قال: "هناك امكانية محدودة لاجراء تسوية اقليمية... (وأنا) سأكون على استعداد لاعادة جزء من الأرض الى سوريا... وقد تكون هناك حلول أخرى.. مثل تأجير الأراضي"

وكما نعلم، فان رابين اعتبر الجولان عنصرا استراتيجيا مهما، وكان شديد التمسك بمستوطناتها ايضا، والتي التحق الكثير من سكانها بحزب العمل، لذا، فقد رغب في رؤية قضية الجولان-سوريا وهي تؤجل قدر الامكان، للوصول أخيرا الى "تسوية اقليمية" مقابل السلام.

ويبدو أن رابين توقع دعما امريكيا لهذه "التسوية" يقوم على أساس رسالة فورد التي أرسلها له في أيلول ١٩٧٥. وشعر بالتشجيع، عندما تحدث

الرئيس بوش في خطابه الافتتاحي، في مؤتمر مدريد، عن مبدأ "التسوية الاقليمية" بين سوريا واسرائيل. مما جعل رابين يقول: "هذه المرة الاولى التي يتفوه فيها رئيس أمريكي منذ حرب حزيران بهذا الموضوع". ولكنه أضاف قائلا: "حل المشكلة السورية-الاسرائيلية أكثر تركيبا وتعقيدا من المشكلة الاسرائيلية الفلسطينية ".

رابين قال في ١٩ نيسان ١٩٩٢، أنه ان تم انتخابه كرئيس للوزراء، فسوف يعمل على ضمان اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة "خلال فترة تتراوح ما بين ستة أشهر وسنة"... فيما يجب أن ينتظر السلام مع سوريا حتى نهاية هذه العملية، و "من المشكوك فيه جدا، أن يتم احلال سلام شامل (يضم سوريا) في فترة حياتي". وبعد انتخابه رئيسا للوزراء، أعلن رابين عن نيته العمل على اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، وترك موضوع سوريا والجولان الى المرحلة النهائية من المفاوضات. وربما كان اعلانه هذا ناجما عن قناعته، بأن الشعب الاسرائيلي يمكن أن يتقبل فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني أكثر من فكرة التخلي عن الجولان. وربما هدف أيضا بجدية العمل على المسار الفلسطيني، الى الضغط على الأسد للقبول بالشروط الاسرائيلية "للتسوية الاقليمية"، أو أن يتم اهماله.

ويبدو أن الأسد، اختار الرد باستعراض للقوة، وذلك بتشجيع حزب الله في تموز ١٩٩٢، على مهاجمة أهداف اسرائيلية، كما أمر في أواسط آب، بتنفيذ تجربة على صواريخ سكود-سي المطورة، أعلن رابين اثرها عن تشككه من نوايا الأسد السلمية. غير أنه وبعد وساطة وزير الخارجية الأمريكي بيكر، والرئيس المصري حسني مبارك، تبنى الأسد ورابين، مواقف أكثر ايجابية نحو المفاوضات السورية-الاسرائيلية، فيما وعد الرئيس بوش رابين، في آب ١٩٩٢، بأن يدعم ضمانات القرض الاميركي لاسرائيل، وأن يحافظ على التفوق العسكري النوعي

الاسرائيلي.

ونظرا لادراك رابين امكانية أن تقوم سوريا بتقويض المسار الاسرائيلي-الفلسطيني، سعى الى تحسين الأجواء. فأشار الى امكانية تخلي اسرائيل عن بضعة كيلومترات من الجولان، كما أعلن رئيس المفاوضين الاسرائيليين الجديد، ايتمار رابينوفتش للمرة الاولى، في ٢٤ آب ١٩٩٢، أن اسرائيل تعتبر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ممكن الطرح، في المفاوضات مع السوريين.

المتحدثة باسم الوفد السوري المفاوض في واشنطن، بشرى كنفاني، امتدحت التوجه الاسرائيلي الجديد واعتبرته مؤشرا على العقلية السياسية الاسرائيلية الجديدة.

الحوار غير المباشر بين الأسد ورابين

كانت سوريا صاحبة السبق، في اعطاء الاشارة الايجابية والبناءة، لدفع عملية السلام. فقد قال البروفيسور محمد شكري، عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق (جامعة حكومية)، في محاضرة ألقاها في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، قبل اعلان رابينوفتش عن قبول اسرائيل لفكرة طرح القرار ٢٤٢ للبحث في المحادثات مع السوريين، ان سوريا مستعدة لان تقدم لاسرائيل نوع السلام الذي تطلبه. ولكن يجب أن يتم تحقيق المطالب السورية، وهي: "انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة... والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني". أما بخصوص الجولان فقد كان تعليقه واضحا لا يقبل الشك: "ولا انش من الجولان قابل للبيع أو التأجير... فالتأجير نوع من الاعتراف بوجود الحق الاسرائيلي في الأرض". ثم أضاف: "الحل يجب أن يكون شاملا. ومعاهدات السلام يمكن ان توقع بصورة منفصلة، وسوريا يمكن أن تقبل فكرة الترتيبات الأمنية الثنائية". ولكن الجملة المفتاح في حديث شكري هي: "حالة الحرب بين اسرائيل وسوريا يجب أن تنهى قانونيا وبشكل كامل، وأن يحل محلها السلام، الذي ينبغي أن

يكون كاملا، ويشمل الاعتراف المتبادل، والتطبيع، والتبادل الدبلوماسي، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي... الخ".

صحيح أن البروفيسور شكري، لم يكن يتحدث بصورة رسمية تمثل حكومته، ولكن كشخصية محترمة في دولة أتوقراطية مثل سوريا، لم يكن بالامكان ان يتفوه بتصريحات تتخالف مع الخط الرسمي لدولته. وربما كانت محاضرته بالون اختبار، قصد بها الاشارة الى نوايا سوريا نحو السلام مع اسرائيل. والأهم، أن الأسد نفسه تقبل النهج الاسرائيلي الجديد بايجابية. ففي حديث له أثناء زيارة وفد من دروز الجولان في ٩ أيلول ١٩٩٢، تحدث الأسد للمرة الأولى عن مفهومه للسلام: "سلام الشجعان، سلام الفرسان، السلام الحقيقي الذي يدوم ويضمن حقوق الجميع". ولكنه أضاف بأن سوريا تطالب مقابل أي تسوية سلمية "بكل سنتيمتر في الجولان".

وقال رئيس المفاوضين السوريين، موفق العلاف، فيما بعد لتوضيح معاني حديث رئيسه للمفاوضين الاسرائيليين: "سلام الشجعان... والفرسان ليس كسلام صلاح الدين والصليبيين في القرن الخامس عشر، بل هو السلام الشامل الذي يحمل الانسان الشجاع على تطبيقه والحفاظ عليه بشرف الفارس".

كانت ردود الفعل الاسرائيلية على هذه التصريحات السورية المهمة متنوعة. فقد اعتبر وزير الخارجية شمعون بيريز كلام الأسد "عظيما"؛ واقترح فتح "قناة حوار غير رسمية" مع سوريا، وورد بانه أيد فكرة انسحاب اسرائيلي من الجولان، مقابل السلام مع سوريا. أما نائب وزير الدفاع مردخاي غور، فقد قال انه يظن ان الاستعداد السوري لاقامة السلام مع اسرائيل جدّي، وأن من المهم لاسرائيل أن تختبر هذه الفرصة بعمق. ورابين أيضا اعتبر تصريحات الأسد "تطورا مهما"، ولكنه لم يكن مستعدا بعد، لقبول الشروط السورية وتغيير مفهومه حول "التسوية الاقليمية". ففي حديثه أمام اجتماع خاص للكنيست، قال:

"اهتمامنا ينصب على استثمار تلك الفرصة، ولكننا لن نتخلى عن كل شيء لأجل سلام؛ وبالتأكيد من غير الممكن اعادة نموذج السلام مع مصر. الحكومة تمتلك الصلاحية وسوف تعقد المفاوضات لتحقيق سلام كامل، وسنحافظ على الأمن الاقليمي الى أقصى حد ممكن." وقد ورد ان رابين طلب من رئيس مفاوضية مع سوريا الاستيضاح فيما اذا كانت سوريا مستعدة لتوقيع معاهدة سلام تتضمن كل عناصر التطبيع (الذي يشمل العلاقات الدبلوماسية، وفتح الحدود، والتجارة، والسياحة) واذا ما كانت توافق على عدم ربط هذه المعاهدة بما يتم احرازه على المسارات الأخرى. فاذا كان رد سوريا ايجابيا، ستجري محاولة للتفاوض حول "اتفاق مبادىء" يغطي ثلاث جوانب: طبيعة السلام؛ امكانية تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢؛ والحاجة الى اقامة ترتيبات أمنية ثنائية.

لو حاولنا توضيح استراتيجية رابين الجديدة، يمكن القول، أنه بمعزل عن المحاولات الأمريكية والمصرية لدفع المسار السوري، اقتنع رابين حقا بأن تغييرا استراتيجيا حدث في دمشق نحو اسرائيل؛ وأنه على عكس الفلسطينيين، "لسوريا عنوان واضح ورب أسرة قادر على اتخاذ القرارات". صحيح أن رابين لم يقتنع بأن دمشق غيرت أيديولوجيتها من الداخل، ولكنه كان مصمما على اختبار الفرص الممكنة لاحلال السلام مع سوريا بعمق. وقال انه ان لم يتم التوصل الى سلام، "فقد تنشب حرب خطيرة... وأنا خضت ما يكفي من الحروب، وأتمنى أن أعيش بضمير مرتاح، لكوني بذلت وسعي في سبيل السلام."

ومع ذلك، فقد طلب رابين من الأسد ان يثبت بأنه يسعى للسلام حقا: "أنا لا أملك أشعة اكس لاختبار نوايا انسان... أنا احكم بناء على التحركات، والتصريحات والأفعال ، وهذا عنصر مفقود في الجانب السوري."

لقد أراد رابين من الأسد أن يقنعه وعامة الاسرائيليين بسياسته السلمية من خلال اظهار استعداده الكامل للسلام بوضوح ودون لبس، بل ان رابين اقترح

على الأسد التحدث لشعبه من خلال التلفزيون، لاعلان قبوله بالسلام وبوجود اسرائيل.

لقد سعى رابين، في تلك الفترة، الى قذف الكرة في ملعب الأسد، وتحضير الشعب الاسرائيلي لتقديم تنازلات في الجولان. وفي هذه الأثناء، نظمت الأحزاب اليمينية ومستوطنو الجولان سلسلة مظاهرات واحتجاجات كرد على ملاحظات رابين الاسترضائية لسوريا. وقد هوجم بشدة، خصوصا بعدما نسب اليه قوله لوفد من مستوطني الجولان: "ليس الأمر سيئا للغاية اذا بقيت ثلاث عشرة مستوطنة (من ثلاثين) في الجولان". فنعت "بالخائن الذي خدع الشعب" والذي "لا يملك صلاحية من الشعب" للتخلي عن اجزاء من الوطن، حتى أن عددا من كبار أعضاء حزب العمل وحزب شينوي عبروا عن قلقهم، من أن اعادة الجولان الى سوريا، قد يعني تهديد مصادر المياه الاسرائيلية (من نهر بانياس)، على يد "النظام البعثي العدائي وغير الموثوق".

وفي المقابل، رد رابين مشددا على أن اسرائيل تناقش أي مواضيع اقليمية قبل أن يقتنع العامة بأن الأسد وشعبه مستعدون لاقامة سلام كامل وتطبيع العلاقات. وأشار رابين في ذات الوقت الى أنه لم ير "أي استعداد لدى الرئيس السوري ونظامه للاثبات لاسرائيل صدق استعدادهم للسلام... فالرئيس السوري لم يعمل واحدأ بالمئة مما عمله السادات لاقناع شعب اسرائيل وسوريا برغبته في السلام". وتذمر من رفض الأسد الاجتماع به، أو حتى الاشتراك في مقابلة مشتركة عبر شبكة تلفزيون ان بي سي. كما انتقد سوريا لتقديمها القواعد والدعم للمنظمات الفلسطينية المسلحة العشر وحزب الله، وهم جميعا من معارضي السلام مع اسرائيل.

سعى الأسد الى اقناع شعبه، الذي اتخذ منهجا معاديا لاسرائيل لفترة طويلة، بقبول اسرائيل؛ فاضطر (أن يظهر لهم) أنه يجبر اسرائيل على الانسحاب

من جميع الأراضي العربية المحتلة، وخصوصا الجولان؛ وأنه الزعيم العربي الوحيد، منذ عام ١٩٤٨، القادر على تحصيل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني. وبمعزل عن دوافعه الأيديولوجية، كانت للأسد اعتبارات استراتيجية لشروطه التي قدمها لاحلال السلام: فمن جهة، سعى الأسد الى سحب القوات الاسرائيلية من مواقعها في الجولان، والتي يقف بعضها على بعد ٣٥ ميلا من دمشق، لتعود الى ما قبل خطوط وقف اطلاق النار لعام ١٩٦٧ على طول الحولة ووادي الأردن؛ ومن جهة أخرى، سعى الى ابقاء سيطرته على لبنان، وفرض تأثيره على الكيان الفلسطيني؛ وذلك بمساعدة الفلسطينيين على استرجاع أراضيهم أو حقوقهم الوطنية. فالأسد لم يكن ليتمكن من الالتزام بالسلام والتطبيع مع اسرائيل قبل تحقيق هذه العناصر الاستراتيجية والأيديولوجية .

وفي نفس الوقت، واصل الأسد تقوية جيشه، والحفاظ على تحالفه مع ايران، وحزب الله اللبناني، وعدة منظمات فلسطينية مسلحة، لتحقيق عدة أهداف: أولها، تعزيز نفوذه في مفاوضات السلام؛ وثانيها، منع قيام اتفاقيات منفصلة، بين المنظمة والأردن واسرائيل؛ وثالثها، الاشارة الى نية سوريا اللجوء للخيار العسكري، في حالة انهيار مفاوضات السلام.

لقد رغب الأسد عبر سياسته هذه التي تعتبر استمرارا لاستراتيجيته ذات المسارين، في ارسال رسالة للرئيس بوش، فحواها أن سوريا مفتاح السلام والحرب في الشرق الأوسط.

الأسد ورابين وكلينتون

رغم استمرار الدعم الأمريكي العسكري والمالي لاسرائيل (والذي انتقدته دمشق)، اعتبر الأسد سياسية الرئيس بوش متعاطفة مع سوريا. ولكن، بعد انتصار كلينتون في انتخابات تشرين الثاني ١٩٩٢، أبدى المسؤولون السوريون والاعلام السوري، قلقهم من سياسته الشرق أوسطية (خصوصا بعد ان أبدى دعمه

لاسرائيل الديمقراطية ومقته للدول الدكتاتورية "والارهابية" مثل سوريا). وقد تذمر رئيس طاقم المفاوضين السوريين، موفق العلاف، من أن "اسرائيل تتوقع أن ترضي ادارة كلينتون طموحاتها، ولذلك، ستحاول تجميد محادثات السلام حتى تتولى الادارة الأمريكية الجديدة مهامها." كما اتهم العلاف اسرائيل بمهاجمة "لبنان (اهداف لحزب الله)... دون مبرر أو استفزاز". وكانت اسرائيل قد اتهمت سوريا بتشجيع حزب الله على العمل ضد اسرائيل، لتذكير كلينتون بأن الأسد "استاذ عربي في اقرار الحرب والسلام".

لذا، جمدت المباحثات السورية-الاسرائيلية اثر فوز كلينتون، نهاية عام ١٩٩٢، وعقد جولتين أخريين -السابعة والثامنة- في مباحثات السلام العربية الاسرائيلية، رغم التطور المهم الذي تم تحقيقه خلال ست جولات (من ٢٤ آب الى ٢٤ ايلول ١٩٩٢): فقد أعلنت اسرائيل أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢، يمكن طرحه في المفاوضات حول الجولان، كما أعطت الأولوية لمباحثتها مع سوريا. أما سوريا فقد ابدت استعدادها لتحقيق "سلام كامل" وتوقيع "اتفاقية سلام" مع اسرائيل، كما سمحت لليهود السوريين بالسفر الى الخارج، ولكن، في القضايا الجوهرية ، ظلت الفجوة واسعة بين دمشق والقدس، وظل نقاشهما يشبه الحديث عن الدجاجة والبيضة، وأيهما الأسبق في الوجود، اذ فيما كانت اسرائيل مستعدة للانسحاب في هضبة الجولان، مقابل اتفاقية سلام كامل وتطبيع مع سوريا، أصرت سوريا على انسحاب اسرائيلي كامل من الجولان وجنوب لبنان وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها "القدس العربية". وأصرت سوريا أيضا، على أن السلام يجب أن يكون شاملا، ومع جميع الأطراف العربية، ويشمل اقامة دولة فلسطينية واعادة لاجئي عام ١٩٤٨ الى بيوتهم في اسرائيل، ما قبل عام ١٩٦٧.

بدأت ادارة كلينتون اداء أعمالها في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣، فيما بدأ وزير الخارجية الجديد، وارن كرستوفر، احياء عملية السلام التي توقفت عدة

اشهر، وفي ١٧ كانون الأول ١٩٩٢ أبعدت اسرائيل حوالي ٤٠٠ زعيم وناشط في صفوف حركة حماس الفلسطينية الاسلامية الى جنوب لبنان، اثر اختطاف مجموعة من الحركة ضابط شرطة اسرائيليا وقتله. وقد أثار ابعادهم انتقادا عالميا واسعا وأثار ردودا عنيفة من الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وسبب تأخيرا طويلا في استئناف محادثات السلام.

تبنت سوريا موقفا مغايرا لموقف منظمة التحرير حيث قال وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، لدى لقائه بكرستوفر في ٢١ شباط ١٩٩٣، ان سوريا لا تربط استئناف مفاوضات السلام بعودة المبعدين الفلسطينيين، لأن التسوية السلمية أهم. ولم يختلف موقف وزير الخارجية اللبناني، فارس بويز، عن نظيره السوري، وسار على نفس المنوال رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري، الذي قال قبل شهر من تصريح الشرع، أن حكومته مستعدة لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل.

صمم الأسد على استعراض نفوذه على مفاوضات السلام التي ترعاها أمريكا، سعيا لحل قانوني وعملي، يقوم على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢و ٣٣٨ وعلى معاهدة السلام المصرية-الاسرائيلية، لقد توقع الرئيس السوري من كلينتون، السير على نهج الادارات الأمريكية السابقة ودعم الموقف السوري، فواصل ارسال اشارات ايجابية للولايات المتحدة حول نواياه وتوقعاته، بالوصول الى اتفاق، مع وجود دعم أمريكي.

ويهدف تسهيل قبول مبادئه حول السلام الشامل والانسحاب الاسرائيلي الكامل، طرح الأسد للمرة الأولى، في مطلع عام ١٩٩٣، فكرة الانسحاب الاسرائيلي التدريجي، وامكانية السير في المفاوضات العربية-الاسرائيلية بسرعات متفاوتة، على المسارات المختلفة. كما أبدى من خلال تصريحات متعددة، بعضها موجه الى شعبه، رغبته بالسلام، وقبوله بوجود اسرائيل . ولكنه قال في مقابلة

باللغة العربية في لندن، في أيار ١٩٩٣، أنه يشك في رغبة الحكومة الاسرائيلية في اقامة سلام، وقد صرح في لقائه هذا قائلا: "خلال العامين الماضيين كان هناك دعم جيد لجهود السلام في اسرائيل، مما كان له تأثير على الحكام الاسرائيليين." وعندما سأله سيل، عما اذا كان يوافق على وجود اسرائيل في المنطقة، أجاب الأسد بأنه دعم "الموقف العربي والفلسطيني الجديد، القائل أن فلسطين تتكون من العرب والاسرائيليين".

يمكن الافتراض، أن الأسد قصد بتصريحاته هذه كسب الدعم الأمريكي لموقفه، كما هدف الى رمي الكرة في الملعب الاسرائيلي، باستعراض مرونة مواقفه أمام الشعب الاسرائيلي، ومطالبته برد رسمي اسرائيلي على الموقف السوري الجديد، أما القصد الآخر للأسد، فهو قطع الطريق على الفلسطينيين (والأردن) في محاولتهم توقيع اتفاقيات منفصلة مع اسرائيل؛ والتأكيد للفلسطينيين بأن سوريا لن توقع اتفاقا منفصلا مع اسرائيل تاركة الفلسطينيين في الخلف.

كان من الواضح أن رابين واصل محاولاته منذ النصف الأول لعام ١٩٩٣ وما بعده، لدفع المسار السوري، بل ربما الوصول الى عقد اتفاق مع الأسد. وذلك ضمن استراتيجيته القاضية بفصل اتفاقيات السلام، واستجابة لعروض السلام السورية، في ضوء رفض الفلسطينيين استئناف المفاوضات قبل اعادة مبعدي حماس.

بدأ رابين وبيريز باظهار التفاؤل من سير المفاوضات مع سوريا، وذلك لتحضير الرأي العام الاسرائيلي ، لما قد يترتب عليه السلام مع سوريا. فقد ورد عن رابين قوله في ذكرى "استقلال اسرائيل" عام ١٩٩٣: "الانسحاب من الجولان، لا يختلف عن المخاطرة بالانسحاب من سيناء". فاذا كانت هذه التصريحات قد نقلت بأمانة، تكون هذه الاشارة الأولى الى امكانية الانسحاب الكامل من الجولان

مقابل سلام ثنائي كامل مع سوريا. كما بدأ رابين يلين تصريحاته عندما قال: "ان عمق الانسحاب من الجولان يعتمد على عمق السلام السوري". الأمر الذي يمكن اعتباره اشارة الى الاستعداد للانسحاب الكامل من الجولان مقابل معاهدة سلام كاملة وتطبيع مع سوريا (ولكن دون ربط بالمسارات العربية الأخرى).

ولكن، رغم كل هذه التصريحات الايجابية، لم يتمكن وفدا الطرفين المفاوضين خلال اجتماعهما في واشنطن بتاريخ ٢٧ نيسان (الجولة التاسعة) من ردم الفجوات الخلافية الأساسية. حيث طالب المفاوضون الاسرائيليون بتعريف محدد لمصطلح "سلام كامل"، والاعتراف بحاجات اسرائيل الأمنية، وأن يطلق الأسد تصريحات للشعبين السوري والاسرائيلي، لعرض أهمية السلام واقناعهم به. كما طلب المفاوضون الاسرائيليون من السوريين، توضيح موقف بلادهم من الربط بين التسوية السورية-الاسرائيلية والتسوية العربية-الاسرائيلية الشاملة. وأشار الوفد الاسرائيلي الى أنه بعد الاجابة على هذه التساؤلات فقط، يمكن البحث في عمق الانسحاب الاسرائيلي من الجولان. أما السوريون، فقد أصروا من جانبهم، على أن تلتزم اسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، منذ عام ١٩٦٧، كشرط مسبق لاقامة "سلام كامل" بين العرب واسرائيل، والذي لم يتم تحديد طبيعته بعد.

بحلول منتصف تموز ١٩٩٣ (بعد الجولة العاشرة) لم تكن سوريا أو اسرائيل، جاهزتين لقول الكلمات السحرية، السلام والتطبيع والانسحاب الكامل، ورغم أن دمشق واصلت ارسال اشارات ايجابية عن استعدادها لتوقيع اتفاقية سلام تتوافق مع تطلعات اسرائيل. الا أن اسرائيل لم تظهر أي نية للتخلي عن الجولان، كما استمرت في محاولاتها لجر سوريا الى قبول الشروط الاسرائيلية للسلام، وهي: الانسحاب الجزئي من الجولان وليس الجزء الداخلي للهضبة وفصل قضية الجولان وسوريا عن قضية التسوية الفلسطينية-الاسرائيلية.

ويبدو أن رابين توقع أن يتمكن من تحقيق هذه الاهداف عن طريق اقامة حكم ذاتي فلسطيني في غزة والضفة الغربية، وتأجيل التسوية مع سوريا، الى فترة تكون فيها اسرائيل في وضع الأفضلية. ولم يكن السبب الوحيد لسير رابين على هذه الاستراتيجية خوفه من رفض الرأي العام الاسرائيلي الانسحاب من الجولان، بل ان السبب الأهم، هو أن المحادثات السرية الاسرائيلية-الفلسطينية في أوسلو، كانت تبشر بتطور مهم على المسار الفلسطيني.

ويبدو أن الأسد اختار أن يرد على رفض رابين التخلي عن الجولان مقابل السلام، بالعودة الى سلاح الضغط العسكري على اسرائيل من خلال جنوب لبنان. فقد قام حزب الله وجماعة أحمد جبريل (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة) التي تسيطر عليها سوريا، بشن عدة هجمات، في تموز ١٩٩٣، ضد أهداف اسرائيلية في جنوب لبنان وشمال اسرائيل، مما أدى الى مقتل خمسة جنود وجرح ثمانية. فردت اسرائيل بغارات واسعة النطاق ضد مواقع المقاومة اللبنانية وقرى في جنوب لبنان. وقد قتل في هذه العملية التي سميت (يوم الحساب) واستمرت سبعة أيام، حوالي ٧٠ من رجال المقاومة و١١٧ مدنيا فيما جرح حوالي ٥٠٠ شخص، وهجر عشرات الآلاف من القرويين اللبنانيين بيوتهم. واثر وساطة امريكية تم التوصل الى اتفاق بين سوريا ولبنان واسرائيل في أول شهر آب، حيث تعهدت دمشق وبيروت بمنع هجمات صواريخ الكاتيوشا من لبنان نحو اسرائيل (ولكن ليس نحو منطقة الحزام الأمني في جنوب لبنان). فيما تتوقف اسرائيل عن مهاجمة المدنيين اللبنانيين ضمن عملياتها العسكرية ضد اهداف لحزب الله.

لقد أظهر هذا التفاهم السوري-الاسرائيلي أن سوريا تمتلك القدرة على وقف نشاط حزب الله، وأن في يدها مفتاح استقرار المنطقة؛ كما أظهر أن الأسد ليس مغرما بالاستعراض عسكريا، بل أنه أكثر اهتماما بالتوصل الى تسوية

سلمية. وهذا ما اعترف به رابين نفسه، حيث قال في أواخر آب: "هناك اليوم فرصة أكبر لتحقيق استقرار في لبنان، وتقدم في المسيرة السلمية مع سوريا" كما قدم الأسد اشارة جديدة، على استراتيجيته السلمية، في رسالة وجهها للجيش السوري بمناسبة يوم الجيش، قال فيها: "نحن في معركة السلام، ونخوضها بنفس الجدية التي نخوض بها الحروب العسكرية. ولن تكون مواقفنا في معركة السلام أقل شجاعة من مواقفنا في أرض المعركة".

الا أنه لم يحدث أي تطور على المسار السوري، بعد استئناف جولة المحادثات العربية- الاسرائيلية أواخر آب ١٩٩٣، بسبب مفاجأة أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير التي تمت في ١٩ آب ١٩٩٣.

اتفاقية أوسلو ومضاعفاتها

أعلن في نفس اليوم الذي استهلت فيه الجولة الحادية عشرة للمحادثات العربية-الاسرائيلية للسلام، (٣١ آب ١٩٩٣)، عن اتفاق أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير، الذي تضمن "اعلان مبادىء لترتيبات اقامة حكم ذاتي"، واعتراف متبادل بين اسرائيل والمنظمة. وقد وقع هذا الاتفاق علنيا ورسميا رابين وعرفات، في ١٣ أيلول ١٩٩٣ (في البيت الأبيض)، مما شكل تحولا تاريخيا في الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي والعلاقات العربية-الاسرائيلية .

لم يتضمن اوسلو أي اشارة للمسار السوري-الاسرائيلي، وانما تمت الاشارة الى "عملية السلام الشرق اوسطية الحالية". ولكن عرفات، الذي لم يذكر سوريا في خطابه في البيت الأبيض، أكد مع زعماء فلسطينيين آخرين، أن هذا الاتفاق لا يعتبر اتفاقا منفردا مع اسرائيل، وانما "جزء من تسوية تشمل كل العرب". بينما تحدث رابين أمام الكنيست واصفا هذا الاتفاق بأنه "اتفاق ثنائي.... وليس مرتبطا بما يتم احرازه مع لبنان وسوريا والأردن" وأضاف قائلا: "من الأفضل أن ننسحب من جزء من غزة على أن ننسحب من الجولان كله، فهذا الاتفاق يعطينا

فرصة للمناورة مع سوريا ولبنان والأردن".

ليس من المستغرب اذن، أن الأسد بوغت باتفاق أوسلو، الذي أعطى اسرائيل أفضلية تكتيكية وقوض استراتيجية الرئيس السوري فيما يتعلق بمفاوضات السلام. وقد وجهت سوريا انتقاداتها الرئيسية نحو منظمة التحرير، لقبولها "بحل جزئي" والذي كان "مفاجأة كبيرة للحكومات العربية التي لم يتم التنسيق معها". ومن الواضح أن سوريا لم تتوقع من اسرائيل التنسيق معها حول اتفاق اوسلو، ولكنها فوجئت بالتصرف الاستقلالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحسب ظواهر الأمور، فان اتفاق المنظمة واسرائيل كان ذا طابع مؤقت، ولم يتعارض مع استراتيجية سوريا الدبلوماسية، القائمة على التقدم المتوازن في المفاوضات الشاملة. كما أن دمشق تعتبر أن من الضروري حل المشكلة الفلسطينية، كجزء من التسوية الشاملة مع اسرائيل، وذلك حسب مبادئها الايدولوجية وأهدافها الاستراتيجية الاقليمية .

وكما نعلم، فانه منذ بزوغ نجم فتح-المنظمة، في فترة التحالفات الاستراتيجية والأيدولوجية أواسط الستينيات، ظهر أيضا الخلاف الاستراتيجي والتكتيكي بينها وبين سوريا، حتى وصل الأمر الى الصدامات المسلحة بين الطرفين. ونجم هذا كله عن محاولات سوريا الرامية الى السيطرة على منظمة التحرير لجعلها تابعاً لها في سياستها العربية الداخلية والمناهضة لاسرائيل، بينما أصرت المنظمة على "استقلاليتها في صنع قراراها" فيما يختص بالصراع مع اسرائيل .

حاول الأسد رغم كل الخلافات مع منظمة التحرير، اصلاح علاقاته معها، درءا لامكانية قيام المنظمة بتوقيع سلام منفرد مع اسرائيل: ففي عام ١٩٨٨، قام الأسد اثر مبادرة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز للسلام في الشرق الأوسط، بدعوة ياسر عرفات لزيارة دمشق لتشكيل جبهة موحدة في وجه

شولتز. كما افرج عن ٢٠٠٠ سجين فلسطيني من السجون السورية، وسمح للمنظمة باستئناف نشاطاتها في سوريا. ومع ذلك، فقد أصر عرفات خلال لقائه بالأسد على مبدأ استقلالية القرار الفلسطيني، فرد الأسد بأن سوريا وفلسطين غير قابلتين للفصل، وأن أي قرار فلسطيني منفرد، لن يتحقق ما دام لا يتوافق مع المصالح السورية.

تدهورت العلاقات السورية مع منظمة التحرير مرة أخرى، بسبب النهج الاستقلالي الفلسطيني الذي لم يتواءم مع السياسة السورية. فقد استمرت المنظمة الفلسطينية بالسعي لاعادة بناء قواعدها حول صيدا والطيرة في لبنان، كما أخذت تتقرب من مصر؛ اضافة الى قيام مستشار ياسر عرفات، بسام أبو شريف، بنشر وثيقة في أواسط حزيران ١٩٨٨ تتضمن تلميحات ايجابية نحو اسرائيل.

وقد جاء عن ياسر عرفات في تموز ١٩٨٨ نعته للأسد ورفاقه بالصهاينة الذين يتحدثون العربية، وذلك ردا على المزاعم السورية بأن منظمة التحرير تستعد لقبول حكم ذاتي مصغر في الأراضي المحتلة. اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية خطوات وقرارات أخرى بالغة الأهمية دون استشارة دمشق: ففي ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة، واعترف للمرة الأولى باسرائيل وذلك بقبوله قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١، المتعلق بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧؛ وفي كانون الأول ١٩٨٨، أعلن عرفات في مناسبتين بأن منظمة التحرير تقبل بوجود اسرائيل، وترفض الارهاب، ودعا الى تسوية سلمية. وقد دعمت سوريا بشكل غامض الاعلان عن الدولة الفلسطينية، ولكن المنظمات الفلسطينية المتواجدة في سوريا، أدانت القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني فيما عارضت الحكومة السورية (والاسرائيلية أيضا) فتح باب الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة، الذي بدأ بعد اعلان عرفات عن قبوله قرار الأمم المتحدة ١٨١، في جنيف بتاريخ ١٣ كانون

الأول ١٩٨٨.

عارضت دمشق اعلان المنظمة المنفرد، والداعي للسلام مع اسرائيل، وأنكرت على المنظمة حقها بتمثيل الرأي الفلسطيني. وقد تفاقم الخلاف السوري مع المنظمة اثر دعم الأخيرة للغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩٠.

سعت المنظمة اثر هزيمة العراق عام ١٩٩١ الى التقرب من سوريا وتعهدت بعدم خوض عملية السلام دونها. أما سوريا، التي أصرت عشية مؤتمر مدريد للسلام على ضرورة حل القضية الفلسطينية في اطار تسوية سلمية شاملة، لم تصر من جهة ثانية على أن تقوم المنظمة بتمثيل الفلسطينيين في المؤتمر. وقد ورد عن الأسد قوله في آب ١٩٩١، ان عرفات يرتكب كل خطأ ممكن، فيما دعا فاروق الشرع الى استبدال عرفات بزعيم آخر. ورغم ذلك فقد وافق الأسد على استقبال عرفات في دمشق في ١٩ تشرين الأول ١٩٩١ بصورة رسمية لتنسيق المواقف استعدادا لمؤتمر مدريد، حيث تعهدا بعدم توقيع أي منهما اتفاق سلام منفردا مع اسرائيل.

رغم التحسن الظاهري في العلاقات بين سوريا والمنظمة، الا أن عدم الثقة بين الطرفين تفاقمت، خصوصا بعد انتخاب رابين رئيسا للوزراء، ومحاولاته المناورة بينهما. ويبدو ان سوريا لم تكن راضية عن مشاركة الفلسطينيين في المحادثات متعددة الأطراف مع اسرائيل، والتي قاطعتها دمشق. وقد تبنت سوريا مواقف أكثر تصلبا من مواقف المنظمة نفسها نحو القضايا الفلسطينية، مثل اصرارها على ازالة المستوطنات اليهودية من الضفة الغربية وغزة، وضم القدس الشرقية الى الدولة الفلسطينية، ومنح حق العودة للاجئين الفلسطينيين كما لم توقف دمشق دعمها الذي تقدمه للمنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام. فعندما سئل نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، في مقابلة عن انتقاد ياسر عرفات للدعم السوري الذي يقدم للجماعات الفلسطينية المعارضة، رد قائلا: "لدي

انطباع بأن السيد عرفات فقد عقله بعد حادث الطائرة الذي وقع له" وردا على مطالبة عرفات المزعومة بجزء من الجولان (الحمّة؟) لضمها للدولة الفلسطينية، قال خدام: "هذا يؤكد ثانية بأنه أصيب بالجنون، لقد فقد توازنه. نعم، أكتب هذا، فهو ما يؤمن به عبد الحليم خدام ويقوله".

ليس من المستغرب اذن، أن المواقف السورية لم تمنع المنظمة من عقد اتفاق مع اسرائيل من وراء ظهر سوريا، ربما لأن عرفات ادرك بأن الأسد لن يوافق على اتفاق أوسلو اذا استشير في الأمر مسبقا، بل ان عرفات عندما زار دمشق، كان قد وقع على اتفاق أوسلو بالفعل. أما الأسد فلم يرحب بالاتفاق، كما لم يعارضه علنا، واكتفى بالقول، أنه لن يقف عائقا في طريقه. ومع ذلك، فقد اعترف الأسد بأن اتفاق أوسلو كان "مفاجأة مؤلمة" بالنسبة له، لأن عرفات لم يبلغه بالمفاوضات السرية كما لم يبلغ مصر، رغم أنه كان قد تعهد بالتنسيق مع الأطراف العربية الأخرى، ولأن "القضية الفلسطينية قضية كل العرب... ففلسطين بالنسبة لنا كأي جزء آخر من الشام (سوريا الكبرى)." كما اتهم السوريون عرفات بالتصرف اعتباطيا، وانطلاقا من دوافع شخصية، مما آذى القضية الفلسطينية.

لقد وضع اتفاق المنظمة واسرائيل، الأسد في وضع تكتيكي صعب أمام رابين، مما عزز شكوكه في النوايا الاسرائيلية، فقد عاد رابين الى الضغط باتجاه دفع المسارين الفلسطيني والأردني.

ولم يكن بمقدور الأسد، الاعتماد على مساعدة عربية، باستثناء الدعم الكلامي والدبلوماسي من الرئيس مبارك، فبقي أمل الأسد الوحيد، أن يلقى دعما سياسيا من الرئيس كلينتون.

ولكن كلينتون الذي كان في تلك الفترة وسط معمعة مشاكل الصومال والبوسنة، رفض مجادلة رابين وحثه على الاعتراف بالسيادة السورية على

الجولان، أو الالتزام بالانسحاب الكامل من الهضبة. وورد عن كلينتون، أنه طلب من الأسد استئناف محادثات السلام التي أوقفتها سوريا اثر الاعلان عن اتفاق أوسلو، واعطاء اسرائيل فرصة لتنفيذ اتفاقها مع المنظمة لذا، فقد قام كلينتون لعدة شهور تلت بدفع المفاوضات الاسرائيلية-السورية عبر اللقاءات الشخصية مع الأسد ورابين، ربما بغرض التوصل الى اعلان مبادىء بين سوريا واسرائيل، والذي ربما تم بالفعل الاتفاق على خطوطه العريضة، بوساطة كريستوفر، أواخر تموز ومطلع آب ١٩٩٣، وربما كان يتضمن انسحابا اسرائيليا من الجولان مع ترتيبات أمنية سرية، مقابل سلام كامل وتطبيع مع سوريا، يتم تطبيقه فعليا.

اجتمع كلينتون بوزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في واشنطن، لاظهار اهتمامه بالمفاوضات السورية-الاسرائيلية، كما اجتمع برابين أواسط شهر تشرين الثاني ١٩٩٣، وهاتف الأسد عدة مرات، واتفقا على اللقاء في جنيف، أواسط كانون الثاني ١٩٩٤. كما طلب من، دنيس روس، منسق عملية السلام الأمريكي، ووزير خارجيته، وارن كريستوفر، الذهاب الى دمشق والقدس أواسط تشرين الثاني، ومطلع كانون الأول ١٩٩٣، للتحضير لجولة مفاوضات واستئناف محادثات السلام. وكتعبير عن حسن النية، سمحت واشنطن بنقل ثلاث طائرات تجارية أمريكية الصنع من الكويت الى سوريا (فيما استلمت اسرائيل خمسين طائرة أمريكية مقاتلة من طراز اف-١٦).

ولكن كل هذه الخطوات لم تغير موقف رابين: فخلال الفترة الواقعة ما بين تشرين الأول وكانون الأول ١٩٩٣، جعل الأولوية في مسيرة السلام للمسار الفلسطيني، وطالب دمشق بعقد محادثات سرية مع اسرائيل، ولكن الأسد رفض اجراء محادثات سرية، كما واصل تحريك حزب الله، لتنفيذ عمليات مسلحة في الشريط الحدودي الذي تسيطر عليه اسرائيل.

من المؤكد أن واشنطن لم تنو، في تلك الفترة، ازالة اسم سوريا عن قائمة

الدول الداعمة للارهاب. ومع ذلك، فقد سعى كلينتون الى الاستمرار في عملية التقارب من الأسد، والتي استهلها بوش. وقد توقعت واشنطن أن قمة بين كلينتون والأسد، ستؤدي الى استئناف مباحثات السلام بين سوريا ولبنان من جهة، واسرائيل من جهة اخرى، لاقامة سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط.

لقاءات كلينتون - الأسد ومعاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية

خلال لقائه كلنتون في جنيف بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٩٤، لم ينطق الأسد "بالكلمات السحرية" التي انتظرها رابين، وبدلا من ذلك استخدم الأسد مصطلح "الخيار الاستراتيجي" الذي يقوم على تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ وكذلك القرار ٤٢٥، الذي يختص بجنوب لبنان.

ولم يشر الاسد الى مبدأ "علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل" مع فتح الحدود والسياحة بين البلدين"، ولكنه تحدث للمرة الأولى عن "علاقات سلام طبيعية" و "سلام واقعي وحقيقي" و "سلام يتم احترامه". وتحدث الأسد أيضا عن الجهود المشتركة مع الولايات المتحدة "لوضع حد للصراع العربي-الاسرائيلي والوصول الى سلام شامل وحقيقي يمكن شعوب المنطقة من التركيز على تطوير أنفسهم.. في حقبه جديدة تنعم بالأمن والاستقرار".

وقال أيضا، ردا على سؤال: "نحن مستعدون لتوقيع معاهدة سلام الآن." وقد أبدى كلينتون تفاؤلا من موقف الأسد، فرد على سؤال عن مدى قناعته بالتزام الرئيس الأسد باقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل، قائلا: "الجواب القصير هو نعم. أعتقد أن الرئيس الأسد علق على الأمر بصورة واضحة ومباشرة. والآن، حتى تتحقق هذه العلاقات، يجب التفاوض حول اتفاق سلام بصدر رحب. ان تصريح الأسد مهم، اذ انها المرة الأولى التي يقول فيها بوضوح، أن هناك امكانية لعلاقات كاملة مع اسرائيل".

وفوق كل هذا، شدد كلينتون على أن "سوريا مفتاح السلام الشامل"، كما دعم مفهوم الأسد القائم على شمولية الحل السلمي، وضرورة حل كل القضايا التي تختص بالصراع العربي-الاسرائيلي.

ويبدو أن كلينتون لم يكن يعبر عن التزامه الشخصي بقضية السلام، في الشرق الأوسط فحسب، بل كان متأثرا للغاية بالتزام الأسد بالسلام مع اسرائيل. لذا توقع كلينتون من اسرائيل، أن تتبنى "قرارات حاسمة" جديدة في مسألة "الانسحاب من أجل السلام والأمن"، وطلبت الولايات المتحدة من اسرائيل بحث موضوع الانسحاب أثناء استئناف محادثات السلام مع سوريا.

ورغم ذلك، فقد ظلت الفجوة واسعة بين سوريا واسرائيل خلال الجولتين الأخريين. (بين ٢٤ كانون الثاني و ٢٥ شباط ١٩٩٤). فسوريا صبت انتقاداتها على قرار رابين طرح قضية الجولان في استفتاء شعبي، وطالبت بانسحاب اسرائيلي كامل من الهضبة. فيما رد الوفد الاسرائيلي المفاوض، بمطالبة سوريا توضيح طبيعة السلام والتطبيع الذي تنشده، واقناع الشعب الاسرائيلي بأن دمشق تهدف الى اقامة سلام حقيقي.

توقفت المحادثات السورية-الاسرائيلية مؤقتا في أواخر شباط، لثلاثة أسباب. الأول، مقتل أربعة جنود اسرائيليين في جنوب لبنان في ٧ كانون الثاني، خلال تبادل لاطلاق النار مع فدائيي حزب الله. وردت اسرائيل بقصف جوي على لبنان، واستمرت الأعمال المسلحة لمدة أسبوع آخر، بين الطرفين. وقد وجهت سوريا لومها لاسرائيل، على هذا العدوان المزعوم .

أما السبب الثاني، فهو الاتفاق الذي وقع في القاهرة بين اسرائيل والمنظمة بتاريخ ٩ شباط ١٩٩٤، حول السلطة الفلسطينية والترتيبات الأمنية في غزة وأريحا، حيث انتقدت سوريا هذا الاتفاق بشدة، مما أوجد توترات جديدة بين اسرائيل وسوريا.

والسبب الثالث لوقف المحادثات السورية-الاسرائيلية، هو المذبحة التي أودت بحياة ثلاثين مصليا عربيا مسلما في الخليل في ٢٥ شباط على يد مستوطن يهودي. وقد حملت وسائل الاعلام السورية اسرائيل مسئولية هذه المذبحة اضافة الى اتهامها بالضلوع في حادث تفجير كنيسة مارونية في جونية.

رغم كل هذه الأحداث المثبطة، تقدمت محادثات السلام السورية-الاسرائيلية ببطء منذ قمة كلينتون-الأسد، وذلك عبر الوساطة الأمريكية، واللقاءات المغلقة بين سفيري اسرائيل وسوريا، لدى واشنطن. وفي نفس الوقت، بذل الزعيمان، السوري والاسرائيلي، جهودا لاستعراض مدى تمسكها بالسلام، وتحضير شعبيهما له. ولكن كلا من الأسد ورابين، حاول تحميل الآخر المسؤولية، للحصول على تنازلات من بعضهما البعض، عبر الولايات المتحدة، وعن طريق استخدام عناصر اقليمية- مصر والأردن ولبنان والمنظمة. والحقيقة، أن رابين وبيريز، بدآ باتخاذ مبادرات أكثر من الأسد، الذي ظل متمسكا بموقفه الأصلي.

فقد قال رابين بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٤: "مفاوضاتنا مع سوريا كانت جدّية ومنفتحة وقد تم احراز تقدم. وأنا أدعو الرئيس الأسد لكي يسير الأميال المتبقية ليلاقينا في وسط الطريق."

وفي مناسبة اخرى، أشار رابين الى انه يثق بالأسد أكثر من عرفات، وأن النظام السوري أكثر استقرارا من المصري. وقبل أسبوع من هذا التصريح، كان وايزمن ورابين قد أرسلا تعازيهما الى الأسد لوفاة نجله، باسل، الذي قتل في حادث سيارة في ٢١ كانون الثاني.

وقبل ذلك، في ١٨ كانون الثاني ١٩٩٤، اقترح رابين على الكنيست، عبر نائب وزير الدفاع مردخاي غور، أن يتم طرح موضوع الانسحاب من الجولان في "استفتاء شعبي" وقد هدف رابين من عرضه هذا، الى تحجيم المعارضة الداخلية، وتحضير الرأي العام لفكرة الانسحاب المحتمل من الجولان، كما أراد

أيضا قذف الكرة في ملعب الأسد ودفعه لتقديم ايماءات تشير الى تمسكه بالسلام بحيث يدركها الشعب الاسرائيلي، مما يعين رابين على كسب دعم محلي لسياسته نحو سوريا.

غير أن رابين أشار أيضا، الى أن في موقف الأسد "مايكفي من الوقود" لاستئناف جولة مفاوضات جديدة، وأن دمشق أظهرت استعدادا للتوصل الى اتفاق سلام منفرد معها، بحيث يكون مرتبطا بتسوية حول لبنان، وهو الشرط الذي استعد رابين لقبوله أخيرا.

وقال رابين في نفس الفترة أن اجتماع كلينتون-الأسد "أعطى اشارات من الأمل"، وذلك عندما بدأت اسرائيل محادثات محددة المواضيع مع سوريا، وقال رابين أن الوقت لاتخاذ " قرارات مؤلمة سيأتي، وسيعمل الاسرائيليون ماهو مطلوب منهم"، وعلى السوريين أن يفعلوا ما هو مطلوب منهم". وأضاف رابين: "آمل أن يستجيب الأسد، وأن نوقع مع سوريا معاهدة سلام مع نهاية هذا العام (١٩٩٤)".

ويبدو أن رابين ووزير خارجيته بيريز قد ادركا أخيرا، بأن ثمن السلام مع سوريا، هو الانسحاب من هضبة الجولان. حتى أن بيريز الذي سبق وانتقد الموقف السوري، أصبح الآن يدعم مبدأ التقدم في المباحثات مع سوريا.

وفي آذار-نيسان ١٩٩٤، طلب من الخبراء اعداد ورقة بحث حول الترتيبات الأمنية في الجولان ضمن اطار السلام مع سوريا. أما رابين، فقد عبر علنا، مرة أخرى، عن استعداده لاقتلاع المستوطنات اليهودية من الجولان مقابل السلام، ووجه الجيش والموساد لاعداد مسوّدة "لصفقة سلام" مع سوريا.

لم تتغير مواقف الاسد، رغم أنه واصل ارسال بعض الايماءات نحو اسرائيل، وهو يعد شعبه للتطبيع معها، لذا فقد تم نقل حديثه في جنيف حول السلام الطبيعي مع اسرائيل كاملا، وكذلك ملاحظات كلينتون، وبث عبر وسائل

الاعلام المختلفة.

ولدى استئناف المحادثات السورية-الاسرائيلية في واشنطن بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٤، علقت وسائل الاعلام السورية على الاجتماعات بأنها عقدت في "أجواء ايجابية ومشجعة". ورغم توقف المحادثات اثر مذبحة الخليل، سمحت دمشق لوفد من مواطني اسرائيل العرب بزيارتها، للتعبير عن حزنهم على وفاة نجل الأسد. وقد تبادل حديثا مطولا معهم، انتقد خلاله مواقف اسرائيل، وشدد على تمسك سوريا "بالسلام الكامل". ولكن الأسد لم يستبعد استئناف مفاوضات السلام التي أوقفها اثر مذبحة الخليل.

لم تستأنف المحادثات الثنائية السورية-الاسرائيلية حتى نيسان ١٩٩٤ في واشنطن، ولكن اثر زيارة رابين لكلينتون، أواسط شهر آذار، هاتف الرئيس الأمريكي نظيره السوري، وأرسل وزير خارجيته، كريستوفر، لتجسير الهوة بين اسرائيل ودمشق. وقد سعى الاسد الى خلق موقف موحد بين الزعماء العرب، استعدادا لزيارة كريستوفر، غير أنه لم يفلح. ومع ذلك، فقد وجه جهوده نحو الولايات المتحدة، رغم أنه انتقد استمرارها بتقديم الدعم العسكري والاقتصادي لاسرائيل، وسياستها الداعمة لاسرائيل والمناهضة لسوريا، وطلبت دمشق من واشنطن تنفيذ التزاماتها نحو عملية السلام وممارسة الضغط على اسرائيل لقبول سلام حقيقي وانسحاب كامل.

اجتمع كريستوفر برابين في القدس بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٤ (كما التقى الأسد في دمشق)، وطلب رابين من الوزير الأمريكي خلال الاجتماع نقل رسالة تتضمن "صفقة سلام" وتحتوي على العناصر التالية:

١- تنسحب اسرائيل من الجولان على ثلاث مراحل، وخلال فترة تتراوح ما بين خمس وثماني سنوات، وتتزامن مع بناء السلام والتطبيع مع سوريا.

٢- تنسحب اسرائيل في المرحلة الأولى من ثلاث قرى درزية تقع شمال

شرق المنطقة المتاخمة لخط وقف اطلاق النار مع سوريا، وبالمقابل تقيم دمشق علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، ويتم تبادل السفراء.

٣- خلال المرحلة الثانية، يتم اخلاء المستوطنات الاسرائيلية، ويبدا التطبيع في العلاقات بين الدولتين.

٤- تكمل اسرائيل انسحابها في المرحلة الثالثة، (رغم أنه لم يتم تحديد الخط النهائي للانسحاب).

٥- تنفيذ ترتيبات امنية مختلفة، بما فيها تجريد السلاح وتخفيض عدد القوات، واقامة مراكز انذار مبكر ونشر قوات دولية لمراقبة الترتيبات الامنية.

رفضت وسائل الاعلام السورية عرض السلام الاسرائيلي صراحة، وذلك لأنه لم يتضمن التزاما قاطعا بالانسحاب الكامل الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بل ان فاروق الشرع وصف العرض بأنه "عرض غبي" .

أما الأسد فقد أصيب بخيبة امل من العرض الاسرائيلي، وطرح بدوره خطة اخرى أمام كريستوفر، تتضمن النقاط التالية:

١- يجب على اسرائيل الغاء قانون الجولان الذي صدر عام ١٩٨١، والاعتراف بالسيادة السورية على الهضبة.

٢- يجب أن تنسحب اسرائيل من كل مرتفعات الجولان خلال فترة قصيرة (عامين؟)، ثم يقام سلام كامل مع اسرائيل (ولكن دون ذكر العلاقات الدبلوماسية).

٣- السلام مع اسرائيل، ينبغي أن يكون جزءا من سلام شامل يضم كل دول المواجهة العربية.

٤- الترتيبات الامنية يجب ان تكون متماثلة.

٥- تكون سوريا جاهزة (بعد الانسحاب الاسرائيلي) لمناقشة عناصر

التطبيع، كالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية.

من كل ما ذكر، يظهر ان "صفقة السلام" الاسرائيلية والرد السوري عليها، لم يساهما في تجسير الهوة بين الطرفين. وظلت اسرائيل صاحبة اليد العليا في سباقها مع دمشق للفوز بالدعم الأمريكي. فرغم جهودها الدبلوماسية والخطوات العملية التي اتخذتها، ظلت سوريا عاجزة عن ازالة اسمها من القائمة الامريكية للدول الداعمة للارهاب. وهذا على عكس اسرائيل، التي ظلت تتلقى الأسلحة الأمريكية المتطورة، اضافة الى حصولها على دعم امريكي كامل لاتفاقيتها مع المنظمة، التي عارضتها سوريا بشدة.

ورغم ذلك، كانت واشنطن مقتنعة بأن الأسد مستعد لأن يضمن سلاما كاملا وتطبيعا مع اسرائيل، مقابل الجولان -وهي المقايضة التي ربما كان الأمريكيون يقبلونها- ولكن كلينتون وكريستوفر احجما عن الضغط على رابين للالتزام بالانسحاب الكامل من الجولان. وادراكا منهما للعوائق الداخلية التي تقابل رابين في موضوع الجولان، دعم القادة الامريكيون سياسة رابين التدرجية الحذرة، التي اعتمدت ارسال الاشارة الايجابية لدمشق وتحضير الشعب الاسرائيلي للتخلي عن الجولان مقابل سلام كامل مع سوريا. وتجلى الدعم الأمريكي بدفع عملية السلام مع المنظمة والأردن، وباتخاذ المزيد من الخطوات التي تدعم مستقبل اسرائيل الأمني، كارسال مساعدات عسكرية امريكية كبيرة.

ولكن رابين، قال في القدس بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٩٤ (وذلك في فترة تقع بين الزيارات الثلاث التي قام بها كريستوفر للمنطقة في أيار وتموز وآب ١٩٩٤) ان سوريا تمتلك مجموعة صواريخ بعيدة المدى وانه "ان لم يتم التوصل الى تسوية اقليمية مع سوريا خلال ثلاث الى سبع سنوات، فستقوم حرب معها بدل السلام".

وأشار الى ان مناحيم بيغن تخلى عن سيناء لأجل السلام مع مصر.

وكان الرئيس المصري مبارك قال، ان رابين أخبره أن اسرائيل مستعدة للانسحاب من الجولان مقابل السلام مع سوريا (ولكن رابين انكر أقوال مبارك). ثم قال بيريز في ٢٢ حزيران، أن على اسرائيل ان تستعد للانسحاب الكامل من الجولان، مقابل ترتيبات امنية جيدة وتسوية النزاعات مع العالم العربي ضمن نظام اقليمي جديد.

وقبل أيام قليلة من زيارة كريستوفر لاسرائيل وسوريا، صرح بيريز في ١٤ تموز ١٩٩٤ قائلا: "لقد اعترفنا مع الأيام، بسيادة سوريا على الجولان"، كما أشار بيريز الى قرار الحكومة الاسرائيلية، في ١٩ حزيران ١٩٦٧، الذي يعرض سحب الجيش الى الحدود الدولية مع سوريا، مقابل سلام كامل معها، يضمن أمن اسرائيل، واستمرارية انسياب مياه نهر الاردن. وصرح بيريز في الكنيست لاحقا، أنه من الضروري تغيير قانون الجولان الصادر عام ١٩٨١ (الذي يضم الجولان الى اسرائيل) وأكد قناعته بأن ما يزيد عن نصف أعضاء الكنيست سيقرونه الرأي.

تصريحات بيريز هذه، التي يحتمل أنها صدرت بعد التنسيق مع رابين، تستجيب بوضوح لبعض شروط الأسد الاساسية، أو على الأقل تشير الى الاستعداد للتخلي عن الجولان مقابل السلام. وفي نهاية تموز ١٩٩٤، ورد ان رابين طرح عرضا جديدا لمعاهدة سلام على الاسد عبر كريستوفر، على طراز اتفاق السلام المصري-الاسرائيلي، بحيث تقام علاقات دبلوماسية بعد المرحلة الأولى ويتم فتح الحدود للسياحة بين البلدين، بالاضافة الى نزع السلاح في الجولان، واقامة ترتيبات أمنية غير متساوية عند الحدود، بحيث تتناسب مع حجم كل بلد.

بالتزامن مع هذه الخطوات الدبلوماسية الجديدة، وقعت اسرائيل، بمباركة امريكية، عدة اتفاقيات ثنائية مع الأردن، وأهمها معاهدة عدم الاعتداء (التي تم توقيعها في واشنطن بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٩٤)، بهدف دفع عملية السلام

السورية-الاسرائيلية. أما الأسد فقد ظل يؤكد التزامه بالسلام مع اسرائيل، ولكنه أصر على اعلان اسرائيل التزامها بالانسحاب الى خط وقف اطلاق النار، الذي سبق عام ١٩٦٧ (وهو خلف خط الحدود الدولية ويضم منطقة الحمة الاستراتيجية)؛ كما طالب بان يتم الانسحاب الاسرائيلي من الجولان وجنوب لبنان (وأراض عربية محتلة اخرى) خلال عام واحد، وان تبدأ عملية التطبيع بعد انتهاء جميع الانسحابات الاسرائيلية؛ وان تكون الترتيبات الأمنية على طرفي الحدود السورية-الاسرائيلية، متساوية.

وفي نفس الوقت، ابدت دمشق اشارات ايجابية، عندما بدأت باتخاذ خطوات لتحضير الشعب السوري للسلام. وأشارت الى استعدادها لمناقشة انسحاب اسرائيلي على مراحل من الجولان، يسبقه التزام اسرائيل، بتنفيذ انسحاب كامل. كما اتخذت دمشق اجراءات معينة للحد من نشاطات حزب الله في لبنان ضد اسرائيل، وسمحت لعدد من الصحفيين الاسرائيليين الذين يحملون جوازات سفر غير اسرائيلية بزيارة سوريا. بل ان التلفزيون السوري نقل في ايار وتموز مراسم التوقيع للزعماء الاسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين في واشنطن والقاهرة، ودون حذف. وقد قال الأسد لكلينتون وكريستوفر، أنه لا يعارض اعلان رابين-الحسين المشترك الذي وقع في البيت الأبيض في ٢٥ تموز ١٩٩٤ (وحضره دبلوماسي سوري)، ما دام جزءا من السلام الشامل الذي يضم سوريا، وترعاه الولايات المتحدة.

ظل الزعماء السوريون مصرين على الانسحاب الاسرائيلي كامل من الجولان (وجنوب لبنان) خلال عام واحد، مقابل السير في السلام مع اسرائيل. ففي مؤتمر صحفي عقده فاروق الشرع في لندن، بتاريخ ٨ أيلول ١٩٩٤، قال للمرة الأولى ان "سوريا مستعدة لعرض سلام دافىء على اسرائيل يشمل علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين، مقابل الانسحاب الكامل من الجولان". وبعد

يومين من هذا التصريح، قال الأسد أمام البرلمان السوري، انه يحترم "المتطلبات الموضوعية للسلام"، أي اقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل، التي يمكن ان تتحقق في المستقبل القريب. ولم يخرج فاروق الشرع عن هذا الاطار، عندما قال في لقاء تلفزيوني: "نحن مهتمون بالسلام الحقيقي... والذي يتم تحقيقه بأقصى سرعة ممكنة".

رغم كل هذه التصريحات الايجابية، لم تلتزم الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب الكامل من الجولان، ولكنها قدمت جدول أعمال مختلفا لعملية السلام مع سوريا. ففي مطلع أيلول ١٩٩٤، كان رابين قد وضع مراحل اتفاق السلام الذي يبدأ بانسحاب اسرائيلي من عدة قرى درزية في الجولان. وتكون الثلاث سنوات التي تلي هذا الانسحاب فترة اختبار يتم اثناءها "التطبيع في العلاقات مع سوريا، وفتح السفارات" وفيما بعد، يتم "انسحاب اسرائيلي كبير" في اطار "صفقة سلام شامل" بعد اقرار الشعب بذلك، في استفتاء عام.

يظهر مما سبق، بأن تراجعا طرأ على مواقف رابين وبيريز؛ وخصوصا رابين الذي لم يتلاءم موقفه المتحفظ الداعي الى انسحاب اسرائيلي واسع، مع التصريحات السورية الواضحة حول اقامة "علاقات سلام عادية" و "سلام دافىء يشمل علاقات دبلوماسية كاملة".

يبدو أن موقف رابين الجديد، تبلور تأثرا بالمعارضة الاسرائيلية المتصاعدة، حتى داخل حزبه، لفكرة الانسحاب الكامل من الجولان.

فمن المحتمل انه قلق من أن السلام مع سوريا والذي يشمل الانسحاب الكامل من الجولان، لن يقره الشعب الاسرائيلي في استفتاء عام، مما سيؤدي الى انهيار حكومته. اضافة الى أنه ربما كان يسعى الى الحصول على مزيد من التنازلات من الاسد. وربما أراد أن يفرض على الأسد نموذج السلام المصري-الاسرائيلي حول سيناء، أي اقامة علاقات دبلوماسية كاملة، بعد المرحلة الأولى

للانسحاب الاسرائيلي ومن الجولان.

مما لا شك فيه، أن الأسد فقد الكثير من قوته التفاوضية، بسبب اقامة علاقات اسرائيلية اقتصادية ودبلوماسية جديدة مع العديد من الدول العربية في شمال افريقيا والخليج العربي، وحتى يستعيد شيئا من قوته التي فقدها، وليقلل من مدى تأثير اسرائيل المتصاعد، سعى الأسد الى الاستعانة بالدعم الدبلوماسي لحسني مبارك والملك فهد عاهل السعودية. ومع ذلك، فقد كان جهده الأكبر منصبا على محاولة كسب دعم كلينتون له، في مفاوضاته مع اسرائيل. ويبدو أن الأسد تمكن من اقناع الرئيس الأمريكي أثناء اجتماعها في دمشق، بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٤، بان سوريا مستعدة لاقامة سلام كامل مع اسرائيل مقابل انسحاب اسرائيلي كامل من الجولان.

وأثناء رفضه ادانة الارهاب الاسلامي ضد اسرائيل علنا، وافق الأسد على تمديد مدة الانسحاب لأكثر من عام واحد، مع التطبيع (ولكن دون علاقات دبلوماسية) بعد المرحلة الأولى من الانسحاب الاسرائيلي. ووافق الأسد أيضا على استمرار المحادثات المغلقة بين سفيري سوريا واسرائيل لدى واشنطن، والتي استمرت لعدة اشهر. وقد حضر هذه الاجتماعات منذ تشرين الثاني ١٩٩٤ ضباط سوريون واسرائيليون كبار، تم بحث الترتيبات الأمنية، ولكن دون التوصل الى أي اتفاق.

بعد ثلاثة أشهر من وقف المحادثات الثنائية، استؤنفت المفاوضات السورية-الاسرائيلية في آذار ١٩٩٥، تحت ظلال من القلق المتزايد لدى الطرفين من ضياع الوقت، حيث كانت الانتخابات الامريكية والاسرائيلية على الأبواب.

الباب الثاني عشر

من الحرب الى السلام؟

لم تكتمل فصول الحكاية السورية-الاسرائيلية بعد، والعملية ستحتاج على الاغلب الى المزيد من السنوات، لتصل الى خط النهاية، بعد كل ما مضى، من عداء تاريخي وثقافي وأيديولوجي ونفسي، بين الشعبين. فالنظام السوري، لم يتخل بعد، عن دوره كموئل للعروبة، والتزامه بالوحدة العربية وبالصراع التاريخي ضد الحركة الصهيونية التوسعية، المتمثلة بدولة اسرائيل. كما لا زال العديد من السوريين يعتبرون حروب اعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٥٦ و ١٩٨٢ دلائل على أطماع اسرائيل التوسعية الاستعمارية.

وكذلك، فقد اعتبر العديد من اليهود الاسرائيليين الحرب مع سوريا، خصوصا عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٣، ومحاولات سوريا تحويل منابع مياه نهر الاردن، دليلا واضحا، على نيتها تدمير الدولة اليهودية. وشعروا بأن استرجاع سوريا للجولان سيجعلها تستانف أعمالها العدائية ضد اسرائيل، لتدمير امنها ووجودها.

هذه المشاعر الثنائية، المليئة بالشك والكراهية والخوف والصدامات المسلحة ، تعززت على يد الحكام السوريين وبعض الحكومات الاسرائيلية لخدمة المصالح الخاصة. فالحكام السوريون، سعوا الى اضفاء الشرعية على حكمهم، فاستخدموا الصراع مع اسرائيل لتقوية وضعهم الداخلي، وتأثيرهم الاقليمي، خصوصا على لبنان والأردن والفلسطينيين.

وفي المقابل، استخدمت بعض الحكومات الاسرائيلية العداء السوري (والعربي) لصياغة دولة-امة جديدة، ولاقامة مستوطنات في الجولان (واراض عربية محتلة أخرى) ولتبرير التدخل العسكري والسياسي في لبنان.

حاول زعماء البلدين اتخاذ قرارات استراتيجية، لانهاء حالة الحرب بين الشعبين وتثبيت وجودهم، ولكنهم واصلوا خزن الأسلحة أيضا. ومع ذلك، قامت الحكومات السورية والاسرائيلية بتحضير الشعبين لحقبة سلام جديدة.

وأخيرا، قد تؤدي تسوية المشكلة الفلسطينية، وتحسن العلاقات العربية الاسرائيلية، على الأقل الى معالجة آلام نصف القرن الماضي، لتحقيق وجود آمن لشعوب المنطقة.

الكتب الصادرة عن دار الجليل

الرقم المتسلسل	اسم الكتاب	المؤلف	المترجم
١-	عمود النار ، الأسطورة التي قامت عليهااسرائيل		غازي السعدي
٢-	الأستيطان ، التطبيق العملي للصهيونية طبعة جديدة (مزيدة ومنقحة)	عبد الرحمن ابو عرفة	
٣-	حرب الجليل ، الحرب الفلسطينية - الأسرائيلية ، تموز ١٩٨١	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٤-	الكتاب السنوي ١٩٨١ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة .	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي ، نواف الزرو ، غسان كمال	
٥-	الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة	هيئة الرصد والتحرير غازي السعدي ، نواف الزرو ، غسان كمال	
٦-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (١) شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو	بدر عبد الحق وغازي السعدي	
٧-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٢)	مايكل جانسن	محمود برهوم
٨-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٣) وثيقة جرم وادانة	غازي السعدي	
٩-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٤) اهداف لم تتحقق	غازي السعدي	
١٠-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٥) معتقل انصار - وصراع الارادات	سليم الجنيدي	
١١-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٦) الحرب المضللة	زئيف شيف و ايهود يعاري	غازي السعدي
١٢-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٧) فظائع الحرب اللبنانية		زكي درويش
١٣-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٨) هزيمة المنتصرين وانتصار القضية	اللجنة ضد الحرب في لبنان	
١٤-	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٩) الأسرى اليهود وصفقات المبادلة	غازي السعدي	
١٥-	رسائل من قلب الحصار من ابو عمار الى الجميع		
١٦-	يوميات من سجون الاحتلال - زنزانة رقم (٧)	فاضل يونس	

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
-١٧	المثلث الايراني : العلاقات السرية الاسرائيلية ـ الأمريكية الايرانية في عهد الشاه	الصحفي شموئيل سيجف	غازي السعدي
-١٨	هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ مواقف اسرائيلية	الوف هرابين	غازي السعدي
-١٩	عملية الدبويا كما يرويها منفذوها	المحامي درويش ناصر	
-٢٠	مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٣- ١٩٨٣ ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل	دكتور نظام بركات	
-٢١	مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٨٥	منير الهور وطارق الموسى	
-٢٢	غوش ايمونيم ـ الوجه الحقيقي للصهيونية	داني روبنشتاين	غازي السعدي
-٢٣	عش العصفور ـ قصة للأطفال	منير الهور	
-٢٤	رؤى مستقبلية عربية في الثمانينات	د . احمد صدقي الدجاني	
-٢٥	أيام دامية في المسجد الأقصى المبارك	الدكتور احمد العلمي	
-٢٦	حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير	يوسف قراعين	
-٢٧	الأحد الأسود: تصور امريكي صهيوني للعمل الفدائي الفلسطيني	حسن اسماعيل مشعل	
-٢٨	خارطة فلسطين ـ وهي خارطة تمثل سهول وهضاب وجبال ووديان ومدن وقرى فلسطين (ملونة)		
-٢٩	بروتوكولات حكماء صهيون ـ المجلد الاول	عجاج نويهض	
-٣٠	بروتوكولات حكماء صهيون ـ المجلد الثاني	عجاج نويهض	
-٣١	الاردن وفلسطين ـ وجهة نظر عربية	د . سعيد التل	
-٣٢	الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام	د . فؤاد حمدي بسيسو	
-٣٣	الاستعمار وفلسطين	رفيق شاكر النتشة	
-٣٤	الحرب من اجل السلام	عيزر وايزمن	غازي السعدي
-٣٥	الموساد ، جهاز المخابرات الاسرائيلي السري	دنيس اينبرغ ، ايلي لانداو اوري دان	
-٣٦	التوازن العسكري في الشرق الاوسط	مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب	نبيه الجزائري
-٣٧	بطاقات فنية (لوحات فنية تعبر عن الانتماء الفلسطيني)	د . كامل قعبر	
-٣٨	بطاقات فنية (مجموعة) بطاقات على شكل دفتر الشيكات	د . كامل قعبر	
-٣٩	الكتاب الأسود عن يوم الأرض ٣٠ آذار ١٩٧٦		
-٤٠	في سربية الصحراء	سميح القاسم	

٤١-	الخيار النووي الاسرائيلي	شاي فيلدمان	غازي السعدي
٤٢-	انتهاك حقوق الانسان في الأراضي المحتلة شهادات مشفوعة بالقسم		سليم ابو غوش
٤٣-	نقاط فوق الحروف مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي الأمير فهد وبريجنيف	خالد الحسن	
٤٤-	قراءة سياسية في مبادرة ريغان	خالد الحسن	
٤٥-	فلسطينيات	خالد الحسن	
٤٦-	الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك	خالد الحسن	
٤٧-	من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (١) جرائم الأرغون وليحي ١٩٣٧- ١٩٤٨	يعقوب الياب	غازي السعدي
٤٨-	من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٢) مجازر وممارسات ١٩٣٦- ١٩٨٣		غازي السعدي
٤٩-	من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٣) دور الهاغاناه في انشاء اسرائيل	د . حمدان بدر	
٥٠-	ملصق يوم الأرض	سليمان منصور	
٥١-	ملصق جمل المحامل	سليمان منصور	
٥٢-	ملصق قبة الصخرة ـ صورة تبرز معالمنا التاريخية والدينية في القدس		
٥٣-	فلسطين تاريخا ونضالا	نجيب الأحمد	
٥٤-	فلسطينيات في سجن النساء الاسرائيلي نفي ترتسا	طيور المحامي وليد الفاهوم	
٥٥-	المؤسسة العسكرية الصهيونية في دائرة الضوء اسرائيل عسكر وسلاح (١)	بشير البرغوثي	
٥٦-	اتفاقيات السلم المصرية ـ الاسرائيلية في نظر القانون الدولي	محمد الرفاعي	
٥٧-	الجذور ـ وثيقة الأوقاف الاسلامية	فتحي فوراني	
٥٨-	فلسطين .. الأرض والوطن (١) قرية الدوايمة	موسى عبدالسلام هديب	
٥٩-	خط الدفاع في الضفة الغربية وجهة نظر إسرائيلية	أريه شليف	غازي السعدي
٦٠-	تشريقة بني مازن	د . عبداللطيف عقل	
٦١-	القمع والتنكيل في سجن الفارعة	لجنة الحقوقيين الدوليين القانون من أجل الانسان	
٦٢-	صورة العربي في الأدب اليهودي (١)	الدكتورة ريزا دومب	عاطف عطاري
٦٣-	الشخصية العربية (٢) في الأدب العبري الحديث ١٩٤٨- ١٩٨٥	غانم مزعل	

٦٤-	فلسطين أرض وتاريخ	د . محمد النحال	
٦٥-	القدس ماضيها ، حاضرها ، مستقبلها	فايز فهد جابر	
٦٦-	القضية الفلسطينية في القانون الدولي .. والوضع الراهن	د . جابر الراوي	
٦٧-	شوكة في عيونكم	مئير كهانا	غازي السعدي
٦٨-	حرب الاستنزاف	د . محمد حمزة	
٦٩-	القرار - ألفان واثنا عشر يوما في سجون الاحتلال	رشاد أحمد الصغير	
٧٠-	المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة	بشير شريف البرغوثي	
٧١-	أزمة الاستخبارات الاسرائيلية	تسفي لنير	قسم الدراسات
٧٢-	اسرائيل عام ٢٠٠٠ (تصورات اسرائيلية)		
٧٣-	دعوى نزع الملكية الاستيطان اليهودي . والعرب في الفترة ١٨٧٨- ١٩٤٨	أريه . ل . افنيري	بشير البرغوثي
٧٤-	ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل والروح الجماعية		
٧٥-	سميح القاسم - قصائد - شخص غير مرغوب فيه		
٧٦-	القضية الفلسطينية	الأكرم زعيتر	
٧٧-	فلسطين الأم وابنها البار - عبدالقادر الحسيني	عيسى خليل محسن	
٧٨-	عرب التركمان - أبناء مرج ابن عامر	علياء الخطيب	
٧٩-	المرأة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي	ميسون العطاونة الوحيدي	
٨٠-	نادية برادلي - الفدائية المغربية الشقراء		غسان كمال
٨١-	الاعلام الاسرائيلي	غازي السعدي ومنير الهور	
٨٢-	تقرير الأرض المحتلة المقدم الى الدورة (١٨) للمجلس الوطني الفلسطيني	قسم الدراسات والأبحاث	
٨٣-	الوجه الحقيقي للموساد	د . وجيه الحاج سالم وانور خلف	
٨٤-	العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة		بدر عقيلي
٨٥-	شخصيات صهيونية (١)	مذكرات الجنرال رفائيل ايتان	غازي السعدي
٨٦-	شخصيات صهيونية (٢) وتهجير يهود العراق	شلومو هيلل	غازي السعدي
٨٧-	شخصيات صهيونية (٣) ثيودور هيرتسل عراب الحركة الصهيونية	قسم الدراسات	
٨٨-	شخصيات صهيونية (٤) شارون بلدوزر الارهاب الصهيوني		غازي السعدي
٨٩-	شخصيات صهيونية (٥) آباء الحركة الصهيونية		عبدالكريم النقيب
٩٠-	شخصيات صهيونية (٦) موشيه ديان .. أنا وكامب ديفيد		غازي السعدي

٩١- شخصيات صهيونية (٧) — غازي السعدي
بن غوريون والعرب

٩٢- شخصيات صهيونية (٨) — الأميرة دينا عبدالحميد
رسائل بن غوريون

٩٣- شخصيات صهيونية (٩) — دار الجليل
حياتي .. غولدا مائير

٩٤- شخصيات صهيونية (١٠) — ليني برينر — دار الجليل
حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي
الى عهد شامير

٩٥- شخصيات صهيونية ١/١١
مذكرات اسحق رابين - القسم الأول — دار الجليل

٩٦- شخصيات صهيونية ٢/١١
مذكرات اسحق رابين - القسم الثاني — دار الجليل

٩٧- شخصيات صهيونية ١٢
مذكرات ناحوم غولدمان — دار الجليل

٩٨- ششخصيات صهيونية ١٣ — دار الجليل
مذكرات اسحق شامير

٩٩- من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩- ١٩٤٨ — زياد عودة
الكتاب الأول

١٠٠- من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩- ١٩٤٨ — زياد عودة
الكتاب الثاني

١٠١- الحركة العمالية العربية في فلسطين — سليم الجنيدي

١٠٢- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (١) — زئيف شيف — دار الجليل
سلاح الجو الاسرائيلي

١٠٣- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٢) — عوديد غرانوت — دار الجليل
سلاح الاستخبارات الاسرائيلي

١٠٤- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٣) — عمي شامير — دار الجليل
سلاح الهندسة

١٠٥- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٤) — نتان روعي — دار الجليل
سلاح المشاة

١٠٦- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٥) — ايلان كفير — دار الجليل
سلاح المظليين

١٠٧- دراسات في تعليم الكبار — د . عدنان أبو عمشة

١٠٨- وجه قبيح في المرآة — بروفيسور ادير كوهن — غازي السعدي

١٠٩- تاريخ ما أهمله التاريخ — عبدالهادي جرار

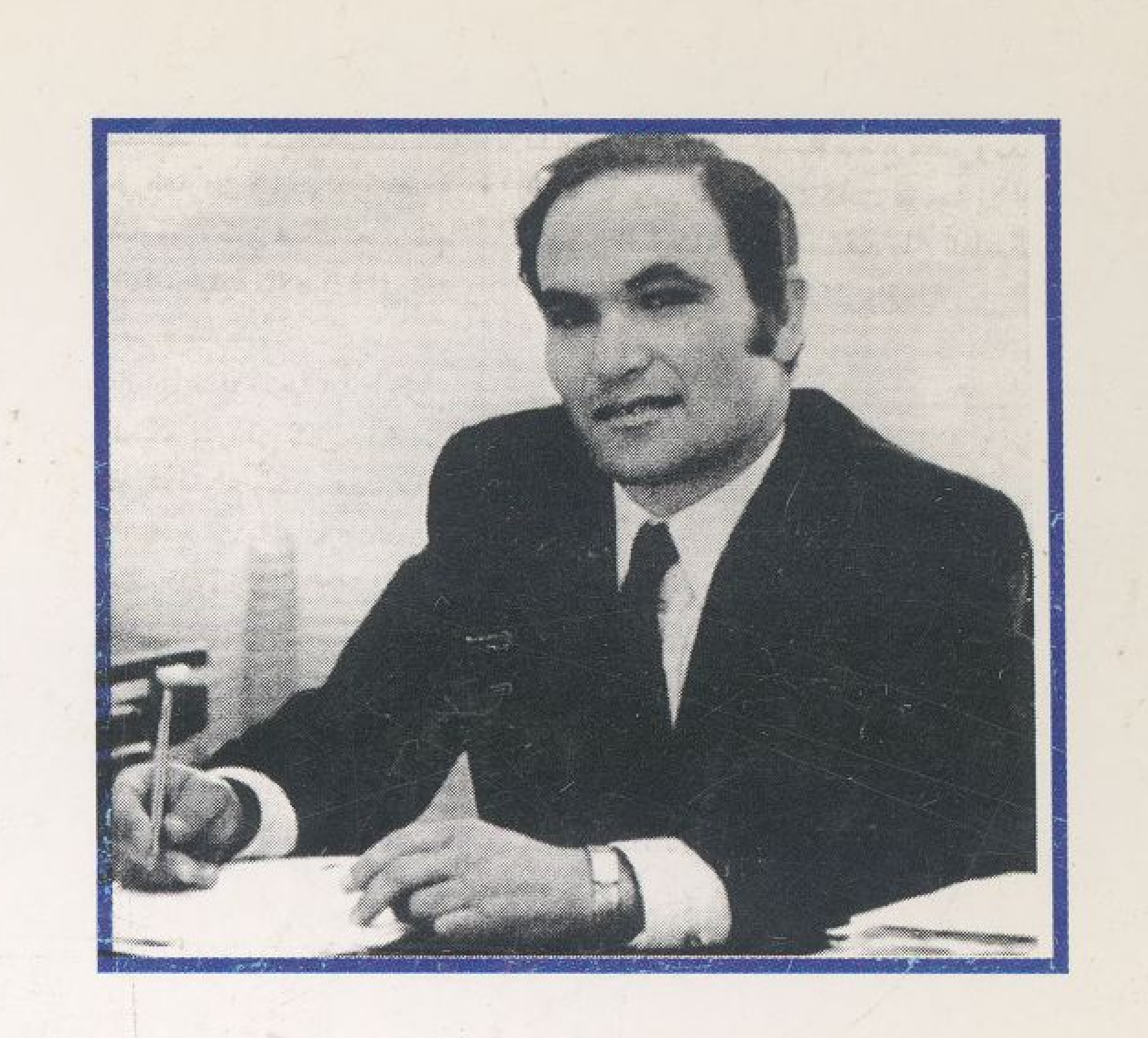
١١٠- الاعلام الفلسطيني — د . حسين أبو شنب

١١١- النزاع العربي - الاسرائيلي بين فكي كماشة الدول العظمى	موشه زاك	دار الجليل
١١٢- تحت السياط	فاضل يونس	
١١٣- الغضب	اكرم النجار	
١١٤- جلسات في رغدان	د . يوسف هيكل	
١١٥- منجل في النجمة السداسية (التجسس السوفياتي في اسرائيل)	ايسر هرئيل	بدر عقيلي
١١٦- اشكالية الديمقراطية والبديل الاسلامي في الوطن العربي	خالد الحسن	
١١٧- تعليم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا	د . عبدالقادر يوسف	
١١٨- صرخة في وجه العالم (اليوم الانتفاضة)	دار الجليل	
١١٩- الاستخبارات والأمن القومي	المقدم احتياط تسفي عوفر والرائد آفي كوبر	دار الجليل
١٢٠- الاحزاب والحكم في اسرائيل	غازي السعدي	
١٢١- ربيع الحياة	د . يوسف هيكل	
١٢٢- قبس من تراث المدينة والقرية الفلسطينية	صباح السيد عزازي	
١٢٣- اشتعالات حمدان - مجموعة قصصية	اكرم النجار	
١٢٤- الحافلة رقم ٣٠٠ و(فضيحة الشين بيت)		احمد بركات
١٢٥- آه يابلدي - رواية	اكرم النجار	
١٢٦- معجم المصطلحات الصهيونية	افرايم ومناحم تلمي	احمد بركات العجرمي
١٢٧- من القمع الى السلطة الثورية	قدري أبو بكر	
١٢٨- أيام الصبا صورة من الحياة وصفحات من التاريخ	د . يوسف هيكل	
١٢٩- معجم الأمثال الشعبية الفلسطينية	فؤاد ابراهيم عباس وعمر شاهين	
١٣٠- صناعة قرارات الأمن الوطني في اسرائيل		بدر عقيلي
١٣١- قمع شعب شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم		بشير شريف البرغوثي
١٣٢- جليلة .. وهج في جذور الانتفاضة - رواية	اكرم النجار	
١٣٣- اسلحة وإرهاب وجهات نظر اسرائيلية في ثلاثة ابحاث		دار الجليل
١٣٤- حدود (أرض اسرائيل)	موشيه رافر	بدر عقيلي
١٣٥- هذه قضيتك ياولدي	سليم عبدالعال القرق	
١٣٦- حرب سيناء ١٩٥٦ - تصورات اسرائيلية		بدر عقيلي
١٣٧- المثلث الايراني - الكتاب الثاني - دراما العلاقات الايرانية - الاسرائيلية - الامريكية	شموئيل سيجف	دار الجليل
١٣٨- الفاشية الاسرائيلية	المحامي درويش ناصر	

العنوان	المؤلف	
١٣٩- النظرية العسكرية الاسرائيلية ـ دفاع وهجوم	اريئيل لفيتا	دار الجليل
١٤٠- الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الامن الاسرائيلي	العميد محمد يوسف العملة	
١٤١- سياسة اسرائيل الأمنية	المحرر زئيف كلاين	بدر عقيلي
١٤٢- دقيقتان فوق تل ابيب	محمد أزوقة	
١٤٣- الهجرة اليهودية حقائق وارقام	د . عمران ابو صبيح	
١٤٤- انتفاضة	زئيف شيف وايهود يعاري	دار الجليل
١٤٥- جواسيس المخابرات الاسرائيلية تاريخ .. وجغرافيا	يوسي ميلمان ودان رافيف	دار الجليل
١٤٦- ' دولة ' اسرائيل ـ زائلة	يعقوب شريت	دار الجليل
١٤٧- الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية	محمد خالد الأزعر	
١٤٨- بقايا من خبز وكتاب	اكرم النجار	
١٤٩- اسرائيل في حرب الخليج	غازي السعدي	
١٥٠- المثلث المحتوم الولايات المتحدة ـ اسرائيل والفلسطينيون	احمد عزالدين بركات	
١٥١- الاستيطان الاسرائيلي جغرافيا وسياسيا	بروفيسور أليشع إيفرات	دار الجليل
١٥٢- حرب السكاكين في نظر الاسرائيليين	زياد ابو صالح ورشاد المدني	
١٥٣- انتفاضة العصافير	نجوى قعوار فرح	
١٥٤- موسوعة عشائر وعائلات فلسطين (١) القدس مدنها وقراها	فائز أبو فردة	
١٥٥- انهيار نظرية الأمن الاسرائيلية	عمنوئيل فالد	احمد بركات العجرمي
١٥٦- الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٦) سلاح الدروع	حشافيا أريبه	دار الجليل
١٥٧- بولارد قصة جاسوس	برنارد ر . هندرسون	دار الجليل
١٥٨- أبو عجاج العينبوسي الدكتور الثائر	عيسى خليل محسن	
١٥٩- قناع القناع	محمد نورالدين شحادة	
١٦٠- الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ـ وتأثيراتها البيئية ـ	د . عادل احمد جرار	
١٦١- دولة مجدو	عبدالله عواد	
١٦٢- الشّبح	عبدالله عواد	
١٦٣- طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين ـ وثيقة اسرائيلية ـ	بني موريس	دار الجليل
١٦٤- الاستشراق وابحاث الصراع لدى اسرائيل	ابراهيم عبدالكريم	
١٦٥- دليل المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة (١٩٦٧- ١٩٩١)	د . عمران ابو صبيح	

العنوان	المؤلف	الناشر/المترجم
١٦٦- حرب في الخليج (ابعاد على اسرائيل)	تقرير طاقم مركز الأبحاث الاستراتيجية الاسرائيلي : يافه	بدر عقيلي
١٦٧- فلسطين في سيرة البطل عبدالحليم الجيلاني	د. حسن صالح عثمان	
١٦٨- ثلاثون قضية استخبارية وأمنية في اسرائيل	يوسف أرجمان	دار الجليل
١٦٩- الادب العربي في جزر البليار	د . عبدالرزاق حسين	
١٧٠- الشرق الاوسط الجديد	شمعون بيرس	دار الجليل
١٧١- الاعياد والمناسبات والطقوس لدى اليهود	غازي السعدي	
١٧٢- اسلحة الدمار الشامل	وليام بورروس وروبرت ويندرم	دار الجليل
١٧٣- المفصل في تعلم اللغة العبرية بمعلم وبدون معلم	بدر عقيلي	
١٧٤- القاموس العلمي / عبري - عربي	امين ابو عيسى	دار الجليل
١٧٥- مكان تحت الشمس	بنيامين نتنياهو	محمد عودة الدويري
١٧٦ـ احـاديث في العلم والقيم	يشعياهو ليفوفيتش	سلمان الناطـور
١٧٧ـ فلسـطين بلا هوية	صلاح خلف	دار الجليل
١٧٨ـ الحوار الفلسطيني ـ الامريكي	د. محمد ربيع	دار الجليل
١٧٩ـ دوائر القـمر	عبد الرزاق حسين	دار الجليل
١٨٠ـ قرية جمزو	يوسف النجار	دار الجليل
١٨١ـ الانقـلاب السيـاسي في اسرائيل الاسرار والخفايا	اورلي ازولاي	بدر عقيلي
١٨٢ ـ مـشكلة الاراضي في النزاع القـومي بين اليـهود والعرب منذ وعد بلفور	جـاك كـنـو	محمد عودة الدويري
١٨٣ ـ الموساد في العراق انهيـار الامال الاسرائيلية والكردية	شلومو نكديمون	بـدر عقيلي
١٨٤ ـ دولة فلسطين الوضع القانوني	سالم أحمد قواطين	
١٨٥ ـ اسـحق رابـين اغتيال سياسي	د. أمنون كابليون	بـدر عقيلي
١٨٦ ـ نايف حواتمة يتحدث	عمـاد نـداف	
١٨٧ ـ سـورية واسرائيل من الحرب الى صناعة السلام	البروفـيسور موشيه ماعوز	لينـا وهيب

طبع في شركة الشرق الأوسط للطباعة ـ هاتف ٨٩٤٩٤١ ـ ص.ب ١٥٢٨٦



البروفيسور موشيه ماعوز

سورية وإسرائيل

من الحرب إلى صناعة السلام

هذا الكتاب

تجسيد حيّ لصورة الرؤية الإسرائيلية، للصراع مع سوريا، ضمن مسلسل الصراع العربي - الإسرائيلي عامة.

وإذ يكون المؤلف إسرائيلياً، فهو بالتأكيد منحاز لدولته، لا يرى غضاضة في قلب الحقائق والمفاهيم، وتجييرها لصالح الدولة العبرية، ورغم هذا كله، فإن الكتاب يرصد أحداثاً دسمة، ظلّت طيّ الكتمان زمناً طويلاً.

على أن المؤلف، وهو يسرد وقائع الأحداث، إستناداً إلى مرجعية إسرائيلية، حاول تحقيق أهداف خاصة لإلباس إسرائيل ثوب الحمل، رغم قدرتها المتميّزة، وتصوير القيادات السورية وكأنها تلهث وراء الرضى الإسرائيلي، مع أن المؤلف من مؤيدي حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بيد أنه يثير الشكوك باتجاه القيادة السورية.

المؤلف، البروفيسور موشيه ماعوز، من مواليد ١٩٣٥، درس اللغة العربية وتاريخ الشرق الأوسط، وهو أستاذ مادة تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، ومدير معهد ترومان لأبحاث تعزيز السلام في الجامعة العبرية في القدس، وهو أديب وداعية إلى السلام، وقد تسلّم عدة مناصب قيادية، إضافة إلى أن له مؤلفات حول القضية الفلسطينية والعربية، والقيادة الفلسطينية في الضفة الغربية، وقد تنبأ بالانتفاضة قبل حدوثها.

في كتابه هذا، استطاع المؤلف ماعوز، أن يستدرج أحداث سنين طويلة خلت، استنطق التاريخ واستحضر الجغرافيا، ليثير ذكريات لدى معاصري تلك الفترة ويضع معلومات كثيرة جديدة، أمام الراغبين في المعرفة والإطلاع على خبايا الزمن.

مترجمة الكتاب، لينا وهيب حسين، زاوجت بين أمانة الترجمة والحسّ الوطني، فجاء الكتاب جديراً بالقراءة، إضافة إلى أنه إضافة نوعية جديدة إلى المكتبة العربية.



اصدار
دار الجليل للنشر
والدراسات والأبحاث الفلسطينية

عمّان - ص .ب ٨٩٧٢ ، تلفون ٥١٥٧٦٢٧
فاكسيميلي ٥١٥٣٦٦٨